جغرافية التنمية

مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية

د. أحمد محمد عبد العال

أستاذ الجغرافيا بكلية الآداب جامعة الفيوم



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : جغرافية التنمية

مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية

المـــــؤلف : د. أحمد محمد أحمد عبد العال

رقم الإيداع : ٢٠١١/١٦٠٩٥

الطبعة الأولى ٢٠١١



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

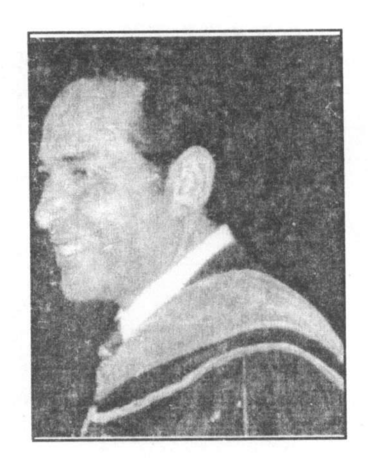
الإهداء

إلى روح أستاذي الراحل الكريم

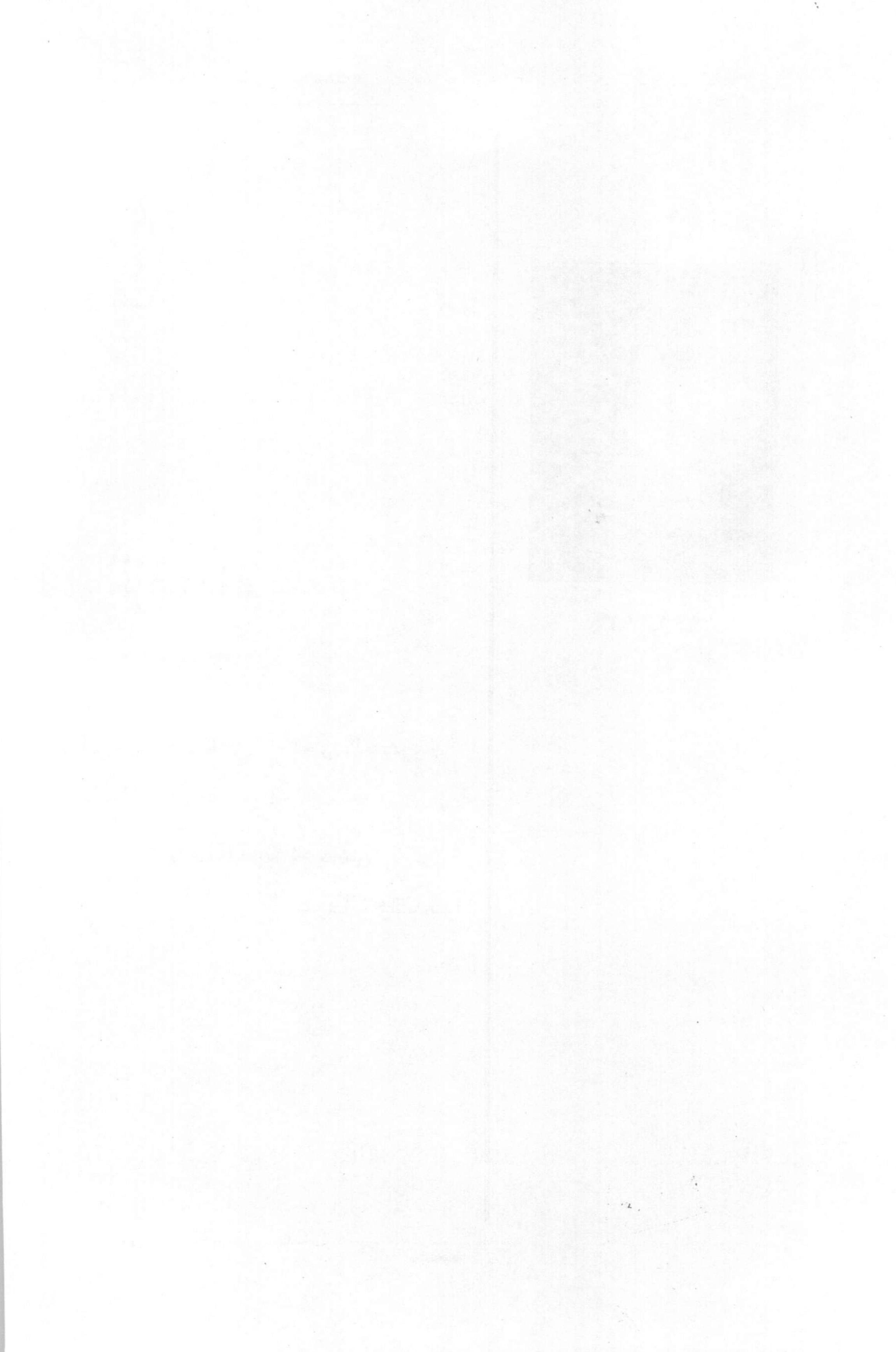
الأستاذ الدكتور:

محمد المعتصم مصطفي

عِرفاناً وتقديرا



١٩٣٨-١٩٨٨



المقدمة

يضم هذا الكتاب أربع دراسات تدور كلها حول جغرافية التنمية وتهدف الدراسة الأولي وعنوانها (جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها) إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين علم الجغرافيا من ناحية وعملية التنمية - موضوع الساعة ومجال اهتمام العديد من العلوم الأخرى: إنسانية وطبيعية - من ناحية أخرى، وذلك من أجل إبراز أهمية علم الجغرافيا ودوره الحيوي في دراسة موضوع التنمية، في محاولة للوصول إلى تعريف علمي لما يعرف بـ « جغرافية التنمية Geography of Development » وذلك عن طريق توضيح مفهوم هذه التنمية، وإلقاء الضوء على أبعادها من ناحية، وعلى أهمية الاعتماد على علم الجغرافيا إذا أردنا دراسة موضوع التنمية دراسة شاملة؛ وإدراكه إدراكا كلياً من ناحية أخرى، وفى سبيل ذلك تضمنت هذه الورقة ثلاثة موضوعات هي: مفهوم التنمية، العلاقة بين كل من: التنمية والتخطيط والجغرافيا، ومفهوم جغرافية التنمية وأبعادها .

وقد تضمن الموضوع الأول دراسة لمفهوم التنمية ومقاييسها، ومظاهر قصور هذا المفهوم رغم شموليته الواضحة، والعلاقة بينه وبين مفهوم النمو Growth، أما الموضوع الثاني فقد تناول العلاقة بين الجغرافيا والتخطيط، وبين التنمية والتخطيط، وأهمية نظرية الموقع Theory of Location بالنسبة للتخطيط الإقليمي، والعلاقة بين الجغرافيا والمشكلات الإقليمية، ودورها - أي الجغرافيا - في حل هذه المشكلات بتطبيق سياسات التنمية الإقليمية Regional Development Policies، في حين عالج الموضوع الثالث العلاقة بين الجغرافيا والتنمية، وأهمية هذا العلم كمعدّل لمظاهر اللامساواة المكانية Spatial Inequality، ولدراسة التفاعل المكاني Spatial Interaction، وما يؤدى إليه من أنماط مكانية .

والهدف النهائي لكل ما سبق هو محاولة الاقتراب من المفهوم الجغرافي للتنمية، وهو المفهوم الذي يوصلنا إلى جغرافية التنمية، كل هذا في ظل تحفظ مؤداه أنه من الصعب أن ننظر إلى التنمية على أنها موضوع جغرافي بحت، أو مقصور على علم الجغرافيا وحده دون غيره من العلوم، ومع ذلك فنظراً لأن سطح الأرض وما عليه من ظاهرات مختلفة مكانيا هو ميدان علم الجغرافيا ومجال دراسته، ولأن التغيّر هو الشيء الثابت الوحيد على سطح الأرض، سواء أكان تغيراً مكانياً يطرأ على الحيز الجغرافي الذي يحتوى الظاهرة الجغرافية، أو تغيرا مادياً يلم بعناصر هذه الظاهرة، فإن لعلم الجغرافيا دوره المهم في عملية التنمية .

أما الدراسة الثانية وعنوانها (أقطاب ومراكز النمو بين النظرية والتطبيق) فقد دارت حول موضوع أقطاب ومراكز النمو Growth Poles, Centers ، الذي يمثل أحد أهم الاهتمامات الجغرافية التي تناولت بعض الأبعاد المكانية للتنمية، وهي الاهتمامات التي ظهرت ـ أول ما ظهرت ـ في كتابات الأوربيين ـ اقتصاديين وجغرافيين ـ في خمسينيات القرن العشرين، ثم ازدهرت لتبلغ أوجها في ستينياته وأوائل سبعينياته، عندما أصبحت موضوعاً عالمياً، ليتضاءل الاهتمام بها ـ أو يكاد ـ مع بداية عقد الثمانينيات، كل ذلك دون أن تحظى باهتمام يذكر من قِبل الجغرافيين المصريين، وإن كان بعض الاجتماعيين والاقتصاديين قد اهتموا بها، رغم أهميتها بالنسبة لمصر كدولة نامية من ناحية، وكدولة تنفرد عن غيرها من الدول ـ أو تكاد ـ بأن التوزع المكانيّ لمعمورها والتركز السكاني داخل هذا المعمور هما أهم الأبعاد المكانية الواجب إدراكها عند وضع خطط التنمية الإقليميّة والقومية أو أي منهما وتنفيذها ومتابعتها، وذلك للخروج بها من أزمتها الراهنة، من ناحية ثانية، ورغم أهمية أقطاب ومراكز النمو كأداة من أدوات تحقيق التنمية الإقليميّة وإحداث التوازن الإقليميّ من ناحية ثالثة .

وجاءت الدراسة الثالثة بعنوان (المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر) بهدف محاولة الإجابة عن سؤال محدد يتعلق بالارتباط بين كل من: سياسة المدن

الجديدة New Town Policy وإستراتيجية التنمية الإقليمية Regional Development Strategy في مصر، أو بمعنى آخر فإنها تتساءل عن مدى العلاقة بين انتهاج سياسة التنمية الإقليمية من ناحية، وتخطيط وإنشاء المدن الجديدة من ناحية أخرى، ولقد قُسِّمت هذه الدراسة إلى قسمين كبيرين، يدور الأول منهما حول: المفاهيم والإستراتيجيات والأبعاد المكانية والنظرية، وقد تمت مناقشة كل ذلك في مبحثي هذا القسم وهما: المبحث الأول، حيث نوقشت مفاهيم: المدينة الجديدة والتنمية الإقليمية، وأُلقيَ الضوءُ على دور المدن بعامة في التنمية الإقليمية، أما المبحث الثاني فقد عالج موضوعات: أقاليم التنمية وإستراتيجيات التنمية الإقليمية، ثم تعرض للعلاقة بين كل من المدن الجديدة وهذه الإستراتيجيات، ليُختتم بإلقاء الضوء على عملية « التقليم Regionalization أو «الأقلمة» التي تعنى كيفية تقسيم الدولة إلى أقاليم من أجل التنمية.

أما القسم الثاني من الدراسة - والذي خُصِصَ لموضوع المدن الجديدة في مصر من حيث علاقتها بالتنمية الإقليمية - جوهر الدراسة - فقد قُسِمَ أيضا إلى مبحثين ناقش الأول منهما - المبحث الثالث - التنمية الإقليمية في مصر، بادئاً بإلقاء الضوء على تجربة التخطيط القومي المصرية، ثم اتجه إلى إيضاح الأبعاد المكانية للتنمية، مبرزاً أهم محاورها، أما المبحث الرابع فقد اختص بالمدن المصرية الجديدة من حيث: نشأتها وتطورها وتوزعها على محاور التنمية، وعلى الأقاليم الاقتصادية نظرياً وواقعيا، وأنماطها من منظور التنمية، وتبعيتها أو استقلالها عن المدن الأخرى، ثم وظائفها كأقطاب تنمية Development Poles أو أقطاب تخفيف Relief، أو كمدن مشروعات قومية أو متعددة الأهداف، وكما بدأت الدراسة الثالثة بمقدمة فإنها قد أُنهيت بخاتمة أوجزت العلاقة بين المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر.

وأخيراً جاءت الدراسة الرابعة بعنوان (الاختلافات الإقليمية في مستويات التنمية في مصر) وتعد مصر مثالاً واضحاً لبلد تسوده الاختلافات المكانيّة، ويكفي

النظر إلى خريطة المعمور المصريّ وملاحظة نسبته إلى جملة مساحة الدولة واستئثاره بغالبية سكّانها ومدنها، أو تفاوت وحداتها الإداريّة من حيث المساحة أو السكّان أو توزّع مقوّمات التنمية على رقعة هذا المعمور للتدليل علي تلك الاختلافات .

وتعرف مصر نوعاً من التفاوت المكانيّ في مقوّمات التنمية وعناصرها، تختلف درجته باختلاف مكانة المكان بالنسبة للمعمور المصري من ناحية، وما يحويه هذا المكان من إمكانات موضعيّة ماديّة وبشريّة من ناحيةٍ أخرى .

وتهدف الدراسة الرابعة إلى محاولة إظهار التفاوت المكانيّ أو الاختلافات الإقليمية في المستوى الراهن للتنمية في مصر، عن طريق تحديد مستوى التنمية الذي بلغته كل محافظةٍ من محافظاتها، وذلك باستخدام مقياسٍ عامٍ مُقترح مؤلفٍ من مجموعةٍ من المقاييس الفرعيّة هي مؤشّر درجة التنمية، ومؤشّر مرتبة التنمية، ومؤشر حالة التنمية .

وقد اعتمدت هذه المقاييس على عشرة من المتغيّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة لتحديد مستويات التنمية التي بلغتها المحافظات هي: متوسط نصيب الفرد من الدخل القوميّ، نسبتا القوي العاملة والقوي العاملة بالصناعة، معدّلا البطالة ووَفيات الأطفال الرضّع، عدد الأطباء، مدى توافر كل من المياه النقية والكهرباء، معدل القراءة للبالغين، وعدد أجهزة التلفاز لكل ألف أسرة .

وبعد أن تضمّنت هذه الدراسة عرضاً عاماً لمعظم المقاييس المستخدمة في قياس التنمية اتبعت ـ باستخدام مؤشّراتها المقترحة ـ تصنيفين لتصنيف محافظات مصر حسب درجات التنمية ومراتبها وحالاتها، أحدهما رباعيّ والآخر ثلاثيّ، حيث وزّعت هذه المحافظات حسب التصنيف الرباعي على أربع مجموعات من حيث متوسط مصر في كل متغيّر من المتغيّرات العشرة، أما المؤشر الثلاثي فقد وزعت بمقتضاه هذه المحافظات على ثلاث مراتب تنموية، وقد أجريت الدراسات المطبقة على محافظات مصر قبل ظهور محافظتي:٦ أكتوبر وحلوان ثم إلغائهما، وقبل ظهور المجلس الأعلى لمدينة الأقصر، الذي أصبح فيما بعد محافظة الأقصر فصلا عن محافظة قنا .

الدراسة الأولى

جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها



المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين علم الجغرافيا من ناحية وعملية التنمية - موضوع الساعة ومجال اهتمام العديد من العلوم الأخرى: إنسانية وطبيعية - من ناحية أخرى، وذلك من أجل إبراز أهمية علم الجغرافيا ودوره الحيوي في دراسة موضوع التنمية، في محاولة للوصول إلى تعريف علمي لما يعرف بـ « جغرافية التنمية Geography of Development » وذلك عن طريق توضيح مفهوم هذه التنمية وإلقاء الضوء على أبعادها من ناحية، وعلى أهمية الاعتماد على علم الجغرافيا إذا أردنا دراسة موضوع التنمية دراسة شاملة وإدراكه إدراكا كليا من ناحية أخرى، وفى سبيل ذلك تضمنت هذه الورقة ثلاثة موضوعات هي: مفهوم التنمية، العلاقة بين كل من: التنمية والتخطيط والجغرافيا، ومفهوم جغرافية التنمية وأبعادها .

وقد تضمن الموضوع الأول دراسة لمفهوم التنمية ومقاييسها، ومظاهر قصور هذا المفهوم رغم شموليته الواضحة والعلاقة بينه وبين مفهوم النمو Growth أما الموضوع الثاني فقد تناول العلاقة بين علم الجغرافيا والتخطيط، وبين التنمية والتخطيط، وأهمية نظرية الموقع Theory of Location بالنسبة للتخطيط الإقليمي، والعلاقة بين الجغرافيا والمشكلات الإقليمية، ودورها - أي الجغرافيا - في حل هذه المشكلات بتطبيق سياسات التنمية الإقليمية Regional Development Policies، في حين عالج الموضوع الثالث العلاقة بين الجغرافيا والتنمية، وأهمية هذا العلم كمعدّل لمظاهر اللامساواة المكانية Spatial Inequality والتفاعل المكاني Spatial Interaction وما يؤدى إليه من أنماط

مكانية .

والهدف النهائي لكل ما سبق هو محاولة الاقتراب من المفهوم الجغرافي للتنمية، وهو المفهوم الذي يوصلنا إلى جغرافية التنمية كل هذا في ظل تحفظ مؤداه أنه من الصعب أن ننظر إلى التنمية على أنها موضوع جغرافي بحت، أو مقصور على علم الجغرافيا وحده دون غيره من العلوم، ومع ذلك فنظرا لأن سطح الأرض وما عليه من ظاهرات مختلفة مكانيا هو ميدان علم الجغرافيا ومجال دراسته، ونظرا لأن التغير هو الشيء الثابت الوحيد على سطح الأرض سواء أكان تغيرا مكانيا يطرأ على الحيز الجغرافي الذي يحتوى الظاهرة الجغرافية، أو تغيرا ماديا يلم بعناصر هذه الظاهرة فإن لعلم الجغرافيا دوره المهم في عملية التنمية .



مفهوم التنمية ومقاييسها :

كل إنسان يريد التنمية، ولكن ماذا يعنى هذا المصطلح الذي استخدم بطريقة فضفاضة ليصف أوضاعا معينة لمجتمعات خاصة، ويفسر عمليات التغير التي مرت بها هذه المجتمعات، ثم استخدم للإشارة إلى مزيج من الخصائص والمميزات المتعلقة بكل من: النمو الاقتصادي Economic Growth أو الرفاه الاجتماعي Social Welfare[(١)] أو التحديث Modernization[(٢)] وهناك اتفاق عام على عدم وجود اتفاق تام - حتى الآن - بين مختلف الباحثين على مفهوم التنمية، ومن ثم فلا يوجد تعريف واحد جامع مانع لهذا المفهوم، الذي بدأ اقتصاديا فاجتماعيا، وانتهى بأن أصبح مفهوما شاملا، ولذلك تتفاوت مقاييس التنمية من مجال بحث علمي إلى مجال آخر، بحيث أصبحت التنمية تعرّف - في ضوء تعدد مفاهيمها - من المقاييس الدالة عليها أكثر من تعريفها بواسطة تعريفاتها وتتنوع مقاييس التنمية ما بين اقتصادية واجتماعية[(٣)] ومادية ولا مادية، وكميّة ونوعيّة، ولا عجب في هذا، فقلما تتفق العلوم الإنسانية على مواقف فكرية موحدة، خاصة وأن الإنسان - محور اهتمام هذه العلوم - متغير بدوره زمانيا ومكانيا، وهذا التغير الإنساني - بدوره - يتفاوت زمانيا ومكانيا هو الآخر، ومن ثم تتفاوت التنمية بشدة من حيث: مفهومها، وأهميتها، ودرجة الحاجة إليها ما بين سكان ناطحات السحاب في مدينة نيويورك من ناحية، وسكان المناطق التي تعانى من الجفاف والتصحر في غرب

(١)د.م. سميث - جغرافية الرفاه الاجتماعي - تعريب: شاكر خصباك - نشرة قسم الجغرافيا جامعة الكويت رقم ٢ - نوفمبر ١٩٨٨ .

(2) Hoyle , B., S., spatial analysis and Less - Developed Countries , in : Hoyle , B., S., spatial aspects of development , John Wiley & Sons, London , 1974,P.104.

(٣)أحمد محمد عبد العال - منطقة غرب فرع رشيد دراسة في جغرافية التنمية - رسالة دكتوراه - المجلس الأعلى للثقافة والآداب جامعة المنيا - ١٩٨٧ - ص ٩.

إفريقيا، أو سكان مناطق الفقر الريفية في الهند من ناحية أخرى [١].

قصور مفهوم التنمية رغم وضوح شموليته

واجهت المفهوم التقليدي للتنمية، والمجالات التي استخدم فيها هذا المفهوم عدة اعتراضات وبضعة انتقادات أهمها:

إن مصطلح التنمية قد قيّد نفسه بظاهر الكلمة الدالة عليه، وحدّد التنمية بعدد من المخرجات - Outputs - بدون تحديد مواز لهوية الطريقة التي تحدث بها العلاقات بين هذه المخرجات.

إن هذا التحديد الافتراضي للتنمية قد وضع على أساس ضيق جدا، ثم فرض بعد ذلك على أوضاع وظروف متنوعة، ومن ثم أغفل أن الطرق الخاصة التي تستجيب بها بناءات اجتماعية معينة لعملية التغيير هي ذاتها طرق متغيرة، بسبب توليفة العلاقات المتشابكة المتكاملة المترابطة Integrated بين العمليات الداخلية والخارجية المكوّنة لهذه البناءات [٢] ومن أبرز الأمثلة على ذلك محاولة تطبيق نموذج المراحل لروستو .Rostow, W والذي وُضع مطابقا لظروف دول غرب أوربا على مناطق أخرى غير التي وضع طبقا لظروفها [٣].

وإذا كان الاتفاق التام على مفهوم التنمية لم يحدث حتى الآن، فان الاتفاق على شموليتها Comprehensiveness وتكاملها Integration قد أصبح

---

(١) حسن الخياط - نحو جغرافية عربية تطبيقية - بحوث المؤتمر الجغرافي العربي الثاني - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة - ١٩٨٨ - ١٨ .

(٢) Johnston, R., J., et al. eds., the dictionary of human geography, 2nd. Edit. , Black Well, Oxford, 1986, P.106. طلال البابا - قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث - ط٢ - دار الطليعة - بيروت - ١٩٨٣ - ص ١٠٣ وص ١٣٠.

(٣) Meier, G., leading issues in economic development, Oxford University Press, 1970, P.5.

موضوعا متكررا في أدب التنمية، التي وإن كانت قد بدأت اقتصادية، ثم اجتماعية، ثم اجتماعية/ اقتصادية Socio - Economic إلا أنها قد انتهت الآن إلى كونها عملية كلّية تتناول كافة النواحي المادية والمعنوية، الكميّة والكيفية للمجتمع:

فلم تعد التنمية الاقتصادية مساوية للتنمية الكلية للمجتمع، إنها جزء واحد فقط من التنمية العامة [(١)] وإذا كان البعض لازال يركز على الجوانب الكمية من عملية التنمية باعتبارها - أي التنمية - مصطلح نسبيّ يشير إلى تغيّر كمي [(٢)] فان معظم الباحثين قد أصبحوا مدركين لشمولية التنمية التي تشمل أكثر من مجرد النمو الاقتصادي، أو هي النمو الاقتصادي المقترن بتغيّر نوعيّ في المستويات الاجتماعية والاقتصادية [(٣)] والتي يجب أن تتضمن تغيّرا نوعيّا وكميّا في كل من المجتمع والاقتصاد معا، لأن الترابط الوثيق بينهما يحول دون نجاح تنمية اجتماعية أو اقتصادية بصورة منفصلة فالتنمية هي حصيلة عوامل متعددة مترابطة يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به وليس المهم هو الزيادة في الموارد أو الإنتاج، ولكن الأهم هو أثر هذه الزيادة على مستويات معيشة السكان [(٤)] فالعجز في التنمية الاقتصادية عامل له أثره الواضح في عرقلة التنمية الاجتماعية، كما أن القصور في الأخيرة بدوره يمثل إحدى العقبات الخطيرة التي تعترض طريق الأولى [(٥)].

---

(١) Richardson, H., W., regional growth theory, Macmillan, London, 1973, P.18.

(٢) Riddle, R., ecodevelopment, Gower, London, 1981, P.1.

(٣) Courtenay, P., P., geography and development, in: Courtenay, PP, ed., geographical studies of development, Longmann. London, 1985, P.5.

(٤) د. ريتشارد هاريسون - نظرة في طبيعة الجغرافيا - ترجمة: عبد العزيز آل الشيخ وعيسى الشاعر - دار المريخ - الرياض - ١٩٨٨ - ص ١٦ .

(٥) Freeman, T., W., geography and planning, Huchinson & co. LTD., London, 1968, p.2.

التنمية والنمو :

تدور الأسئلة المطروحة عن التنمية في دولة ما حول موضوعات ثلاث هي: الفقر Poverty البطالة Unemployment اللامساواة Inequality، فإذا تناقصت هذه الثلاثية أو أي من مكوناتها في دولة ما، فإن هذه الدولة تكون قد شهدت عملية تنمية، أمّا إذا ازداد واحد أو أكثر من هذه الموضوعات تدهوراً، فإنه « من الغريب أن ندعو ما نتج بالتنمية، حتى وإن تضاعف الدخل الفردي في تلك الدولة»[(١)] وإذا كان النمو الاقتصادي يعتبر مكوّنا أساسيا من مكونات التنمية، فإنه ليس المكوّن الوحيد، فالتنمية ليست ظاهرة اقتصادية بحتة[(٢)] ولكن مضمونها الجوهري يتطلب منها أن تتضمن أكثر من الجانب المادي أو التمويلي في حياة البشر لأنها ليست مرادفا لارتفاع الدخل[(٣)] ولذلك فإنها يجب أن تدرك على أنها عملية متعددة الأبعاد Multi-Dimensional Process تتضمن إعادة تنظيم وإعادة توجيه للنظم الاقتصادية والاجتماعية، بما يؤدى إلى تغييرات جذرية في البناءات الاجتماعية والمؤسسية والإدارية، فضلا عن الأوضاع العامة، بل وحتى العادات والتقاليد في بعض الحالات[(٤)].

وفى ضوء إدراكهم لشمولية التنمية، أقر العديد من الباحثين بعدم جدوى

---

(١) Ullman , E., regional development and the geography of concentration , in : Friedmann , J., and Alonso W., regional development and planning , The MIT Press , Cambridge , Mass. , 1964,p.61.

(٢) Seamon, D., a geography of liveworld, Croom Helm, London, 1979, p.77.

(٣) Thomas, D., geography and physical planning, in: Cooke R., U., and Johnson J., H., eds. , trends in geography , Pergamon Press ,Oxford , 1964,p.61.

(٤) Leys C., and Marris ,P., planning and development , in : Seers ,D.and Joy , L., eds., development in a divided world , Penguin Books , London , 1972,P.67 .

الاعتماد على انخفاض متوسط الدخل الفردي كمؤشر كاف للدلالة على «عدم التنمية» أو قلتها أو ما يعرف بالتخلف Underdevelopment مع الأخذ في الاعتبار أن ما يحيط بمفهوم التنمية من تنوع وتفاوت ينطبق أيضا على مفهوم التخلف، كما أقر هؤلاء الباحثون بعدم جدوى الاعتماد على معدل نمو هذا الدخل عبر الوقت كمؤشر لمعدل التنمية، فالفرق بين التنمية في الدول المتقدمة Developed والنامية Developing يكمن في أن الأوضاع والمؤسسات في الدول الأولى قد هيئت وأعدت لتقبّل التجديدات Innovations بينما تعانى مثيلاتها في الدول النامية من وجود عوائق مزمنة ومتوطنة تقف في طريق التنمية [١] .

علم الجغرافيا والتخطيط :

العلاقة بين كل من علم الجغرافيا والتخطيط علاقة قديمة وقوية، فرغم أن الثاني لا يعتبر موضوعا من موضوعات الأول، إلا أنه - في بعديه الإقليمي والقومي - يحتاج إليه ويعتمد عليه، وليس الهدف هنا هو سرد تعريفات كل منهما بقدر ما هو إظهار ما بينهما من علاقات، وهى العلاقات التي تظهر أكثر ما تظهر في التخطيط الإقليمي، الذي هو حلقة الوصل بينهما، وذلك لأنه يهدف إلى تحقيق تفاعل عضوي وتكامل حيوي داخل الإقليم و/ أو بين الأقاليم، يؤدى إلى سيادة مبدأ المساواة الإقليمية Regional Equality الذي يحاول أن يوائم بين مثالية المساواة وواقع الاختلاف، وذلك بهدف إعادة التنظيم الداخلي للمكان [٢] .

ويرتبط التخطيط بالجغرافيا ارتباطا وثيقا، فهو كما قال فريمان Freeman, T. له أساس جغرافي لا يمكنه الهروب منه [٣] فرغم أن المخطط يعمل في حدود القانون

(١)صفّوح خير ـ البحث الجغرافي مناهجه وأساليبه ـ دار المريخ ـ الرياض ـ ١٩٩٠ ـ ص٦٤.

(٢)Freeman, T., W, Op.Cit, P.13.

(٣)Ibid. P.37.

وفي ظروف اقتصادية متغيّرة وهو مدرك للحاجات الاجتماعية للناس، إلا أنه يعمل ـ في كل الأوقات على الأرض، ولذلك فهو في حاجة إلي فهم المظهر الأرضي العام General Landscape القائم قبل أن يبدأ في التعامل معه من أجل تعديله، والجغرافي هو الذي يمكنه إعطاء صورة شاملة كاملة عن هذا المظهر لذلك المخطط، ليتمكن من فهمه فهما سليما، كما أن الشخصية الإقليمية مطمح جغرافي أثير، والتخطيط الإقليمي هو نتاج امتزاج البحث الجغرافي بموضوع التخطيط، فعلم الجغرافيا يدرس الأقاليم، فيحيط بكل خصائصها الطبيعية والبشرية، والجغرافي له دور مهم في المساعدة على وضع الخطط الإقليمية الهادفة إلى تحقيق التنمية، لأنه يكون قادرا على إدراك العلاقات القائمة والمتبادلة بين أجزاء الأقاليم Intra Regional أو بين هذا الإقليم وغيره من أقاليم الدولة Inter Regional وذلك من أجل تقويم المواقع الأكثر مناسبة لتوطين النشاط البشرى [1].

ويهتم علم الجغرافيا بموضوعات التخطيط الإقليمي لأن العوامل المتحكمة في عمليات استخدام الأرض تتأثر بالبيئة، وتؤثر فيها، ومن ثم لا يمكن معالجة هذه الموضوعات ـ الهادفة إلى تحقيق التنمية ـ بعيدا عن البيئة، سواء أكانت هذه البيئة عاملا مؤثراً أو متأثراً [2] أو بمعنى آخر لا يمكن تحقيق التخطيط الهادف إلى التنمية بدون فهم العوامل الجغرافية التي أنشأت المظهر الأرضي العام، والتي سوف تظل تؤثر فيه على الدوام [3].

وإذا ما اعتبرنا أن التخطيط القومي هو التوزيع الإقليمي لعناصر الخطة القومية

---

(١) فؤاد محمد الصقّار : التخطيط الإقليمي ـ ط٢ ـ منشأة المعارف ـ الإسكندرية ـ ١٩٧٧ـ ص ١٩ .

(٢) المرجع السابق ـ ص ٩ و ص ٢٦.

(٣) Dickinson, R., E., regional ecology, John Wiley & Sons, Inc. New York. 1970, P.1.

حسب مشكلات واحتياجات ومقوّمات أقاليم الدولة المختلفة، فليس أقدر من علم الجغرافيا على دراسة التفاوتات الإقليمية Regional Disparities المتعلقة بهذه المشكلات والاحتياجات والمقومات، وعلى إدراك علاقة كل ذلك وترابطه بالتنمية الإقليمية [١].

التنمية والتخطيط :

توجد علاقة قوية و«حتمية» بين كل من التنمية والتخطيط ـ لكونها علاقة الهدف بأسلوب تحقيقه، فنظرا لأن الأخير هو وسيلة تحقيق الأولى، فإننا نجد أن مستويات التخطيط تتفاوت بتفاوت مستويات التنمية، ولهذا يتدرج التخطيط من: المحلى Local إلى الإقليمي Regional إلي القومي National بتدرج المدى المكاني المراد تحقيق التنمية خلاله، وما الأقسام التخطيطية الكبرى في بعض الدول إلا أطر مكانية لتحقيق التنمية عن طريق التخطيط الإقليمي Territorial Planning [٢] ومنذ عام ١٩٥٢م عندما تبنّت الهند خطتها الخمسية الأولى، أصبحت كلمة تخطيط ـ عمليا ـ مرادفا لكلمة تنمية في الدول الأقل نموا، وقد أظهر مسح مكثف للبنك الدولي أنه لا توجد دولة واحدة من هذه الدول لم تشهد ولو خطة واحدة، فمن نيجيريا إلى نيكاراجوا، ومن مالي إلى ماليزيا، يوجد إجماع على أن التخطيط هو أفضل وسائل تحقيق التنمية [٣].

ونظرا لأن الأقاليم تتميز باختلافها من حيث مواردها وإمكاناتها ومشكلاتها فإنه لا يمكن وضع أسس ثابتة ـ ثباتاً دائماً ـ للتخطيط الهادف إلى التنمية، ومن ثم تستمر الحاجة إلى علم الجغرافيا راصد التغير الذي يطرأ على ظاهرات سطح

(١) Alaev, E., social and economic geography, Progress Publishers, Moscow 1986, p.147.

(٢) Leys C., and Marris, Op.Cit.P. 270.

(٣) فؤاد محمد الصقّار ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٢٧.

الأرض ومفسره، الذي يتولى عملية مسح وتقويم هذه الموارد وتلك الإمكانات من أجل وضع الخطة المثلى للتنمية لكل إقليم، حسب الخصائص الجغرافية التي تميزه عن غيره من الأقاليم، ومن هنا تتجلى قيمة و ـ نفعيّة ـ علم الجغرافية بالنسبة لكل من التخطيط والتنمية لأنه « لا يوجد علم يمتد مجاله ليشمل كل عناصر البيئة أكثر من علم الجغرافيا، الذي يعتمد على الربط والتعليل في إسهامه في معالجة مشكلات التنمية والتخطيط»[(١)] .

التخطيط الإقليمي ونظرية الموقع :

يستمد التخطيط الإقليمي والحضري جذوره من نظرية الموقع، ولهذا فقد اعتمدت دراسات التخطيط والتنمية الإقليمية على هذه النظرية حتى تتمكن من إيجاد حلول جغرافية للأبعاد المكانية لمشكلات التخطيط والتنمية [(٢)] وعندما تبين أن الاتجاه التخطيطي المرتكز على نظرية الموقع قد تعامل مع الظاهرات ـ المشكلات ـ كموضوعات مستقلة، أي أنه قد أغفل ما بينها من ترابط وتكامل وعلاقات متبادلة Interrelationships قامت نظرية التنظيم المكاني Spatial Organization Theory بتطوير التفكير في عمليات التخطيط الحضري والإقليمي، وقد اعتبرت نظرية أكثر شمولا في توجهاتها من النظريات التقليدية للموقع، لأنها أصبحت تنظر إلى العملية التخطيطية من خلال نظام من المواقع المترابطة المتفاعلة [(٣)] .

وقد تعرضت نظرية التنظيم المكاني ـ بدورها ـ إلي عدة انتقادات لأنها اهتمت ببعض الأقاليم دون غيرها، مما أفقدها التركيز على موضوع التوازن الإقليمي كنظام

---

(١) عبدالإله أبو عياش ـ الجغرافيا والتخطيط ـ في: عبد الله يوسف أبو عياش [محرر] التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي ـ وكالة المطبوعات ـ الكويت ـ ١٩٨٣ ـ ص ٣١ .

(٢) Coats, B., E., et al., geography and inequality, Oxford University Press, 1977, P.4.

(٣) Richardson, H., W., Op.Cit. P.2.

متحرك « دينامى » قائم على التبدّل والتغيّر، وهنا قامت نظرية النمو الإقليمي Theory of Regional Growth [(١)] بإكمال النقص الذي عانت منه نظرية التنظيم المكاني، وذلك من خلال التأكيد على دينامية العلاقات المتداخلة بين عناصر النظام الإقليمي .

ولكن نظرية النمو الإقليمي تعرضت - متعددة الأخرى - إلى النقد، وذلك بسبب إفرازها لما يعرف بالنمو الاستقطاب Polarized Growth [(٢)] وهو نمط من النمو يتسم بالاحتكارية، بمعنى ظهور التنمية - سواء عن طريق مراكز أو/ وأقطاب النمو Growth Poles /Centers [(٣)] أو عن طريق مناطق التنمية Development Areas [(٤)] في الأقاليم ذات الإمكانات المساعدة على تحقيق التنمية، مع ترك المناطق الأخرى التي لا تتمتع بمثل هذه الإمكانات دون أن تدخل في إطار الخطة العامة للتنمية الإقليمية [(٥)] وهنا أدخل فريدمان Freidmann, J. مفهوم التنمية الاستقطابية Polarized Development [(٦)] للتخلص من عيوب النمو الاستقطابى، على أساس أن النمو يعنى تغيّرا كمّيا في خصائص الظاهرات، بينما تعنى التنمية تغيّرا كمّيا ونوعيّا معا، وهنا تجدر الملاحظة أن الاهتمام

---

(١) Mosely , M., J., growth centers in spatial planning , Pergamon Press , Oxford , 1974.P.1

(٢) Stohr , W., and Todtling , F., spatial equity , some anti-thesis to current regional development doctrine , in : Folmer H., and Oosterhaven , J.,eds , spatial inequality and regional development , Martinus Nijhoff Publishing , Boston , 1979.P.188 .

(٣) Riddle, R., Op.Cit. P.37.

(٤) Richardson, H., W., Op.Cit. P.61.

(٥) Coats, B., E., Op.Cit, P.24.

(٦) Sen , L., K., the need for micro-level planning in India , in : Sen , L., K., ed., readings in micro-level planning and rural growth centers , N.I.C.D., Hyderabad , 1972,p.41 .

بموضوع التنمية قد تطور مفهوميّا وتطبيقيّا بانتقاله من مفهوم النمو إلى مفهوم التنمية، ومن الخصائص الكمّية إلى الخصائص النوعيّة، ومن التركيز على العلاقات الثابتة إلى التأكيد على العلاقات الدينامية المتبادلة، ومن ثم يمكن القول أن شمولية التفكير العلمي في موضوع التنمية قد تحققت عن طريق سلسلة معقّدة من التطورات النظرية والعملية.

الجغرافيا والمشكلات الإقليمية :

أظهر استعراض مفاهيم التنمية السابقة الذكر أن العلاقة بين كل من: التنمية والجغرافيا والتخطيط قد تمخّضت عن عدة أفكار ومفاهيم تعكس أهمية المنهج الجغرافي في حل المشكلات الإقليمية، ومن هذه المفاهيم فكرة التنمية الإقليمية المتكاملة، التي تتمثل في عملية توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم ما توزيعا متساويا بقدر الإمكان على كافة أجزاء هذا الإقليم، من أجل تحقيق التنمية المتوازنة وهى الفكرة التي طبّقت في العديد من الدول، كفنزويلا والمجر وجنوب أفريقيا [١] وإسرائيل [٢] التي كان إنشاء مدن التنمية فيها منذ عام ١٩٤٨ يهدف إلى إعادة توزيع السكان من ناحية، وإلى تقليل حدة الهيمنة الحضرية Urban Dominance للمدن كبيرة الحجم ، مثل تل أبيب من ناحية أخرى، وذلك من أجل تحقيق هدف قومي - إقليمي مزدوج يتمثل في سد الثغرات الإقليمية الموجودة في بعض الأقاليم المفتقرة إلى المدن لتقليل التباين الإقليمي فيما يتعلق بالتنمية والفروق بين الأقاليم [٣] .

ويتضمّن الاتجاه التكاملي للتنمية نمطين من أنماط التكامل، أحدهما وظيفي

(١)حسن الخياط ـ مرجع سبق ذكره ـ ١٥٩ .

(٢)محمد مدحت جابر عبد الجليل ـ مدن التنمية في فلسطين المحتلة ـ حولية كلية الآداب جامعة الكويت رقم ٩ ـ الرسالة رقم ٥٤ ـ ١٩٨٨ ـ ص ١٣ .

(٣) Ullman, E., Op.Cit, P.153.

Functional والآخر مكاني أو حيزي Spatial، ويتمثل النمط الأول في إدماج كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع في كل واحد، مما يعنى ترابط الموضوعات الصحية والتعليمية والزراعية والصناعية وغيرها من عناصر الحياة البشرية، بحيث يؤدّى التغيّر في أحدها إلى تغيّر مماثل في الموضوعات الأخرى، وهنا تفيد سياسة التنمية من العلاقات المتبادلة بين هذه الموضوعات Interacted/ Interrelated Relationships ومن كيفية توزعها أو انتشارها [1] أما النمط الثاني فيظهر نتيجة لتوقّف العلاقات المتبادلة بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على أماكن توزّعها ومواقع توطّنها، بحيث يؤدى إدراك العلاقات المكانية بين الأنشطة القائمة في المكان إلى إدراك النمط الذي يتحكّم في انتشارها أو تركّزها [2] .

ولمّا كان تطوير الجزء يؤدى إلى تطوير الكل كالوصول إلى التنمية الشاملة عن طريق تحقيق التنمية في مختلف قطاعات المركّب الاجتماعي - الاقتصادي للمجتمع، فإن التنمية الإقليمية من هذا المنطلق تعتبر واحدا من مكوّنات عملية التنمية الكلية، ومن ثم فإن تحققت التنمية في أقاليم الدولة أو في مناطقها، فإن المحصّلة النهائية متعددة تحقق التنمية الكليّة في هذه الدولة، وذلك من وجهة النظر المكانية.

التنمية الإقليمية وأقاليم التنمية :

تتحقق التنمية الإقليمية عن طريق السياسة الإقليمية Regional Policy إحدى نتائج العلم الإقليمي Regional Science [3] وهى تلك السياسة الموجّهة نحو حل مشكلات التنمية غير المتساوية إقليميا [4] والناجمة عن عدم التساوي الجغرافي في توزّع مقوّمات وظروف الإنتاج الاقتصادي والوضع

(١) Seamon, D., A., Op.Cit, P.4.
(٢) Richardson, Op.Cit, P.15.
(٣) Johnston, R., J., et al. eds., Ibid, P.24.
(٤) Ibid. P.798.

الاجتماعي، وذلك نتيجة لإدراك عمليات التغير غير المتساوية إقليميا، وللوعي بالنتائج المحتملة للتغير على هذه الأقاليم، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية الإقليمية Regional Social Welfare عن طريق تحقيق التنمية الإقليمية [١] بواسطة تحسين ظروف الإنتاج الإقليمي، بالاستثمار في البنية الأساسية الإقليمية Regional Infrastructure أو بإعادة التنظيم المكاني للقوى العاملة الإقليمية في تركّزات جغرافية أكثر سهولة في استخدامها، بمعنى أن هذه السياسة متعددة محاولة لتحديث وإعادة بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الإقليمي، عن طريق تعزيز عمليات التغير أو الانتقال الموقعيّ المتوافقة مع النمط الإنتاجي الأكثر فعالية [٢] ومن هنا تتأكد أهمية السياسة الإقليمية كجزء جوهري من عملية شمولية التنمية، كما تتأكد أهمية المنظور الإقليمي للجغرافيا في حل مشكلات الأقاليم [٣].

ويمكن اعتبار مفهوم مناطق التنمية Development Areas بمثابة المُحَفّز الفكري لموضوعات التنمية الإقليمية، فالجغرافيا تدرس الأماكن بغية تحديد الأقاليم، ومن ثم يمكن اعتبار مناطق التنمية بمثابة أقاليم تنمية وذلك على أساس أن ما يجمعها معا ويفرقها عن غيرها - أي هذه الأقاليم - هو حاجتها إلى التنمية، فعلى سبيل المثال كانت مناطق التنمية في بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية متعددة الأقاليم التي حددت على أنها في حاجة إلى المساعدة في سياق التخطيط بين - الإقليمي Interregional Planning الذي كان يمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة من السياقات الموجهة على أساس مناطقي Area - Based [٤] حيث اتبعت سلطات التخطيط في هذه الدولة أسلوب ضبط التنمية Development Control

(١) Lavrov ,S., and Sdasyuk ,G., concepts of regional development , Progress Publishers , Moscow , 1988,P.37 .

(٢) Coffey, W., J., geography towards a general spatial system approach, Methuen, London, 1981, P.25.

(٣) Johnston, R., J., et al. eds., Ibid, P.339.

(٤) Op.Cit.P.109.

للتحكم في عمليات استخدام الأرض من أجل تحقيق التنمية [١] .

وترجع أهمية المفهوم الجغرافي لموضوع التنمية الإقليمية إلى طبيعة المنظور الجغرافي لكل من: الإقليم والتنمية، فالإقليم من أبرز المفاهيم الجغرافية، بل إن غاية البحث الجغرافي متعددة الوصول إلى تحديد ملامح الشخصية الإقليمية، أما التنمية، فليس أقدر من الجغرافي على دراستها دراسة شاملة من كافة أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والمكانية خاصة إذا ما وضع في الاعتبار أن من أهداف علم الجغرافيا - أو على وجه الدقة المادي التطبيقية للعلم - تحسين سطح الأرض بوصفه مكانا للحياة البشرية، ولذلك تهتم الجغرافيا بالمشكلات المكانية الإقليمية، من حيث دراسة أسسها وتحديد أسبابها ووضع حلولها، كما أن الجغرافيا تعتبر ميدان بحث علمي له نتائج ذات أهمية كبرى في تحقيق التوازن الإقليمي أو المساواة الإقليمية، وذلك عن طريق العمل على تقليل التفاوتات الإقليمية داخل الإقليم الواحد، والحد من هذه التفاوتات فيما بين الإقليم المختلفة داخل الدولة.

وتتلخص فكرة أو مفهوم التنمية الإقليمية في تلك العملية - النظرية أو التطبيقية - التي تؤدى إلى حدوث عدة مظاهر تدل على تغير اللاندسكيب النفعي «Beneficial Landscape» لإقليم ما، بما يحقق وضعا أفضل لسكان هذا الإقليم، أو بمعنى آخر يمكن تعريف التنمية الإقليمية بأنها تلك التغيرات - والتغير من أهم اهتمامات علم الجغرافيا - التي تطرأ على حالة إقليم ما بطريقة مقصودة بهدف تحسين أوضاع حياة سكانه، وتقليل التفاوتات المكانية/ البشرية Spatial/Human Disparities بين أجزائه المختلفة، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لموارده المادية، وتحسين كفاءة موارده البشرية بكافة تفصيلاتها،

---

(١) أحمد محمد عبد العال - المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر - مجلة الآداب والعلوم الإنسانية - المجلد العاشر - جامعة المنيا - يونيه ١٩٩٢- ص ص ٧٥/ ٧٦ .

ويمكن اعتبار تحقيق هذه الأهداف بغرض تقليل التفاوتات بين أقاليم الدولة أحد مفاهيم التنمية الإقليمية [١].

الجغرافيا والتنمية :

إذا تفحصنا موضوعات علم الجغرافيا - الطبيعية والبشرية - فإننا سوف نجد أن مفردات هذه الموضوعات تشكل الأساس الفردي للتنمية، التي لم تعد مقصورة على جانب واحد اقتصادي أو اجتماعي، وإنما أصبحت عملية كلّية، فلم تعد توجد تنمية اقتصادية فقط أو تنمية اجتماعية مستقلة، بل «تنمية فقط»، يصحح بها الإنسان الأوضاع السائدة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية المتعددة المتشابكة، والتي تتطلب دراسة جوانب متعددة من جغرافية الإقليم الذي يرغب الدارسون في تحسين ظروف الحياة فيه .

وللمفاهيم العلمية الخاصة مثل «الحركة» و«التنمية» تفسيرها الخاص في الجغرافيا، والذي قد يتعارض مع القراءة العلمية العامة لهذه المفاهيم، فالحركة متعددة من انتقال المادة - معلومات/ طاقة / سكان - من نقطة جغرافية إلى نقطة أخرى، على أن يتضمن هذا الانتقال تغطية المكان الحيز Space بمقياس بعدىّ، أما التنمية فتعنى تغيرا في بنية المكوّنات الجغرافية، عادة ما يكون مصحوبا بتغيرات تطورية [٢] ولهذا تهتم جغرافية التنمية بالانتشار المكاني للتجديدات المؤدية إلى إحداث التنمية .

والتنمية متعددة عملية تغيير لأوضاع معينة من مرحلة إلى مرحلة أخرى أفضل منها، وهذه الأوضاع تحدث في المكان، وهو الإطار الذي تتحرك بداخله الدراسات الجغرافية، والذي يمثل الناظم الفكري الأساسي للمنهج الجغرافي [٣] بحيث يمكن

(١) Alaev, E., Op.Cit, P.33.

(٢) صفّوح خير : مرجع سبق ذكره - ٢١ .

(٣) Hansen N., M., the challenge of urban growth, Lexigton Books, London, 1975, P.11.

النظر إلى تاريخ علم الجغرافيا كله على أنه تاريخ لمفهوم المكان في الجغرافيا، والمكان يتألف من ظاهرات متنوعة، ويشتمل على إمكانات مختلفة، كما يتسم باختلافات دقيقة تتمثل - في حالة مظاهر التنمية - فيما يعرف بتفاوتاتها المكانية، والتي يعبر عنها بالتنمية غير المتوازنة Unbalanced ومن ثم فإن بؤرة الاهتمام الجغرافي بموضوع التنمية تتمثل في رصد الحركة: المادية: الهادفة إلى التطوير من أجل التنمية المؤدية إلى تحقيق التقدم، واللامادية: المتمثلة في انتقال الأفكار الجديدة المؤدية إلي الهدف السابق ذاته، ومن هنا تأتي أهمية الاهتمام الجغرافي بموضوع الانتشار المكاني للتجديد أو التجديدات كما أوجزها «هويل، .Hoyle., B., S عندما كتب: -

Development means change, and the geography of development is basically concerned with the spatial diffusion of innovation ؛the spread of new ideas, the adoption of new techniques and the establishment of new forms of production, all of which involves changes in human distributions and movements and in patterns of human activities [1].

فالجغرافيا في الحقيقة «منهج بحث أو طريقة دراسة أو متعددة طريقة نظر إلى الناس والأشياء في علاقاتها بالمكان [2] والمنهج الجغرافي في دراسة التنمية يتضمن وعيا بالمقاييس المختلفة للنشاط البشرى وبالتفاعل والتداخل بينهما [3].

والتنمية عملية تاريخية، ولكنها جغرافية في الأساس، ليس فقط سبب متغيراتها وخصائصها الخاصة، ولكن أيضا لأنها نتاج عمل إنساني واع يعمل في ظروف اجتماعية ومادية معينة، والمحاولات التقليدية الواسعة لتحديد التنمية وتجسيدها أو تقييدها في مصطلحات ذات صيغة عالمية أحادية البعد، أو لبناء نماذج محددة مقيدة،

(١) صفوح خير - مرجع سبق ذكره - ص ٣٩ .

(٢) Hoyle, B., S., Op.Cit. , P.7.

(٣) Johnston, R., J., et al. eds., Ibid, P.103.

محاولات اصطدمت كلها بالظروف الجغرافية والتاريخية وبالعمليات الاجتماعية المتغيرة، التي يمكن عن طريقها تحقيق التنمية (١) وفى هذا تأكيد آخر على شمولية التنمية، وشمولية المنهج الجغرافي إذا ما تناول مثل هذا الموضوع .

اللامساواة المكانية والتنمية الإقليمية :

لقد أصبحت اللامساواة المكانية والتنمية الإقليمية ذات أهمية بارزة في العلم الإقليمي، وهى ليست بعيدة عن الحقيقة التي تقول بأن الاختلافات والفروق بين الأقاليم متعددة من الأسباب الكبرى التي أضافت إلى التفكير العلمي في موضوع عدم الانتظام المكاني وما يتصل به من مشكلات، ورغم ذلك فقد عولج موضوع التفاوتات المكانية والتنمية الإقليمية بطريقة مجزأة، إذ تضمنت دراسات هذا العلم نمطا واحدا من أنماط عدم المساواة الإقليمية، ذا عدد محدود من العلاقات بين المظاهر المختلفة لهذه التفاوتات، ومن ثم عولجت موضوعات مثل: الإسكان وتوزيع الدخل كموضوعات منفصلة (٢) وفى هذا دليل واضح واعتراف صريح من غير الجغرافيين بضرورة البحث عن نظام علمي يستطيع تجميع كل هذه الأنماط في منظور بحثي واحد، وعلم الجغرافيا هو الذي يمكنه أن يفعل ذلك، بحث كان الاختصاص الأكاديمي الآخر والوحيد الذي يشارك الجغرافيا رأيها الشامل والإجمالي الذي تقدمه عن العلاقات المكانية هو العلم الإقليمي Regional Science كما تمثله نظرية إيزارد .Izard, W فإن هذا العلم يغلب عليه المنهج الاقتصادي النظري التجريدي ، بينما الجغرافيا علم تجريبي أساسا (٣) .

---

(١) Folmer H., and Oosterhaven , J., spatial inequality and regional development , in : Folmer H., and Oosterhaven , J., eds , spatial inequality and regional development , Martinus Nijhoff Publishing , Boston , 1979,P.13.

(٢) د.م. سميث ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ١٤ .

(٣) Abler, R., et al. spatial organization, Prentice Hall, London, 1972, P.89.

التفاعل المكاني والأنماط المكانية :

يؤدى التفاعل المكاني Spatial Interaction إلى إيجاد الأنماط المكانية التي ينتج عن تنوعها ذلك الاختلاف المكاني الذي يتميز به سطح الأرض، وهذا الاختلاف هو ناتج عمليات عديدة ومتنوعة، يستطيع الجغرافي - بمنهجه الشامل - أن يتوصل إليها، كما أن هذا الاختلاف بدوره يمثل سببًا أو أساسا لنتائج أخرى متعددة ما يعرف بالتفاوتات المكانية في توزع الظاهرات .

ولكن «لأن الإنسان وأعماله الموجودة في المكان والزمان أمور واضحة»، فإنها تبدو وكأنها لا تستحق الذكر، ولكن الاختبار الدقيق لهذه الحقيقة البسيطة يؤكد أنها المكانية، راء في المفاهيم، وعلى تحدٍّ ذهني يشكل أساس أحد المجالات الجغرافية المعاصرة، وعندما نضع في اعتبارنا وجود الإنسان وأعماله في الزمان والمكان فإننا لا نفكر في البناءات الثابتة والعلاقات الساكنة، بل نركز بؤرة تفكيرنا بوضوح على الأنماط المكانية الديناميية.

ولهذا فقد أصبحت عمليات الانتشار المكاني التي تحدث في المكان خلال الزمان قلب الاهتمام الجغرافي [١] فالجغرافيا متعددة علم العلاقات التي تربط بين الظاهرات المكانية ، ونتاج التفاعل والتكامل والترابط بين هذه الظاهرات داخل إطار المكان [٢].

والجغرافيا - كعلم مكاني - بما يتضمنه ذلك العلم أو المكان من توزيعات واختلافات وائتلافات مكانية ناتجة عن التفاعل المكاني - متعددة أقدر العلوم على إعطاء وصف دقيق مصحوب بتفسير منظم وعقلاني للخصائص المتغيرة لسطح الأرض، ولذلك فهي أقدر العلوم أيضا على تحديد وتفسير مواقع ومظاهر

(١)صفّوح خير - مرجع سبق ذكره - ص ٥ .
(٢)د. ريتشارد هاريسون - مرجع سبق ذكره ت ص ٢ .

اللامساواة الإقليمية فيما يتعلق بخصائص التنمية، كالتفاوتات المكانية في توزيع الموارد الاقتصادية، وفى مراكز العمران [١] وفى مناطق الدخول النقدية الفردية [٢] .

والجغرافي يمكنه « تقديم الاقتراحات المؤدية إلى استبعاد العوامل التمييزية التي تعوق تحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة في الدولة » [٣] وهناك شك كبير في إمكانية دراسة موضوع التنمية على مستوى أي حيز مكاني سواء أكان منطقة صغيرة أو دولة ما أو العالم برمته دون الإفادة من علم الجغرافيا، الذي يهدف إلى تحسين سطح الأرض كمكان للحياة البشرية [٤] فما يزال بإمكان الجغرافيا أن تقدم رأيا شاملا وإجماليا عن العلاقات المكانية في الشؤون البشرية، متجاوزة التقسيم التقليدي للظاهرات إلي ظاهرات اقتصادية واجتماعية وسياسية [٥].

ونظرا لأن التنمية ليست وقفاً على نظام علمي بذاته فإنه لذلك لا يوجد ما يقف أمام الجغرافيا وهى تقتفى أثر العوامل الطبيعية والبشرية التي تقف كعقبة أمام تحقيق التنمية أو التي تيسرها وتساعد عليها، فالتنمية عملية يقوم بها الإنسان عند رؤية الظاهرة، وتعديلات نفعية في بيئته بهدف تحسين حياته على سطح الأرض [٦] وبما أن التنمية في جوهرها متعددة عملية تغيير يقوم بها الإنسان لصالحه مستغلا إمكانات بيئته، فإن للتنمية اتصالا بكل من البيئة والمجتمع الذي يعيش في هذه البيئة .

هي ما وضعنا في الاعتبار أن التنمية تحدث في المكان الذي هو ميدان علم الجغرافيا فإنها ـ أي التنمية ـ تعتبر أحد محاور اهتمام هذا العلم؛ المهتم أصلا بالعلاقة

(١)محمد خميس الزوكة ـ التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية ـ ط٣ ـ دار الجامعات المصرية ـ الإسكندرية ـ ١٩٨٤ ـ ص ٢٧.

(٢)صفّوح خير ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٦٤ .

(٣)محمد مدحت جابر عبد الجليل ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٢٢ .

(٤)د.م. سميث ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٤ .

(٥)Seamon, D., Op.Cit, P.15.

(٦)صفّوح خير ـ مرجع سبق ذكره ـ المكان نفسه .

بين الإنسان وبيئته، والذي يتبين اتجاهه إلى الميدان التطبيقي في اعتنائه بمشكلات المجتمع وتوزيع وتنظيم مرافقه وخدماته داخل الإطار الإقليمي الذي يشغله هذا المجتمع [١].

ومن ثم تبرز أهمية الدراسات الجغرافية لموضوع التنمية « كنظام علمي يتولى العناية بأحد أهم أبعاد هذا الموضوع ألا وهو بعده المكاني [٢] ، فلم تعد بؤرة الاهتمام الجغرافي تتمحور حول ظاهرة محددة بقدر ما أصبحت تركز على البعد المكاني لهذه الظاهرة ، وذلك بعد أن تحول الفكر الجغرافي من مجرد محاولة إشباع تطلعات الإنسان إلى العمل على إشباع حاجاته [٣].

ويستدل من مؤشرات التنمية في العالم، والتي ترد في تقارير البنك الدولي عن التنمية العالمية [٤] أن هذه المؤشرات تتعلق بموضوعات اقتصادية واجتماعية يدل استعراض مفرداتها على أهمية علم الجغرافيا في هذا الصدد، ومن هنا تتوافق شمولية عملية التنمية مع شمولية المنهج الجغرافي في دراسة ظاهرات سطح الأرض، ففي الدراسة الجغرافية لموضوع التنمية تتجلى النظرة الشمولية والنزعة التكاملية عند معالجة مقومات التنمية ومعوقاتها .

وعند دراسة الأبعاد المكانية لنتائجها ـ توزيع عوائد التنمية على الحيز الجغرافي والتفاوتات المكانية فيما يتعلق بهذا التوزيع ـ ولهذا تتمثل جغرافية التنمية في: دراسة إمكانات ومقومات ونتائج التنمية في المكان، بهدف رصد وتقويم هذه العناصر

---

(١)أحمد محمد عبد العال ـ منطقة غرب فرع رشيد دراسة في جغرافية التنمية ـ مرجع سبق ذكره ـ ص أ.

(٢)فؤاد محمد الصقّار ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٢.

(٣) The World Bank, world development report, New Kork, 1988, P.22.

(٤)أحمد محمد عبد العال ـ المرجع السابق ـ ص ٢.

رصدا وتقويما جغرافيا، باعتبار أن المنظور الجغرافي في تناول موضوع التنمية منظور أكثر من غيره من منظورات العلوم الأخرى شمولا واستيعابا لأبعاد عملية التنمية [١].

ويعزى تفرد المنظور الجغرافي لموضوع التنمية بشموليته ومقدرته على استيعاب كافة أبعاد عملية التنمية أكثر من غيره من منظورات العلوم الأخرى - حتى من العلم الإقليمي ذاته - إلى أن المعالجة الجغرافية لموضوع التنمية تتناول الأبعاد: الاقتصادية والاجتماعية والمكانية لهذا الموضوع بكافة تفصيلات كل بعد من هذه الأبعاد [٢] كما أنها تتميز بإدراكها ووعيها بالأنشطة البشرية المختلفة في المكان من ناحية، وبالخصائص الطبيعية لهذا المكان من ناحية ثانية، وبالتداخل والتفاعل والتكامل بين هذه الأنشطة وتلك الخصائص من ناحية ثالثة، وهما الإدراك والوعي اللازمين والضروريين لتحليل أنماط البنية الاقتصادية والاجتماعية في المكان [٣].

المفهوم الجغرافي للتنمية :

ينبثق مفهوم التنمية في الجغرافيا أو المفهوم إدراكها وهذا هو أهمية من دور الجغرافيا في الكشف عن مختلف جوانب معرفة المكان، فالحقيقة متعددة مجال له ثلاثة أبعاد في وقت واحد كما أوضح هتنر .Hittner, A ولابد من فحصها من وجهات نظر ثلاثة حتى يمكن إدراكها وهذه الأبعاد متعددة:

- العلاقات القائمة بين الظاهرات .
- التطور الزمني لهذه الظاهرات .
- التنظيم أو التوزيع المكاني لهذه الظاهرات .

ولهذا فالحقيقة الكاملة لا يمكن الإحاطة بها إحاطة كاملة وتامة في العلوم

(١)المرجع السابق ـ ص أ.
(٢)المرجع السابق ـ ص ب.
(٣)صفوح خير ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٤.

الأصولية - المهتمة بالعلاقات القائمة وهي البعد الأول، حتى ولو شاركت الدراسات المعاصرة والتطبيقية هذه الحقيقة - التطور التاريخي وهو البعد الثاني لأن هذه الحقيقة لن ترى كاملة إلا إذا نظرنا إليها من وجهة نظر التنظيم أو التوزيع في المكان وهو البعد الثالث [١].

وتتمثل الدراسة الجغرافية لموضوع التنمية في عملية تطبيق الوسائل الجغرافية مسحا وتحليلا، فهما وتعليلا - من أجل إدراك وتفسير بعض مظاهر المشكلات البيئية المعاصرة والتطبيق والتخطيط ليسا دخيلين على الجغرافيا ، لأن أية عملية تخطيطية يراد بها إزالة وضع قائم أو تعديله أو تنميته ، لابد وأن تبدأ بمعرفة هذا الوضع، وليس أقدر من علم الجغرافيا على فعل ذلك - خاصة الجانب التطبيقي منها - كما أن جميع عمليات تنظيم المجتمع وتنميته إنما تتم في النهاية في الإطار المكاني، الذي يعد الجغرافي أكثر الباحثين خبرة به [٢] ، فقد حان الوقت لتطبيق الوسائل الجغرافية في المساعدة على حل بعض المشكلات المعاصرة والتي من أبرزها: الضغط السكاني المتزايد على المكان، وتنمية المناطق المتخلفة ، وذلك من أجل تحسين الظروف المعيشية لسكان بعض مناطق العالم [٣].

وتكمن إمكانية علم الجغرافيا في حل بعض هذه المشكلات في تمكّن الجغرافيين - في ضوء امتلاكهم لملكة تحديد وبلورة الأبعاد المكانية للظاهرات الجغرافية - من إدراك الخصائص المكانية لهذه المشكلات، والإسهام في تحليلها - أو حلها - بطريقة جيدة من خلال تطبيق كل من: النظريات أو المفاهيم أو الأساليب الجغرافية [٤]

---

(١)حسن الخياط - مرجع سبق ذكره - ص ٤٢.

(٢) Frazier , J.,W., applied geography : a perspective , in : Frazier , J.,W, ed., applied geography , Prentice Hall , inc., Englewood Cliffs , New Jersey , 1982,P.3 . Courtenay, PP., Op.Cit. P.1.

(٣) Ibid.P.4.

(٤) Coats, B., E., Op.Cit, P.5.

فالجغرافيا عند معالجتها لموضوع التنمية لا يقتصر - اهتمامها على مجرد كشف أو اكتشاف الأنماط التي تشكلها مستويات التنمية على مستوى الحيز الجغرافي أيا كان مداه، وإنما تبحث أيضا عن فهم للأسباب التي أدت إلى وجود مثل هذه الأنماط [١].

وتتراوح مستويات اهتمام جغرافية التنمية بالموضوع الواحد ما بين إقليم أو منطقة أو دولة معينة من ناحية، والعالم ككل من ناحية أخرى - من المستوى القروي إلى المستوى القاري - ومثال ذلك موضوع أو مفهوم القلب/ الهامش ـ The Periphery- Core Concept أو المركز/ الحد الخارجي، والذي يمثل أحد أهم جوانب الأبعاد المكانية للتنمية لاهتمامه بالتفاوتات المكانية في توزع مستويات هذه التنمية [٢]، فبهذا المفهوم يمكن للتفاوتات أن تملأ المكان في مستويات التنمية في دولة ما، أو في أحد أقاليم هذه الدولة، كما هو الحال في كل من البرازيل أو كندا على سبيل المثال [٣].

كما يمكن أيضا تفسير النمط العالمي الراهن للتنمية، والذي يتمثل في انقسام العالم - الآن - إلى جزء متقدم وآخر متخلف، أو إلى قلب متقدم Developed Heartland وظهير متخلف Underdeveloped Hinterland ويتمثل قلب الأرض المتطور أساسا في الدول المحيطة بالمحيط الأطلنطي الشمالي وبعض المناطق المجاورة لها، بينما يتمثل الظهير المتخلف في دول العالم الثالث، مع ملاحظة وجود نطاق انتقالي واستثناءات موضعية كاليابان واستراليا وسنغافورة التي تعتبر أجزاء من القلب المتطور، واقعة في حزام الظهير الأقل تطورا [٤].

---

(١) Wadhen M., urban and regional planning in Brazil, Applied Geography and Development, vol. 16, 1981.P.68.

(٢) Courtenay, P., P., Op.Cit, P.5.

(٣) عمر الفاروق سيد رجب - نحو نظرية جغرافية للتخطيط - ندوة الجغرافيا والخرائط - كلية الآداب جامعة الإسكندرية - مارس ١٩٩٠ - ص ٢.

(٤) المرجع السابق.

وينعكس المنظور الشامل الذي ينظر به الجغرافي إلي موضوع التنمية في أنه - أي الجغرافي - لا تستهويه تنمية أحادية الجانب، بل إن الجغرافي الواعي ليشعر بالقلق إذا ما تركز الاهتمام على تنمية أحادية الجانب، فكما أن الفصل بين الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية في إطار علم الجغرافيا يعتبر فصلاً تعسفياً فإن التنمية الكلية أو الشاملة، ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المتأثرة بالمكان متعددة التنمية التي تملأ عين الجغرافي الحساسة بالمكان وأبعاده.

ولذلك فإن الجغرافي المهتم بموضوع التنمية ،هو أكثر الجغرافيين شمولية في منهجه، فهو جغرافي تطبيقي يضع نصب عينيه القيمة النفعية لعلمه الذي »رغم كونه علم المكان إلا أنه لم يشارك غيره من النظم الأصولية اقتسام عناصر هذا المكان، بل اختص بدراسة هذه العناصر مجتمعة، فاعلة متفاعلة، بكل ما ينجم عن ذلك من علاقات [1] ، فالجغرافيا المعالجة لموضوع التنمية تدرس الأساس الفردي لهذه التنمية ، والخصائص الاجتماعية الخاصة بها، وترصد مناطق الخلل في توزع كل منهما، مثلما تدرس وتفسر أسباب التفاوتات المكانية في توجيه عملية التنمية، لتضع الصورة المثلى المرتكزة على النظرة الشاملة والكلية لتوزيع مشروعاتها، والوضع الأمثل لتوزيع نتائجها، لتحقيق المساواة المكانية في كافة أرجاء الحيز الجغرافي.



(١)أحمد محمد عبد العال ـ جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها ـ مجلة كلية الآداب جامعة المنيا ـ المجلد التاسع ـ المنيا ـ١٩٩١ـ ص ١٢٥ .



الخاتمة

لما كانت الجغرافيا - ولا تزال - قد عرفت أو عرّفت بأنها علم المكان الذي يزودنا بتفسير منطقي ومعقول ومقبول لتوزع الظاهرات في هذا المكان، فإنه من هنا تأتى أهمية دراسة الأبعاد المكانية لتوزع الظاهرات الجغرافية، خاصة ما يهمنا منها هنا وهى تلك المتصلة بموضوع التنمية، والجغرافيا في اهتمامها بالتفاوتات المكانية لا تكتفي بالدراسات المسحيّة التي تعرّفنا بأماكن هذه التفاوتات، ولكنها لكونها تهتم بصنع الوضع الأمثل للحياة البشرية على سطح الأرض عن طريق تحسين مستوى التفاعل بين الإنسان وبيئته، فإنها تعمل على «تسوية» الاختلافات المكانية المتعلقة بالتنمية، عن طريق تقليلها - الاختلافات أو التنمية - من مناطق تزايدها أو تركزها، ونقل التنمية إلى مناطق تناقصها بغية الوصول إلى ما يمكن أن يطلق عليه سطح تسوية، فالمستوى الذي تبغي الجغرافيا الوصول إليه عند دراستها للاختلافات المكانية المتعلقة بالتنمية، وهو ما يمكن أن يطلق عليه مستوى قاعدة التنمية Level - Developmental Base هو ذلك الوضع الذي تتساوى فيه أجزاء المنطقة أو الإقليم في الإفادة من التنمية، حتى وإن لم تكن متساوية في مقومات هذه التنمية، بحيث تخف - إلى حد ما - مظاهر اللا توازن المكاني الخاصة بها، ويظهر «لاندسكيب تنمية Developmental« Landscape منتظم، بعد إعادة توزيع موارده وسكانه وعوائد تنميته بشكل يخفف من معاناته ، ويرفع من مستوى معيشة سكانه، بحيث يدل تساوى مؤشرات التنمية في الحيز الجغرافي على وصول هذا الحيز إلى «مستوى قاعدة التنمية Developmental Peneplain».

ويتضح مما سبق أن الجغرافيا - كعلم تطبيقي - لها دورها المهم في دراسة أسس التنمية، سواء أسسها المادية أو مظاهر اللامساواة في توزيع نتائجها، كما يتضح أن

التنمية الشاملة وقد أضحت ذلك النمط من أنماط التنمية الذي تسعى إليه المجتمعات البشرية المعاصرة، لا يصلح لدراستها دراسة كلية إلا علم يتميز بالمنهج الشامل والنظرة الكلية، وليس مثل علم الجغرافيا ما يتميز بشمولية منهجه وكلية نظرته خاصة بعد التيقن من أن «أحادية التنمية» قد أصابت مفهوم هذه التنمية بشيء من القصور.

وقد أظهرت العلاقة بين كل من: التخطيط والتنمية كوسيلة وهدف، وبين التخطيط والجغرافيا حيث يلتقيان في مجال التخطيط الإقليمي، أظهرت الأساس الجغرافي لموضوعي التخطيط والتنمية من ناحية، وأهمية علم الجغرافيا في حل بعض مشكلات اللاتوازن المكاني والتنمية الإقليمية من ناحية أخرى، حيث يتجلى مفهوم جغرافية التنمية باعتبارها تلك الدراسة الجغرافية التي تتناول التنمية من حيث أبعادها: الاجتماعية والاقتصادية والمكانية، وهو ما يميزها عن غيرها من العلوم الأخرى إذا ما تناولت مثل هذا الموضوع.



مصادر الدراسة الأولى

- أحمد محمد عبد العال ـ منطقة غرب فرع رشيد دراسة في جغرافية التنمية ـ رسالة دكتوراه ـ غير منشورة ـ كلية الآداب جامعة المنيا ـ ١٩٨٧ .

- أحمد محمد عبد العال ـ الأبعاد المكانية للخصائص الوظيفية للمدن المصرية ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ـ ١٩٩١ .

- أحمد محمد عبد العال ـ المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر ـ مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ـ المجلد العاشر ـ جامعة المنيا ـ يونيه ١٩٩٢ .

- حسن الخياط ـ نحو جغرافية عربية تطبيقية ـ بحوث المؤتمر الجغرافي العربي الثاني ـ المجلس الأعلى للثقافة ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ .

- د. ريتشارد هاريسون ـ نظرة في طبيعة الجغتعريب: ترجمة: عبد العزيز آل الشيخ وعيسى الشاعر ـ دار المريخ ـ الرياض ـ ١٩٨٨ .

- د.م. سميث ـ جغرافية الرفاه الاجتماعي ـ تعريب : شاكر خصباك ـ نشرة قسم الجغرافيا جامعة الكويت رقم ٢ ـ نوفمبر ١٩٨٨ صفّوح خير ـ البحث الجغرافي مناهجه وأساليبه ـ دار المريخ ـ الرياض ـ ١٩٩٠ .

- طلال البابا ـ قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث ـ ط٢ ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٨٣ .

- عبد الإله أبو عياش ـ الجغرافيا والتخطيط ـ في ، عبد الله يوسف أبو عياش [محرر] التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي ـ وكالة المطبوعات ـ الكويت ـ ١٩٨٣ .

- عمر الفاروق سيد رجب ـ نحو نظرية جغرافية للتخطيط ـ ندوة الجغرافيا والخرائط ـ كلية الآداب جامعة الإسكندرية ـ مارس ١٩٩٠ فؤاد محمد الصقّار ـ

التخطيط الإقليمي - ط٢ - منشأة المعارف - الإسكندرية - ١٩٧٧ .

- محمد خميس الزوكة - التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية - ط٣ - دار الجامعات المصرية - الإسكندرية - ١٩٨٤ .

- محمد مدحت جابر عبد الجليل - مدن التنمية في فلسطين المحتلة - حولية كلية الآداب جامعة الكويت رقم ٩ - الرسالة رقم ٥٤ - ١٩٨٨ .

Abler, R., et al. spatial organization, Prentice Hall, London, 1972.

Alaev , E. , regionalization of country for regional planning , in : Adams ,P., and Helliner , M., eds., international geography , University of Toronto Press, 1972

Alaev, E., social and economic geography, Progress Publishers, Moscow 1986.

Coats, B., E., et al., geography and inequality, Oxford University Press, 1977.

Coffey, W., J., geography ؛ towards a general spatial system approach, Methuen, London, 1981.

Courtenay, PP., geography and development, in: Courtenay, PP, ed., geographical studies of development, Longman. London, 1985.

Dickinson, R., E., regional ecology, John Wiley & Sons, Inc. New York. 1970.

Folmer H., and Oosterhaven , J., spatial inequality and regional development , in : Folmer H., and Oosterhaven , J., eds , spatial inequality and regional development , Martinus Nijhoff Publishing , Boston , 1979 .

Frazier , J.,W., applied geography : a perspective , in : Frazier , J.,W, ed., applied geography , Prentice Hall , inc., Englewood Cliffs , New Jersey , 1982 .

Freeman, T., W., geography and planning, Huchinson & co. LTD., London, 1968.

Friedmann , J., a general theory of Polarized development , in : Hansen N., M., ed., growth centers in regional economic development ,The Free Press , New York , 1972 .

Hansen N., M., the challenge of urban growth, Lexigton Books, London, 1975.

Hoyle , B., S., spatial analysis and Less-Developed Countries , in : Hoyle , B., S., spatial aspects of development , John Wiley &

Sons, London , 1974

Johnston, R., J., et al. eds., the dictionary of human geography, 2nd. Edit. , Black Well, Oxford, 1986.

Lvov, S., and Sdasyuk, G., concepts of regional development, Progress Publishers, Moscow, 1988.

Leys C., and Marris, P., planning and development, in: Seers, D.and Joy, L., eds., development in a divided world, Penguin Books, London, 1972.

Meier, G., leading issues in economic development, Oxford University Press, 1970.

Mosley, M., J., growth centers in spatial planning, Pergamon Press, Oxford, 1974.

Richardson , H., W., regional growth theory , Macmillan , London , 1973

Riddle, R., ecodevelopment, Gower, London, 1981.

Rod win , L., choosing regions for development , in : Friedmann , J., and Alonso W., regional development and planning , The MIT Press , Cambridge , Mass. , 1964 .

Seamon, D., a geography of liveworld, Croom Helm, London, 1979.

Sen, L., K., the need for micro-level planning in India, in: Sen, L., K., ed., readings in micro-level planning and rural growth centers, N.I.C.D., Hyderabad, 1972.

Stroh, W., interurban systems and regional ceonomic development, A.A.A.G., resource paper no. 26, 1974.

Stroh , W., and Todtling , F., spatial equity , some anti-thesis to current regional development doctrine , in : Folmer H., and Oosterhaven , J.,eds , spatial inequality and regional development , Martinus Nijhoff Publishing , Boston , 1979 .

Thomas , D., geography and physical planning , in : Cooke R., U., and Johnson J.,H., eds. , trends in geography , Pergamon Press ,Oxford , 1964

Ullman , E., regional development and the geography of concentration , in : Friedmann , J., and Alonso W., regional development and planning , The MIT Press , Cambridge , Mass. , 1964

Wadhen M., urban and regional planning in Brazil, Applied Geography and Development, vol. 16, 1981.

The World Bank, world development report, New Kirk, 1988.

الدراسة الثانية

أقطاب ومراكز النمو بين النظرية والتطبيق



المقدمة

يمثل موضوع أقطاب ومراكز النمو Growth Poles, Centers أحد أهم الاهتمامات الجغرافية التي تناولت بعض الأبعاد المكانية للتنمية[1] وهي الاهتمامات التي ظهرت - أول ما ظهرت - في كتابات الأوروبيين خاصة الفرنسيين: اقتصاديين وجغرافيين، في خمسينيات القرن العشرين ثم ازدهرت لتبلغ أوجها في ستينياته وأوائل سبعينياته، عندما أصبحت موضوعاً عالمياً، ليتضاءل الاهتمام بها - أو يكاد - مع بداية عقد الثمانينيات، كل ذلك دون أن تحظى باهتمام يذكر من قبل الجغرافيين المصريين، وإن كانت بعض الدراسات الاجتماعية والاقتصادية قد اهتمت بها[2] رغم أهميتها بالنسبة لمصر كدولة نامية من ناحية، وكدولة تنفرد عن غيرها من الدول - أو تكاد - بأن التوزع المكانيّ لمعمورها والتركز السكاني داخل هذا المعمور هما أهم الأبعاد المكانية الواجب إدراكها عند وضع خطط التنمية الإقليميّة والقومية أو أي منهما وتنفيذها ومتابعتها وذلك للخروج بها من أزمتها الراهنة[3] من ناحية ثانية، ورغم أهمية أقطاب ومراكز النمو كأداة من أدوات تحقيق التنمية الإقليميّة وإحداث التوازن الإقليمى من ناحية ثالثة .

(١)محمود الكردي - النمو الحضري - دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٧ - ص ص ٣٥ - ٦٦ .

(٢)علا سليمان الحكيم - أقطاب النمو كإستراتيجية للتنمية الإقليميّة في مصر - رسالة دكتوراه - غير منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٨٥ - ص ص ١٩-٢٠ .

(٣)أحمد محمد عبد العال - المدن الجديدة والتنمية الإقليميّة في مصر - مجلة كلية الآداب جامعة المنيا - المجلد العاشر - المنيا - يونيو ١٩٩٢ - الخاتمة .

مفهوم قطب النمو :

شهدت أدبيات الاقتصاد العالمي مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين مولد فكرة جديدة قدر لها أن تثير جدلاً واسعاً في الأوساط العلمية المختلفة، خاصة أوساط الاقتصاد والتخطيط والجغرافيا [١] ألا وهى فكرة «قطب النمو Growth Pole Notion» التي وضع أساسها الاقتصادي الفرنسي «فرانسوا بيرو F. Perreux» اعتمادا على نظرية التجديدات Theory of Innovations التي صاغها رجل الاقتصاد الأمريكي «جوزيف شومبتر Schumpter, J.» في النصف الأول من القرن العشرين [٢].

ويتلخص مفهوم قطب النمو في رأي «بيرو» بأنه: مجموعة دينامية شديدة التفاعل من الصناعات تنشأ حول قطاع صناعي رئيس أو قائد Leading ذي قوة «محفزة Propulsive» ويتميز هذا القطب بقدرته على النمو السريع وبقابليته لذلك، كما يتميز بقدرته على «توليد» وإنتاج النمو، ثم بثه ونشره في بقية أجزاء الاقتصاد «كتأثيرات مُضاعفيّة Multiplier Effects» [٣].

---

(١) Richardson , H., W., city size and national spatial strategies in Developing Countries , World Bank , Stuff Working Paper no. 252, April , 1977, p. 50 .

(٢) Brookfield, H., interdependent development, Methuen & Co. LTD., London, 1975, p. 90.

(٣) رغم أن « شومبتر» لم يكن مهتما بالحيز الجغرافي، إلا أن أفكاره قد اعتبرت أساسا لنظرية التنمية الإقليميّة، فرغم أنه عالم اقتصادي، إلا أنه لم ينظر إلى العامل الاقتصادي على أنه العامل الوحيد أو الرئيس في العملية الاقتصادية، وإنما اعتبره أحد العوامل المؤثرة فيها ـ بدرجة متساوية مع العوامل الأخرى، وقد قدم « شومبتر» تحليلا مهما لتداخل العوامل: السياسية والاجتماعية والثقافية مع العامل الاقتصادي وأثر هذا التداخل في تحقيق التنمية، وتتلخص نظرية التجديدات التي صاغها في أن التنمية الإنتاجية ـ الاقتصادية ـ تعتمد أساسا على ابتكارات وتجديدات المستثمرين الهادفين إلى تحقيق أكبر الأرباح، وفى أن فترات الازدهار الاقتصادي تفسرها عمليات تراكم التجديدات: العلمية والإدارية=

ويتضح مما سبق أن المفهوم الأصلي لقطب النمو كما حدده «بيرو Perreux» الذي تعتبر أفكاره مركز نمو لهذا المفهوم، لم يكن مفهوما «حيزياً Spatial» أو مكانياً، فما هو إلا «مجموعة من الصناعات التي تحدث نمواً ديناميا في اقتصاد ما كنتيجة للعلاقات المتبادلة أو للاعتماد المتبادل بين كل من مدخلات صناعة رئيسة ومخرجاتها، يتميز نموها بسرعته عن نمو بقية عناصر الاقتصاد؛ بسبب ما تتميز به هذه الصناعة من خصائص معينة تتمثل في :التقنية المتقدمة/ المعدلات المرتفعة من استخدام التجديدات/ المرونة العالية للدخول النقدية الطالبة لمنتجاتها/ الأسواق الوطنية المفتوحة أمام هذه المنتجات والتدفق الزائد Spillover ونتائج المضاعِف التي تنفرد بها عن غيرها من عناصر الاقتصاد»[1].

=والتمويلية والتطبيقية، بينما تفسر فترات الركود بتراكم المنتجات التي ينتجها مستثمرون أقل موهبة لأنهم يقلدون ولا يبتكرون Ibid. p. 81 .

(١)القطاع الصناعي الرئيس أو القائد key هو « تلك الصناعة التي كثيرا ما تتجاوز تأثيراتها نطاق منطقة توطنها لتؤثر في الاقتصاد الوطني ككل أكثر من تأثيرها في الاقتصاد المحلى - الاقليمى، را. محمود الكردي - مرجع سبق ذكره - ص ٣٦، أما القوة الدفعية أو الدافعة فهي تلك الأنشطة ذات المقدرة على اجتذاب العناصر الاجتماعية والاقتصادية المكونة لعملية «الاستقطاب polarization، وهى الأنشطة التي تحتاج إلى أنشطة أخرى مكملة لها تتمثل في وجود مستوى ملائم من الخدمات، المصدر السابق - ص ٦٣، والاستقطاب هو«تلك العملية التي تنشأ في منطقة ما ويكون لها من خواص الجذب والتأثير ما يمكنها من زيادة وفود العناصر البشرية ذات الخصائص المتميزة والمواد الخام ورؤوس الأموال والخبرات إلى منطقتها، . المصدر السابق - المكان نفسه، و Richardson, H., W., op.cit, p. 623، أو هي «عملية تدفق الموارد من منطقة الهامش periphery إلى القلب core ، ibid. append. 2 ، أما التأثيرات المضاعفية أو نتائج المضاعف فهي « ما يحدثه قيام نشاط اقتصادي جديد في منطقة ما من أنشطة اقتصادية إضافية ، كأن يؤدى وجود نشاط اقتصادي أولى primary - منجم جديد ، أو ثانوي secondary - مجمع صناعات تحويلية جديد ، إلى ظهور ونمو الأنشطة الثلاثية tertiary - الخدمات ، لتغطية حاجات العاملين بهذه الأنشطة الأولية والثانوية . .

وقد أكد «بيرو Perreux» أكثر من مرة أن مجال أفكاره ودراساته هو الحيّز الاقتصادي Economic Space الذي كان يعنى عنده «مجال قوة التفاعلات بين الصناعات»، كما ألح في أكثر من دراسة على أن النمو لا يظهر في كل مكان في وقت واحد أو في كل وقت وإنما يظهر في «نقاط» أو «أقطاب» نمو (صناعات) بكثافة متنوعة، وينتشر على طول مسارات متعددة وله نتائج نهائية متفاوتة على الاقتصاد [١] ولكن رغم تأكيد «بيرو» وإلحاحه السابقين على خلو مفهومه من العامل أو البعد المكانيّ، إلا أنه قد أشار إلى عملية «انتشار» قوة التفاعلات عبر مسالك Corridors متعددة، ولا شك في أن عملية الانتشار هذه تتطلب حيزاً أو مكاناً لتحدث فيه، وما يدعم ذلك أنه قد استعار بعض عناصر مفهوم قطب النمو من نظرية انتشار التجديدات Innovation Diffusion Theory [٢].

المبادئ الأساسية لمفهوم قطب النمو :

يمكن إيجاز المبادئ الأساسية لمفهوم «بيرو» عن قطب النمو في المراحل التالية [٣]:

حدوث النمو في حيز اقتصادي يتمثل في مجال من القوى تؤدى إليه التفاعلات بين الشركات الصناعية.

تركز النمو في الشركات الصناعية الكبيرة ذات المقدرة على استيعاب التجديدات وتوليدها، وهذه الشركات هي أقطاب النمو.

هيمنة أقطاب النمو على الحيز الاقتصادي، وتأثيرها في الشركات الصناعية الأخرى عن طريق نشر التجديدات عبر قنوات مختلفة [٤].

---

(١) Johnston, the dictionary of human geography , Blackwell J., Reference ,Oxford , 1986 , p. 310

(٢) Glasson, J., an introduction to regional planning, Huchinson, London, 1974, p. 145.

(٣) Brookfield, H., op.cit, p. 90.

(٤) Richardson, H., W., op.cit, p. 117.

ولقد كانت بؤرة العمل الأصلي لبيرو وهى تطور أقطاب النمو في الحيز الاقتصادي محاولة مدروسة ومتروية للإفلات من الأبعاد الجغرافية المقيدة التي أقر بها كلمن « كريستالر .Cristaller, W و« لوش «.Losch , A فقد طوّر «بيرو» طبولوجية للحيز الاقتصادي، ثم اشتق منها فكرة أو مفهوم القطب كقوة موجهة أو كناقل للقوى الاقتصادية بحيث يتكون الحيز الاقتصادي - كمجال للقوى - من مراكز أو أقطاب أو بؤرات تنبعث منها قوى الطرد المركزي الاقتصادية، وتنجذب نحوها قوى الجذب المركزية الاقتصادية [١] .

ومع ذلك فإن عملية تتبع جذور مفهوم قطب النمو حتى فيما قبل كتابات «بيرو «تؤكد أن هذا المفهوم يكمن في «عوامل التجمع Agglomeration Factors» التي قالت بها النظريات الباكرة للتوطن، فعلى الرغم من وجود المفاهيم الأساسية لهذه النظرية - نظرية قطب النمو- وما تلاها من تعديلات وتطورات في كتابات كل من :بودفيل Boudeville وهانسن Hansen وهيرمانسن Hermansen وهيرشمان Hirschman وميردال Mirdal [٢] بالإضافة إلى كتابات «بيرو» ومعظمها إضافات علمية فرنسية، إلا أن أفكار هؤلاء الباحثين في مجال هذه النظرية كانت تدور حول العمل العلمي الألماني الباكر عن المكان المركزي التي قال بها «كريستالر» ألا وهو :نظرية المكان المركزي Central Place Theory مع اختلاف يتمثل في أن نظرية قطب النمو قد اشتقت استقرائيا Inductively من الملاحظات الخاصة بعمليات التنمية الاقتصادية في حين كانت نظرية كريستالر عن المكان المركزي ذات طبيعة استدلالية Deductively [٣] .

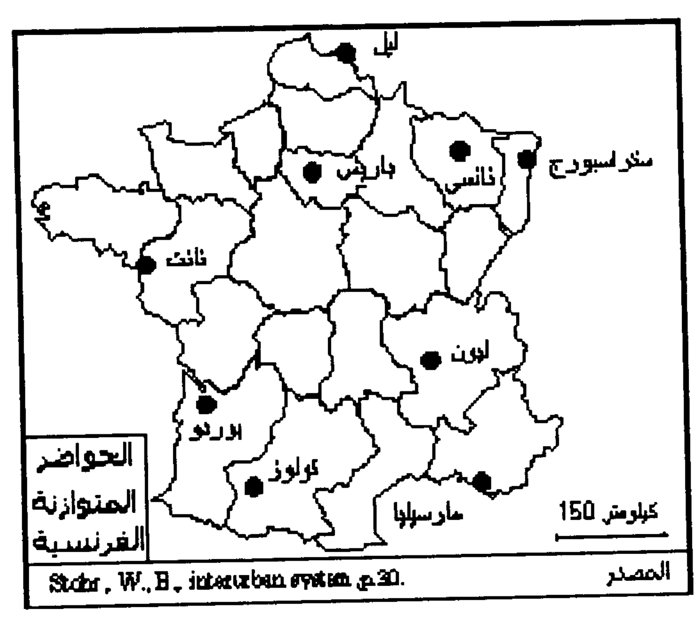
---

(١)الطبولوجيا فرع من الرياضيات يعنى بدراسة موقع الشيء بالنسبة للأشياء الأخرى Loc. Cit.

(٢) Glasson, J., an introduction to regional planning, Huchinson, London, 1974, p. 146.

(٣) Friedman J., and Weaver, C., territory and function, Edward Arnold London, 1979, pp. 131-97.-139 & Brookfield, H., op.cit, pp. 86

وعلى الرغم من أن معظم أقطاب النمو تتضمن صناعات قائدة، إلا أن هذا لا يعنى أن كل هذه الصناعات تؤدى بالضرورة إلى إيجاد أقطاب نمو، كما هو الحال في مدينة لاك Lacq الواقعة في جنوب غرب فرنسا، حيث كان من المتوقع أن توفر مناطق اكتشاف الغاز الطبيعي بؤرًا تصلح لأن تكون قطب نمو يؤدى إلى إعادة الحيوية الصناعية Industrial Revitalization لكل إقليم جنوب غرب فرنسا .



شكل رقم (١)

ولكن غياب «الوفورات الخارجية External Economies» - اقتصاديات الإنتاج على نطاق واسع - جعل مجمع «لاك» الصناعي ظاهرة محلية أساساً قدمت القليل لمساعدة الإقليم الأوسع، كما كانت ذات أثر ضئيل على البناء المكانيّ القائم في هذا الإقليم ، وهنا تبرز إحدى مشكلات الصناعة القائدة، ألا وهى ذلك الخطر المتمثل في الاعتماد على صناعة واحدة، فالعديد من مناطق المشكلات الحالية إنما هي

أقطاب النمو الأكثر تخصصا فيما مضى [١]

مفهوم نتائج الاستقطاب ووفورات التجمع (تراكم الاقتصادات)

ويتمثل في سرعة نمو الشركة الدافعة فور توطنها في إطار الصناعة القائدة استغلالاً لمزايا وفورات التجمع، ثم في تأثير هذا النمو بعد ذلك في عملية توطن الأنشطة الاقتصادية الأخرى في المنطقة المحيطة بها، وتنقسم وفورات التجمع إلى ثلاثة أنماط [٢] هي:

وفورات داخلية بالنسبة للشركة، وتتمثل في تكلفة الإنتاج ذات المتوسط المنخفض الناتج عن المعدل المتزايد من المخرجات، وهذا الإنتاج ـ كبير المقياس ـ يسمح بوجود وفورات تقنية مثل: التخصص في العمل وانتهاج عمليات خط التدفق Line Process Flow بدلا من عملية «الدفعة» Batch Process[٣] بالإضافة إلى العديد من وفورات التسويق والتمويل.

وفورات خارجية بالنسبة للشركة وداخلية بالنسبة للصناعة، وتتمثل في عملية تقليل وحدة المخرج ـ المدخل بالنسبة للشركة كلما توسعت الصناعة في موقعها المحدد، وهو التقليل الناتج عن جوار موقعي توطني لصيق لشركات متصلة مترابطة، وتتضمن وفورات التوطن Localization هذه تنمية وتطوير اتفاقات القوى العاملة الماهرة والتبادل الميسر للمواد الخام والمنتجات وإمكانية استغلال النفايات الصناعية وتطوير خدمات متخصصة متاحة لكافة الشركات كخدمات الصيانة والإصلاح.

---

(١) Glasson, J., op.cit. p 145.

(٢) Hansen, N., M., the challenge of urban growth, Lexington Books, London, 1975, p. 139.

(٣) Berry, B., heirarchial diffusion, in: Hansen N., M., ed. growth centers in regional economic development, The Free Press, New York, 1972.

وفورات خارجية بالنسبة للصناعة وداخلية بالنسبة للمنطقة الحضرية، وتتمثل في انخفاض مستوى تكلفة الإنتاج بالنسبة لكل شركة في حالة نمو عدة شركات في مكان واحد، وهو ما يعرف بوفورات التحضر Urbanization Economies والتي تتضمن: تطور سوق العمل الحضرية وتوافر محاور الأسواق الكبرى وتوفير مدى واسع من الخدمات لكل من السكان والصناعة - كتوافر وسائل جيدة للنقل والمواصلات - والتسهيلات التجارية والتمويلية، وإيجاد قدر كبير من التسهيلات الاجتماعية والثقافية والترويحية، ولذلك فربما توازى عملية توفير بنية أساسية عالية التطور في مركز إقليمى في أهميتها وجود مجمّع من الصناعات القائدة، وذلك من حيث التأثير في عملية الاستقطاب.

وتوجد أمثلة عديدة للاستقطاب الناتج عن وفورات التجمع، منها تجمع صناعة النسيج في منطقة شمال شرق لانكشير Lancashire وتطوير صناعة ميكانيكا النسيج المرتبطة بها، وتوطن صناعتي المركبات والطائرات القائدتين في مدينة كوفنترى Coventry بوسط إنجلترا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تطورت الصناعات المعدنية والهندسية المرتبطة بهما حولهما مما أدى إلى ظهور قطب نمو قوى تركز فيه نحو ٩٠ ٪من القوى العاملة في إقليم مدينة كوفنترى من ناحية، وإلى تزايد سكانها من ناحية أخرى، والمجمع الأولّ للصناعات الإلكترونية في الوادي الأوسط بإسكتلندا ويتألف من ثمانين شركة، والمجمع الصناعي العلمي بغرب لندن .

ورغم كل ما سبق فإنه قد يشوب عملية الاستقطاب بعض القصور، وذلك عندما تتناقص الصناعات القائدة - أو تنقرض - كما حدث في منطقة شمال شرق لانكشير، إذ أنه في مرحلة معينة من مراحل تطور القطب ، قد تبدأ لا وفورات الحجم Scale Diseconomies أو «ضياعاته» وهى الفاقد الاقتصادي الناتج عن إفراط الحجم في التفوق من حيث التأثير على فوائد أو مزايا التجمع، وقد تؤثر بعض

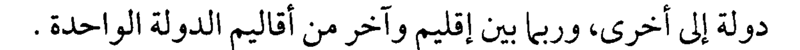
هذه الضياعات ـ كارتفاع تكلفة الخدمات العامة، وارتفاع أجور العاملين وإيجارات المساكن وتكلفة الازدحام Congestion على النمو الاقتصادي بصورة مباشرة .

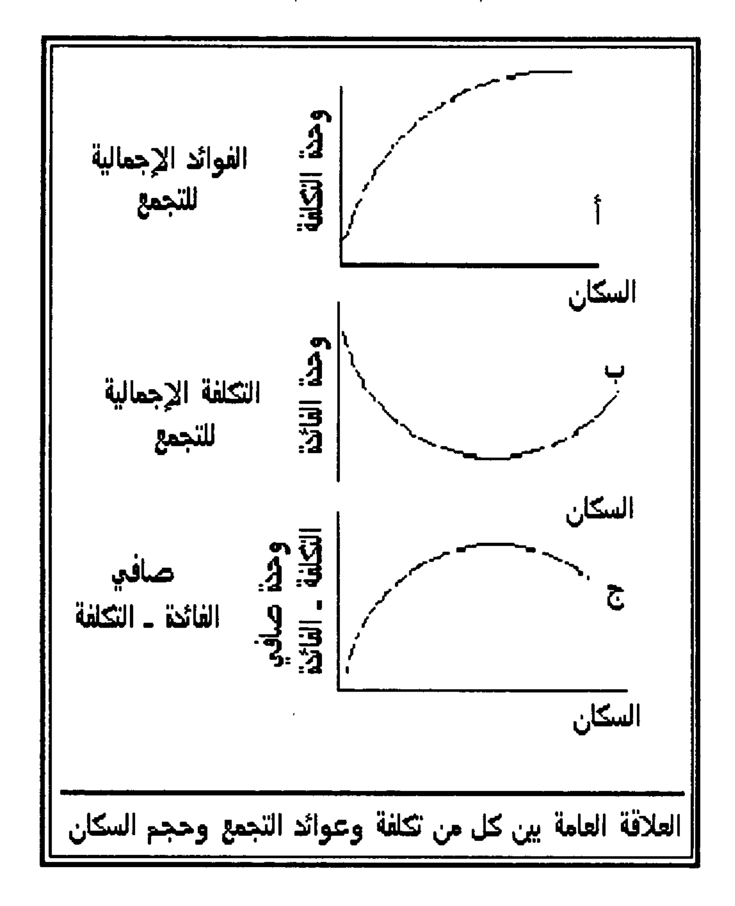
وقد يكون للتكلفة الاجتماعية العامة الأخرى ـ كالتلوث الهوائي والضوضائي والرحلات الأطول إلى العمل آثار محدودة على عملية الاستقطاب، ولكنها ـ أي التكلفة ـ تجعل هذه العملية ـ أي الاستقطاب ـ عملية محدودة في المدى البعيد، ويعتبر موضوع الحجم الأمثل موضوعاً مهماً ومثيراً للانتباه لكثرة مناقشته ـ من جانب هذه المسألة، لأنه يتضمن تحليلاً لكيفية اختلاف كل من الوفورات (الفوائد واللا وفورات (التكلفة) الخاصة بالتجمع من ناحية، باختلاف وتغاير حجم المدينة من ناحية أخرى.

ومن الصعب قياس فوائد تجمع كل من الصناعة والسكان[١] ولكن يمكن التعبير عنها بالشكل رقم [٢] حيث تتوافر للمراكز العمرانية صغيرة الحجم مزايا تتزايد مع كبر حجمها، على الرغم من احتمال تساوى هذه المزايا في حالة حدوث العائدات المتناقصة، شكل رقم ٢ـ أ أما جانب التكلفة فيتضمن تكاليف البنية الأساسية كالصرف الصحي والطرق والمستشفيات، بالإضافة إلى التكلفة الاجتماعية العامة ، ويأخذ المنحنى شكل الحرف شكل ٢ـ ب حيث يرتفع متوسط التكلفة ارتفاعا كبيرا بالنسبة لحجم السكان في المراكز العمرانية صغيرة الحجم، ثم يهبط بسرعة مع تزايد أعداد هؤلاء السكان ، ليعود إلى الارتفاع من جديد، ويظهر الشكل ١ـج صافى الفائدة ـ التكلفة بالنسبة للسكان والصناعة ككل فوق المدى السكاني[٢] ورغم نظرية الشكل إلا أنه سوف يختلف بدرجة كبيرة عند الممارسة من

(١) Glasson, J., op.cit. p 148.

(٢)هي الكمية المعدة المطلوبة أو المنتجة لعملية واحدة، أما عملية خط التدفق فتعنى الاستمرار في الإنتاج بحيث لا يتوقف على عملية واحدة Glasson , J., op.cit. p 149


دولة إلى أخرى، وربما بين إقليم وآخر من أقاليم الدولة الواحدة .



شكل رقم (٢)

ويمكن تلخيص مفهوم الاستقطاب في أن النمو السريع للصناعات القائدة أي نموها الدفعيّ يعمل على اجتذاب الوحدات الصناعية الأخرى نحو قطب النمو، بما فيها التجمعات الصناعية، ومما لاشك فيه أن هذا الاستقطاب الصناعي/ الاقتصادي سيؤدى بصورة حتمية إلى استقطاب مكاني/ جغرافي مع تدفق الموارد إلى عدد محدود من المراكز داخل الإقليم (أقطاب النمو) وتركز النشاط الاقتصادي فيها.

مفهوم نتائج انتشار التأثيرات :

ويعنى تشعع الخواص المحفزة الدينامية للقطب إلى المناطق الواقعة خارجه أو المحيطة به في إطاره المكاني، وقد أضاف هذا المفهوم كثيرا إلى أهمية النظرية كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الإقليميّة وسياسات التنمية Regional Policy & Development Policies [1] رغم صعوبة اختباره أو تجريبه، إذ أنه رغم الجدل الكثير حول الانتشار الخارجي للنمو من القطب نحو المناطق المحيطة به إلا أنه لا يوجد سوى القليل من الأدلة التجريبية على الحدوث الفعلي لمثل هذا الانتشار ورغم تناول كل من: ميردال .,Mirdal, J وهيرمان .Hirschman, A لكل من النتائج الانتشارية لقطب النمو [2] في مقابل النتائج الاستقطابية أو الاسترجاعية Spread or Trickling Down Effects of Growth in contrast with The Backwash or Polarization Effects [3] إلا أنه يوجد مجال للشك في القوة النسبية للانتشار ـ التأثيرات السيّالة ـ بالمقارنة بالتراجع ـ الاستقطاب.

وتعتبر دراسة «نيكولس .Nickols V» واحدة من الدراسات التجريبية التي حاولت تقييم نتائج الانتشار عن طريق البحث عن قياس لنتائج انتشار قطب نمو

(١) Klassen, L., H., growth pole in economic theory and policy, in: Kuklinski, A., and Petrella, R., Eds. Growth poles and regional policy, Mouton, Paris, 1972.

(٢)أطلق « هيرشمان » على تلك السلسلة من التفاعلات التي ينتشر بمقتضاها كل من السكان ورأس المال في منطقة معينة ويكون مصدرها قطب نمو مصطلح (التأثيرات السيالة trickling down effects) وهي ذاتها تأثيرات الانتشار spread effects عند « ميردال » في حين أطلق الأخير اصطلاح (التأثيرات الارتجاعية backwash effects) على ما أطلق عليه « هيرشمان » اصطلاح تأثيرات الاستقطاب polarization effects، را. علا سليمان الحكيم ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٢٢ ـ ٢٥، و محمود الكردي ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٦٥ .

(٣) Lavrov, S., and Sdasyuk, G., concepts of regional development, Progress Publishers, Moscow, 1988. p. 116.

مدينة أطلانطا Atlanta بالولايات المتحدة الأمريكية نحو بقية المناطق المتدهورة نسبيا من ولاية جورجيا الأمريكية فقد أوضحت هذه الدراسة أن التغير في متوسط توزيع الدخل النقدي الفردي لمدة عشر سنوات - ١٩٥٠/ ١٩٦٠ - قد اتسم بزيادة إقليمية واسعة ارتبطت بالتغير في القوى العاملة في منطقة دائرة الضواحي حول هذه المدينة، وفى المدن الكبيرة الأخرى في المنطقة - رغم ارتفاع عنصر إيجار المساكن في هذه المناطق، كما استنتجت الدراسة أن عنصر السكن كان انعكاسا لتأثير قطب نمو أطلانطا، إذ بدأ السكان يدركون مظاهر التأثر بنتائج الانتشار مع التأثير الدفعي لهذا القطب على المدن الرئيسة الأخرى في الإقليم والمناطق الريفية المحيطة بالقطب مباشرة أولا ثم بعد ذلك في المناطق الريفية البينية بعد ذلك، وقد مالت دراسة «نيكولس» إلى التوافق مع نتائج دراسات الانتشار Diffusion التي قام بها Hagerstrandt ونادى فيها بإدخال النمو إلى المناطق المتوسطة بالإضافة إلى القطب البؤري [١].

أهمية أقطاب النمو :

أصبح مفهوم «قطب النمو» في صيغة إستراتيجيات مركز النمو للتخطيط المكانيّ Spatial أو الإقليمي واحدا من الخطوات التمهيدية التي تنتهجها الحكومات من أجل تقوية تأثير السياسة العامة لإعادة تشكيل التنظيمات المكانية، وليس هناك من شك في أن نظرية أقطاب النمو كما عدّها «بودفيل Boudeville, R., J.في عام ١٩٦٦ لتناسب الحيز المكانيّ قد أصبحت في السنوات الأخيرة مصدرا مهما لعديد من الدراسات التي اهتمت بموضوعي: الارتباط بين عمليات النمو والتغير المكانيّ، والتكامل بين نظريات النمو وسياسات التنمية [٢].

(١) Stohr, W., B., interurban systems and regional economic development, A.A.A.G., Resource Paper no. 26, 1974, p. 30.

(٢) Penouil , M., growth poles in underdeveloped regions and countries , in : Kuklinski ,A., and Petrella , R., eds. , growth poles and regional policy , Mouton , Paris , 1972 , p. 119 .

ولقد أقبل صانعو السياسة على تطبيق منهج قطب النمو ،لأنه يقدم لهم فرصا لانتهاج سياسة صناعية متكاملة، ولتطبيق تخطيط طبيعي واقتصادي بين ـ إقليمى، والقطب في هذا الصدد ليس مجموعة منعزلة من التجمعات الصناعية فقط ولكنه مؤلف من مكونات بنية اقتصادية مكانية، ويمكنه في سياق الاقتصاد النامي أن يصبح حلقة وصل بين التخطيط الاقتصادي القومي والتخطيط الإقليمى، ومن ناحية أخرى فقد يساعد تطبيق إستراتيجية قطب النمو في سد الفجوات الموجودة بالتراتب الحضري القومي، بل ويساعد في عملية بناء نظام حضري قومي قادر على نشر نبضات التنمية وبث التجديدات، خاصة من منطقة القلب إلى منطقة الحد الخارجي from Core to Peripheries .

وترجع جاذبية نظرية قطب النمو كأداة سياسة تخطيطية إلى عدة أسباب:

- صلاحيتها الجيدة لتوليد النمو وتحقيق التنمية في إطار وفورات التجمع.
- قلة تكاليف تركيز الاستثمارات في نقاط نمو محدودة، وذلك من وجهة نظر الإنفاق العام .
- مساعدة نتائج الانتشار Spread Effects المتشعبة من نقطة النمو في حل بعض مشكلات المناطق المتخلفة المحيطة بهذه النقطة (منطقة الهامش Periphery) .

وإذا ما جمعنا كلا من: نظرية قطب النمو ونظرية المكان المركزي في منظومة واحدة فان هذه المنظومة تستطيع تفسير البناءات المكانية Spatial Structures للأقاليم تفسيراً جزئيا، ورغم ذلك فإن أيا منهما لا يكفي وحده لتفسير وشرح عناصر التفاعل المكانيّ بمعنى تحركات الأنشطة في المكان، رغم أن هذه الأنشطة موجودة ضمنيا في كل من هاتين النظريتين، ولهذا فقد استخدمت نظرية قطب النمو كأداة لتحقيق سياسات التخطيط الإقليمى .

وتكمن أهمية نظرية قطب النمو في إمكانية استخدامها كواجهة دفاعية لصد العديد من الانتقادات التي وجهت لنظرية المكان المركزي كنموذج للبناء المكاني الإقليمي، كما أنها أصبحت أمرا ضروريا لفهم هذا البناء وللتنبؤ بالتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليه، ولوضع حلول لبعض المشكلات الإقليميّة [(١)] بالإضافة إلى كونها تمثل النظير المعياري للنظرية الإيجابية في التنمية الاستقطابية ذات الأهمية الكبيرة في مجال تحليل النظم المكانية، بعد أن اكتسبت - نظرية قطب النمو - مقدرة كبيرة على جذب المخططين الإقليميّين، وهو الأمر الذي جعلها محورا لعديد من التحليلات المكانية والقرارات السياسية [(٢)] والتي من أمثلتها: تنظيم الحيز الفرنسي حول ثمانية من المراكز الحضرية المتوازنة - سياسة حواضر التوازن Metropoles d' Equilibrium وتخطيط المجمعات الصناعية في العديد من الدول النامية [(٣)] .

أقطاب النمو في التخطيط الاقتصادي

تعتبر دراسة «بوتير Pottier » عن محاور التنمية عملاً ذا وظيفة تكميلية مفيدة في ربط نتائج تأثير شبكة النقل بالتراتبات الحضرية، وبأقطاب النمو المكانية ويتلخص جوهره Inter-Regional التنمية الاقتصادية تميل لأن تتزايد على

---

(١)وهذه المصطلحات هي: مركز النمو growth center ، ويعني توطن مجموعة من الأنشطة الاقتصادية في حيز مكاني محدود، بحيث تكون له نتائج محلية، وأحيانا ثانوية لأنها تقتصر على الإقليم الذي يوجد به أما نقطة النمو growth point فهي تشبه مركز النمو إلى حد كبير ومحور النمو growth axe يتألف من سلسلة من نقاط أو دول أقطاب النمو المرتبطة بعلاقات تكاملية نتيجة لوقوعها على محور نقل رئيس، المصدر - علا سليمان الحكيم - أقطاب النمو كأسلوب لحل مشكلات المدن الكبرى في مصر - ندوة التوسع الحضري - معهد التخطيط القومي - القاهرة - ١٩٨٨ - ص ٥٢٦ .

(٢) Raj , J., a strategy for balanced development in Saudi Arabia , Al - Ankary , K., M., and El-in Bushra , ElS., eds., urban and rural profiles in Saudi Arabia , Gebruder Borntraeger , Berlin , 1989 , p. 24 .

(٣) Penouil, M., op.cit, p. 130.

طول طرق المواصلات الرئيسة التي تربط بين المراكز الصناعية الرئيسة، ولذلك فهي تظهر نفسها في شكل ممرات خطية جغرافية.

ويرجع ميل التنمية الاقتصادية إلى التزايد حول شرايين النقل الرئيسة وعلى طولها إلى أنه عندما يتزايد النقل على طول طريق من طرق المواصلات كنتيجة لتجارة بين - إقليمية Inter-Regional فإن النظم الاقتصادية يمكنها الحصول على تكلفة منخفضة لوحدة النقل، ونظراً لأن التكلفة المنخفضة تحفز التجارة وتوّلد المزيد من النقل، فإن البنية الأساسية للنقل يمكن أن تتحسن عن طريق استثمارات رأس المال ومحدثات النقل، وهكذا يتولد المزيد من النقل مما يقلل التكلفة أكثر وأكثر، ومن ثم تتولد عملية تراكمية تميل ،لأن تركز طلب النقل وتسهيلاته على طول المحاور الأصلية.

ونظراً لميل كل من السكان والصناعة والتجارة إلى الانجذاب نحو هذه المحاور أو القنوات النقلية، فإن ذلك يوفر ويسهل كل من أسواق إنتاج وعامل سهولة الوصول Accessibility التي قد تعمل هي ذاتها على جذب صناعات أخرى وهذه العملية التجميعية أو التراكمية Agglomerate Cumulative & تكون قوية - بدرجة استثنائية - مناطق الاتصال حيث يؤدى تقاطع الطرق إلى إيجاد مراكز عمرانية إضافية في هذه المواقع [١].

وترجع أهمية أسلوب محاور النمو في هذا الصدد إلى أنه يوفر وسيلة للتحليل المتكامل وللنمو الإقليمى تزودنا ببديل للنموذج الخطى لبرمجة النقل Linear Programming Transport Model الأكثر شكلية أو اصطلاحية، ولهذا التحليل ميزة كبيرة تتمثل في مراعاته لبنية شبكة النقل الإقليميّة بين - الحضرية [٢].

(١) Richardson, H., W., op.cit. p. 38.

(٢) Darwent , D., F., growth poles and growth centers in regional planning , a review , in : Friedman J., and Alonso , W. eds. ,

أقطاب النمو والتنمية غير المتساوية :

كانت مشكلة التنمية غير المتساوية ـ سواء على مستوى العالم أو في داخل الدولة أو في إقليم من أقاليمها ـ كانت لمدة طويلة موضوعا للاهتمام المكانيّ ولقد قام «ثيونن.Thunen, V » في القرن التاسع عشر ـ بمحاولة لتطوير نظرية تسمح بتعميم الانتظاميات المكانية Spatial Regularities فاعتقد أن المدن القديمة في منطقة غرب أوربا هي والمدن المتنامية بسرعة في النطاق الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية يمكنها أن توجد مدينة عالمية واحدة في منطقة شمال المحيط الأطلنطي، تقوم بجذب موارد النطاقات الزراعية العالمية وغيرها من أنماط استخدام الأرض، ومن ثم حاول «ثيونن» أن يقدر استقرائيا حلقات التوطن التي سبق له أن وضعها على المستوى المحلى ـ نموذجه الشهير عن استخدام الأرض الزراعية ـ إلى المستوى العالمي باعتبار أن منطقة شمال الأطلنطي هي النموذج المكبر لمدينة نموذج استخدام الأرض [١] .

وتعانى كافة المستويات الأرضية الإقليميّة Territorial من مشكلة التنمية غير المتساوية، ولذلك كان من الطبيعي أن تلقى هذه المعاناة بظلها على نظرية التنمية الإقليميّة، ولقد كان الاقتصادي السويدي الشهير «جونار ميردال Myrdal» واحدا من أوائل الباحثين الذين اهتموا بالنتائج الاقتصادية والسياسية للجذب للاستقطاب أو الجذب Grave Consequences التي قد تنجم عن تفاقم التفاوتات في التنمية الاقتصادية على مستوى العالم، فقدم في كتابه عن » النظرية الاقتصادية والأقاليم المتخلفة « الذي ظهر لأول مرة في عام ١٩٥٨ [٢] مفهوم

---

(١) Appalraju, J., and Safier. M., Growth - Center Strategies in Less- Developed Countries , in : Gilbert , A., ed. ,Development and Spatial Structure , John Wiley & Sons , London , Planning regional policy readings in theory and application , The MIT Press , Massa ., 1975 , , p. 150. .1976 , p

(٢) Richardson, H., W., Regional Growth Theory, Macmillan, London, 1973, p. 78.

«الاتصال السببى التراكمي Connection Accumulative Causal والذي بمقتضاه - تبدأ التنمية بمجرد ظهورها في بعض الأماكن المميزة - في التطور في ذلك المكان، وتستمر في هذا التطور لتنمو أكثر فأكثر في مجالها أو نطاق نفوذها المكانيّ أي في إقليمها، حيث تتزايد نتائج عوامل التركز المتسارعة بصورة متزامنة مع انتشار هذه التنمية ونموها

وتعنى العملية السابقة أن «التنمية تؤدى إلى المزيد من التنمية» وهذا ما أطلق عليه «ميردال» مبدأ السببية الدائرية التراكمية Accumulative Circular Causation ومعناه أن التنمية المتسارعة لبعض مراكز أو نويات التنمية تحدث تأثيراً مزدوجاً على الأقاليم الأخرى يتمثل في:

الدعم الإيجابي المتمثل في » تأثيرات الانتشار Spread Effects أو النتائج المنتشرة للتنمية بسبب تدفق المواد الخام والتقنيات الجديدة من المركز - القلب Coreإلى بقية الإقليم - الهوامش Peripheries يوجد هنا تماثل في الجوهر مع مفهوم انتشار التجديدات Innovation Diffusion التأثيرات الاسترجاعية Backwash Effectsالمتمثلة في سحب العمالة الماهرة ورؤوس الأموال والسلع من الهوامش أو الأقاليم المتخلفة واندفاعها أو اندفاقها نحو مركز النمو الدينامى (نتائج الاستقطاب Polarization Effects) .

وبسبب تراكم المزايا التركزية أو اقتصادات التجمع Agglomeration Economies في مركز التنمية تسود التأثيرات الاسترجاعية أو نتائج الاستقطاب، مما يزيد من التدهور أو التراجع النسبي للأقاليم المتخلفة، ولقد برهن «ميردال» أن استخدام آليات السوق بطريقة غير متحكم فيها يزيد من التفاوتات في مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبدون وجود نشاط واع للتغلب على النتائج الضارة لهذه العمليات العشوائية، وبدون وضع سياسة مناسبة لذلك فإن

هذه الاتجاهات تؤدى حتما إلى المزيد من الأحوال المتدهورة [١] .

وبعد عام من ظهور كتاب «ميردال» ظهر كتاب مهم لألبرت هيرشمان [٢] عن إستراتيجية التنمية الاقتصادية، تضمن فصلا عن التحولات بين ـ الإقليميّة والتحولات بين ـ الدولية للنمو الاقتصادي، ولكن أفكار «هيرشمان» عن تفاوت التنمية كانت أفكاراً مماثلة بدرجة عملية لأفكار «ميردال» ولكن لسوء الحظ فإنه كان يوجد في أفكار «هيرشمان» تشابه بين عمليتين كل منهما ذات مسمى مختلف وهما في الحقيقة شيء واحد مما أدى إلى اضطراب مفهوم المصطلح الذي استخدم أولا في اللغة العلمية للموضوع بحيث أصبح يستخدم بعد ذلك في معان مختلفة [٣] .

وقد درس «هيرشمان» آلية انتقال التقدم الاقتصادي إلى أقاليم ودول أخرى مميزا ـ مثل ميردال ـ بين آثار أو نتائج اتجاهين متعارضين، اتجاه ايجابي يعزز النهوض الاقتصادي للأقاليم المرتبطة بالأقاليم المتقدمة ـ باعتبارها هوامش وقلوب ـ وأطلق على هذه العملية :النتائج السيالة Down Effects - Trickling وهى تشبه نتائج الانتشار عند «ميردال» واتجاه سلبي شبيه بها أطلق على «ميردال» النتائج الارتجاعية Backwash Effects أسماه نتائج الاستقطاب Polarization Effects ويبدو أن «هيرشمان» كان من أوائل الذين كتبوا عن مقابلة الشمال للجنوب عند دراسة أقاليم «التقدم» ، وأقاليم «التدهور» وهى المقابلة التي أصبحت تستخدم حالياً بصورة واسعة .

وهناك علاقة مباشرة بين سياسة التنمية المكانية من ناحية، ومستقبل نمو مراكز

(١) Richardson , H., W., City Size and National Spatial Strategies in Developing Countries , World Bank , Stuff Working Paper no. 252, April , 1977, p.

(٢) Richardson, H., W., Regional Growth Theory, Macmillan, London, 1973, p. 83.

(٣) Richardson, H., W., op.cit. , p. 80.

العمران الحضري من ناحية أخرى، لأن هذا الأخير ما هو إلا انعكاس للأولى، وليس أدل على هذا من أن وجود المدينة (المهيمنة) الأولى أو المسيطرة Primate or Dominant City يعتبر إحدى نتائج النمو غير المتوازن أو التنمية غير المتساوية في الدول التي تعرف هذه الظاهرة .

أقطاب النمو والتنمية الاستقطابية :

يعتبر «بيربش» Perbisch, R أول من قال بمفهوم القلب ـ الهامش Core ـPeriphery Concept في عام ١٩٤٩، وكان ذلك في سياق التجارة الدولية، للتمييز بين الاقتصاد الصناعي لقلب العالم واقتصاديات الإنتاج الأوّلي ولقد تطور المفهوم بعد ذلك وتبناه أكثر من باحث في سياق دولي، ولكن استخدام أكبر «جون فريدمان « Friedman, J له جعله أكثر استخداماً فيما بعد[١] بعد أن تحول إلى نموذج للتنظيم المكانيّ للأنشطة البشرية يرتكز على التوزيع غير المتساوي «للقوة» في كل من الاقتصاد والمجتمع، يكون فيه القلب هو المنطقة المهيمنة Dominant والهامش هو المنطقة المهيمن عليها Dominated[٢] .

أقطاب النمو والتنمية الحضرية :

بما أن أقطاب النمو في سياقها المكانيّ تتضمن - فيما تتضمنه من أشياء أخرى - مراكز عمرانية، فإن نظرية قطب النمو تلقى مزيدا من التأكيد على دور المدن في التنمية الإقليميّة، وغالبا ما تقترح إستراتيجية قطب النمو في النظم الاقتصادية المتقدمة والمتطورة إنشاء بنية أساسية مركزة وغيرها من الموارد لتتركز في المدن الرئيسة بالأقاليم المتدهورة، لدرجة أن هذه المدن قد تعمل كثقل مقابل

(١) Lavrov, S., and Sdasyuk, G., Concepts of Regional Development, Progress Publishers, Moscow, 1988, p.

(٢) Myrdal, G., Economic Theory and Underdeveloped Regions, Duckworth, London, 1975.

Counterweight للمدن الكبرى ـ المراكز المترو بولية ـ الواقعة في المناطق المزدهرة، وقد تربط بين الأقاليم من خلال الهيراركية الحضرية القومية أو بالشبكة بين ـ الإقليميّة لنقل التجديدات أو الأفكار الجديدة والتغير الاجتماعي، كما قد تجعل التوزيع بين ـ الإقليمى للموارد والسكان توزيعا أكثر كفاءة [١] .

ويؤكد مثل هذا المنهج على الحد الأدنى من الحجم السكاني الحرج ـ ٢٥٠ ألف نسمة ـ وعلى أهمية وجود عدد محدود من أقطاب النمو في كل إقليم رئيس، فكلما كبر عدد المراكز المختارة لتقوم بدور أقطاب النمو، كان تأثيرها ضعيفا لأن عدد الصناعات الباحثة عن مواقع تتوطن فيها عدد محدود نسبياً، ولأن المساعدات المالية التي يمكن منحها في الفترات الاستهلالية للنمو تتناسب عكسيا مع عدد المراكز المختارة، كما يؤكد أيضا على أهمية خصائص غير صناعية للمدن الكبرى تمثل عوامل موضعية للجذب كالبنية الاجتماعية والتسهيلات عالية المستوى، وبما أن الطلب على التسهيلات والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية له نتائج مفيدة على الإنتاجية، فإن توفير مثل هذه التسهيلات له صداه على التنمية الاقتصادية .

ويعتبر تقليل المسافة بين منطقة عرض السلع والخدمات من ناحية، ومناطق سكنى مستهلكيها عن طريق تركيز هؤلاء السكان في المراكز العمرانية الكبرى، حيث يمكن التزويد بالتسهيلات من ناحية أخرى، أحد طرق تعزيز هذه التسهيلات وإنتاجها، أيضا فإن «عتبات الطلب Demand Thresholds» تعتبر أمرا مهما بالنسبة للتسهيلات، لدرجة أن المدينة النامية لا تصبح مدينة أكثر حجما فقط ، وإنما تصبح أغنى في بنيتها ، عندما تعبر «عتبة» أو «مستهل» هذه التسهيلات، وتأثير ذلك على النمو الإقليميّ تأثير مزدوج له جانبان هما:

أنه كلما كبر حجم المدينة ارتفع حجم الطلب على التسهيلات، وهي التسهيلات

(١) Hirschman, A., the Strategy of Economic Development, Yale University Press, New Haven, 1958.

التي من خصائصها أن عرضها المحلي يقوى ويعزز طلبها المحلي أيضاً.

أنه كلما ارتفع حجم الطلب على التسهيلات كلما كانت المدينة أكثر جذبا لأنشطة جديدة، ليست فقط تلك التي تحتاج مباشرة لهذه التسهيلات، وإنما أيضا تلك التي تضعها في اعتبارها بطريقة غير مباشرة، بسبب طلبات قوتها العاملة عليها .

وتشكل المدن الرئيسة مناطق جذب للاستثمارات بسبب توافر الوفورات المختلفة ومنها الوفورات الخارجية External Economies كوفورات التوطن ووفورات التحضر Localization & Urbanization Economies[1] التي تؤدى إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ومن ثم إلى زيادة معدلاته، فزيادة الأرباح هو الأمر الذي يساعد على المزيد من اتجاه المشروعات الصناعية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية نحو التوطن في هذه المدن، التي تتطور عمرانيا بدورها بسبب زيادة سكانها ونمو ما يقدم لهم من خدمات وتسهيلات .

أقطاب النمو والتنمية الريفية :

تلعب مراكز النمو دوراً مختلفاً أو متنوعاً ويمكنها أداء وظائفها على مستويات مختلفة، فأحد طرفي هذه الأهداف :تركيز الخدمات والبنية الأساسية وتسويق التسهيلات في مواقع مختارة في نمط «القماش المنقط» من القرى التي تشكل المظهر الأرضي الريفي (الأقطاب الريفية) أما طرفها الآخر ـ المناسب دائما للنظم

(١)أشار «هيرشمان» إلى كتاب «بيرو» عن أقطاب النمو، ولكنه هو نفسه استخدم كما فعل «ميردال» - أى عند كتابته عن التأثير الثنائي للنشاط الاقتصادي المتركز للإقليم على المناطق المحيطة به فيما يعرف بنتائج الانتشار والتأثيرات الارتجاعية - فإنه استخدم مصطلح مختلف تماما من أجل التدليل على العملية ذاتها، وكان ذلك مثالا « للحشو الشائع tautology ذي الأسماء العديدة في المنشورات العلمية، والذي صعّب من عملية فهم هذه المصطلحات نتيجة ما أحدثه من« كبح مصطلحي » لتقدم البحث في ذلك الميدان العملي المعقد بدرجة كبيرة ألا وهو ميدان التنمية الإقليميّة، راجع: and Sdasyuk, G., op. cit. p ,.Lavrov, S

الاقتصادية الأولية ـ فهو إستراتيجية القطب المتروبولى المضاد Metropolitan Magnet.Counter التي تتضمن عملية إيجاد قطب كثيف واحد (وربما اثنين أو ثلاثة) على مسافة بعيدة نسبيا من المدينة الأولى [1].

وبما أن منهج القطب المضاد يتضمن الإهمال النسبي لكثير من مناطق الدولة فإنه في حاجة لأن تصاحبه إجراءات مكملة، خاصة سياسات تحسين نمط مراكز العمران الريفي، كذلك فإن القطب المضاد يسبب غموضا قليلا إذا لم ينظر إليه فقط كمرحلة باكرة في عملية بناء الهيراركية الحضرية القومية المتكاملة مكانيا.

أقطاب النمو والتنمية الإقليميّة :

أدت المناقشات المتعلقة بالتنمية الإقليميّة والتي دارت بين كل من الاقتصاديين والمخططين الإقليميّين والمتخصصين في العلم الاقليمى إلى تركز الخلاف حول مشكلتين أساسيتين هما :مشكلة الحجم الأمثل للمدينة، ومشكلة الانتشار المكانيّ للنمو، وفيما يلي استعراض لهاتين المشكلتين:

مشكلة الحجم الأمثل للمدينة Optimum City Size:

كانت القضية التي دار حولها الخلاف هي ما إذا كانت المدن الكبرى كافية لتحقيق النمو Growth Efficient أو أن المدن الأصغر يمكنها ـ كبديل ـ أن تقوم بدور مساو أو معادل للمدن الكبرى في توليد النمو ذاتي ـ الدفع Self Sustainingثم نشره في مناطق الهامش المتخلف، وقد دارت هذه المناقشات بين الاقتصاديين أساساً، في حين توافق الجغرافيون مع مفهومي الهيمنة الحضرية وتوزيعات حجم المدينة أو الهيراركية الحضرية.

وتعتبر آراء «نيوتز .Neutze , G.,M» من الإضافات الباكرة في هذا الصدد،

(١) Brookfield, H., Interdependent Development, Methuen & Co. LTD., London, 1975, p.102.

فقد استنتج أن المدن الأقل من مليون نسمة كافية ـ كالمدن الأكبر منها حجما ـ لأن تساعد على تركيز أو توطين السكان والإنتاج، ومن ثم فقد اقترح البحث عن «توزيعات أمثل للحجم» بدلا من البحث عن حجم أمثل واحد لكل مدينة، وفى هذا تأكيد على موضوع التنظيم المكاني .

وقد عارض «ألونسو ».Alonso W انحياز «نيوتز» وتأييده للمدن متوسطة الحجم، وذلك وهو يحاول البرهنة على أن عدم الكفاءة المفترضة في المدن الكبرى تفتقد إلى الدليل القوى، وأنه من الصعوبة أن يكون تفضيل الصناعة للتوطن في المدن المتروبولية أو بالقرب منها عاكسا للبواعث التي يقدمها المخططون الإقليميّون، وقد اعتقد «ألونسو» أن «إشارات السوق Market Signals» ربما تكون أفضل مؤشر على التوطن الكفء في الحيز ـ التوزع المكاني الأفضل والأكثر كفاءة، كما أظهر «ميرا .Mera, K» أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ربما تفضل منطقة الهامش طالما أن مناطق القلب أكثر ازدحاما بالسكان والنشاط الاقتصادي .

وقد تأكد الاهتمام بمزايا المدن متوسطة الحجم من رأى «جونسون Johnson, E. A. » في عام ١٩٧٠ عندما وضع في اعتباره أهمية التنمية الريفية في سياق التخطيط الاقليمى، فقد حاول أن يبرهن بطريقة مقنعة على ضرورة وأهمية المدن الأصغر من أجل التكامل بين الاقتصاد الريفي والاقتصاد الحضري الأكبر، وبينما كان «جونسون» يؤيد مراكز النمو المحلية، فإن «هانسن .Hansen, N» قد أكد أكثر من مرة على المدن الكبيرة [(١)] ويرجع ذلك إلى أن كتابات «جونسون» قد تأثرت بعمله في الهند، في حين كان «هانسن» يكتب في سياق أمريكى واضعا في ذهنه تطبيقات السياسة الفيدرالية على المناطق المتدهورة مثل منطقة أبلاشيا

(١) Johnston, R., J., the Dictionary of Human Geography, Blackwell Refernce, Oxford, 1986, p. 33.

Appalachia [1] وقد سحب «رتشاردسون .Richardson, H البساط من تحت أقدام أصحاب نظرية حجم النمو Growth Size عندما أكد في تلخيص بارع أن كل النماذج التي قدمت لم يعط أيا منها دليلا حاسما لتفضيل أي من الحجم الأمثل للمدينة أو توزعات أحجام المدن .

مشكلة الانتشار المكاني للنمو :

كانت مشكلات الانتشار Diffusion ذات أهمية خاصة بالنسبة للجغرافيين بعد أن بدأ بعضهم في قياس نتائج الانتشار Spread Effects والانجراف الخلفي Backwash للنمو الصناعي - الحضري المتسارع في مناطق نفوذ مراكز النمو، ولكن نتائج قياسات هؤلاء كانت غير حاسمة، ففي الجوار المباشر لمركز النمو، وعلى طول طرق المواصلات الرئيسة المؤدية إليه كان يمكن ملاحظة أن التأثير الايجابي المتوقع للانتشار أكثر وضوحا من مظاهر الانجراف الخلفي، ولكن في مناطق أخرى كانت نتائج هذا الانجراف أكثر سيادة من نتائج الانتشار .

وقد اقترح «شولتز .Schultz, T» أن السوق يعمل بكفاءة أكثر بالقرب من المدن، ولكن إذا كان نمط الاقتصاد الريفي نمطا معاشيا - حيث تسود حرفة الزراعة - فإن عوامل السوق قد يكون لها تأثير قليل في المناطق الريفية، حتى تلك المتاخمة للمدن الكبيرة جدا، فليس هناك تأكيد على أن نتائج النمو الاقتصادي سوف «تصفّى» filtered وتنقل عن طريق الحركات الشبيهة بالموج إلى مناطق ظهير مركز النمو، ورغم ذلك، فإن هذه التفاصيل العلمية الدقيقة لم تمنع انتشار نظرية مراكز النمو، وقد قام «كوكلنسكى .Kuklinski, A» [2] بدور كبير في نشر

---

(١) Richardson, H., W., Regional Growth Theory, Macmillan, London, 1973, p. 83.

(٢) وفورات التوطن هي المميزات الاقتصادية في المنطقة التي تتركز فيها مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المتماثلة، والتي تعمل من خلال هذه المميزات على تطور الأنشطة القائمة=

المذهب المتطور لمراكز النمو .

ويعتبر التوطين المدروس لعناصر التنمية أو النمو في نقطة مختارة من حيز معين هو الحل الذي اعتمده التحليل الإقليميّ من أجل بث التنمية الإقليميّة وتعزيزها، وتقليل المتفاوتات المكانية في مقومات هذه التنمية وإمكاناتها، ومواجهة معوقاتها: سواء داخل الإقليم Intra - Regional أو بين مختلف الأقاليم Inter - Regional.

ويمثل التحليل الاقليمى محاولة ناجحة تماما لتوليف التحليلين المكاني والاقتصادي في منظور بحثي واحد، وذلك بعد أن أخفقت النظرية العامة في التخطيط في تفسير عملية انتقال النمو في المكان، نتيجة لإخفاقها في إيجاد إطار عمل تحليلي مناسب لهذا التفسير، بسبب تجريدها لهذا المكان وتلخيصها له في مجرد نقطة، مما أفقده أبعاده الكاملة، أما التحليل الإقليمى لهذا المكان فلم يتناوله بصورة مجردة، وإنما سمح لهذه الأبعاد بالوضوح، مما مكن من اختبارها بصورة دقيقة .

وقبل اختبار عملية Predictability هذا الحل يجب فهم العمليات التي تشكل أساس عمله وفعاليته وهى البناء المكاني وطبيعة التنمية، فمن حيث البناء المكاني فإن من بديهيات الجغرافية البشرية أن عناصر المكان تتوزع بصورة نظامية، حيث تنتظمها ثلاثة مبادئ تنظيمية تتحكم في توزيع كل من: السكان، مراكز

=من ناحية، وعلى جذب أنشطة أخرى تتكامل معها مثل: سهولة الحصول على العمالة الماهرة والخدمات الصناعية المتخصصة وإمكانية التسويق وبرامج التدريب والبحوث المشتركة من ناحية أخرى، أما وفورات التحضر فهي المميزات الاقتصادية المقدمة إلى الأنشطة الاقتصادية المتمركزة في المركز الحضري من خلال المزايا الاقتصادية لهذا المركز ذاته وهى: الأسواق الكبيرة، سوق العمل الحضري، الخدمات التجارية والمالية، وفورات النقل الحضري، ووفورات الاتصالات، وقد اعتبرت وفورات خارجية لأنها خارجة عن المشروع، حيث لا يسهم في إيجادها، وإنما الذي أوجدها هو الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لهذه المدينة .

العمران، والأنشطة البشرية في هذا الحيز وهى:

المبدأ الأول: ويتعلق بتوزيع السكان على طول متصل - حجمي Size Continuum .

المبدأ الثاني: ويتعلق بنظام توزع المحلات العمرانية طبقا لحجم السكان من ناحية، وللمسافة بين هذه المحلات من ناحية أخرى .

المبدأ الثالث: ويتصل بأعداد وأنماط الوظائف التي تؤديها مراكز العمران بأحجامها المتباينة .

وعلى أساس هذه المبادئ الثلاثة فإن التعميم الذي يفرض نفسه هنا، والمتعلق بالتركيب المكانيّ هو أن التجمعات السكانية الكبيرة أو مراكز العمران كبيرة الحجم تتميز بقلة عددها من ناحية، وبتباعدها من ناحية ثانية، وباحتوائها على تركزات أكبر من الوظائف المهمة من ناحية ثالثة، وأن المناطق الفاصلة بين هذه المراكز تضم مراكز أصغر حجما، متقاربة نسبيا، وتؤدى وظائف أقل أهمية بالمقارنة بتلك المتوطنة في المراكز العمرانية الأكبر حجما، وهذا دليل على أن هذه المبادئ ليست تصادفية الحدوث ، ولكنها انعكاس لتنظيم أصولي للسكان وأنشطتهم ومراكز تجمعهم في المكان كما قالت بذلك عدة نظريات على رأسها :نظرية المكان المركزي وقانون المدينة الأولى ونظرية المرتبة ـ الحجم وغيرها من النظريات الخاصة بالتنظيم المكانيّ .

ولكل مركز عمراني نطاق نفوذ Sphere of Influence خاص به، يتحدد مداه حسب درجة وظائفه، وتتفاوت مراكز العمران في مجالات نفوذها أو أقاليم نفوذها حسب درجة تركز الوظائف في كل منها، وبدرجة عكسية مع عامل الزمن - المسافة التي تتضمنه الحركة من القلب المركز العمراني أو إليه من الحد الخارجي مناطق الحدود الخارجية لنطاق النفوذ.

وقد حدد «بيرو » الحيز الأرضي كوعاء أو إطار عادى، ولكن المواقع النسبية

للأنشطة داخل هذا الإطار أو المكان تجعله عندئذ حيزاً جغرافياً/ اقتصاديا « Geonomic Sphere جيونومى» وعلى سبيل المثال فإن المكان الذي يتوطن فيه تجمع من المحلات التجارية - وظائف - ومحاط بمجموعة متناثرة من السكان على شكل عدة أسر يعتبر حيزا جيونوميا»

وهناك عدة نتائج للعلاقات بين مختلف الأنشطة في الحيز الجيونومى وهى النتائج التي تعطى هذا الحيز شخصيته الاقتصادية، والحيز الاقتصادي حيز محدد بخطط «الوظائف» أو السكان، وهو مجال قوى كتلة القلب ووحدات الإنتاج التي تقوم بوظيفتها كقطب أو كبؤرة تتلقى قوى الجذب المركزية في مجال نفوذها وتطلق قوى الطرد المركزية .

ويفسر «مفهوم مجال النفوذ» عمل الوظيفة في الحيز، ففي حين ترسل الأقطاب نبضات النمو خلال المناطق المحيطة بها، فإن عامل التكلفة/ الوقت/ المسافة يمثل حداً يعوق عملية اتجاه قوى الجذب المركزية نحو هذه البؤر. ويمكن تصور الكتلة الوظيفية التي تشغل قلب منطقة مجال النفوذ على أنها قطب بارز في قلب هذا الحيز المتصل المتغاير الخواص، وهذا هو مفهوم الاستقطاب عند الباحثين الإقليميّين الفرنسيين ومن ثم فإن هوية قطب النمو من هذا المنطلق تتحدد ببساطة على أنها «مجموعة متوطنة من عناصر النمو في منطقة متصلة متغايرة الخواص Heterogeneous .

ومن حيث كفاءة النمو الموطن (قطب النمو) هناك تضاد في الظروف المؤدية إلى حدوث الرخاء الكلى أو الرفاه الاجتماعي الاقتصادي الشامل، فالتفاوتات في مستويات التنمية في الأقاليم المختلفة، أو فيما بين قلب الإقليم وحدّه الخارجي تفاوتات معروفة جيداً ولا يمكن إنكارها أو تجاهلها، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو عما إذا كان هذا التفاوت يمكن أن يصحح نفسه مع تقدم عملية التنمية، وما إذا كانت التفاوتات في مستويات التنمية وفى معدلات النمو تتجه نحو إدامة نفسها

والتزايد بصورة تراكمية أم لا ؟ .

ويعتمد تأثير نبضات النمو الصادرة عن قلب الإقليم أو قطب نموه في المنطقة المحيطة به على كفاءة الحركة التي تنتقل من خلالها هذه النبضات، وعلى كفاءة عملها من القلب ذي المرتبة الأعلى إلى الهوامش ذات المراتب الأدنى، وهذه العملية تعرف بعملية الانسيال Trikling ـ Down أو نتائج الانتشار Spread Effectsفبافتراض ارتباط المراكز العمرانية المختلفة المراتب الحجمية والوظيفية في حيز مكاني ما ـ إقليم أو منطقة ـ فإن اعتبارات الحجم تؤكد أنه عندما يبدأ المركز العمراني ذي المرتبة العالية في إظهار علامات النمو السريع، فإن المراكز ذات المرتبة التالية لمرتبته سوف يحدث فيها أيضا ارتفاع في معدلات نموها، وهكذا بالنسبة للمراكز التالية لها في إطار الهيراركية الحجمية الوظيفية Functional Hierarchy Size السائدة في هذا الإقليم، حتى ينسال نبض النمو الذي انبعث من قلب هذا الإقليم وهو المركز العمراني عالى المرتبة ويتخلل الإطار المكانيّ المحيط به، ليصل إلى أصغر المراكز العمرانية مرتبة أما فيما يختص بطبيعة التنمية، أو عملية النمو فإنها تتوقف على عاملين يتعلق الأول منهما بالنمو كنتيجة لأنشطة التجديدات Innovation Activities الصادرة عن المشروعات الاقتصادية الكبيرة ذات المقدرة على التأثير في قرارات الإنتاج عن غيرها من أية مشروعات تابعة صغيرة أخرى) الشركات التجديدية Innovative Firms عند «شومبتر» والصناعات المحفزة Propulsive Industries عند كل من «بيرو» و «بودفيل» أما العامل الثاني فيتعلق بعملية اشتقاق نبض النمو بطريقة عرضية Extraneously بمعنى أنه نتيجة للعلاقات التجارية الخارجية للوحدات الإنتاجية المتوطنة في الإقليم، فإنه عندما يرتفع عامل الدخول النقدية فإن العملية المضاعِفية Multipliering Processتضيف قوة دافعة إضافية في اتجاه النمو (الروابط عند «هيرشمان» والمجمعات الصناعية عند «إيزارد»).

وهكذا فكلما ازداد إنتاج الشركات الأكبر كلما تأثرت المقاييس الإنتاجية للشركات الأصغر التابعة لها، ولأن الشركات الأولى كبيرة فإنها غالبا ما تتوطن في مراكز عمرانية أكبر حيث تتوافر عناصر البنية الأساسية وإمكانات الاتصال بالصناعات والشركات الأخرى، وذلك للإفادة من وفورات التجمع .

إستراتيجيات أقطاب النمو :

هناك عدة أسئلة صعبة الإجابة تكتنف عملية تحديد مكان وزمان تنفيذ إستراتيجيات قطب النمو، فمن حيث حجم القطب مثلا، فإن هذا الحجم لا يمكن أن ينفصل عن مشكلة التوطن في الحيز، أو عن موضوع المسافة بين هذا القطب والمراكز الحضرية الأخرى، وقد تأثر مخططو قطب النمو باعتبارات الحجم منذ أن أصبح مدى الأحجام واسعا بعض الشيء، وأكثر من ذلك فإن حجم القطب يتوقف على وظيفته، التي ربما تتنوع بدرجة واسعة بين الأقاليم الحضرية والأقاليم الريفية أو طبقا لقومية القطب أو اقليميته، وبخصوص الدول النامية فإن إستراتيجيات قطب النمو يجب أن تعكس الاعتبارات الاقتصادية الأعرض لا الأضيق كتطبيق التخطيط المكانيّ أو استخدام القطب كأداة للتغيير الاجتماعي [١] .

وتوجد صعوبة أخرى تتمثل في خطورة أن يتحول القطب إلى «مكتنف أو إسفين منعزل Isolated Enclave [٢] وعادة ما تكون مسألة قيام القطب

---

(١) في كوريا الجنوبية ـ على سبيل المثال ـ ساعد قطب النمو الصناعي في أولسان Ulsan إلى الشمال من بوزان Puzan في الجنوب على التحام سياسة القطب ـ المضاد الخاصة بمدينة بوزان، وحديثا صممت مدينة جوانج جو Kwang Ju ـ التي وطنت في إقليم متدهور ـ صممت كقطب كبير يعزز « نظام القطب الثلاثي المتوازن » المكون من مدن: سول Seoul وبوزان وجوانج جو، ومع ذلك فهذه الإستراتيجية طموحة جدا من وجهة نظر الاختلافات في أحجام هذه المدن .

(٢) Hansen, N., M., ed., Growth Centers in Regional Economic Development, The Free Press, New York, 1972.

بإحداث تنمية واسعة المدى من الموضوعات الحاسمة بالنسبة له، ولسوء الحظ فإن النتائج السلبية للتدفق الزائد Spillover أو للانجراف الخلفي Backwash قد ظهرت قبل النتائج الإيجابية بمدة طويلة، ولذلك فلا بد من مرور مدة طويلة على وجود قطب النمو حتى يبدأ ظهيره في إظهار علامات أو دلائل التنمية التي أوجدها هذا القطب والأقطاب القطاعية القومية في هذا الصدد هي الأكثر قابلية للفشل كعقد للتنمية الإقليميّة على وجه الخصوص، فقد يكون النجاح القومي مرتبطا بشدة بالفشل الإقليمي.

وهناك مشكلة إضافية تتمثل في عملية تحديد أعداد أقطاب النمو المطلوب توطينها، ففي ضوء ارتفاع تكلفة البنية الأساسية الأولية، فإن أقطابا أكثر تعنى آملا وتوقعات أقل للنجاح، وذلك بسبب القوة الدافعة الخاصة «بالمستهل» الفرعي (العتبة أو البداية) Sub Threshold Momentum في الدول النامية الفقيرة في رأس المال، ومن ناحية أخرى، فإن عددا قليلا من أقطاب النمو هو الذي له مقدرة محدودة جدا على التأثير في النمط القومي لمراكز العمران على الأقل في المدى المتوسط [1].

وقد يعتمد نجاح قطب النمو بشدة على الاستثمار المتوازن أو المتوازي في البنية الأساسية الخاصة بالنقل، وذلك لربطه بأقاليم القلب، ومع ذلك فإن هذا قد تكون له نتائج قصيرة المدى غير مرغوب فيها، وبافتراض ندرة الموارد اللازمة للنقل فإن شبكة النقل ضمن الإقليميّة سوف تتأخر، مما يقوى من خصائص «المكتنف» الخاصة بالقطب، وبالإضافة إلى ذلك فإن شبكة النقل بين - الإقليميّة سوف تعمل على انفتاح منطقة القلب بالنسبة لمناطق الهوامش والعكس صحيح، ومن ثم فقد

(1) Hansen , N., M., Growth Centers Policy in The United States , in : Hansen N., M., ed. Growth Centers in Regional Economic Development , The Free Press , New York , 1972 .

تكون النتيجة استقطابا متسارعا نحو أقاليم القلب، وهذه التكلفة الأولية قد تكون ثمنا لنجاح حقيقي لأهداف القطب [١].

وهناك جدل آخر جدير بالانتباه، فعلى سبيل المثال، فإن أسلوب المجمع الصناعي كبير المقياس أو القطب الوظيفي قد حقق بصورة عامة نجاحا قليلا في الدول النامية، خاصة في المراحل الباكرة من التنمية، وبصورة أكثر عمومية فقد تكون هذه الأقطاب أكثر ملائمة، حيث يتألف المجمع الصناعي من شركات كبيرة واعية بالتجديدات ومدركة لأهميتها وراغبة في إنشاء فروع لمصانعها في المدن متوسطة الحجم [٢]، والعديد من الدول النامية دول ذات بناءات صناعية احتكارية في بعض الصناعات كبيرة المقياس، رغم أن معظم صناعات هذه الدول صناعات صغيرة المقياس وغير متحركة وتفتقد المقدرة على التأثير التوليدى Generative Impact.

ومن الأمور الصعبة حدوث تزحزح موقعي نحو أقطاب مختارة في مناطق الهامش أو الحد الخارجي وذلك بسبب التقدير الزائد للعائدات في منطقة القلب والتفضيل الموقى لأسلوب الحياة المترو بولية وسيادة كثافات إعادة التوطن المالى وأهمية القرب من الإدارات الحكومية للإفادة من إجراءات الدعم والحماية والاتفاقات الاقتصادية، وفى الدول النامية ذات المدينة الأولى تنشأ مشكلات مكانية تتعلق بالتوزعات الحجمية، فقد توجد عدة مدن صغيرة قادرة على ممارسة دور مراكز النمو أو تأدية وظائفها، وذلك بسبب حجم العتبة ـ الفرعية Sub Threshold أو لغياب أساس اقتصادي إقليمي

(١)جغرافى بولندي كان يرأس برنامج البحث المختص بتخطيط التنمية الإقليميّة التابع للأمم المتحدة بجنيف UNRISD، ومن أهم أعماله : Kuklinski, A., and Petrella, R., eds., Growth Poles and Regional Policy, Mouton, Paris, 1972.

(٢) Richardson , H., W., City Size and National Spatial Strategies in Developing Countries , World Bank , Stuff Working Paper no. 252, April , 1977, P. 89.

أو قومي .

وقد تكون الاختيارات الصعبة هي التي تحدث بين المدن الساكنة وبين مراكز الحد الخارجي في الأقاليم المتراجعة الأكثر تفضيلا (أو المراكز الفرعية في إقليم القلب) الأكثر ملائمة وعملية وتتجمع صفوة الطبقة الوسطي والمستثمرون والمواهب الإدارية في المدينة الرئيسة، ولذلك فمن الصعب جدا إغراء كل هؤلاء بالحياة في المدن الأصغر، والعديد من مدن الدول النامية مدن عالية المركزية، وهذه المركزية تعوق نجاح إستراتيجية مركز النمو وهى الإستراتيجية التي تكون أكثر فعالية في الدول التي توجد بها درجة معينة من اللامركزية الإدارية والسياسية .

وتجنح النظم الحضرية القومية في الدول النامية لأن تكون اتصالاتها البينية Interconnections النقل والمواصلات وتدفقات الموارد اتصالات غير كافية نسبياً، وهذا يجعل مراكز النمو أقل كفاءة لأن هذه المراكز تؤدى وظائفها بطريقة أفضل إذا كانت تمثل جزءا من شبكة بين/ حضرية ذات اعتماد متبادل، فآلية الانتقال بين ـ الحضري تعتبر بعداً أكثر أهمية بالنسبة لإستراتيجيات مركز النمو من العلاقات بين القطب وظهيره، وقد تعمل السياسات الضمنية وهى التنظيم الصناعي وسياسة الرفاه الاجتماعي وإستراتيجيات الموارد البشرية واللامركزية الإدارية بتساوق وانتظام مع إستراتيجيات مركز النمو إذا كانت الأخيرة سياسة ناجحة، ولذلك يجب ألا تتضمن سياسة مركز النمو تخطيطا بالغ الدقة Pinpoint ولكن يجب وضع إطارها داخل السياق الأوسع للإستراتيجية المكانية القومية.

أقطاب النمو والتنمية المكانية :

تهدف سياسة التنمية المكانية إلى إيجاد حالة من التوازن النسبي في توزيع الاستثمارات القطاعية [1] على مناطق الدولة المختلفة بهدف الحد من التركيز

(١) في العديد من الدول النامية ـ والمكسيك مثال لذلك ـ لا ترتبط المدن ببعضها ارتباطا قويا وأيضا لا تتكامل مع ظهرائها hinterlands تكاملا واضحا، ولذلك يتجه نموها=

السكاني والتفاوت المكانيّ في مستويات التنمية الشاملة، أي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في الإقليم الواحد أو بين أقاليم الدولة وترتكز هذه السياسة على مبادئ التخطيط الإقليمي المتمثلة في ضرورة تحقيق الاستقرار المكانيّ للسكان بتقليل عوامل طردهم من مناطق استقرارهم وتعزيز عوامل بقائهم فيها للحد من هجرتهم إلى مناطق الجذب في الدولة .

وترجع ضرورة إيجاد أو توفير عوامل استقرار السكان في مناطق الطرد السكاني لوضع حد للهجرة السكانية من مناطق هوامش الدولة إلى قلبها أو عاصمتها لتحقيق الاستقرار السكاني في المكان من خلال تعزيز الأساس الاقتصادي لمراكز العمران البشرى، أو ما يعرف بالأنشطة المكونة Forming Activities والتي بدورها تؤدى إلى نمو الأنشطة الخادمة Serving Activities ويمثل النمطان معا قاعدة تطوير الاقتصاد الحضري (١).

وتهدف التنمية المكانية المتوازنة إلى تحقيق توزيع مكاني للمشروعات الاستثمارية لا يعتمد على العوامل الاقتصادية وحدها، لتفادى تعزيز تطور أقطاب النمو وتكريس التخلف في غيرها من مناطق الإقليم، ومن ثم تعنى هذه التنمية تكاملا في

=الحضري إلى إضعاف هذا الارتباط لا إلى مضاعفته، وإلى زعزعة هذا التكامل لا إلى تعزيزه ولكن هذا النقص في الارتباط أو التكامل لا يبدو أنه يضعف نمو المدن ذاتها، فقد أصبحت مدينة مونترى Monterrey ـ شمال شرق البلاد ـ مثلا مركزا صناعيا أكثر وضوحا وشهرة من مدينة جوادالاغارا Guadalajara الواقعة شمال غرب العاصمة، على الرغم من أن ظهير المدينة الأولى ضعيف غير مضياف وأن وسائل الاتصال بها وسائل فقيرة، وأن المسافة بينها وبين السوق القومي ـ مدينة المكسيك ـ مسافة أطول بالمقارنة بالمدينة الثانية، انظر : Richardson, H., W., op. cit, p

(١) إذا ما زاد عدد سكان المدينة الأولى ـ المهيمنة Primate ـ عدة ملايين في عقد من الزمان ، فإن عددا كبيرا من المدن الثانوية Secondary يصبح عليه أن يضاعف سكانه في الفترة ذاتها التي نمت فيها المدينة الأولى ليحدث « انبعاجا Dent » ما في الهيمنة المفرطة للمدينة الأولى ibid, p.

النمو بين المناطق المتخلفة من أجل إعطاء الفرصة للمراكز الحضرية الصغيرة كي تنمو نموا شاملا - اجتماعيا واقتصاديا وعمرانيا ـ بدرجة أسرع من درجة نمو أقطاب النمو، لتحقيق التوازن المكانيّ في هذا السياق.

مراكز النمو في السياق الدولي :

تشكل التنظيم المكاني للتنمية والتغير في دول العالم الثالث عن طريق مجموعتين من القوى، تتألف الأولى منهما من: العلاقات الناتجة عن الفترة الاستعمارية وما نتج عنها من تأثيرات مستمرة وسيطرة خارجية وتخلف داخلي، أما الثانية فقد نتجت عن الاقتصاد السياسي لهذه الدول في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وتتمثل في السياسات العامة التي اتبعت لإعادة تشكيل التنظيمات المكانية الموروثة من الفترة الاستعمارية في توافق مع الأولّيات الحكومية السائدة الخاصة بإعادة البناء اجتماعيا واقتصاديا [(١)].

ولقد مورست إستراتيجيات مركز النمو لفترات طويلة من قبل حكومات الدول الأقل نموا دون أن تسمى بهذا الاسم، منها على سبيل المثال مشروع سد شلالات أوين بأوغندا خلال فترة الاستعمار البريطاني لها، ومشروع الجنجا Jinja للتنمية المخططة كمركز صناعي ـ تجارى مقابل للعاصمة كمبالا ـ قطب مضاد Counter-Magnet وهو المشروع الذي سبق كتابات «بيرو» بعدة سنوات [(٢)]

(١)على سبيل المثال لم تحدث أقطاب الصناعة التحويلية في ماليزيا إلا نجاحا جزئيا وذلك في أفضل الأحوال، فلم يتم في الغالب تحقيق أهداف الإنتاج الصناعي، كما أدى كل من الكثافة المرتفعة لرأس المال من ناحية، والميل إلى الاستيراد من ناحية أخرى إلى تشجيع التنمية «المكتنفية» Enclave Development، في حين استمرت المدن الكبرى في استقبال معظم الاستثمارات المخصصة للبنية الأساسية.

(٢)السياسة هي مجموعة من الخطط لمدى زمني طويل، والخطة هي مجموعة من البرامج، والاستثمار القطاعي Sectoral يقصد به الموارد الموجهة لتحقيق النمو في أحد قطاعات الاقتصاد كالزراعة أو الصناعة، أو أحد قطاع الخدمات كالخدمات الصحية أو التعليمية،=

ذلك أصبحت سياسات مركز النمو سياسات متوافقة مع الوضوح المتنامي لأهمية خطط التنمية القومية في عدد متزايد من الدول، وهناك ملاحظة جديرة بالاهتمام وهى إنه حتى الدول التي كانت تعانى من نقص في رأس المال وقوة العمل والموارد التنظيمية ـ مجتمعة أو كل على حدة ـ قد اتبعت التخطيط الإقليمى أو المكاني المتضمن واحدا أو أكثر من أقطاب النمو أو مراكز أو نقاط أو بؤر النمو Growth Poles. Centers Points. Focus وهى دول تختلف بدرجة واسعة في مساحاتها، وعدد سكانها، ومستوى دخل الفرد فيها، ودرجة حضريتها وتصنيعها، وتكويناتها السياسية [(١)] .

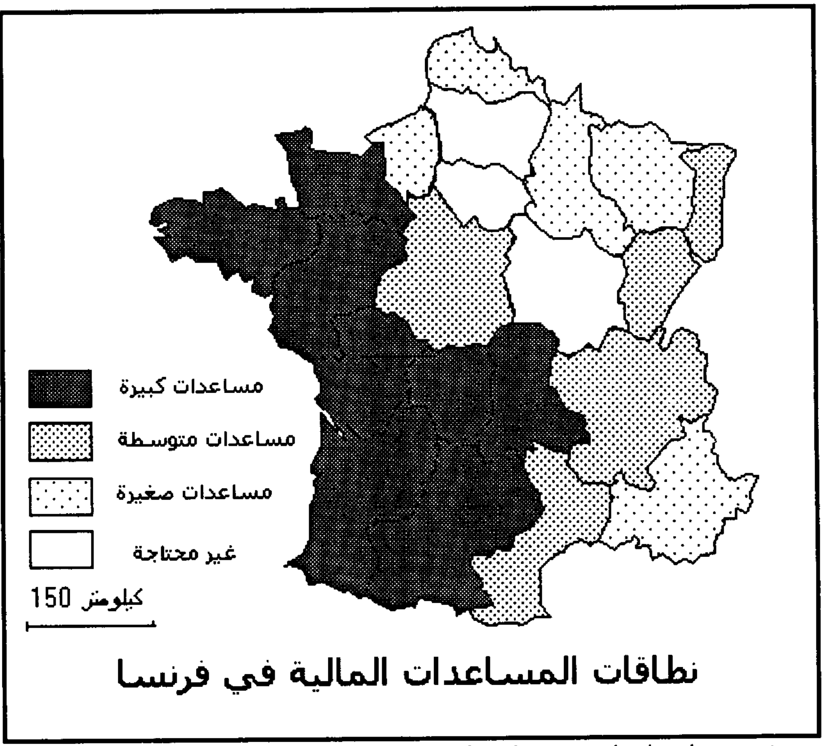
وقد اتبعت سياسات مركز النمو رسميا من قبل بعض الدول كاستجابة كافية وفعالة لسد الحاجة إلى تنظيم «جغرافية تنمية» جديدة تعكس طموحات حكوماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد استدعت الحاجة إلى «إعادة تنظيم الحيز القومي أو الإقليميّ» الاستعانة بإستراتيجيات مركز النمو لإحداث هذه الإعادة، رغم تردد هذه الحكومات في استخدام هذه الإستراتيجيات بسبب الاضطراب الذي اتسمت به مفاهيمها في ظل ضآلة التحليلات التجريبية لظروف هذه الدول .

وقد قامت فرنسا بإنشاء مجموعة من «الدروع الحضرية» لصد تيار الهجرة الداخلية في اتجاه قطبها المتروبولى الكبير مدينة باريس (انظر: شكل رقم ١) وذلك

=راجع: حسن محمود على الحديثى ـ سياسة التنمية المكانية وعلاقتها بالتطور العمراني للمدن ـ مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ـ المجلد ١٧ ـ بغداد ـ ١٩٨٦ ٠٧- النشاط المكون هو النشاط الذي يضيف إلى نمو المدينة ـ كالصناعة والتجارة ـ اللتين تدران على المدينة عوائد تسهم في هذا النمو، أما النشاط الخادم فهو الذي يخدم سكان المدينة أنفسهم كالخدمات بمختلف أنماطها .

(١) Appalraju, J., and Safier. M., Growth - Center Strategies in Development , .Less- Developed Countries , in : Gilbert , A., ed Planning and Spatial Structure , John Wiley & Sons , London , 99 1976 , p

من أجل تعزيز عملية المساعدات المالية المقدمة للمناطق الصناعية التي يبينها الشكل التالي:



Stohr , W., B., interurban systems and regional economic development , A.A.A.G. , Resource Paper no. 26 , 1974 ,p.30.

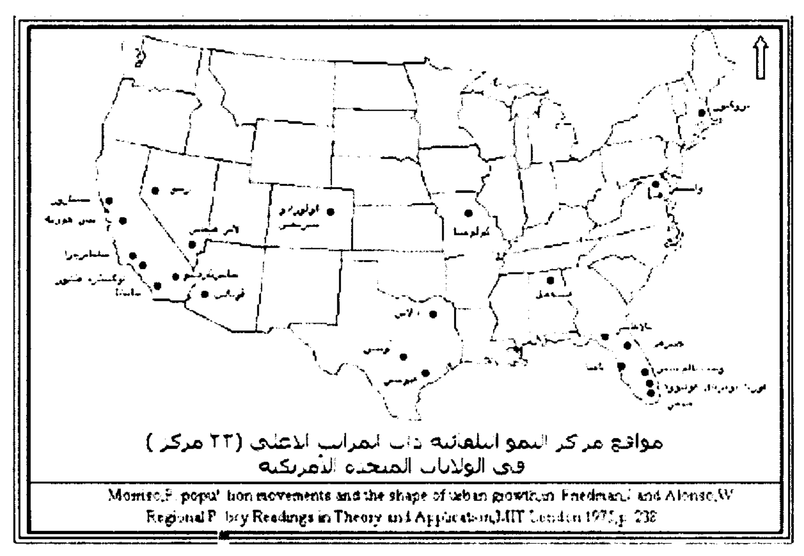
شكل رقم (٣)

كذلك عرفت كينيا مجموعة من مراكز النمو عندما اتبعت هي وتنزانيا سياسة إقامة مراكز النمو كوسيلة لتحقيق التحديث أو التغريب باتباع الأسلوب الغربي في تحقيق التنمية الإقليميّة المتمثل في إنشاء العديد من مراكز النمو الجديدة أو القائمة المطورة.



شكل رقم (٤)

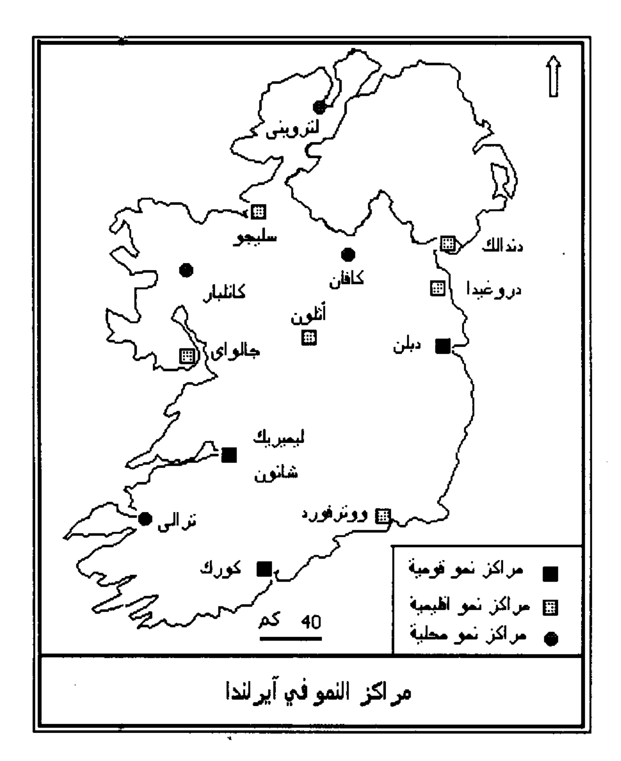
ومن ناحية أخرى كانت الولايات المتحدة من أسبق الدول التي ظهرت فيها مراكز النمو أحيانا بصورة تلقائية وأخرى مخططة تركز معظمها في ولايات الجنوب الشرقي وولايات الجنوب الغربي، كذلك عرفت أيرلندا مجموعة من مراكز النمو القومية والإقليميّة والمحلية، أما أسبانيا فقد أنشأت مجموعة من مراكز النمو تركزت في منطقتيها الشمالية الشرقية والجنوبية الغربية .



مواقع مراكز النمو السكانية ذات المراتب الأعلى (٢٣ مركز) في الولايات المتحدة الأمريكية

Morrison, P. population movements and the shape of urban growth, in Friedmann, J. and Alonso, W. Regional Policy Readings in Theory and Application, MIT London 1975, p. 238

شكل رقم (٥)



مراكز النمو في آيرلندا

شكل رقم (٦)



Richardson,H.Regional Development Policy in Spain,in: Friedman,J.and Alonso,W Regional Policy Readings in Theory and Application,MIT.London.1975,p. 719 .

شكل رقم (٧)

اضطراب مفهوم قطب النمو

على الرغم من استخدام مفهوم قطب النمو بصورة متكررة، إلا أن هناك غموضا يكتنف هذا الاستخدام، وهو الغموض الذي يظهر بوضوح إذا ما حاول الباحث تطبيق هذا المفهوم الاقتصادي على الحيز المكاني، ولهذا فكثيرا ما يختلف هذا المفهوم من باحث إلى آخر، حتى أنه قد أصبح من الصعب تحديد المقصود به تحديدا دقيقا، أو فصله عن غيره من المفاهيم المشابهة له، خاصة مفهوم مركز النمو [1] حتى

(١) Mountjoy, A., B., the Mezzogiorno, Oxford University Press, Oxford, 1974, p. 29.

أن « هانس«sen, N »قد أقر بأن أدبيات قطب النمو كلها في حاجة إلى إعادة شاملة لعلم دلالة الألفاظ وتطورها Symantic الخاص بها ولهذا ، فقد أصبح من الضروري تحديد هوية المفاهيم الأساسية ذات الاستخدامات المتعددة لنظرية قطب النمو[١] .

وقبل الاستطراد في عملية تحديد المفهوم ينبغي الإشارة إلى أهم المصطلحات التي تدخل مع مفهوم قطب النمو في مجال الدراسة نتيجة لاختلاف المدارس الفكرية المهتمة بالتنمية، كذلك ينبغي الإشارة إلى أن التفرقة بين هذه المصطلحات إنما هي في حقيقتها تفرقة نسبية[٢] .

مركز النمو، يعنى توطن مجموعة من الأنشطة الاقتصادية في حيز مكاني محدود، بحيث تكون له نتائج محلية، وأحيانا ثانوية لأنها تقتصر على الإقليم الذي يوجد به .

نقطة النمو، وهى تشبه مركز النمو إلى حد كبير .

محور النمو: ويتألف من سلسلة من نقاط أو أقطاب النمو المرتبطة بعلاقات تكاملية نتيجة لوقوعها على محور نقل رئيس .

وتتمثل نقاط الاختلاف الرئيسة بين مركز النمو وقطب النمو في أن الأخير يتميز بأن آثاره التنموية تمتد إلى المناطق المحيطة به، بحيث يؤدى وجوده ونموه إلى تنمية هذه المناطق فيسهم في تحقيق أهداف التنمية القومية، كما تتمثل هذه الاختلافات في أن مركز النمو هو مركز عمراني ذو إمكانية نمو كبيرة ونزوع منخفض نحو النمو وهو ذو نظام أعلى من مستوى نقطة النمو ويمتلك - بالإضافة إلى الأنشطة الثانوية والوظائف الإدارية جيدة التطور، بينما قطب النمو هو «مركز

(١) Khan , W., Growth Pole and Growth Centers , in : Sen , L., K., ed. , Readings on Micro-Level Planning and Rural Development , N.I.D.D. , Hyderabad , 1972 .

(٢) المصدر السابق .

نمو - مدينة كبيرة متروبولية أو يؤدى وظائف القمة Apex لمساحة كبيرة ويتميز بأنشطة ثانوية وثلاثية عالية التخصص لا يمكن عادة أن تؤدى من قبل مراكز أخرى ، ويمتلك هذا القطب كل من إمكانية النمو والنزوع إليه [1].

هذا فيما يتعلق بالمصطلحات، أما من حيث النشاط فإن هناك تفرقة ضرورية بين « قطب النمو » من ناحية و «نشاط النمو» من ناحية أخرى، فالقطب هو مجمع كلّ من أنشطة اقتصادية يكمّل كل منها الآخر من حيث التفاعل التقني والتكامل الاقتصادي، ورغم الحقيقة القائلة بأن القطب غالبا ما ينشأ حول بعض أنشطة النمو الخاصة بقطاع صناعي ما، إلا أن مثل هذا النشاط قد يوجد أيضا في غياب أية ظاهرة من ظاهرات الاستقطاب، ففي الدول النامية غالبا ما نجد أنه من النادر أن يؤدى الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية في منطقة محددة إلى إيجاد مثل هذا القطب، لأن نطاق نفوذ القطب يظهر فقط عندما يصبح هذا القطب كلا متكاملا من الأنشطة الإنتاجية والنظم التبادلية، التي تجعل انتشار النمو والتغيرات المؤدية إليه أمورا ممكنة .

ويلاحظ في الفقرة السابقة وجود دليل على اضطراب مفهوم « قطب النمو» واختلاطه بمفهوم «مركز النمو» ، والحقيقة أن كثيرا من الباحثين يستخدم كلا من المصطلحين بصورة تبادلية ، أو من منظور واحد ولهذا فإنه رغم الاهتمام المتزايد بهذه النظرية إلا أن تطبيقاتها ، قد تميزت بتطور فاق ما لحق بأساسها النظري من تطورات، فقد حدث تشوش كبير فيما تلا كتابات «بيرو Perroux» وهى الكتابات الأصلية عن قطب النمو، بسبب بعض التناقضات البسيطة التي احتوت عليها هذه الكتابات، وهذا يمكن إدراكه من ذلك التشوش المتعلق بالمصطلح الفني للمفهوم Terminology ليس فقط ما يتعلق بمفهوم قطب النمو، وإنما أيضا ما

(١) السابق نفسه

يتعلق بالمفاهيم المشابهة له كمراكز ونقاط ونطاقات ومناطق النمو، وأقطاب ومحاور ومناطق التنمية ،ولذلك فقد أقر «داروننت Darwent مفهوم قطب النمو قد ارتبط بتنوع كبير من الأفكار والمفاهيم غير المحددة بعد أن تعددت معانيه بتعدد الباحثين الذين تناولونه .

مفهوم مركز النمو ذروة التغير نحو الذبول :

يتبين أن مفهومي قطب النمو والتنمية الاستقطابية قد ظهرا مصاحبين للتعاظم السريع في موضوع التخطيط الإقليميّ الذي طفر في أعقاب الحرب العالمية الثانية لينتشر في معظم دول العالم، وقد احتكر هذان المفهومان «السوق» الأكاديمي للدول الغربية في خمسينيات القرن الحالي، حيث أفادا كنقطة انطلاق للنظريات الموضوعة حول التخطيط الإقليميّ في هذه الدول، وفى العديد من الدول النامية .

ومع ذلك، ففي أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بدأ نجم مفهوم قطب النمو في الخفوت، عندما أصبح غير ملائم للعصر وهدفا لنقد كبير، والسبب الرئيس في كل من: الخفوت والنقد هو فشل هذا المفهوم في حل المشكلات الإقليميّة للدول التي أخذت به كأسلوب لتحقيق التنمية الإقليميّة، ولكن لا يجب أن ننسى أنه في العديد من الحالات كانت هذه المشكلات تتفاقم لتصبح أقرب إلى الأزمات منها إلى المشكلات، ومن ثم يبرز سؤال حول مدى مسؤولية «المفهوم العلمي» عن هذه المشكلات/ الأزمات .

وتتطلب الإجابة عن السؤال السابق استرجاع الأصول الأولى أو الأفكار الرئيسة لمفهوم قطب النمو، الذي كان شائعا ومفهوما على المستوى العالمي في العقدين الخامس والسادس من القرن الحالي، لقد قدّم موجد هذا المفهوم «فرانسوا بيرو» جوهر هذا المفهوم في الصياغة التالية: «إن النمو لا يظهر في كل مكان وفى كل وقت، وإنما يظهر في نقاط أو أقطاب نمو بقوى أو بكثافات متنوعة وينتشر على

طول قنوات متعددة، وله نتائج نهائية متفاوتة على الاقتصاد برمته » .

وكما أكّد «بيرو» أكثر من مرّة فإن مجال دراسته - أي بيرو - هو الحيز الاقتصادي الذي يقصد به «مجال قوة التفاعلات بين شركات [مشروعات] مفردة »

ويعتبر مفهوم «بيرو» عن قطب النمو استمرارًا للدراسات الخاصة بالوفورات الكبرى Major Economies فيما يتعلق بالتنمية غير المتوازنة للاقتصاد الرأسمالي، كما أنه قد استعار بعض عناصر مفهومه من مفهوم انتشار التجديدات Innovations Diffusion .

والمبادئ الأساسية لمفهوم «بيرو» هي:

- حدوث التنمية الاقتصادية في حيز اقتصادي، وهو مجال من القوى توجده التفاعلات بين شركات مستقلة .

- تركز التنمية في الشركات الكبيرة ذات المقدرة على استيعاب المحدثات وتوليدها، وهذه الشركات هي التي تتمثل فيها أقطاب النمو.

- هيمنة أقطاب النمو على الحيز الاقتصادي وتأثيرها في الشركات الأخرى عن طريق نشر المحدثات إليها عبر قنوات مختلفة .

وهكذا، وطبقا لأفكار «بيرو» فإن القوة الموجهة الرئيسة وراء التنمية هي الوحدات الاقتصادية المسيطرة «والتي تشكل أقطاب النمو وتهيمن على الحيز الاقتصادي، وقد ركز «بيرو» بؤرة أفكاره على الشركات المحفزة Stimulating Firms أو الدافعة Propulsive والقطاعات القائدة Leading Key .

ولقد كان «بيرو» مهتما - كاقتصادي - بدرجة أولية بالنمو الذي تحفز عليه الشركات القائدة في الاقتصاد القومي في حيزه الاقتصادي، وليس داخل إقليم معين أو حيز جغرافي خاص آخر، كما يعتبر منهجه الدينامى في دراسة تطور الشركات أو المشروعات الرئيسة واحدا من أقوى ملامح مفهومه عن قطب النمو

فهذه الشركات تنشأ ثم تصل إلى حجمها الأمثل، وغالبا ما تتضاءل عندئذ، وفى هذا الخصوص فإن منهج «بيرو» يقترب من تحليل المدخل - المخرج فأي مشروع يصل إلى حجمه الأمثل يصبح قادرا على تخفيض أسعار مخرجاته «منتجاته» ومن ثم يحفز نمو القطاعات المرتبطة به .

وفى تحليل هذه العملية استخدم «بيرو» مفهوم الوفورات الخارجية External Economies والذي يعنى أن الاقتصاد الخارجي يعمل كمضاعِف للنمو Growth Multiplier ـ أي كوسيلة لنشر إمكانات النمو وكمحفز Stimuli له بالنسبة للقطاعات الأخرى، بسبب التناقص في أسعار منتجات الصناعات المحفزة، وعادة ما يشير الاقتصاد الداخلي إلى الأبعاد والعلاقات البينية داخل الشركات والقطاعات والمشروعات أو بينها، وإلى مفاهيم: التجمعات الاقتصادية Economic Agglomerations والمجمعات الاقتصادية Economic Complexes .

ولقد كانت أقطاب النمو الأولية التي قال بها «بيرو» ذات نمط اقتصادي له إنتاج مميز، ولكنها بمرور الوقت بدأت تتسم بتركيب أكثر تعقيدا، وتشتمل ليس فقط على عناصر إنتاجية، ولكن أيضا على مكونات اجتماعية ومؤسساتية وسياسية وغيرها.

وقد أكد «ج. بالينك .Paelinck, J» على سبيل المثال على الطبيعة التركيبية - الوظيفية الأكثر تعقيدا لأقطاب النمو، وطبقا لآرائه فإن مفهوم أقطاب التنمية غالبا ما فسر تفسيرا خاطئا، ومن قبيل ذلك أنه اختلط بمفهوم الصناعات الرئيسة Key والأساسية Basic، وكذلك بالمجمعات الصناعية، ومن ثم أدى هذا الوضع إلى نشوء المفهوم غير الصحيح الذي يتضمن أن قطب النمو إنما هو «نصب تذكاري» صناعي أقيم لتخليد التصنيع الإقليميّ المستقلبى، ولضمان نمو اقتصادي معين .

وقد أوجز «بالينك» المراحل أو الأشكال الأربعة الكبرى التالية من الاستقطاب Polarization، والتي تنشأ فور وجود الشركات المحفزة:

- الاستقطاب التقني Technical حفز التنمية لدى الموردين والمستهلكين

- الاستقطاب النقدي Monetary نمو مقدرة المستهلكين على الإنفاق .

- الاستقطاب النفسي Psychological جذب مناخ النجاح للمهاجرين وللمزيد من الاستثمارات•

- الاستقطاب الجغرافي، رد الفعل المتسلسل الذي يتمثل في التعبير عن تطور الأشكال الاستقطابية الثلاث السابقة عن طريق توسع وامتداد المنطقة الواقعة تحت تأثير قطب النمو «إقليم القطب أو منطقة نفوذه».

وقد أضاف «بودفيل Boudville» - وهو اقتصادي فرنسي بارز آخر - كثيرا إلى عملية تحسين فكرة التنمية الاستقطابية وذلك بإعادة توحيده لكل من البناءات المجردة للحيز الاقتصادي وأقطاب «بيرو» من ناحية، مع حيز جغرافي محدد ناحية أخرى، وقد أدى هذا إلى تعزيز الانتشار واسع المدى لمثل هذه الأفكار في مجال التخطيط الإقليميّ في الدول الغربية، وطبقا لآراء «بودفيل» فإن «الحيز الاقتصادي» هو تطبيق للمتغيرات الاقتصادية في حيز جغرافي، عن طريق تحويل رياضي Mathematical Transformation يصف عملية اقتصادية كما أن الحيز يمكن أن تحدد هويته بلغة: التجانس Homogeneity والاستقطاب Polarization والغائية أو النهائية Finality .

وكما أن كل شيء يمكن أن يحدد - بمنطق أرسطو - أولا عن طريق وصف المادة، ثانيا . بالعلاقات الشكلية، ثالثا : بلغة الهدف النهائي أو مصدر القرار فقد اقترح «بود فيل» المخطط التالي للعلاقات المتبادلة الخاصة بالحيز:

الحيز الرياضي	مطبقا على حيز جغرافي	الحيز الاقتصادي
[العامل التقني]	توطن الموارد الطبيعية	الاستخدام البشرى

وقد بسّط «بودفيل» بدرجة كبيرة مفهوم الحيز الجغرافي عن طريق تحديد هذا الحيز فقط بمواقع الموارد الطبيعية، ومع ذلك، فإن أهمية «بودفيل» تكمن في إعادة توحيد الحيزين: الاقتصادي والاجتماعي بالربط بين أقطاب النمو وتجمعات جغرافية محددة، وقد كتب في هذا أن «مفهوم Concept قطب النمو يرتبط بمفهوم Notion الصناعات المحفز الإقليميّة، ومن المفضل وصف الأقطاب كتجمعات جغرافية من الأنشطة، أكثر من وصفها كنظم معقد من القطاعات المختلفة عن القالب Matrix الوطنى.

وباختصار سوف تبدو أقطاب النمو كمدن ذات مركبات من الصناعات المحفزة التي سرعان ما تندمج ـ خلال عمليات التخطيط الإقليميّ ـ في الهيراركية المدنية ذات الأحجام المختلفة، وقد أدت فكرة قطب النمو وما صاحبها من انتشار للتخطيط الإقليميّ على المستوى العالمي إلى ظهور عدد من المفاهيم التي عكست جوانب مختلفة من التنمية الإقليميّة ، وهذه المفاهيم غالبا ما تطورت، سواء جنبا إلى جنب مع غيرها من الأفكار، أو مستقلة عنها، أو متصلة بها اتصالا ضعيفا.

وقد أصبحت النظرية المألوفة الشائعة عن قطب النمو «مظلة» تغطى تجمعا كبيرا من الأفكار والمفاهيم، وفى عديد من الحالات، تغير المعنى الأصلي لقطب النمو بدرجة كبيرة، كما أن مفهوم القطب ذاته، والذي استخدم كوسيلة للتشريح البنيوي للتنمية الاقتصادية في حيز اقتصادي مجرد، قد أعيدت صياغته وعدلت ليستخدم كوسيلة أداء مهام خاصة بعملية اختيار مراكز تركيز الاستثمارات الرأسمالية، وقد استبدل التأكيد الموضوع على الشركات في المرحلة الأولية بمجموعة كاملة من العناصر الاقتصادية والحضارية والسلوكية، وفى النتيجة، فقد فقدت المفاهيم الثلاث كثيرا من محتواها الأصلي، ومن ثم أصبحت أكثر غموضا عن ذي قبل .

وقد أدت كثرة الأفكار المشوهة الخاصة بقطب النمو إلى محاولة وضع تصنيف أو تنظيم منهجي Systematization لهذه الأفكار، وهذه المحاولة كانت في حد

ذاتها ذات أهمية بخصوص عملية توليف المفاهيم المؤدية إلى صياغة نظرية عامة للتنمية المكانية لم تكن قد وجدت بعد، وفى هذا الصدد فإن أعمال الاقتصادي النرويجي «تورمود هيرمانسن .Hermansen, T» تستحق الانتباه، فبعد أن قام بتحليل العديد من المصادر الغربية التي تناولت «مشكلة» أقطاب النمو والتنمية الإقليميّة قام بوضع موجز للمفاهيم التي تعادل - حقيقة - الإنجازات التي حدثت في مجال البحث المكاني، ويلخص الموجز الوارد في الملحق رقم (١) هذه المفاهيم.

والموجز المذكور ليس متساويا في كل أجزائه، كما أنه غير منطقي، إنه بالكاد ملائم لعملية وضع قوائم الحيز الصناعي، وليس الاقتصادي كما فعل «بيرو» وفكرة أو مفهوم الحيز الجغرافي فيه ضعف بدرجة مطلقة طالما انطبق فقط على البناء الاقتصادي - الجغرافي، أي النظم الحضرية واتجاهات النمو، وقد حدد «هانسن» الحيز الأعلى Super Space على أنه نتيجة للتفاعل بين الحيزين الصناعي والجغرافي في صيغة العلاقة بين المركز والهامش، وفى صيغة مراحل التنمية، وانتشار التجديدات .

ولقد بنى الموجز على منهج متعدد الجوانب لمعالجة الظاهرات والعمليات محل الاعتبار - والتي تكون جانبه الأقوى - متضمنة مناهج إحصائية وديناميـة، بالإضافة إلى مراحل مختلفة من البحث، وصفى - داخلي Initial - Descriptive تفسيري - متوسط Explanatory - Intermediate ونهائي Terminal أي معد للتخطيط والتحكم.

ومن عوامل الجذب في هذا الموجز محاولته الكشف عن التفاعلات الارتباطية بين النظريات العامة للتنمية المكانية والأشكال الخاصة من التعبيرات عنها، كالعلاقة بين المدن ذات المراتب المختلفة، توطن الصناعة، وهكذا .

ويعكس هذا الموجز الخاص بمفاهيم وأفكار التنمية المكانية أيضا العوائق

الأساسية لهذه التنمية: كالتأكيد على الجوانب الاقتصادية والتقنية والانتباه غير الكاف بالعوامل الاقتصادية ـ الاجتماعية [ذات التأثير الحاسم على عمليات التنمية الشاملة والتنمية الإقليميّة] وإهمال الموارد الطبيعية والعوامل الإيكولوجية إهمالا عمليا، رغم أن هذه العوامل تلعب دورا دائم في التنمية على كافة مستوياتها، ابتداء من المستوى الكوكبي إلى المستوى المحلى، ومع ذلك، وكما لوحظ سابقا فإنه من الملاحظ أن الستينيات كانت تمثل ذروة أو أوج فكرة أو مفهوم قطب النمو وأن واحدا من أسباب تضاؤل أهميتها في أواخر السبعينيات يرتكز على حقيقة أن العوامل الحاسمة غالبا ما أهملت أو أعطيت انتباها غير كاف .

ومن الطبيعي أن يلاحظ المرء غياب مفاهيم التنمية الإقليميّة وأفكار «الإقليميّة أو الأقلمة» Regionalization، من أجل التخطيط مما تضمنه الموجز، والتي تدل على وجود ـ أبحاث متوازية يقوم بها كل من الجغرافيين والاقتصاديين في وقت واحد لموضوع واحد ـ وبالطبع، فإنه عند الممارسة فإننا عندما نحاول إعطاء توصيات محددة في ميدان التخطيط الإقليميّ فإن الاقتصاديين لا يستطيعون ذلك بدون إعطاء موضوع الأقلمة أهميته الحقيقية، وفى هذه الحالة تتقارب كل من أفكار قطب النمو والأقاليم العقدية وتلتقي في نقطة واحدة .

وقد أدى الاتجاه نحو تصنيف واسع المدى للمفاهيم المكانية إلى محاولات لكشف علاقاتها الحقيقية مع التأكيد على تلك المفاهيم التي تعكس آلية التنمية الإقليميّة، ومن المفيد أن نلم بهذه المحاولات لكونها تسمح لنا بالتحرك نحو حل المهمة المعقدة لتحديد الآلية الكوكبية ـ الإقليميّة الحديثة

وإذا ما نظرنا إلى مفهوم التنظيم الحيزي عبر منظور التنمية الاستقطابية فإننا نجد أنه ينقسم إلى المكونات الرئيسة التالية:

نظم المدن	Systems of Cities
الجوانب الخارجية للتحديث	Surfaces of Modernization
مسالك التنمية	Development Corridors
عمليات الانتشار المكاني	Process of Spatial Diffusion

ولقد اهتم «جون فريدمان« Friedmann, J.»وهو اقتصادي - إقليمي أمريكي شهير اهتماما جادا بمفهوم التنمية الاستقطابية في الستينيات ، وأضاف إليه إضافات جديدة عندما استخدم هذا المفهوم في تجسيد وتعزيز ميدان التخطيط الإقليميّ، فقد حدد «فريدمان» جوهر التنمية الاستقطابية كمبدأ للتخطيط الإقليميّ بالطريقة التالية:

«إن منطق التنمية غير المتوازنة في شكلها المحدد بالنمو الصناعي ذي الأساس الحضري Urban - Based Industrial Growth يؤدى إلى استنتاجات معينة في التخطيط الإقليميّ، كالتركيز على نمو المدن الكبرى والنظر إلى التخطيط الإقليميّ على أنه أمر أساسي كطريقة تأثير في توطن الصناعات التحويلية والاعتقاد بأن «نبضات النمو» سوف تنتشر في نهاية الأمر من المراكز الكبرى للتجديدات أو المحدثات إلى بقية أجزاء الاقتصاد» .

ويوحى هذا التركيز على التنمية الاستقطابية بأن المناطق الريفية سوف تنال قسطا من العملية العامة لانتشار النمو يتحدد بالمدى الذي تكون فيه هذه المناطق عرضة لتأثير الاقتصاد المتروبولى، كما اعتبر الاقتراب من المدن الكبيرة والمدن الأسرع نموا هو المتغير الأكبر وربما الأساسي في التنمية الريفية .

ولقد بدأ الإحساس بقصور مفهوم قطب النمو أولا عندما بذلت محاولات للإفادة منه في تقوية التخطيط الإقليميّ وتعزيزه في الدول النامية، وفى الندوة الآسيوية الأولى عن التخطيط والتنمية القومية والتي عقدت في ميسور بالهند في عام

١٩٧٤م خصصت ورقة البحث التي ألقاها «بر كونجستاد .Congstadt P» مدير معهد كوبنهاجن لبحوث التنمية لنقد أعمال «فرانسوا بيرو» أبي فكرة قطب النمو، بالإضافة إلى عمل «فريدمان» الذي كان أكثر ثباتا وإصرارا على تطبيق هذا المفهوم على دولة فنزويلا وغيرها من دول أمريكا اللاتينية وطبقا لآراء «كونجستاد» فإن «فريدمان» قد برر التطور الحديث للرأسمالية الهامشية Peripheral بتأكيده على أن التنمية تعنى التكامل مع الأنظمة الرأسمالية العالمية، ويرى «كونجستاد» أن «فريدمان» يعد من مفكري «الثنائية Dualism» لإدراكه ثنائية: الإقليميّة - الإنتاجية Territorial Productivity في الدول النامية ولكنه لم يقترح حلولا للتخلص منها.

ولقد لاحظ «كونجستاد» أن وصف «فريدمان» للمراحل الراهنة للتنمية هو وصف شاذ، وذلك لأنه حاول أن كل الصراعات الاجتماعية والاقتصادية على الإقليميّ منها دون القومي، وهذا النقد يمكن أن ينطبق بدرجة متساوية على العديد من نتائج الأبحاث التي قام بها الخبراء الغربيون في مجال التخطيط الإقليميّ.

وتشير هذه التعليقات إلى حقيقة إدراك الخبرات البحثية الغربية الراهنة أن العوامل العامة المؤدية إلى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية تلعب الدور الرائد وتحدد الاتجاهات الرئيسة في تطور الأقاليم في الدول المختلفة فمثلا، تمر كل الدول النامية بمرحلة الانتقال والتحول Transformation في التركيب القطاعي والإقليميّ Territorial لاقتصادها الاستعماري السابق وهى تهتم بالتنمية القومية فيها، وفى هذه الدول تعتبر مشكلات التكامل الاقتصادي على المستوى القومي الهادف لتعزيز التنمية في الأقاليم المتدهورة Backward أو المتراجعة مشكلات غاية في الحدة، وهذا صحيح على وجه الخصوص في المناطق المتدهورة الريفية حيث تتركز غالبية السكان.

وفى دورة لجنة الاتحاد الجغرافي الدولي .I. G. U عن الملامح الإقليميّة للتنمية

والتي عقدت خلال المؤتمر الجغرافي الدولي الثالث والعشرين بمدينة دوشنبى عاصمة طاجيكستان عام ١٩٧٦ شدد الجغرافي الكندي «تيلور Taylor» الذي قدم ورقة بحثية عن إعادة بناء الحيز في أفريقيا Reconstructing Space in Africa على عدم مقبولية Inadmissibility نظرية التنمية الاستقطابية التي تعتبر المدن الكبرى أقطاب نمو تنشر التحديث وتعزز الارتقاء في المناطق الريفية بالدول النامية، ولكن، وكما علق «تيلور» فإنه لا بد من الاهتمام الكبير سواء بعملية الانتشار Spread أو الاجتراف الخلفي Backwash إذا ما وضعنا المدن في اعتبارنا، وإذا ما كانت التنمية مساوية للنمط الغربي فإننا يمكن أن نوزعها بمقادير مقاسة، وأن نمد التحديث من منطقة القلب إلى منطقة الهامش باتباع نموذج «فريدمان» وغيره من النماذج التي على شاكلته .

وقد انتهت منهجية وأسلوب الأقلمة في التخطيط ـ والتي طبقت بنجاح على أساس دراسة الدول الرأسمالية المتقدمة اقتصاديا ـ انتهت إلى أن أصبحت عمليا وواقعيا غير مناسبة لظروف الاقتصاديات النامية، رغم أن التركيز الرئيس قد انصب على دراسة الأنماط الكمية، كالروابط بين الإقليميّة Interregional المتمثلة في «تدفقات الشحن Freight Flows» وهذه المناهج تتسم بضعفها، وعادة ما تطفر العملية الأساسية للتحول الحيزى في بناءات الاقتصاديات الاستعمارية بهدف التنمية القومية .

ورغم كون الطبيعة المتعددة التركيب Multi - Structural لغالبية الدول النامية طبيعة حيزية بوضوح، إلا أنها لم توضع في الاعتبار، بينما كانت الأهمية الكبرى منصبة على نمو المدن الأكبر ـ آكلات لحوم البشر المترو بولية Metropolitan Cannibals التي يعتقد بعض علماء الدول النامية أن تنظيم المكان أصبح بسببها فاقدا لوظيفته العملية ، وعلاوة على ذلك، فالدول النامية

تخضع للتنمية الإقليميّة على مستوى كثيف، أو حتى كوكبي، ومن ثم فالمشكلات الناتجة أصبحت معقدة وحادة لدرجة أنه في أواسط الستينيات كانت أهمية هذه المسألة معروفة رسميا على أنها تستحق دراسة خاصة من قبل هيئة الأمم المتحدة.

وقد استبدل تيار الأدب الذي أدى إلى تطور الاهتمام بأقطاب النمو وجعلها أكثر شيوعا كإستراتيجيات جديدة للتنمية، وكمعالج عام فعلي للمشكلات في الستينيات وأوائل السبعينيات، استبدل هذا التيار بطوفان من الانتقادات الموجهة للمفهوم ذاته في أواخر السبعينيات والثمانينيات، حتى أن بعض مؤيديه - بعد أن خابت آمالهم بسبب نتائجه العملية - قد تحولوا إلى معارضين له .

ولقد كان «جون فريدمان» واحدا من هؤلاء الذين غيروا مذهبهم، فقد اشترك مع زميله « كلايد ويفر Weaver, C. » في وضع دراسة مهمة في أواخر السبعينيات عنوانها: الإقليم والوظيفة .. تطور التخطيط الإقليميّ

Territory and Function Evolution of Regional Planning

قررا فيها أن مراكز النمو قد توقفت عن أن تكون « فكرة رائجة »، فما هي الأسباب التي ساقها الخبراء الغربيون أنفسهم لتبرير تدنى قيمة مفهوم مركز النمو؟ لقد كانوا على الأرجح عادلين تماما في قولهم: إن إحدى مشكلات هذه الفكرة أو هذا المفهوم هي أنه قد انتشر بدرجة أسرع من إمكانية اختبار أدائه في الواقع العملي، أي أنه قد انتشر - كفكرة - بسرعة فاقت سرعة إمكانية اختبار وقياس نتائجه العملية للأخذ به كتطبيق.

وكنتيجة، فان مبدأ مركز النمو كان دائما في حالة تشوش واختلاط مفاهيمي فقد كانت غالبية مبادئه المنهجية مبادئ غير محددة لدرجة أنها لم تثبت أمام الاختبار، فمثلا، لا يعلم أحد ما هي المؤشرات التي يجب استخدامها لقياس النمو وكيف يمكن استخدام مراكز النمو في توزيع رؤوس الأموال وفى تنشيط الاستثمارات، وتبدو المبادئ المتحكمة في آلية انتشار المحدثات أو التجديدات تبدو ملتبسة بدرجة

متزايدة، فلقد نجح التخطيط الإقليميّ ـ في الدول الغربية ـ تقريبا في صنع «صنم Fetish » لمراكز النمو أدى إلى إهمال الأبعاد الأخرى للسياسات الإقليميّة، فقد تقلصت السياسات المكانية الإقليميّة والدراسات الخاصة بمناطق نوعية وتراجعت لتنزوي في خلفية المناقشات الأكاديمية، وكنتيجة لذلك فلم يوجه اهتمام كبير إلى موضوعات: الموارد الطبيعية، الأداء السياسي، والتنظيم الإداري، وأهم من كل ذلك إلى التنمية الريفية، فقد أصبحت مراكز النمو هي الحل العالمي لكل مشكلة إقليمية، ولكن لا أحد كان متأكدا تأكدا حقيقيا مما يشتمل عليه هذا الحل.

ولقد أصبح النقد الموجه إلى التنمية الاستقطابية أكثر حدة من وجهة النظر الأيديولوجية؛ فالعلاقات بين المركز ـ القطب ـ والهامش كانت مساوية للعلاقات بين كل من: الاحتكارات القوية والنقابات عبر ـ القومية Trans ـ National والأقاليم الكاسدة والأقاليم المستغلة، والنمو السابق الذي كان أكبر بسبب استنزاف الموارد وقوى العمل في الأقاليم الأخيرة، وقد أدى النقد أو التحليل النقدي الذي جاء به دارسو أمريكا بعيدا عن كونها أدوات تحقيق للمساواة أو العدالة Equalization فإن مراكز النمو تعبر عن نظرية وممارسة التراكم الرأسمالي غير المتساو وتفسره، وتعمل كأداة للهيمنة المكانية »

وقد لاحظ العديد من الباحثين الغربيين أن الدارسين السوفييت كانوا أقل مدى في نقدهم لمفهوم مركز النمو، ولم يكن ذلك بلا سبب، وبعد ذلك، فإنه يجب أن نتذكر أيضا أنه إبان ذروة شهرة مفهوم مركز النمو، فإن الباحثين السوفييت لم يكونوا متحمسين على وجه الخصوص إلى جانب «الدواء الناجع لكافة الأمراض Panacea» الذي يعالج مشكلات التنمية الإقليميّة، كما رسمت صورة مفهوم قطب النمو في أعمال العديد من الخبراء الغربيين في الستينيات، فلقد نظر المتخصصون السوفييت بارتياب إلى هذا المفهوم كمثال للنمط العام للتركز المكاني

للنشاط الاجتماعي، وهذه عملية عامة، ولكن محتواها الوظيفي يعتمد بدرجة كبيرة على الظروف والأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية العامة لدولة بعينها، وعلى الظروف التاريخية، وعلى تلك الطبقة المهتمة بالسياسات العامة والإقليميّة التي ترعاها حكومة معينة .



الخاتمة:

يمثل موضوع أقطاب ومراكز النمو أحد أهم الاهتمامات الجغرافية التي تناولت بعض الأبعاد المكانية للتنمية حين شهدت أدبيات الاقتصاد العالمي مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين مولد فكرة جديدة قدر لها أن تثير جدلاً واسعاً في الأوساط العلمية المختلفة ألا وهى فكرة «قطب النمو» التي وضع أساسها اعتمادا على نظرية التجديدات التي صيغت في النصف الأول من القرن العشرين .

ويتلخص مفهوم قطب النمو في أنه تلك المجموعة شديدة التفاعل من الصناعات التي تنشأ حول قطاع صناعي رئيس أو قائد له قوة محفزة ويتميز بقدرته على النمو السريع وبقابليته لذلك، كما يتميز بقدرته على توليد وإنتاج النمو ثم بثه ونشره في بقية أجزاء الاقتصاد كتأثيرات مضاعفية .

ويتضح مما سبق أن المفهوم الأصلي لقطب النمو لم يكن مفهوما حيزياً أو مكانياً ولكن عملية انتشار قوة التفاعلات عبر مسالك متعددة تتطلب حيزاً أو مكاناً لتحدث فيه، وما يدعم ذلك أنه استعارة بعض عناصر مفهوم قطب النمو من نظرية انتشار التجديدات مما أعطاه بعداً مكانيا .

ولقد كانت بؤرة مفهوم أقطاب النمو محاولة مدروسة ومتروية للإفلات من الأبعاد الجغرافية المقيدة التي أقر بها كل من «كريستالر Cristaller و«لوش Losch.» ومع ذلك فإن عملية تتبع جذور مفهوم قطب النمو تؤكد أن هذا المفهوم يكمن في «عوامل التجمع التي قالت بها النظريات الباكرة للتوطن، وعلى الرغم من وجود المفاهيم الأساسية لنظرية قطب النمو إلا أن أفكار الباحثين في مجال هذه النظرية كانت تدور حول العمل العلمي الألماني الباكر عن المكان المركزي

التي قال بها «كريستالر» ألا وهو :نظرية المكان المركزي، وتتألف نظرية قطب النمو من ثلاثة مبادئ أو مفاهيم أساسية هي مفهوم الصناعة القائدة والشركات المحفزة، ومفهوم نتائج الاستقطاب ووفورات التجمع أو التراكم، ومفهوم نتائج الانتشار .

وقد أصبح مفهوم «قطب النمو» واحدا من الخطوات التمهيدية التي تنتهجها الحكومات من أجل تقوية تأثير السياسة العامة لإعادة تشكيل التنظيمات المكانية في صيغة إستراتيجيات مركز النمو للتخطيط المكانيّ أو الإقليمى، بحيث أصبحت نظرية أقطاب النمو بعد تعديلها لتناسب الحيز المكانيّ مصدرا مهما للعديد من الدراسات التي اهتمت بموضوعي الارتباط بين عمليات النمو والتغير المكانيّ، والتكامل بين نظريات النمو وسياسات التنمية .

ولقد أقبل صانعو السياسة على تطبيق منهج قطب النمو لأنه يقدم لهم فرصا لانتهاج سياسة صناعية متكاملة، ولتطبيق تخطيط طبيعي واقتصادي بين ـ إقليمى ويمكنه في سياق الاقتصاد النامي أن يصبح حلقة وصل بين التخطيط الاقتصادي القومي والتخطيط الإقليمى، ومن ناحية أخرى فقد يساعد تطبيق إستراتيجية قطب النمو في سد الفجوات الموجودة بالتراتب الحضري القومي، بل ويساعد في عملية بناء نظام حضري قومي قادر على نشر نبضات التنمية وبث التجديدات، خاصة من منطقة القلب إلى منطقة الحد الخارجي .

وترجع جاذبية نظرية قطب النمو كأداة سياسة تخطيطية إلى صلاحيتها الجيدة لتوليد النمو وتحقيق التنمية في إطار وفورات التجمع وقلة تكاليف تركيز الاستثمارات في نقاط نمو محدودة، ومساعدة نتائج الانتشار المتشععة من نقطة النمو في حل بعض مشكلات منطقة الهامش المناطق المتخلفة المحيطة بهذه النقطة .

وإذا ما جمعت نظريتا قطب النمو ونظرية المكان المركزي في منظومة واحدة فإن هذه المنظومة تستطيع تفسير البناءات المكانية للأقاليم تفسيراً جزئيا، ورغم ذلك

فإن أيا منهما لا يكفي وحده لتفسير وشرح عناصر التفاعل المكانيّ بمعنى تحركات الأنشطة في المكان، رغم أن هذه الأنشطة موجودة ضمنيا في كل من هاتين النظريتين، ولهذا فقد استخدمت نظرية قطب النمو كأداة لتحقيق سياسات التخطيط الإقليمي .

وتكمن أهمية نظرية قطب النمو في إمكانية استخدامها كواجهة دفاعية لصد العديد من الانتقادات التي وجهت لنظرية المكان المركزي كنموذج للبناء المكاني الإقليمي، كما أنها أصبحت أمرا ضروريا لفهم هذا البناء وللتنبؤ بالتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليه، ولوضع حلول لبعض المشكلات الإقليميّة، بالإضافة إلى كونها تمثل النظير المعياري للنظرية الايجابية في التنمية الاستقطابية ذات الأهمية الكبيرة في مجال تحليل النظم المكانية، بعد أن اكتسبت ـ نظرية قطب النمو ـ مقدرة كبيرة على جذب المخططين الإقليميّين، وهو الأمر الذي جعلها محورا لعديد من التحليلات المكانية والقرارات السياسية والتي من أمثلتها: تنظيم الحيز الفرنسي- حول ثمانية من المراكز الحضرية المتوازنة ـ سياسة حواضر التوازن وتخطيط المجمعات الصناعية في العديد من الدول النامية .

ولقد كانت مشكلة التنمية غير المتساوية ـ سواء على مستوى العالم أو في داخل الدولة أو في إقليم من أقاليمها موضوعا للاهتمام حيث تعانى كافة المستويات الأرضية الإقليميّة من هذه المشكلة، ولذلك كان من الطبيعي أن تلقى هذه المعاناة بظلها على نظرية التنمية الإقليميّة، وهناك علاقة مباشرة بين سياسة التنمية المكانية من ناحية، ومستقبل نمو مراكز العمران الحضري من ناحية أخرى، لأن هذا الأخير ما هو إلا انعكاس للأولى، وليس أدل على هذا من أن وجود المدينة (المهيمنة) الأولى أو المسيطرة يعتبر إحدى نتائج النمو غير المتوازن أو التنمية غير المتساوية في الدول التي تعرف هذه الظاهرة .

وبما أن أقطاب النمو في سياقها المكانيّ تتضمن - فيما تتضمنه من أشياء أخرى - مراكز عمرانية، فإن نظرية قطب النمو تلقى مزيدا من التأكيد على دور المدن في التنمية الإقليميّة، وغالبا ما تقترح إستراتيجية قطب النمو في النظم الاقتصادية المتقدمة والمتطورة إنشاء بنية أساسية مركزة وغيرها من الموارد لتتركز في المدن الرئيسة بالأقاليم المتدهورة، لدرجة أن هذه المدن قد تعمل كثقل موازن للمدن الكبرى - المراكز المترو بولية - الواقعة في المناطق المزدهرة، وقد تربط بين الأقاليم من خلال الهيراركية الحضرية القومية أو بالشبكة بين - الإقليميّة لنقل التجديدات أو الأفكار الجديدة والتغير الاجتماعي، كما قد تجعل التوزيع بين - الإقليمي للموارد والسكان توزيعا أكثر كفاءة.

وقد أدت المناقشات المتعلقة بالتنمية الإقليميّة والتي دارت بين كل من الاقتصاديين والمخططين الإقليميّين والمتخصصين في العلم الإقليمي إلى تركز الخلاف حول مشكلتين أساسيتين هما مشكلة الحجم الأمثال للمدينة، ومشكلة الانتشار المكانيّ للنمو وكانت مشكلات الانتشار ذات أهمية خاصة بالنسبة للجغرافيين بعد أن بدأ بعضهم في قياس نتائج الانتشار والانجراف الخلفي للنمو الصناعي - الحضري المتسارع في مناطق نفوذ مراكز النمو.

وتشكل التنظيم المكاني للتنمية والتغير في دول العالم الثالث عن طريق مجموعتين من القوى، تتألف الأولى منهما من: العلاقات الناتجة عن الفترة الاستعمارية وما نتج عنها من تأثيرات مستمرة وسيطرة خارجية وتخلف داخلي، أما الثانية فقد نتجت عن الاقتصاد السياسي لهذه الدول في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتتمثل في السياسات العامة التي اتبعت لإعادة تشكيل التنظيمات المكانية الموروثة من الفترة الاستعمارية في توافق مع الأولّيات الحكومية السائدة الخاصة بإعادة البناء اجتماعيا واقتصاديا.

ولقد مورست إستراتيجيات مركز النمو لفترات طويلة من قبل حكومات

الدول الأقل نموا دون أن تسمى بهذا الاسم كذلك أصبحت سياسات مركز النمو سياسات متوافقة مع الوضوح المتنامي لأهمية خطط التنمية القومية في عدد متزايد من الدول، وهناك ملاحظة جديرة بالاهتمام وهى أنه حتى الدول التي كانت تعانى من نقص في رأس المال وقوة العمل والموارد التنظيمية ـ مجتمعة أو كل على حدة ـ قد اتبعت التخطيط الإقليمى أو المكاني المتضمن واحدا أو أكثر من أقطاب النمو أو مراكز أو نقاط أو بؤر النمو وهى دول تختلف بدرجة واسعة في مساحاتها، وعدد سكانها، ومستوى دخل الفرد فيها، ودرجة حضريتها وتصنيعها، وتكويناتها السياسية .

وقد اتبعت سياسات مركز النمو رسميا من قبل بعض الدول كاستجابة كافية وفعالة لسد الحاجة إلى تنظيم «جغرافية تنمية» جديدة تعكس طموحات حكوماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد استدعت الحاجة إلى «إعادة تنظيم الحيز القومي أو الإقليميّ» الاستعانة بإستراتيجيات مركز النمو لإحداث هذه الإعادة، رغم تردد هذه الحكومات في استخدام هذه الإستراتيجيات بسبب الاضطراب الذي اتسمت به مفاهيمها في ظل ضآلة التحليلات التجريبية لظروف هذه الدول .

وعلى الرغم من استخدام مفهوم قطب النمو بصورة متكررة، إلا أن هناك غموضا اكتنف هذا الاستخدام ظهر بوضوح عند تطبيق هذا المفهوم الاقتصادي على الحيز المكاني، ولهذا فكثيرا ما يختلف هذا المفهوم من باحث إلى آخر، حتى أنه قد أصبح من الصعب تحديد المقصود به تحديدا دقيقا، أو فصله عن غيره من المفاهيم المشابهة له، خاصة مفهوم مركز النمو بحيث أصبحت أدبيات قطب النمو كلها في حاجة إلى إعادة شاملة لعلم دلالة الألفاظ وتطورها .

وتتمثل نقاط الاختلاف الرئيسة بين مركز النمو وقطب النمو في أن الأخير يتميز بأن آثاره التنموية تمتد إلى المناطق المحيطة به، بحيث يؤدى وجوده ونموه إلى

تنمية هذه المناطق فيسهم في تحقيق أهداف التنمية القومية، كما تتمثل هذه الاختلافات في أن مركز النمو هو مركز عمراني ذو إمكانية نمو كبيرة ونزوع منخفض نحو النمو وهو ذونظام أعلى من مستوى نقطة النمو ويمتلك - بالإضافة إلى الأنشطة الثانوية والوظائف الإدارية جيدة التطور، بينما قطب النمو هو «مركز نمو - مدينة كبيرة أو مترو بولية يؤدى وظائف القمة لمساحة كبيرة، ويتميز بأنشطة ثانوية وثلاثية عالية التخصص لا يمكن عادة أن تؤدى من قبل مراكز أخرى، ويمتلك هذا القطب كل من إمكانية النمو والنزوع إليه .

وهناك تفرقة ضرورية بين «قطب النمو» من ناحية و «نشاط النمو» من ناحية أخرى من حيث النشاط، فالقطب هو مجمع كلّ من أنشطة اقتصادية يكمّل كل منها الآخر من حيث التفاعل التقني والتكامل الاقتصادي ورغم الحقيقة القائلة بأن القطب غالبا ما ينشأ حول بعض أنشطة النمو الخاصة بقطاع صناعي ما، إلا أن مثل هذا النشاط قد يوجد أيضا في غياب أية ظاهرة من ظاهرات الاستقطاب، ففي الدول النامية غالبا ما نجد أنه من النادر أن يؤدى الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية في منطقة محددة إلى إيجاد مثل هذا القطب، لأن نطاق نفوذ القطب يظهر فقط عندما يصبح هذا القطب كلا متكاملا من الأنشطة الإنتاجية والنظم التبادلية، التي تجعل انتشار النمو والتغيرات المؤدية إليه أمورا ممكنة .

وقد لوحظ وجود اضطراب مفهوم «قطب النمو» واختلاطه بمفهوم «مركز النمو» والحقيقة أن كثيرا من الباحثين يستخدم كلا من المصطلحين بصورة تبادلية أو من منظور واحد ،ولهذا فرغم الاهتمام المتزايد بهذه النظرية إلا أن تطبيقاتها قد تميزت بتطور فاق ما لحق بأساسها النظري من تطورات.

ويتبين أن مفهومي قطب النمو والتنمية الاستقطابية قد ظهرا مصاحبين للتعاظم السريع في موضوع التخطيط الإقليميّ الذي طفر في أعقاب الحرب العالمية الثانية لينتشر في معظم دول العالم، وقد احتكر هذان المفهومان «السوق» الأكاديمي

للدول الغربية في خمسينيات القرن الحالي، حيث أفادا كنقطة انطلاق للنظريات الموضوعة حول التخطيط الإقليميّ في هذه الدول، وفى العديد من الدول النامية.

ومع ذلك، ففي أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بدأ نجم مفهوم قطب النمو في الخفوت، عندما أصبح غير ملائم للعصر وهدفا لنقد كبير والسبب الرئيس في كل من: الخفوت والنقد هو فشل هذا المفهوم في حل المشكلات الإقليميّة للدول التي أخذت به كأسلوب لتحقيق التنمية الإقليميّة، ولكن لا يجب أن ننسى أنه في العديد من الحالات كانت هذه المشكلات تتفاقم لتصبح أقرب إلى الأزمات منها إلى المشكلات، ومن ثم يبرز سؤال حول مدى مسؤولية «المفهوم العلمي» عن هذه المشكلات/ الأزمات .

وقد أصبحت النظرية المألوفة الشائعة عن قطب النمو «مظلة» تغطى تجمعا كبيرا من الأفكار والمفاهيم، وفى عديد من الحالات، تغير المعنى الأصلي لقطب النمو بدرجة كبيرة، كما أن مفهوم القطب ذاته، والذي استخدم كوسيلة للتشريح البنيوي للتنمية الاقتصادية في حيز اقتصادي مجرد، قد أعيدت صياغته وعدلت ليستخدم كوسيلة أداء مهام خاصة بعملية اختيار مراكز تركيز الاستثمارات الرأسمالية، وقد استبدل التأكيد الموضوع على الشركات في المرحلة الأولية بمجموعة كاملة من العناصر الاقتصادية والحضارية والسلوكية، وفى النتيجة، فقد فقدت المفاهيم الثلاث كثيرا من محتواها الأصلي، ومن ثم أصبحت أكثر غموضا عن ذي قبل .

وقد استبدل تيار الأدب الذي أدى إلى تطور الاهتمام بأقطاب النمو وجعلها أكثر شيوعا كإستراتيجيات جديدة للتنمية، وكمعالج عام فعلى للمشكلات في الستينيات وأوائل السبعينيات، استبدل هذا التيار بطوفان من الانتقادات الموجهة للمفهوم ذاته في أواخر السبعينيات والثمانينيات، حتى إن بعض مؤيديه ـ بعد أن خابت آمالهم بسبب نتائجه العملية ـ قد تحولوا إلى معارضين له بعد أن أصبح النقد

الموجه إلى التنمية الاستقطابية أكثر حدة من وجهة النظر الأيديولوجية .

ورغم بزوغ نجم مفهوم قطب النمو ومركز النمو ثم أفوله وذلك بسبب الاهتمام بالجوانب النظرية أكثر من التطبيقية إلا أن مركز النمو هو أنسب الوسائل لتحقيق التنمية المكانية، خاصة في الدول النامية كمصر على سبيل المثال، وما المدن الجديدة المتناثرة حول المعمور المصري التقليدي إلا مجموعة من مراكز النمو التي أنشئت لتحقيق هدفين أساسيين هما إحداث التنمية الإقليميّة في محيطها المكاني فتصبح بؤرة نمو تشع تأثيراته فيما حولها أو لتخفف «العذاب» السكاني الذي تعانيه المراكز العمرانية المصرية الكبرى خاصة القاهرة وأخواتها (إقليم القاهرة الكبرى) والإسكندرية، ولا يمكن إنكار دور المدن الجديدة: السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان والسادات وبرج العرب الجديدة على سبيل المثال لا الحصر كمراكز نمو نشأت في وسط غير معمور تحول بوجودها إلى إضافة ملموسة إلى معمور مصر، كما لا يمكن إنكار أهمية المدن الجديدة: بدر والعبور والشروق و ١٥ مايو وبنى سويف الجديدة والمنيا الجديدة والفيوم الجديدة كأمثلة على أقطاب التخفيف السكاني عن المدن الأقدم.

ويمكن لمصر كي تحل مشكلتها السكانية الملحة المتمثلة في ضرورة إعادة توزيع سكانها البالغ عدده اليوم نحو ٧٠ مليون نسمة وكذلك لتفعيل الاستخدام الأمثل لمواردها البشرية والطبيعية أن تعمل على تحويل مجموعة المدن الجديدة التي ظهرت علي أرضها بعد عام ١٩٧٥ إلى مجموعة من أقطاب ومراكز النمو والتخفيف ، وذلك بعد مراجعة الأسس النظرية والتجارب التطبيقية لظاهرة مراكز النمو.



مصادر الدراسة الثانية

١ - أحمد خالد علام - تخطيط المدن - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٩٨

٢ - أحمد محمد عبد العال - الأبعاد المكانية للخصائص الوظيفية للمدن المصرية - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٩١ .

٣ - ------------------- - المدن الجديدة والتنمية الإقليميّة في مصر - مجلة الآداب والعلوم الإنسانية - المجلد العاشر - جامعة المنيا - يونيه ١٩٩٢ .

٤ - ------------------- - جغرافية التنمية..مفهومها وأبعادها - مجلة كلية الآداب جامعة المنيا - المجلد التاسع - المنيا - ١٩٩١ .

٥ - ------------------- - منطقة غرب فرع رشيد دراسة في جغرافية التنمية - رسالة دكتوراه - غير منشورة - كلية الآداب جامعة المنيا - ١٩٨٧ .

٦ - ج. جازيس وج. دومينجو - جغرافية البلدان النامية - تعريب: محمد الحمادي ومحمد الفاضلي - دار المعرفة - الإسكندرية - ١٩٨٦ .

٧ - حسن الخياط - نحو جغرافية عربية تطبيقية - بحوث المؤتمر الجغرافي العربي الثاني - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة - ١٩٨٨ .

٨ - حسن محمود على الحديثي - سياسة التنمية المكانية وعلاقتها بالتطور العمراني للمدن - مجلة الجمعية الجغرافية العراقية - المجلد ١٧ - بغداد - ١٩٨٦ .

٩ - د. ريتشارد هاريسون - نظرة في طبيعة الجغرافيا - ترجمة: عبد العزيز آل الشيخ وعيسى الشاعر - دار المريخ - الرياض - ١٩٨٨ .

١٠ - د.م. سميث - جغرافية الرفاه الاجتماعي - تعريب: شاكر خصباك - نشرة قسم الجغرافيا جامعة الكويت رقم ٢ - نوفمبر ١٩٨٨ .

١١- رونالد روبسون - تنمية العالم الثالث - ترجمة في:د الحميد الحسن - منشورات وزارة الثقافة - دمشق - ١٩٧٣ .

١٢- صفّوح خير - البحث الجغرافي مناهجه وأساليبه - دار المريخ - الرياض - ١٩٩٠ .

١٣- طلال البابا - قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث - ط٢ - دار الطليعة - بيروت - ١٩٨٣ .

١٤- عبد الإله أبو عياش - الجغرافيا والتخطيط - : عبد الله يوسف أبو عياش [محرر] التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي - وكالة المطبوعات - الكويت - ١٩٨٣ .

١٥- --------------- - الكويت بين النمو الاستقطابى والتوازن الاقليمى - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد ١٢ - السنة ٣ - الكويت - ١٩٧٧,

١٦- علا سليمان الحكيم - أقطاب النمو ك كإستراتيجية للتنمية الإقليميّة في مصر - رسالة دكتوراه - غير منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٨٥ .

١٧- عمر الفاروق سيد رجب - نحو نظرية جغرافية للتخطيط - ندوة الجغرافيا والخرائط - كلية الآداب جامعة الإسكندرية - مارس ١٩٩٠ .

١٨- فؤاد محمد الصقّار - التخطيط الإقليميّ - ط٢ - منشأة المعارف - الإسكندرية - ١٩٧٧ .

١٩- فتحى محمد مصيلحى - تطور العاصمة المصرية - المؤلف - القاهرة - ١٩٨٨

٢٠- محمد خميس الزوكه - التخطيط الإقليميّ وأبعاده الجغرافية - ط٣ - دار الجامعات المصرية - الإسكندرية - ١٩٨٤ .

٢١- محمد عبد الغنى سعودي وآخرون - سجل الإنتاج العلمي للجغرافيين

المصريين حتى نهاية عام ١٩٨٣ - ط٢ - المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة - ١٩٨٤ .

٢٢- محمد مدحت جابر - مدن التنمية في فلسطين المحتلة - حوليات كلية الآداب جامعة الكويت - الحولية التاسعة - الرسالة الرابعة والخمسون - ١٩٨٧/١٩٨٨ .

٢٣- محمود الكردي - النمو الحضري - دار المعارف - القاهرة - ١٩٧٧ .

٢٤- محمود عبد اللطيف عصفور - سجل رسائل الماجستير والدكتوراه في الجغرافيا ١٩٣٣ - ١٩٩١ - نشرة البحوث الجغرافية - قسم الجغرافيا - كلية البنات جامعة عين شمس - القاهرة - ابريل ١٩٩١ .

٢٥- هيدلبرت إزنار - الحيّز الجغرافي - ترجمة: محمد إسماعيل الشيخ - مطبوعات جامعة الكويت - الكويت - ١٩٩٤ .

26- Abler, R., et al. spatial organization, Prentice Hall, London, 1972.

27- Alaev , E. , regionalization of country for regional planning , in : Adams ,P., and Helliner , M., eds., international geography , University of Toronto Press, 1972

28- Alaev, E., social and economic geography, Progress Publishers, Moscow 1986.

29- Alonso, W., and Medrich, E., spontaneous growth centers in Twentieth - Century American urbanism, in: Hansen, N., M., ed. growth centers in regional economic development, The Free Press, New York, 1972.

30- Altman , E., and Rosenbaum , R., principles of planning and Zionist ideology , in : Friedman J., and Alonso , W.,eds. , regional policy : readings in theory and application , The MIT Press , Massa ., 1975 .

31- Amos, O.M. Growth Pole Cycles, Oklahoma State University Press.Oklahoma, 1996.

32- Appalraju, J., and Safier. M., growth - center

strategies in Less- Developed Countries, in: Gilbert, A., ed., development planning and spatial structure, John Wiley & Sons, London, 1976.

33- Beddis, R., a new geography of Britain, Oxford University Press, Oxford, 1987.

34- Berry, B., heirarchial diffusion, in: Hansen N., M., ed. growth centers in regional economic development, The Free Press, New York, 1972.

35- Blackbourn , A., the multinational corporation and growth centers , in : Adams , P., and Helleiner , M., eds. international geography , University of Toronto Press , Toronto , 1972 .

36- Borisenko , G.,G., the role of former rayon seates in the provision of services , Soviet Geography , vol. xxiii , Feb - 1982

37- Brookfield, H., interdependent development, Methuen & Co. LTD., London, 1975.

38- Bylund , E., E., promemoria concerning growth centers proplems within the framework of the Swedish policy , in : Kuklinski ,A., and Petrella , R.,eds. , growth poles and regional policy , Mouton , Paris , 1972 .

39- Coats, B., E., et al., geography and inequality, Oxford University Press, 1977.

40- Coffey, W., J., geography ؛ towards a general spatial system approach, Methuen, London, 1981.

41- Courtenay, PP., geography and development, in: Courtenay, PP, ed., geographical studies of development, Longmann. London, 1985.

42- Darwent , D., F., growth poles and growth centers in regional planning , a review , in : Friedman J., and Alonso , W. eds. , regional policy readings in theory and application , The MIT Press , Massa ., 1975 .

43- Deshmukh , C., D., on rural growth centers and area development , in : Sen , L., K., ed. , readings on micro-level planning and rural development , N.I.D.D. , Hyderabad , 1972 .

44- Dickenson , J., P., manufacturing industry in Latin America , a Brazilian case study , in : Courtenay , PP. ed. , geographical studies of development , Longman , London , 1985 .

45- Dickinson, R., E., regional ecology, John Wiley & Sons, Inc. New York. 1970.

46- Ditella, T., S., the concept of polarized development in regional planning, in: Kuklinski, A., and Petrella, R., Eds. Growth poles and regional policy, Mouton, Paris, 1972.

47- Dwyer, D., J., people and housing in Third World cities, Longman, London, 1975.

48- Frat, E., urbanization in Israel, Groom Helm, London, 1984.

49- Newsmonger , D., and Roy , P., growth centers and viable tural-urban communities , in : Sen , L., K., ed. , readings on micro-level planning and rural development , N.I.D.D. , Hyderabad , 1972 .

50- Folmer H., and Oosterhaven , J., spatial inequality and regional development , in : Folmer H., and Oosterhaven , J., eds , spatial inequality and regional development , Martinus Nijhoff Publishing , Boston , 1979 .

51- Frazier , J.,W., applied geography : a perspective , in : Frazier , J.,W, ed., applied geography , Prentice Hall , inc., Englewood Cliffs , New Jersey , 1982 .

52- Freeman, T., W., geography and planning, Huchinson & co. LTD., London, 1968.

53- Frey, L., growth poles and employment policy, in: Kolinsky, A., and Petrella, R., Eds. Growth poles and regional policy, Mouton, Paris, 1972.

54- Friedman J., and Weaver, C., territory and function, Edward Arnold, London, 1979.

55- Friedmann , J., a general theory of Polarized development , in : Hansen N., M., ed., growth centers in regional economic development ,The Free Press , New

York , 1972 .

56- Glasson, J., an introduction to regional planning, Huchinson, London, 1974 Gokhman, V., et al., the significance of growth poles in regional development, Soviet Geography, vol. xxii, Feb - 1981.

57- Hansen N., M., the challenge of urban growth, Lexigton Books, London, 1975.

58- Hansen, N., M., criteria for a growth center policy, in: Friedman J., and Alonso, W., Eds. Regional policy readings in theory and application, The MIT Press, Massac. 1975 .

59- Hansen, N., M., growth centers policy in the United States, in: Hansen N., M., ed. growth centers in regional economic development, The Free Press, New York, 1972.

60- Henning's, G., the promotion of relief poles, Applied Geography and Development, vol. 19, 1981.

61- Herbert, D., T., and Tomas C., T., cities in space, David Fulton Publishers, London, 1990.

62- Hormones, T., development poles and related theories, in: Hansen N., M., ed. growth centers in regional economic development, The Free Press, New York, 1972.

63- Higgins , B., growth pole policy in Canada , in : Hansen N., M., ed. growth centers in regional economic development , The Free Press , New York , 1972

64- Higgins, B. and Donald J. S. Growth Poles and Central Places: in Regional Development Theories and Their Application. New Brunswick: Transaction Publishers. 1995.

65- Hirschman, A., interregional and international transmission of economic growth, in: Friedman J., and Alonso, W., Eds. Regional policy readings in theory and application, The MIT Press, Massac. 1975 .

66- Hirschman, A., the strategy of economic development, Yale University Press, New Haven, 1958.

67- Holier, G., P., regional development, in: Pacione, M., M., Ed. The geography of The Third World,

Rutledge, London, 1988.

68- Hoyle , B., S., spatial analysis and Less-Developed Countries , in : Hoyle , B., S., spatial aspects of development , John Wiley & Sons, London , 1974

69- Johnston, R., J., the dictionary of human geography, Blackwell Refernce, Oxford, 1986.

70- Johnston, R., J., et al. eds., the dictionary of human geography, 2nd. Edit. , Black Well, Oxford, 1986.

71- Khan , W., growth pole and growth centers , in : Sen. , L., K., ed. , readings on micro-level planning and rural development , N.I.D.D. , Hyderabad , 1972 .

72- Kipins, B., A., the functioning of a new town as a regional center, in: Amiran, D., H., and Ben - Arieh, Y., Eds. Geography in Israel, the Israel National Committee, Jerusalem, 1976.

73- Klassen , L., H., growth pole in economic theory and policy , in : Kuklinski ,A., and Petrella , R.,eds. Growth poles and regional policy, Mouton, Paris, 1972.

74- Kolinsky, A., macro regional planning in The Developed Countries, in: Kuklinski, A., and Petrella, R., Eds. Growth poles and regional policy, Mouton, Paris, 1972.

75- Lassen, J., R., on growth poles, in: Hansen N., M., ed. growth centers in regional economic development, The Free Press, New York, 1972.

76- Lvov, S., and Sdasyuk, G., concepts of regional development, Progress Publishers, Moscow, 1988.

77- Lavrov, S., and Sdasyuk, G., concepts of regional development, Progress Publishers, Moscow, 1988.

78- Leys C., and Marries, P., planning and development, in: Seers, D.and Joy, L., eds., development in a divided world, Penguin Books, London, 1972.

79- Lock , D., new towns in the future city region , in : Hancock , T., ed. ,growth and change in the future city region , Leonard Hill , London , 1976 .

80- Massimo., Growth Poles« in the Mezzogiorno over 40 years, AVAILABLE FROM: Entrepreneurship and Regional Development (July-Sept 1996).

81- Meier, G., leading issues in economic development, Oxford University Press, 1970.

82- Morris , A., South America , Hotter and Stoughton , 3ed. ed. , London , 1987

83- Morrison, P., A., population movements and urban growth, in: Friedman J., and Alonso, W., Eds. Regional policy readings in theory and application, The MIT Press, Massac. 1975 .

84- Moseley, J., M., growth centers in spatial planning, Pergamon Press, London, 1974.

85- Mosely, M., J., growth centers in spatial planning, Pergamon Press, Oxford, 1974.

86- Myrdal, G., economic theory and underdevelpoed regions, Duckworth, London, 1975.

87- Nijkamp, P. and Jacques P. Spatial Perspectives on New Theories of Economic Growth.» Annals of Regional Science .1998.

88- Penouil , M., growth poles in underdeveloped regions and countries , in : Kuklinski ,A., and Petrella , R., eds. , growth poles and regional policy , Mouton , Paris , 1972 .

89- Perroux , F. , note on the concept of growth poles , in : Livingstone , T., ed., economic policy for development , Harmondsworth , London , 1971 .

90- Petrella , R., some notes on growth poles , in : Kuklinski ,A., and Petrella , R., eds. , growth poles and regional policy , Mouton , Paris , 1972 .

91- Preston , A., the growth center concept , in : Sen , L., K., ed. , readings on micro - level planning and rural development , N.I.D.D. , Hyderabad , 1972 .

92- Raj , J., a strategy for balanced development in Saudi Arabia , in : Al - Ankary , K., M., and El-Bushra , El-S., eds., urban and rural profiles in Saudi Arabia ,

Gebruder Borntraeger , Berlin , 1989 .

93- Richardson , H., W., city size and national spatial strategies in Developing Countries , World Bank , Stuff Working Paper no. 252, April , 1977 .

94- Richardson, H., W., regional development in Spain, in: Friedman J., and Alonso, W., Eds. Regional policy readings in theory and application, The MIT Press, Massac. 1975 .

95- Richardson, H., W., regional growth theory, Macmillan, London, 1973.

96- Richardson, H., W., the economics of urban size, Lexington Books, London, 1973.

97- Riddle, R., ecodevelopment, Gower, London, 1981.

98- Robinson, G., and Salih, K., the spread of development around Kuala Lampur, Regional Studies, vol. 5, 1971.

99- Rod win , L., choosing regions for development , in : Friedmann , J., and Alonso W., regional development and planning , The MIT Press , Cambridge , Mass. , 1964 .

100- Seamon, D., a geography of liveworld, Croom Helm, London, 1979.

101- Simple, R., et al., growth poles in Sao Paulo, Brazil, A.A.A.G., vol. 62, 1972.

102- Sen., L., K., the need for micro-level planning in India, in: Sen, L., K., ed., readings in micro-level planning and rural growth centers, N.I.C.D., Hyderabad, 1972.

103- Shaffer, R. and Deller. S.C. »Krugman's Economic Geography: Does Traditional Growth Pole Theory Help Us Understand the Implications for Rural Area?.» Department of Agricultural and Applied Economics, University of Wisconsin-Madison. 1997.

104- Short, J., R., an introduction to urban geography, Routledge & Kegan Panel, London, 1984.

105- Stroh , W., and Todtling , F., spatial equity , some anti-thesis to current regional development doctrine , in :

Folmer H., and Oosterhaven , J.,eds , spatial inequality and regional development , Martinus Nijhoff Publishing , Boston , 1979 .

106- Stohr, W., B., interurban systems and regional economic development, A.A.A.G., Resource Paper no. 26, 1974.

107- Trumann, W., the role of small cities and towns in the process of modernization of the People Republic of China, Applied Geography and Development, vol., 29, 1987.

108- Thomas , D., geography and physical planning , in : Cooke R., U., and Johnson J.,H., eds. , trends in geography , Paragon Press ,Oxford , 1964

109- Thomas , M., D., growth pole theory , in : Hansen , N., M., ed. growth centers in regional economic development , The Free Press , New York , 1972

110- Ullman , E., regional development and the geography of concentration , in : Friedmann , J., and Alonso W., regional development and planning , The MIT Press , Cambridge , Mass. , 1964

111- Wadhen M., urban and regional planning in Brazil, Applied Geography and Development, vol. 16, 1981.

112- Yanovich, YL., on the issue of okrug centers, Soviet Geography, vol. xxiii, Feb. 1982.

113- The World Bank, world development report, New Kirk, 1988.

الدراسة الثالثة

المدن الجديدة والتنمية الإقليمية



المقدمة

تهدف هذه الدراسة [1] إلى محاولة الإجابة عن سؤال محدد يتعلق بالارتباط بين كل من: سياسة المدن الجديدة New Town Policy وإستراتيجية التنمية الإقليمية Regional Development Strategy في مصر، أو بمعنى آخر تتساءل عن مدى العلاقة بين انتهاج سياسة التنمية الإقليمية من ناحية، وتخطيط وإنشاء المدن الجديدة من ناحية أخرى ولقد قسمت الدراسة إلى قسمين كبيرين، يدور الأول منهما حول: المفاهيم والإستراتيجيات والأبعاد المكانية والنظرية، وقد تمت مناقشة كل ذلك في مبحثي هذا القسم وهما: المبحث الأول، حيث نوقشت مفاهيم: المدينة الجديدة والتنمية الإقليمية وألقى الضوء على دور المدن عامة في التنمية الإقليمية، أما المبحث الثاني فقد عالج موضوعات: أقاليم التنمية وإستراتيجيات التنمية الإقليمية، ثم تعرض للعلاقة بين كل من المدن الجديدة وهذه الإستراتيجيات ليختتم بإلقاء الضوء على عملية « التقليم Regionalization أو «الأقلمة» التي تعنى كيفية تقسيم الدولة إلى أقاليم من أجل التنمية.

أما القسم الثاني من الدراسة - والذي خصص لموضوع المدن الجديدة في مصر من حيث علاقتها بالتنمية الإقليمية - جوهر الدراسة - فقد قسم أيضا إلى مبحثين ناقش الأول منهما - المبحث الثالث - التنمية الإقليمية في مصر، بادئا بإلقاء الضوء على تجربة التخطيط القومي المصرية، ثم اتجه إلى إيضاح الأبعاد المكانية للتنمية، مبرزا أهم محاورها، أما المبحث الرابع فقد اختص بالمدن المصرية الجديدة من حيث:

---

(١)نشرت هذه الدراسة بمجلة الآداب والعلوم الإنسانية لكلية الآداب جامعة المنيا - المجلد العاشر - يونيو ١٩٩٢ - ص ص ٧١ - ١٣٥ .

نشأتها وتطورها وتوزعها على محاور التنمية وتوزعها على الأقاليم الاقتصادية نظريا وواقعيا وأنماطها من منظور التنمية وتبعيتها أو استقلالها عن المدن الأخرى ثم وظائفها كأقطاب تنمية Development Poles أو أقطاب تخفيف Relief، أو كمدن مشروعات قومية أو متعددة الأهداف، وكما بدأت الدراسة بمقدمة فإنها قد أنهيت بخاتمة أوجزت العلاقة بين المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر.



المبحث الأول

المفاهيم والأبعاد النظرية

مفهوم المدينة الجديدة

المدينة الجديدة ـ New Town نمط من الأنماط العمرانية الحضرية نشأ مواكبا لنشأة جغرافية العمران كأحد فروع الجغرافية البشرية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وإذا كانت المدرسة الجغرافية الفرنسية هي المهد الذي نشأت فيه جغرافية العمران الحديثة، فان ظهور المدينة الجديدة ـ فكرا وتطبيقا ـ قد ارتبط بالتجربة العمرانية البريطانية [(١)] فمن المعروف أن المدينة الجديدة كنمط عمراني قد انتشرت على المستوى العالمي منذ خمسينيات القرن العشرين، بعد أن مكثت لفترة من الوقت في «المشتل البريطاني» فيما بين اختمار فكرة مدن الحدائق في ذهن «إبنزر هوارد .Howard, E» في نهايات القرن التاسع عشر، وتلك الطفرة من المدن الجديدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة [(٢)] .

ولقد كان الهدف الأول من إنشاء المدن الجديدة في بريطانيا هو توفير الحياة الفضلى لسكان مدينة لندن، عن طريق بناء مجموعة من مدن الحدائق Garden Cities ولكن هذا الهدف سرعان ما تحول إلى: إنعاش المناطق المتدهورة Depressed Areas وذلك في أعقاب الدمار الذي لحق بمعظم المدن البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية، أما اليوم فلقد أصبح من الصعب تحديد هوية المدينة الجديدة، بعد أن تعددت أهدافها واختلفت من دولة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى

(١) Hall, P., et al. The Containment of urban England, vol. one, George Allen & Unwin, London, 1973, p. 99.

(٢) أحمد حسن إبراهيم ـ المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق ـ قسم الجغرافيا ـ جامعة الكويت ـ ١٩٨٥ ـ ص ١١ .

أخرى، هذه الأهداف التي تراوحت بين تحقيق التنمية في المناطق المتخلفة عن طريق إنشاء أقطاب أو مراكز التنمية أو النمو Growth Centers, Poles وتخفيف التكدس السكاني والاقتصادي عن المراكز المتروبولية الكبرى عن طريق أقطاب التخفيف Relief Poles، لذلك فمن الصعب إيجاد قاعدة مقنعة تمكننا من تحديد مفهوم المدينة الجديدة دون القياس ولو أن هذا المفهوم بدأ يتبلور ويدخل في إطار نظرية أوسع هي نظرية مراكز النمو»[١] .

وبالإضافة إلى صعوبة تحديد مفهوم المدينة الجديدة، فإن ثمّة صعوبة أخرى تكتنف عملية تقييم هذا النمط العمراني، ألا وهي قلة الدراسات المتعلقة بالمؤشرات التي يعتمد عليها في عملية التقييم هذه، كمؤشر العائد الاقتصادي والفائدة الاجتماعية، ومؤشر إستراتيجيات التنمية العمرانية المختلفة، وترجع هذه القلة إلى: عدم وضوح أهداف المدن الجديدة من ناحية، وطول الفترة الزمنية اللازمة لإجراء عملية التقييم من ناحية ثانية، وصعوبة عملية حساب كل من العائد الاقتصادي والفائدة الاجتماعية من ناحية ثالثة[٢] .

وتتميز أنماط مراكز الاستقرار البشرى الحضري حديثة النشأة ـ المدن الجديدة ـ بتعددها من حيث اتصالها بالمدن الأقدم نشأة أو انفصالها عنها، ومن حيث استقلالها الاقتصادي عن هذه المدن أو تبعيتها لها، ومن ثم تتدرج هذه الأنماط من: الضاحية الجديدة New Suburb إلى المدينة الجديدة المستقلة، مرورا بالضواحي المخططة والمدن التوابع Satellite Towns وكل هذه الأنماط تمثل عناصر اتجاه الانتشار المدني أو الاتجاه التخطيطي وهو أحد اتجاهي النمو التي تسلكها المدينة

(١)عزة عبد العزيز سليمان ـ المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق ـ ندوة دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ معهد التخطيط القومي ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ـ ص ٢٦.

(٢)المرجع السابق ـ ص ٣٢ .

المعاصرة، أما الاتجاه الآخر فيتمثل في الاتجاه نحو مركزية النمو [1] .

وتتسم ظاهرة المدينة الجديدة بأنها ظاهرة عامة ـ رغم تباين الاعتبارات الكامنة وراء إنشائها ـ حسب تباين الأنظمة السياسية المختلفة، ومشكلات العصر الذي تنشأ فيه هذه المدن، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تظهر فيها، وفى الوقت نفسه تعتبر هذه المدن انعكاسا لمفاهيم معينة تتعلق بالأيديولوجيات السائدة في المجتمع، وبطبيعة الحكومة من حيث مركزيتها أو لامركزيتها، ومن حيث درجة تدخل هذه الحكومة في تسيير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ومن حيث اتجاهات التنمية .

وإذا كانت أهداف المدن الجديدة في بريطانيا تتمثل في: حل مشكلة الإسكان وإعادة توزيع السكان، وفى محاولة تخفيف حدّة الفقر الحضري بإيجاد فرص عمل جديدة، مما يعنى الإرادة المسبقة فيما يتعلق بنشأة هذه المدن ـ وهى الأهداف ذاتها من عملية إنشاء المدن الجديدة في كل من مصر وفرنسا على سبيل المثال ـ فإن المدن الجديدة في الولايات المتحدة لا تنشأ طبقا لتصور معين أو لمخطط قومي، وإنّما تنشأ بشكل تلقائي Spontaneous [2] على أساس أن التوسعات الحضرية الجديدة تعتبر تجمعات عمرانية جديدة، وهذا عكس الوضع فيما كان يعرف بالاتحاد السوفييتي، حيث كانت أية إنشاءات عمرانية حضرية جديدة تدخل في عداد المدن الجديدة، مهما كانت أهمية هذه الإنشاءات [3] .

وترتيبا على ما سبق فإن التعريف المحدد أو التحديد المعترف به بالإجماع لمفهوم

---

(١)أحمد على إسماعيل ـ دراسات في جغرافية المدن ـ ط٤ ـ دار الثقافة للنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ ١٩٩٠ـ ص ٩٨ .

(٢) Hansen , N., M., Growth Centers Policy in The United States , in : Hansen N., M., ed. Growth Centers in Regional Economic Development , The Free Press , New York , 1972 . p. 116.

(٣)عزة عبد العزيز سليمان ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٢٥.

المدينة الجديدة ليس هدفا في حد ذاته في الدراسة الحالية، وإنّما يمكن القول أن مفهوم المدينة المصرية الجديدة التي سوف تعتمده الدراسة هو: كل مدينة أقيمت أو وضعت خطط إنشائها فيما بعد عام ١٩٧٥، ولم تكن موجودة في الواقع أو الفكر التخطيطي المصري قبل ذلك التاريخ، الذي يمثل بداية اتجاه الدولة إلى إنشاء المدن الجديدة [١] حين اتخذت عدة خطوات تشريعية وتنظيمية واقتصادية لتنفيذ سياسة نشر العمران خارج المعمور الحالي، وإن كان بعض الباحثين يرجع بالجذور الأولى لفكرة إنشاء المدينة الجديدة في مصر إلى عام ١٩٦٨ [٢]أو ربما إلى قبل ذلك بمئة عام ـ مدن منطقة قناة السويس ـ خاصة مدينتي: بورسعيد والإسماعيلية [٣].

مفهوم التنمية الإقليمية

ترجع أهمية المفهوم الجغرافي لموضوع التنمية الإقليمية إلى طبيعة المنظور الجغرافي فيما يتعلق بكل من: الإقليم والتنمية، فالإقليم من أكثر المفاهيم الجغرافية وضوحا، بل إن غاية البحث الجغرافي هي تحديد ملامح الشخصية الإقليمية [٤] أما التنمية، فليس أقدر من الجغرافي على دراستها دراسة شاملة من كافة أبعادها: الاجتماعية والاقتصادية والمكانية، خاصة إذا ما وضع في الاعتبار أن من أهداف علم الجغرافيا ـ

---

(١)المرجع السابق ـ المكان نفسه .

(٢)وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة ـ المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر ـ القاهرة ـ ديسمبر ١٩٨٩ ـ ص ٣٦ .

(٣)تتمثل هذه الخطوات في: صدور القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة، إدخال اسم التعمير والمجتمعات الجديدة في إطار مسمى وزارة الإسكان، إنشاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وتخصيص بند مستقل في الخطط الاقتصادية والاجتماعية وفى الميزانية العامة للدولة لاستثمارات المجتمعات والمدن الجديدة، المصدر: وزارة التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي ـ دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية ـ التقرير النهائي ـ القاهرة ـ يناير ١٩٨٢ـ ص ص ٣ ـ ٦٧.

(٤)أحمد محمد عبد العال ـ جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها ـ مجلة كلية الآداب جامعة المنيا ـ المجلد التاسع ـ ١٩٩١ ـ ص ١٠٧ .

التطبيقية ـ تحسين سطح الأرض بوصفه مكانا للحياة البشرية، ولذلك فالجغرافيا تهتم بالمشكلات المكانية الإقليمية، من حيث: دراسة أسسها وتحديد أسبابها ووضع حلولها، كما تعتبر ـ أي الجغرافيا ـ ميدان بحث علمي له نتائج ذات أهمية كبرى في تحقيق التوازن الاقليمى أو المساواة الإقليمية، وذلك عن طريق العمل على التقليل من التفاوتات الإقليمية داخل الإقليم الواحد Intra ـ Reg،onal ، والحد من هذه التفاوتات فيما بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة Inter ـ Regional [1] .

وتتلخص فكرة التنمية الإقليمية أو مفهومها في تلك العملية ـ النظرية أو التطبيقية ـ التي تؤدى إلى إحداث عدة مظاهر تدل على تغيّر «اللاندسكيب النفعىّ Beneficial Landscape » لإقليم ما، بما يحقق وضعا أفضل لسكان هذا الإقليم، ومن ثم يمكن تعريف التنمية الإقليمية بأنها « تلك التغيرات ـ والتغير من أهم اهتمامات علم الجغرافيا ـ التي تطرأ على حالة إقليم ما بطريقة مقصودة بهدف تحسين ظروف حياة سكانه، وتقليل التفاوتات المكانية البشرية Human Spatial Disparities بين أجزائه المختلفة، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لموارده، وتحسين كفاءة إمكاناته البشرية بكافة تفصيلاتها»، ويمكن اعتبار تحقيق هذه الأهداف بغرض تقليل التفاوتات بين أقاليم الدولة الواحدة من أهم مفاهيم التنمية الإقليمية [2] وهو المفهوم المقصود في هذه الدراسة .

دور المدن في التنمية الإقليمية

رغم أن الوسيلة الأكثر بساطة لإدخال موضوع الحيّز Space إلى حيّز دراسات النمو الاقليمى قد تكون عن طريق استخدام عامل المسافة أو مقاييس تكلفة النقل،

---

(١)المرجع السابق ـ ص: ١١٥، ١١٩، ١٢٥ .

(٢)المرجع السابق ـ ص ١٢ .

إلا أن ذلك ليس هو المنهج الوحيد أو الأكثر أهمية في هذا الصدد، وذلك لأن الاقتصاديين الإقليميين لا يهتمون فقط بالمسافة الفاصلة بين النقاط أو المواقع في الحيّز الجغرافي: على سبيل المثال: بين مواقع المواد الخام والأسواق، أو بين سوق وآخر، أو بين مواقع الإنتاج ومواقع الاستهلاك، ولكن اهتمامهم يتسع ليشمل البناءات الداخلية لهذه النقاط المكانية .

وعلى وجه الخصوص، قد تكون التجمّعات المكانية لكل من السكان والأنشطة الاقتصادية هي الملمح الأساسي المميز الفاصل بين إطار عمل تحليلي يرتكز على وجود مجموعة من الأقاليم غير المكانية أو غير الحيزية Space less Regions وإطار عمل تحليلي آخر يدرك أو يقر بوجود «الحيز» أو البعد المكاني Spatial Dimension بين الأقاليم أو ضمن كل إقليم من هذه الأقاليم .

ولما كانت الأماكن المقصودة هنا هي المدن، فإنه يتبادر إلى الذهن سؤال عن مدى الصلة بين كل من المدينة والتنمية الإقليمية، وللإجابة عن مثل هذا السؤال يمكن القول أن كل مظهر من مظاهر التغير في الاقتصاد القومي ينعكس في شكل تغير حضري يختلف باختلاف كل من: النظام الحضري والاقتصاد القومي، وهو الاختلاف الذي ينعكس على حجم المدينة ووظيفتها وعلاقتها بمناطق نفوذها وتأثيرها على المدن الأخرى أو تأثرها بها [١] ومن ناحية أخرى فإن هناك ارتباطًا كبيرًا بين عملية التحضر من ناحية، والتغيّر الثقافي والاجتماعي من ناحية أخرى، لأن الأخير هو الذي يهيئ المجتمع للانتقال إلى مرحلة تراكم رأس المال والتطور التقنيّ، ومن ثم التقدم الاقتصادي ويحدث هذا في جزء منه بسبب أن المركز العمراني الحضري ـ خاصة إذا كان ذا مقياس كبير ـ يمثل ميدان تنافس تتواجه فيه الأوضاع التقليدية ـ العاكسة للنمو الداخلي ـ والأوضاع الخارجية التي غالبا ما

(١)سيد عبد المقصود ـ دور المدن في الاقتصاد الأكبر ـ ندوة دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ معهد التخطيط القومي ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ ـ ص ٩ .

تكون «حاملة للنمو» أو نزّاعة إليه، وهذه الظاهرة يطلق عليها منظرو قطب النمو عملية الاستقطاب النفسي Psychological Polarization [(١)].

وتتمثل أهمية عملية الاستقطاب النفسي في أن نمو المراكز الحضرية دائما ما يكون له تأثير «مولّد» على التنمية الإقليمية والتنمية القومية، فالمدينة تعتبر «عين» إقليمها و«أذنه»، ترى وتسمع وتشعر بأجزائه المختلفة، وكذلك بالاقتصاد القومي، بل وبالعالم كله حيث الابتكارات والعادات والنظم الإدارية الجديدة، أي: المحدثات Innovations ذات الأهمية الكبيرة في الإسهام في تقدم وتنمية هذا الإقليم [(٢)].

وتقوم المدن بدور مهم في عمليتي: النمو الإقليمى والتنمية الإقليمية، وذلك لأن وجود هذه المدن يعتبر شرطا أساسيا ـ وإن لم يكن وحيدا ـ للانتقال بالمجتمع من مرحلة الاقتصاد الأحادي إلى مرحلة الاقتصاد المتنوع كلما تعددت وظائفها، كما أن هذه المدن تعتبر مستودعات إشعاع للتحول الإقليمى باعتبارها مواقع رئيسة للمدخلات الحيوية اللازمة لعمليتي الإنتاج والتنمية، فوجودها في هذه المواقع وقيامها بوظائفها لخدمة المناطق الإقليمية يجعلها قادرة على نشر التنمية إلى المدن

---

(١)يقسم هؤلاء المنظرون عملية الاستقطاب إلى أربعة مراحل أو أقسام هي:

أ ـ الاستقطاب التقني Technical، حفز التنمية لدى الموردين والمستهلكين .

ب ـ الاستقطاب النقدي Monetary، نمو مقدرة المستهلكين على الإنفاق.

ج ـ الاستقطاب النفسي Psychological، جذب مناخ النجاح للمهاجرين وللمزيد من الاستثمارات.

(٢)د ـ الاستقطاب الجغرافي، رد الفعل المتسلسل الذي يتمثل في التعبير عن تطور الأشكال الاستقطابية الثلاث السابقة عن طريق توسع وامتداد المنطقة الواقعة تحت تأثير قطب النمو « إقليم القطب أو منطقة نفوذه »، المصدر: علا سليمان الحكيم ـ أقطاب النمو كأسلوب لحل مشاكل المدن الكبرى في مصر ـ ندوة التوسع الحضري ـ معهد التخطيط القومي ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ ـ ص ٥٢٩، و: Lavrov, S., and Sdasyuk, G., Concepts of Regional Development, Progress Publishers, Moscow, 1988, p. 51.

الأصغر، وإلى المراكز العمرانية الريفية، خاصة في دول العالم النامي [(١)] .

كذلك فإن هناك علاقة واضحة بين البناءات الحضرية من ناحية، والتنمية الإقليمية من ناحية أخرى، وذلك لأن الأخيرة ترتكز في معظمها على التصنيع الذي يمثل - هو والتحضر - جانبين لعملة واحدة، أو مظهرين لعملية واحدة، كذلك فإن كبر مقياس أو حجم المركز العمران - سكانا ووظائف - يعنى المزيد من التخصص الإنتاجي من ناحية، ومن الكفاءة الإنتاجية من ناحية أخرى، ومن ثم المزيد من النمو الصناعي، كما يؤدى هذا الكبر إلى إيجاد نظم وفورات خارجية مكانية وغير مكانية ذات تأثير تجميعي Agglomerative يؤدى إلى المزيد من التنمية [(٢)] .

ومن وجهة نظر تحليل النمو الإقليمى، فان دور المدن أوسع بعض الشيء من أن تتضمنه علاقات مصفوفة حضرية - صناعية، كما أنه من حيث الفعالية بين - الإقليمية Intra - Regional فإن التركز المكاني لكل من السكان والأنشطة الاقتصادية هو طريقة فعالة وكافية لتنظيم عملية توزيع الموارد الإقليمية [(٣)] .

ورغم وجود بعض النظريات المتعلقة بالأماكن المركزية وتراتيبها، كنظرية المكان المركزي « لكريستالر .Cristaller.W» وتحليل «لوش .Losch, A » للمراكز الهيراركية إلا أن أهم الصعوبات المتعلقة بفهم العلاقات البينية بين كل من حجم الهيراركية الحضرية الإقليمية وبنائها المكاني من ناحية، والنمو الإقليمي من ناحية أخرى هي في عدم وجود نظرية كافية لتفسير كيفية تطور هذه الهيراركية أو لإيضاح

---

(١)سيد عبد المقصود - مرجع سبق ذكره - ص ١٣ .

(٢) Richardson, H., W., City size and national spatial strategies in Developing Countries, World Bank Stuff Working Paper No. 252, April, 1977, p. 55.
Richardson, H., W., Regional Growth Theory, Macmillan, London, 1973, p. 73.

(٣) Mc Donald, J., R., Geography of regions, Brown Company Publisher, Debuqe, Iowa, 1972, p. 56.

أهميتها بالنسبة للتنمية الإقليمية [1] ولكن رغم هذا، فإنه إذا كان لتركيب الهيراركية الحضرية الإقليمية تأثير ضعيف على عملية النمو الإقليمي، إلا أنه يمكن اعتبار أن حجم المدينة الكبيرة القائدة Leading Metropolis وكفاءة أدائها في الإقليم هما الصلة الرئيسة بين البناء الحضري من ناحية، ومعدل التنمية الإقليمية من ناحية أخرى وذلك لأن المدينة ذات المرتبة الأكبر في الإقليم لابد وأن تكون أكثر «نظرا للخارج» من غيرها من المدن الأخرى، وهى المرشحة لأن تكون «ميناء دخول» لكافة عوامل التغيير المؤدية إلى التغير المؤدى إلى التنمية والقابلة لذلك .

ويعتبر سوق العمل المتروبولى سوقا أكثر كفاءة من غيره من الأسواق الحضرية الأخرى، بما يوفره من مجالات أكثر للتغير المهني، ومن قابلية أكثر للتأقلم الوظيفي والتخصص المهارى، ومن فرص أكثر تعددا لرحلة العمل اليومية كذلك فإن توفير رأس المال، والتركيز المكاني للمؤسسات المالية هو نشاط متروبولى إلى حد بعيد، ومن ثم يتضح أن عامل الحركة بين ـ الإقليمية يتألف بدرجة متزايدة من: تدفق رأس المال وتدفق قوة العمل بين ـ المتروبولية Inter - Metropolitan ومن ناحية أخرى فإن مدى الخدمات الحضرية ونوعيتها يمثل قوة جذب جيدة لصناعات جديدة تتجه نحو المدينة الإقليمية القائدة، وهو ما يلخص أهمية هذه المدينة، طالما أن نمو الخدمات يرتبط بشدة بحجم المدينة، وبمستوى الدخل النقدي لسكانها، ولهذا فإن الطريقة الأكثر كفاءة لتوطين البنية الأساسية الإقليمية ـ من وجهة تعزيز النمو الاقليمى ـ هي في تركيز هذه البنية الأساسية في المدينة الرئيسة ـ الأولى Prime ـ في الإقليم .

(1) Stohr , W., B., Interurban systems and regional economic development , A.A.A.G. Resource Paper No. 26 , 1974 , pp. 33& Ullman , E., Regional development and geography of concentration , in : Friedman , J., and Alonso , W., ed. regional development and planning , The MIT Press , London , 1975 , p. 199.

المبحث الثاني

أقاليم التنمية

أنماط أقاليم التنمية:

تعرف المصطلحات الفنية Terminology لعلم التخطيط أربعة أنماط - على الأقل - من أقاليم التنمية هي [1]:

١ - أقاليم التخوم والجبهات	Frontiers Regions
٢ - الأقاليم الانتقالية الهابطة	Regions Downward Transitional
٣ - الأقاليم الانتقالية الصاعدة	Upward Transitional Regions
٤ - أقاليم القلب	Core Regions

والأقاليم الأولى - أقاليم التخوم - هي تلك الأقاليم كبيرة المساحة التي لا توجد بها تقريبا محلات عمرانية أو أنشطة اقتصادية، في الوقت الذي تملك فيه إمكانات متاحة لإنشاء تلك المحلات والأنشطة، أما الأقاليم الثانية - الانتقالية الهابطة - فهي تلك التي تمتلك قدرا من البنية الأساسية، ولكنها غير قادرة على الحفاظ على مستوى التنمية الذي وصلت إليه، بسبب استقطاب سكانها وأنشطتها أو أي منهما من قبل أجزاء أخرى من الدولة التي تقع بها هذه الأقاليم، والتي غالبا ما تكون أقاليم القلب Core Region، حيث تكون النتيجة هي اتجاه هذه الأقاليم الهابطة نحو المزيد من الهبوط حتى تصبح مناطق متخلفة Depressed Areas بسبب تناقص أهميتها بمعدلات متسارعة.

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٨٦ - النتائج الأولية - المدن - القاهرة - ١٩٨٦ - ص ٢٢ .

أما الأقاليم الثالثة ـ الانتقالية الصاعدة ـ فهي تلك التي توجد بها شبكة من أنشطة البنية الأساسية، ولكنها شبكة غير كافية لجذب الوحدات الصناعية لافتقارها إلى بعض أنشطة المؤسسات، التي قد تكون موجودة، ولكنها تؤدى بمستوى غير قادر على اجتذاب هذه الوحدات إلى تلك الأقاليم، وأخيرا فإن الأقاليم الرابعة ـ أقاليم القلب ـ هي إما أقاليم مترو بولية، أو مجمعات صناعات عالية النمو، تتوطن فيها كل من الأنشطة الاقتصادية والتسهيلات الاجتماعية، ولذلك فهي تنمو على حساب كل من الأقاليم الثلاثة السابقة.

ويمكن تصنيف أقاليم التنمية في مصر في ضوء التقسيم السابق، مع مراعاة انقسام مصر إلى إقليمين واضحين من حيث درجة العمران هما: الإقليم المعمور، والإقليم اللا معمور، واللذان يتسم كل منهما بأنه يتضمن بعض خصائص الإقليم الآخر، فالإقليم المعمور هو منطقتي الوادي والدلتا، والذي يتسم ببعض الفراغ العمراني في المناطق المتاخمة لأطرافه الأربعة: الشرقية والغربية والشمالية ــ بالنسبة لمنطقة الدلتا، والجنوبية ـ بالنسبة لمنطقة الوادي، أما الإقليم اللا معمور فيشمل بقية مناطق مصر، وإن تخللته بضع مناطق متناثرة من المعمور، كتلك الواقعة على طول منطقة الساحل الشمالي الغربي ـ الجزء الشمالي من محافظة مطروح، أو تلك الملتزمة بمواقع الحصول على المياه العذبة في الصحراء الغربية ـ واحات الصحراء الغربية، أو الأخرى الواقعة على ساحل البحر الأحمر وخليجي العقبة والسويس، أو على طول الساحل الشمالي لشبه جزيرة سيناء أو قريبا منه .

ويمكن اعتبار المعمور المصري برمته إقليم قلب، وإن تميز بوجود مجموعة من القلوب الثانوية التي تتفاوت في أحجامها ومواقعها وهى المدن الكبرى التي يتجاوز حجم الواحدة منها المائة ألف نسمة ـ المدن المتروبولية ـ والتي بلغ عددها

٢٠ مدينة في عام ١٩٨٦[١] والتي يأتي على رأسها إقليم القاهرة الكبرى الحضري بمدنه الثلاث، وإقليم الإسكندرية الحضري .

إستراتيجيات التنمية الإقليمية :

تتنوع الإستراتيجيات المتّبعة لتصحيح إختلالات التوازن في النمو - الفوارق الإقليمية Regional Disparities بتعدد الأهداف التي يسعى التخطيط القومي إلى تحقيقها، فإذا كانت هذه الأهداف هي تحقيق العدالة أو المساواة Equity/Equality بين أقاليم الدولة، فإن الإستراتيجية الواجب إتباعها هي إستراتيجية الانتشار Spread التي تعمل على نشر الموارد والاستثمارات على معظم مساحة الدولة من أجل تجنب الضياعات أو اللا وفورات الخارجية External Diseconomies الناتجة عن زيادة التجميع والتركيز[٢] وإذا ما كان الهدف المنشود هو تحقيق الفعالية الاقتصادية لموارد الدولة فإن الإستراتيجية المتبعة هي إستراتيجية التركيز Concentration التي تفيد من الوفورات الداخلية Internal Economies أو وفورات التجميع Agglomeration Economies[٣] بالإضافة إلى إفادتها من الوفورات الخارجية، أما إذا كان الهدف هو الوصول إلى كل من العدالة والفعالية، فإن الإستراتيجية الواجبة هنا هي إستراتيجية الانتشار بطريقة مركزة، أو استراتيجية أقطاب النمو[٤] .

---

(١)الضياعات الخارجية هي: جملة الفاقد الاقتصادي المصاحب لاستخدام نشاط ما أو خدمة ما، ويتوقف هذا الفاقد على عدة عوامل منها معدل الهجرة إلى المنطقة ودرجة تكدس الأنشطة، المصدر: علا سليمان الحكيم - مرجع سبق ذكره - ص ٥١٦ .

(٢)الوفورات الناتجة عن ارتباط أو اندماج الأنشطة الإنتاجية في جوار قريب أو تجاور لصيق، كما هو الحال في إقليم صناعي كبير متخصص أو مدينة كبيرة، ويؤدى هذا التكتل إلى تعزيز الوفورات الخارجية المرتبطة بالاستخدام الكلى للبنية الأساسية في النقل وتسهيلات المواصلات وغيرها من الخدمات، المرجع السابق - ص ٥٢٩ .

(٣)المرجع السابق - ص ٥١٨ .

(٤) Richardson, H., W., City size and national spatial strategies in Developing Countries, op. cit. p. 47.

ويرى بعض الباحثين أن إستراتيجية التركيز مناسبة للتطبيق في الدول النامية لأنها تقوم بتركيز الموارد والجهود البشرية - عناصر التنمية - في أكبر مدن الدولة [1] وإن كان يؤخذ على هذه الإستراتيجية تركيزها للتنمية في مناطق معينة، وإهمالها لها في مناطق أخرى، أما إستراتيجية الانتشار فمن الصعب تطبيقها في هذه الدول نظرا لمحدودية مواردها، وهو الأمر الذي لا يضمن تحقيق تلقائية النمو، ولا يساعد على جذب أنشطة جديدة، كذلك يؤخذ على هذه الإستراتيجية زيادتها للنمو في المناطق النامية أصلا، وللتدهور النسبي في المناطق غير النامية - المتخلفة - مما يوسع الفجوة بين الأقاليم ذات النمو والأقاليم المتخلفة ومن ثم يعمق حدة الفوارق الإقليمية .

أما المدنية أقطاب النمو فيتم وفقا لها اختيار عدد محدود من المناطق التي تتوافر بها إمكانات النمو الاقتصادي والاجتماعي من أجل تكثيف عناصر التنمية، بحيث تتحول هذه المناطق إلى أقطاب نمو بالنسبة للمناطق المحيطة بها، تنمو هي ذاتها أولا، ثم تقوم بنشر التنمية خلال هذه المناطق - Development Diffusion - عن طريق ما يتوافر بها من أنشطة قائدة / Leading، وهذه الإستراتيجية تتطلب وجود لامركزية سياسية وإدارية، وتوافر بنية أساسية كافية.

المدن الجديدة وإستراتيجيات التنمية الإقليمية :

تستخدم المدن الجديدة - بكافة أنماطها - من أجل تنفيذ إستراتيجيات التنمية الإقليمية الثلاث، فبالنسبة لإستراتيجية الانتشار: تتوزع الاستثمارات بصورة منتشرة، مما يشجع على نمو المدن الثانوية Secondary Cities من ناحية، والمناطق الريفية من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي يؤدى إلى تحسين ظروف الحياة في كل منهما، وما يستتبع ذلك من حد للهجرة الريفية إلى المراكز العمرانية الحضرية،

(1) Ross, G., W., and Cohen S., S., the Politics of French regional planning, in: Friedman, J., and Alonso, W., Ed. Regional policy, The MIT Press, Cambridge, 1975, p. 732.

ويعتبر النموذج البريطاني مثالا جيدا لهذه الأنماط المدنية، حيث أقيمت ٣٠ مدينة جديدة منذ ثلاثينيات القرن الحالي وحتى الآن، كانت أكبر أهدافها: نشر بواعث التنمية في المناطق المتخلفة، وتخفيف الضغط السكاني والاقتصادي عن إقليم لندن الكبرى .

كما تستخدم المدن الجديدة أيضا لتنفيذ إستراتيجية التركيز، وذلك عن طريق المدن التابعة Satellite، التي تهدف أيضا إلى تخفيف الضغط السكاني والاقتصادي عن المدن الكبرى ـ كالإستراتيجية السابقة ـ بالإضافة إلى تنمية ضواحي هذه المدن، وتعتبر التجربة الفرنسية الأولى في إنشاء المدن الجديدة، والتي تتمثل في سياسة الحواضر المتوازنة Metropoles d' Equilibrium نموذجا لهذا النمط من المدن، وهى السياسة التي أنشئت بمقتضاها ثماني مدن توزعت على رقعة الدولة لتقوم بدور أقطاب التخفيف Relief Poles عن إقليم باريس المتروبولى، وقد تطورت هذه السياسة بعد ذلك ـ التجربة الثانية ـ لتتحول إلى سياسة إنشاء مدن جديدة في ضواحي مدينة باريس ذاتها وليس بعيدا عنها، بهدف تحويل فائض العمالة والسكان بعيدا عن المدينة في اتجاه ضواحيها [١].

أما سياسة الانتشار بطريقة مركزة فتعتمد على المدن، إما كأقطاب نمو أو كأقطاب مضادة Counter_Magnets وذلك بتوزيع الاستثمارات على عدد مختار من المدن ـ أقطاب النمو ـ أو بتركيزها في أكثر المدن مقدرة على توظيف هذه الاستثمارات ـ أقطاب مضادة ـ والهدف في الحالتين هو جذب السكان والأنشطة الاقتصادية بعيدا عن المدن الرئيسة في الدولة أو غيرها من المدن الكبرى، ومن ثم تحقيق التنمية المتوازنة على المدى البعيد، ومن أبرز أمثلة الأقطاب المضادة مدينة برازيليا عاصمة البرازيل التي أنشئت كقطب مضاد لمدينة ريودى جانيرو العاصمة

(١)وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة ـ المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر ـ القاهرة ـ ديسمبر ١٩٨٩ـ ص ص ٣٤ ـ ٣٥ .

السابقة، ومدينة إسلام أباد عاصمة باكستان التي أنشئت كقطب مضاد لمدينة روالبندى العاصمة السابقة، أما إستراتيجيات أقطاب النمو فقد نفّذت في أكثر من دولة متقدمة ونامية من بينها: الاتحاد السوفييتي السابق، الهند، إيطاليا، أسبانيا، إيران، كوت ديفوار .

وقد أفادت التجربة المصرية في مجال المدن الجديدة من الإستراتيجيات الثلاث السابقة كما اعتمدت على تجارب دول عديدة [1] فقد أفادت من التجربة البريطانية في تخطيط مدن منطقة قناة السويس وإعادة تعميرها وتنميتها، ومن الخبرة الأمريكية في تخطيط وإنشاء مدينة السادات، ومن الخبرة السويدية في تخطيط وإنشاء مدينة العاشر من رمضان، ومن الخبرة الألمانية في تخطيط وإنشاء مدينتي: ١٥ مايو والعبور، ومن الخبرة الهولندية في تخطيط وإنشاء مدينة برج العرب الجديدة - العامرية الجديدة سابقا - ومن الخبرة الفرنسية في الدراسات المتعلقة بعملية إنشاء التجمعات العمرانية الجديدة حول مدينة القاهرة وفى داخل إطار النطاق العمراني لإقليم القاهرة الكبرى الحضري Greater Cairo .

ولكن، وفى كافة الأحوال، فقد أمكن تطويع هذه الخبرات المتعددة لكي تتلاءم مع الظروف المحلية، فحينما تطلب الأمر إنشاء مدن مستقلة ذات قواعد اقتصادية خاصة لتصبح أقطاب تنمية كانت مدن: العشر من رمضان، السادات، وبرج العرب الجديدة، وحيثما استدعت الظروف بناء مدينة تستوعب العمالة الصناعية، وتقلل من معدل الرحلة إلى العمل من القاهرة وإليها كانت مدينتا ١٥ مايو والعبور، أما حينما تطلب الأمر إنشاء مدن تابعة حول مدينة القاهرة لخلخلة كثافتها السكانية، وتخفيف الضغط السكاني عنها، ونقل بعض الأنشطة الصناعية الملوثة للبيئة منها، كانت التجمعات العمرانية الجديدة العشر .

---

(١)يوسف تونى - معجم المصطلحات الجغرافية - دار الفكر العربي - القاهرة - بدون - ص ١٢٤ .

تقسيم الدولة إلى أقاليم من أجل التنمية :

أدى الانتشار الواسع لمبدأ التخطيط الاقليمى فكرا وتطبيقا إلى تزايد اهتمام الجغرافيين بموضوع « الأقلمة أو التقليم Regionalization »[١] أي كيفية تقسيم الدولة إلى أقاليم من أجل تحقيق حالة من التنمية على مستوى هذه الأقاليم باتباع أسلوب التخطيط الإقليمى، وذلك لأن أولى القضايا التي واجهت المهتمين بالتخطيط الاقليمى وبالأقاليم التخطيطية هي قضية كيفية تحديد الوحدات الأرضية ذات الصلة الوثيقة بموضوع التخطيط .

ويظهر تحليل الأفكار الخاصة بموضوع التقليم وجود مناهج ثلاثة يتم عن طريقها تحديد الأقاليم التخطيطية وهى[٢]:

المنهج الأول: ويتمثل في عملية الاعتماد على الشبكة الإدارية القومية التقليدية كأطر مكانية تخطيطية، ويقصد بهذه الشبكة تلك الأقسام الإدارية التي تنقسم إليها الدولة كالولايات والمقاطعات والإمارات والمحافظات .

المنهج الثاني: ويتمثل في عملية اللجوء إلى وضع أو تحديد أقاليم تخطيطية في حالة عدم مناسبة الأقاليم الإدارية لأهداف التنمية الإقليمية، في الوقت ذاته الذي تكون فيه الحدود الإدارية غير قابلة للتغيير لأي سبب من الأسباب، وتتكون هذه الأقاليم التخطيطية من عدد من الأقاليم الإدارية .

المنهج الثالث: ويتمثل في عملية إنشاء وحدات إدارية جديدة تماما يتم تكوينها

---

(١) Alaev , E., Regionalization of a country for regional planning , in : Adams , P., and Helleinger , M., International geography , University of Toronto Press , Toronto , 1972 , p. 323.

(٢) أكاديمية البحث العلمي ـ الملامح العريضة للمدن المصرية عام ٢٠٠٠ ـ المرحلة الثانية ـ التقرير النهائي ـ القاهرة ـ بدون ـ ص ٦٩ و: Alaev , E., Regionalization of a country for regional planning , in : Adams , P., and Helleinger , M., International geography , University of Toronto Press , Toronto , 1972 , p. 323 .

لتتلاءم بدرجة أكبر مع الأهداف التخطيطية الإقليمية والقومية، وتعرف هذه الوحدات الجديدة بالأقاليم الاقتصادية .

تاريخ التخطيط الإقليمي في مصر وتقسيم الدولة إلى أقاليم :

اتخذت مصر منذ بداية خمسينيات القرن العشرين أسلوب التخطيط إطاراً لبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي هذا الصدد بذلت جهود عديدة على المستويين القومي والمحلي، وفيما يلي استعراض لبعض هذه الجهود في إطار تاريخ التخطيط الإقليمي بمصر، والتي توجت بتقسيم الدولة إلى سبع أقاليم تخطيطية أو اقتصادية.

أولا : على المستوى القومي (على مستوى المحافظات) :

١ - المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي:

وهو أهم الأجهزة التخطيطية التي أقيمت في مصر، حيث أنشئ في أكتوبر ١٩٥٢، وقد بدأ المجلس الدائم بوضع برنامج اقتصادي لتنمية الإنتاج القومي خلال عام من إنشائه، وكانت المعايير الثلاثة المقررة لاختيار مشروعات هذا البرنامج تدور حول فاعلية الأموال المستثمرة في تعظيم العوائد الاقتصادية في أقل فترة ممكنة بزيادة الإنتاجية وتخفيض التكلفة النسبية مع سهولة التنفيذ.

وقد تضمن البرنامج الموضوع تجميعاً لاعتمادات المشروعات الاستثمارية في موازنة خصصت لتنمية الإنتاج القومي بلغت جملتها خلال السنوات الثلاث (١٩٥٣/ ١٩٥٤-١٩٥٥/ ١٩٥٦) نحو ٥٧ مليون جنيه، وركزت على تدعيم مشروعات البنية الأساسية، وعلى رأسها الطاقة الكهربائية والطرق والاتصالات، وتنمية الإنتاج الزراعي من خلال مشروعات الري والصرف والتوسع الزراعي الرأسي وزيادة الإنتاج الحيواني، وعلى الإسهام المباشر من الدولة في بعض مشروعات قطاعات البترول والصناعات الكيماوية (شركة كيما) والصناعات

المعدنية (شركة الحديد والصلب) والصناعات الهندسية (شركة سيماف لعربات السكك الحديدية) وكانت هذه المشروعات نماذج من الشركات المختلطة، التي شاركت الدولة في تأسيسها خلال الخمسينيات ثم تحولت إلى وحدات قطاع عام مع بداية الستينيات. وكان هذا البرنامج يستهدف الوصول إلى توازن اقتصادي أكثر تقدماً في مرحلة التهيؤ للانطلاق الاقتصادي من خلال اهتمامه بتنمية مشروعات البنية الأساسية والصناعات الأساسية والإنتاج الغذائي.

٢ ـ المجلس القومي للخدمات العامة:

وقد أنشئ في عام ١٩٥٤ لتنمية الخدمات الأساسية المحققة لرفاهية السكان، عن طريق النهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والسكنية والثقافية، خصوصا في الريف والمناطق المحرومة من مثل هذه الخدمات، والنهوض بالريف ورعاية الأسرة .

٣ـ لجنة التخطيط القومي:

حلت هذه اللجنة محل المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي اعتباراً من مارس ١٩٥٥، وكانت تضم مجلس الإنتاج والخدمات، وكلفت بوضع خطة قومية شاملة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي، وأسفرت جهودها عن وضع الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية [1] (١٩٦٠/ ١٩٦١- ١٩٦٤/ ١٩٦٥) وقد عملت الدولة خلال هذه الفترة على التشجيع التمويلي المحلي والأجنبي للتنمية؛ فبالنسبة للتمويل المحلي أدخلت أسلوب الادخار الإلزامي وأسلوب ضمان عوائد الشركات، بالإضافة إلى الإسهام المباشر في إنشاء بعض الشركات.

٤ـ مكاتب التخطيط بالوزارات:

وقد صدر بها قرار جمهوري في عام ١٩٥٩، لتعاون جهاز التخطيط القومي في

(١) أحمد محمد عبد العال ـ جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها ـ مجلة كلية الآداب جامعة المنيا ـ المجلد التاسع ـ ١٩٩١ ـ ص ١١٦ .

الحصول علي البيانات ودراسة ما يخص الوزارات من مشروعات.

٥ـ لجان التخطيط والمتابعة بالوزارات:

وقد صدر بها قرار جمهوري في عام ١٩٦٠، لإعداد مشروعات الخطة العامة للسنوات الخمس والخطط السنوية، على أن تكون مكاتب التخطيط المشار إليها سابقا أجهزة فنية معاونة لهذه اللجان.

٦ـ المجلس الأعلى لتخطيط القومي

وقد صدر به قرار جمهوري في عام ١٩٦١، لوضع الأهداف القومية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي، ودراسة الخطة القومية الشاملة وإقرارها، والنظر بصفة دورية في كيفية تنفيذ الخطط العامة.

٧ـ وزارة التخطيط :

وقد حلت محل لجنة التخطيط القومي كجهاز تخطيط مركزي، حيث أنشئت بالقانون ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠، وأصدرت الخطة القومية الأولي (١٩٦٠/ ١٩٦١- ١٩٦٤/ ١٩٦٥) فكانت أول تجربة للتخطيط الشامل. وقد استهدفت هذه الخطة زيادة الدخل القومي بنسبة ٤٣٪ وبلغ ما تحقق فعلاً ٣٧٪، بسبب ما واجهته من مشاكل في تخطيط هيكل الاستثمار واستغلال الطاقات وفي توفير المستلزمات وفي العمالة والتسويق.

وكانت الخطة الخمسية الأولى خطة متوسط الأجل في إطار تخطيط طويل الأجل يستهدف مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات - إلا أن حرب يونيه سنة ١٩٦٧ اعترضت الخطة الطويلة الأجل، فتحولت البلاد إلى اقتصاد حرب حتى بداية حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣.

وتأكيداً لفاعلية التخطيط ولإمكان السيطرة على توجيه الاقتصاد القومي صاحب الخطة الخمسية الأولى توسيعاً لقاعدة القطاع العام بتأميم غالبية شركات

قطاع الأعمال المنظم، وتعميم نظام المؤسسات العامة القابضة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي.

وكانت وزارة التخطيط تقوم بجميع الدراسات الفنية المرتبطة بوضع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية قصيرة المدى لإقرارها من السلطات التخطيطية العليا، وتحديد أهداف خطط التنمية الخمسية، وإعداد إطار عام لهذه الخطة، وتنسيق الجهود لإعداد الخطط القطاعية والإقليمية في ضوء أهداف وأطر عامة ـ الخطة الخمسية ـ وبيان مراحلها السنوية (الخطط السنوية) ومتابعة تنفيذ الخطة، ورفع تقارير بنتائج المتابعة إلى السلطات التخطيطية العليا.

٨ـ المجالس القومية المتخصصة :

وقد صدر بها قرار جمهوري في عام ١٩٧١، وهي ستة مجالس للأمن والإنتاج والخدمات والتعليم والسكان والفنون، وتختص هذه المجالس في معاونة رئيس الجمهورية في رسم السياسة القومية العامة وإعداد الدراسات الشاملة المتصلة بها.

ثانيا : على المستوى المحلي (علي مستوى المدينة والقرية) :

كانت مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين مقسمة إلى ثلاثة أنماط من الأقسام الإدارية هي:

المحافظات (المحافظات الحضرية الأربع الحالية: القاهرة والإسكندرية والسويس وبورسعيد) والمديريات (المحافظات الريفية) والمناطق الصحراوية (المحافظات الصحراوية الحالية:البحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد وشمال سيناء وجنوب سيناء)، وكان يشرف على المحافظات والمدن مجالس بلدية وعلى بعض القرى مجالس قروية، أما المديريات فكانت تشرف عليها مجالس المديريات، بينما كانت المناطق الصحراوية خاضعة لإشراف مصلحة الحدود.

وكان اختيار أعضاء هذه المجالس يتم بطريق الانتخاب المباشر، وكانت

المجالس البلدية والقروية تحت إشراف وزارة الشؤون البلدية والقروية (وزارة الإسكان فيما بعد) وتختص بشؤون تنظيم المباني والشوارع وتخطيط المدن وإنشاء المرافق العامة وتشغيلها، وغيرها من شئون العمران، أما مجلس المديرية فكان يختص بكل ما يهم سكانها من أمن ومرافق عامة وشؤون زراعية وصحة ومواصلات.

قانون الإدارة المحلية :

صدر هذا القانون في عام ١٩٦٠، وكان يحمل رقم ١٢٤، ولقد قسمت مصر بمقتضاه إداريا إلى: محافظات (كان عددها وقت صدوره ٢٥ محافظة) ومدن (١٤٠ مدينة) وقرى (نحو ٤٠٠٠ قرية)، وكان تقسيم مصر إلى محافظات هو ذاته التقسيم الذي كان سائداً قبل صدور القرار، بعد استبدال كلمة مديرية أو منطقة بكلمة محافظة اتساقاً مع التقسيمات الإدارية التي كانت سائدة في سوريا وقت أن كانت متحدة مع مصر فيما كان يعرف بالجمهورية العربية المتحدة (فبراير ١٩٥٨- سبتمبر ١٩٦١).

وقد نص القرار علي أن يمثل المحافظة مجلس محافظة، والمدينة مجلس مدينة، والقرية أو المجموعة من القرى مجلس قروي.

وخلال تطبيق هذا القانون تبين أن المحافظات بحدودها الإدارية - وقتذاك - لا تمثل وحدات تخطيطية يسهل تنميتها كوحدات متكاملة: طبيعياً واجتماعياً واقتصادياً، حيث أن هذه المحافظات لم تراع طوال تاريخها إلا عوامل: الأمن والنظام والإدارة وتحصيل الضرائب، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في تلك الحدود، وتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية يمثل كل منها وحدة طبيعية جغرافية متجانسة اجتماعياً متوازنة اقتصادياً.

مشروع تخطيط إقليم أسوان :

صدر في عام ١٩٦٤ قرار جمهوري بإنشاء مشروع التخطيط الإقليمي في أسوان،

يختص بدراسة الموارد الطبيعية والبشرية والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتوجيه النمو وخطوط التطور الاجتماعي، وعمل دراسات عن المشروعات للنهوض بالخدمات في إقليم أسوان التخطيطي .وقد أنشئ للمشروع جهاز للقيام بالأبحاث والدراسات والمسوح الميدانية، نتج عنها التأكد من وجود الكثير من الثروات الطبيعية (المعدنية والمائية وموارد الطاقة) والزراعية، إلا أنه يعاني نقصاً في الموارد البشرية، كما تبين أن تخطيط الإقليم وتنميته لابد وأن تتم في إطار تخطيط أقاليم الدولة الأخرى وتنميتها، ومن ثم اقترح القائمون علي هذا الجهاز تقسيم مصر إلى ستة أقاليم تخطيطية.

لجنة تخطيط إقليم القاهرة الكبرى :

صدر في عام ١٩٦٥ قرار جمهوري بإنشاء لجنة عليا لتخطيط إقليم القاهرة الكبرى، الذي يضم محافظة القاهرة وبعض أجزاء من محافظتي: الجيزة والقليوبية، وكانت مهمة هذه اللجنة وضع تخطيط شامل لذلك الإقليم يتضمن كافة مرافقه واحتياجاته، وإعداد المشروعات التفصيلية التي تحقق هذا التخطيط عبر برنامج زمني لتنفيذ مشروعاته، ومنها إنشاء أربع مدن جديدة.

وقد تبين للجنة أن الإقليم يعاني من مشكلات عديدة على رأسها ازدياد سكانه ونموهم بسبب استمرار تدفق موجات الهجرة الداخلية من كافة أقاليم مصر نحوه، ومن ثم أوصت اللجنة بتقسيم مصر- إلى ثمانية أقاليم تخطيطية لحل مشكلات الإقليم، وتنمية الأقاليم الأخرى بإيجاد فرص عمل تساعد علي توقف تيارات الهجرة الداخلية.

اللجنة العليا للتخطيط الإقليمي والعمراني لمنطقة الإسكندرية

صدر بها قرار جمهوري عام ١٩٦٦.

اللجنة الدائمة لتخطيط خليج السويس .

صدر بها قرار جمهوري عام ١٩٦٦.

المسح الشامل :

قامت الأمانة العامة للحكم المحلي في عام ١٩٧٢ بتوجيه المحافظات للبدء في عملية المسح الشامل للإفادة من نتائجه في أهداف التخطيط، وإعداد الخطط الخمسية للمحافظات، ورفع مستويات خدماتها العامة، وقد شملت تلك العمليات: المسح الطبيعي (الفيزيقي) والمسح الاجتماعي، والمسح الاقتصادي، وقد تضمن المسح الطبيعي قيام المحافظات بتجهيز الخرائط المساحية اللازمة للدراسات الميدانية لكل من: مظاهر السطح، استخدامات الأرض، شبكات الطرق البرية والحديدية والمائية والجوية، شبكات الري والصرف، الثروات الطبيعية، الأماكن السياحية، ومواقع الخدمات.

أما بالنسبة للمسحين الاجتماعي والاقتصادي فقد صممت استمارات وجداول إحصائية لتجميع البيانات الخاصة بقطاعات: السكان والقوى العاملة، التربية والتعليم، التعليم العالي، الثقافة والإعلام، السياحة، الصحة، الشؤون الاجتماعية والخدمات الدينية، الإسكان والتشييد، النقل والمواصلات، الزراعة والري، التموين والتجارة الداخلية، الصناعة والكهرباء، المال والبنوك، الأمن والعدالة، والمجالس المحلية، وقد روعي في تصميم استمارات ذلك المسح أن تجمع البيانات على مستوى أصغر وحدة مكانية، كالمدرسة الابتدائية بالنسبة للتعليم، والوحدة الصحية في قطاع الخدمات الصحية.

تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية :

قامت الأمانة العامة للحكم المحلي - بجانب عمليات المسح الشامل - بجهد كبير بهدف تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية، بالإضافة إلى بعض الجهود الفردية، ففي عام ١٩٧٣ نشر د. أحمد خالد علام كتيبا بعنوان (التخطيط وتقسيم مصر إلى أقاليم) تناول فيه خمس محاولات لهذا التقسيم هي: مشروع تخطيط إقليم أسوان، مشروع

لجنة تخطيط القاهرة الكبرى، مشروع د.عايدة بشارة، مشروع المحافظين، ومشروع أمانة الحكم المحلي (د. أحمد خالد علام) .

وفي عام ١٩٧٤ عرضت هذه الاقتراحات الخمس علي اللجنة الوزارية للحكم المحلي، التي وافقت ـ من حيث المبدأ ـ على تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية، وشكلت لجنة برئاسة وزير الحكم المحلي لتقديم تصور سليم لهذا التقسيم.

وقد تشكلت هذه اللجنة من وكلاء الوزارات والجهات المعنية وهي وزارات:التخطيط، المالية، الداخلية، الشؤون الاجتماعية، الإسكان، أكاديمية البحث العلمي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، هيئة التخطيط العمراني، والأمانة العامة للحكم المحلي.

وخلال عام ١٩٧٤ قامت اللجنة بتجميع كل محاولات تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية، والتي بلغت ثمانية مقترحات هي:

١ ـ الاقتراح المقدم من أمانة الحكم المحلي

وقد قسمت مصر بمقتضاه إلى تسعة أقاليم هي:

إقليم القاهرة الكبرى: ويشمل محافظة القاهرة وبعض أجزاء من محافظتي: القليوبية والجيزة.

إقليم الإسكندرية: ويشمل محافظة الإسكندرية وبعض أجزاء من محافظتي: البحيرة ومطروح.

إقليم قناة السويس: ويشمل محافظات القناة الثلاث: بورسعيد والإسماعيلية والسويس.

إقليم الدلتا: ويشمل محافظات: الشرقية، الدقهلية، دمياط، كفر الشيخ، الغربية، المنوفية، وبعض أجزاء من محافظتي: البحيرة والقليوبية.

إقليم شمال الوجه القبلي: ويشمل جزءًا من محافظة الجيزة ومحافظات: الفيوم،

بنى سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، والنصف الشمالي من محافظة البحر الأحمر.

إقليم جنوب الوجه القبلي: ويشمل محافظتي قنا وأسوان، والنصف الجنوبي من محافظة البحر الأحمر.

إقليم مطروح : ويشمل معظم محافظة مطروح

إقليم الوادي الجديد: ويشمل محافظة الوادي الجديد وبعض أجزاء من محافظة مطروح

إقليم سيناء: ويشمل محافظة سيناء.



شكل رقم (٨)

الأقاليم التخطيطية المقترحة من د. أحمد خالد علام (أمانة الحكم المحلي)

٢ـ الاقتراح المقدم من لجنة تخطيط القاهرة الكبرى

وقد قسمت مصر بمقتضاه إلى تسعة أقاليم هي:

إقليم القاهرة الكبرى: ويشمل محافظة القاهرة وبعض أجزاء من محافظتي: القليوبية والجيزة.

إقليم الإسكندرية: ويشمل محافظة الإسكندرية وبعض أجزاء من محافظتي: البحيرة ومطروح.

إقليم الدلتا: ويشمل محافظات: الشرقية، الدقهلية، دمياط، كفر الشيخ، الغربية، المنوفية، وبعض أجزاء من محافظتي: البحيرة والقليوبية.

إقليم الصعيد الأوسط: ويشمل جزءًا من محافظة الجيزة ومحافظات: الفيوم، بنى سويف، المنيا، وأسيوط.

إقليم الصعيد الأعلى: ويشمل محافظات سوهاج وقنا وأسوان، والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر.

إقليم سيناء: ويشمل محافظات القناة الثلاث: بورسعيد والإسماعيلية والسويس وسيناء والجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر.

إقليم الصحراء الغربية: ويشمل الجزء الشمالي من الصحراء الغربية حتى واحة سيوة.

مناطق ذات اعتبارات خاصة:

أ ـ منطقة الواحات البحرية والفرافرة.

ب ـ منطقة الواحات الخارجة والداخلة وباريس.



شكل رقم (٩)

الأقاليم التخطيطية المقترحة من قبل لجنة تخطيط القاهرة الكبرى

٣ـ الاقتراح المقدم من مشروع تخطيط إقليم أسوان

وفيه قسمت مصر إلى ست مناطق هي:

منطقة القاهرة الكبرى: وتشمل محافظات: القاهرة والجيزة والقليوبية .

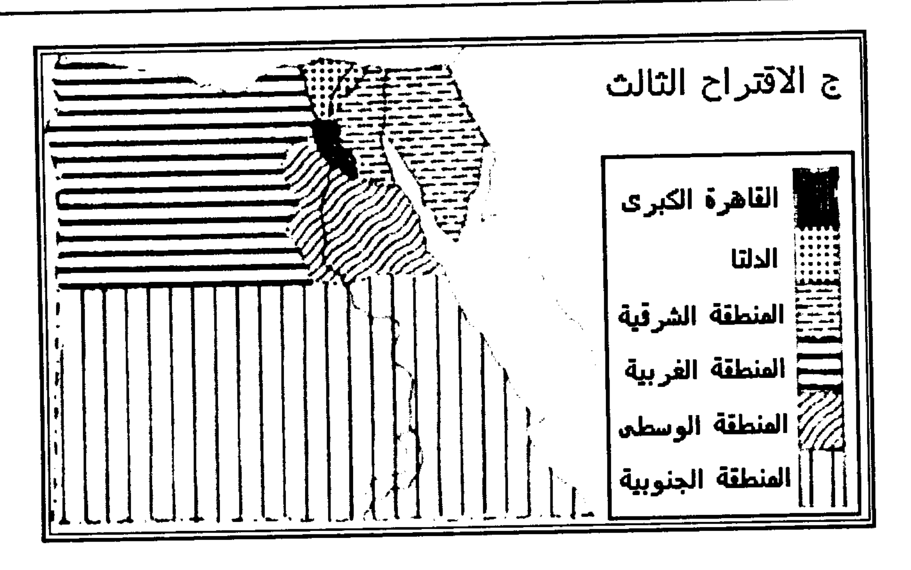
منطقة الدلتا وتشمل محافظات: الدقهلية، دمياط، كفر الشيخ، الغربية، المنوفية

المنطقة الشرقية وتشمل محافظات: بورسعيد والإسماعيلية والسويس والشرقية، مضافاً إليها سيناء أو تعتبر إقليماً مستقلاً لاعتبارات عسكرية وسياسية.

المنطقة الغربية وتشمل محافظات: الإسكندرية والبحيرة ومطروح.

المنطقة الوسطي وتشمل محافظات: الفيوم، بنى سويف، المنيا، وأسيوط والجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر (شمال الغردقة) .

المنطقة الجنوبية وتشمل محافظات: سوهاج وقنا وأسوان والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر (جنوب الغردقة).



شكل رقم (١٠)

الأقاليم التخطيطية المقترحة من قبل مشروع تخطيط إقليم أسوان

٤ـ الاقتراح المقدم من وزارة التخطيط

وقد قسمت مصر بمقتضاه إلى ستة أقاليم هي:

إقليم القاهرة ويشمل: محافظة القاهرة والقليوبية والجيزة.

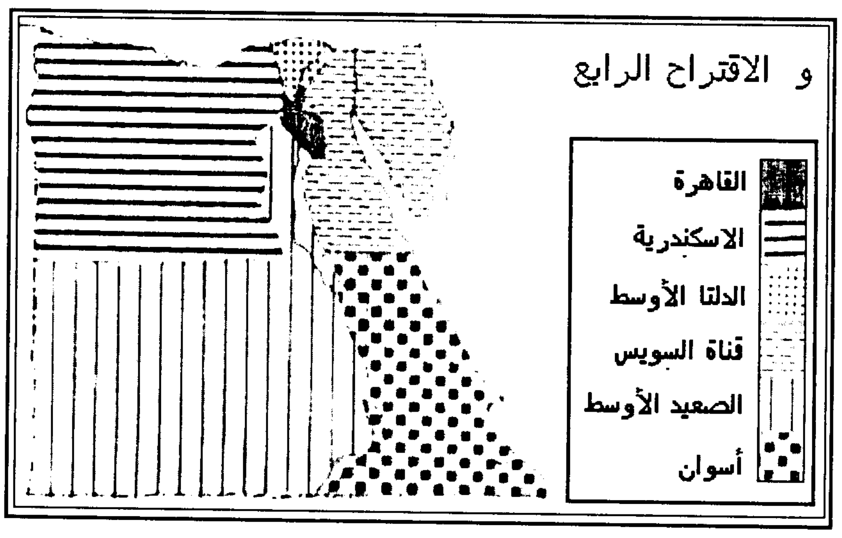
إقليم الإسكندرية ويشمل محافظات: الإسكندرية والبحيرة ومطروح والفيوم.

إقليم الدلتا الأوسط ويشمل محافظات: الدقهلية، دمياط، كفر الشيخ، الغربية، المنوفية.

إقليم قناة السويس ويشمل محافظات القناة الثلاث: بورسعيد والإسماعيلية والسويس والشرقية والنصف الشمالي من محافظة البحر الأحمر.

إقليم الصعيد الأوسط ويشمل محافظات: بني سويف، المنيا، وأسيوط وسوهاج، و الوادي الجديد.

إقليم أسوان ويشمل محافظات: قنا وأسوان والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر.



شكل رقم (١١)

الأقاليم التخطيطية المقترحة من قبل وزارة التخطيط

٥- الاقتراح المقدم من محافظي محافظات مصر

وطبقاً له قسمت مصر إلى ست مناطق هي:

منطقة القاهرة الكبرى: وتشمل محافظات: القاهرة والجيزة والقليوبية .

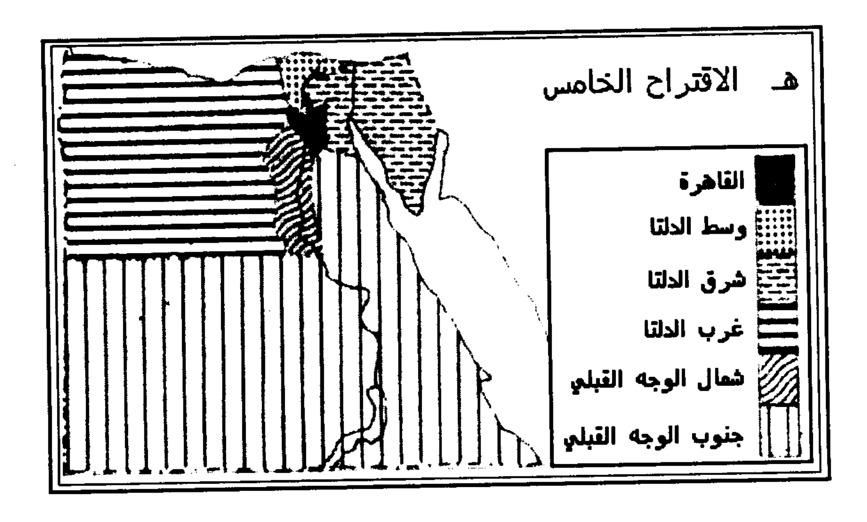
منطقة وسط الدلتا وتشمل محافظات: الدقهلية، دمياط، كفر الشيخ، الغربية، المنوفية.

منطقة شرق الدلتا وتشمل محافظات: بورسعيد والإسماعيلية والسويس والشرقية.

منطقة غرب الدلتا وتشمل محافظات: الإسكندرية والبحيرة ومطروح.

منطقة شمال الوجه القبلي وتشمل محافظات: الفيوم، بنى سويف، المنيا، أسيوط.

منطقة جنوب الوجه القبلي: وتشمل محافظات: قنا وأسوان وسوهاج والوادي الجديد والبحر الأحمر.



شكل رقم (١٢)

الأقاليم التخطيطية المقترحة من قبل محافظي محافظات مصر

٦ـ الاقتراح المقدم من د. عايدة بشارة

وطبقاً له قسمت مصر إلى سبعة أقاليم رئيسة تضم عدة أقاليم فرعية، وذلك كما يلي:

إقليم الدلتا (إقليم أساس) ينقسم إلى ستة أقاليم ثانوية هي: القاهرة، الإسكندرية، القنال، شرق الدلتا، وسط الدلتا، وغرب الدلتا.

إقليم وادي النيل (إقليم أساس) يشمل محافظات الصعيد وينقسم إلى ثلاث أقاليم ثانوية هي: شمال الوادي (الجيزة/ بني سويف/ المنيا) وسط الوادي (أسيوط/ سوهاج/ قنا) وجنوب الوادي (أسوان والسد العالي).

إقليم الفيوم ويقتصر على محافظة الفيوم.

إقليم الصحراء الشرقية ويشمل محافظة البحر الأحمر وينقسم إلى إقليمين ثانويين يفصلهما وادي قنا.

إقليم شمال الصحراء الغربية، وينقسم إلى أربعة أقاليم ثانوية هي: الشريط

الساحلي، وادي النطرون، منخفض القطارة، وواحة سيوة.

إقليم جنوب الصحراء الغربية، وينقسم إلى خمسة أقاليم ثانوية هي: الواحات البحرية والفرافرة والخارجة والداخلة ومنطقة الانطلاق العظيم.

إقليم سيناء ويشمل محافظة سيناء.



شكل رقم (١٣)

الأقاليم التخطيطية المقترحة من د. عايدة بشارة

٧ـ الاقتراح المقدم من د. أحمد أمين مختار

وطبقاً له قسمت مصر إلى عشرة أقاليم هي:

إقليم القاهرة الكبرى ويشمل محافظتي: القاهرة والجيزة.

إقليم شرق الدلتا ويشمل المحافظات الواقعة شرق الدلتا: القليوبية والشرقية والدقهلية.

إقليم وسط الدلتا ويشمل محافظات: دمياط، كفر الشيخ، الغربية، والمنوفية.

إقليم غرب الدلتا ويشمل محافظتي: الإسكندرية والبحيرة .

إقليم قناة السويس: ويشمل محافظات القناة الثلاث: بورسعيد والإسماعيلية

والسويس.

إقليم شمال الوجه القبلي: ويشمل محافظات: الفيوم، بنى سويف، المنيا، وأسيوط.

إقليم جنوب الوجه القبلي ويشمل محافظات: سوهاج قنا وأسوان .

إقليم الصحراء الشرقية ويقتصر على محافظة البحر الأحمر.

إقليم الصحراء الغربية ويشمل محافظتي: مطروح والوادي الجديد

إقليم سيناء: ويشمل محافظة سيناء.



شكل رقم (١٤)

الأقاليم التخطيطية المقترحة من د. أحمد أمين مختار

٧ـ الاقتراح المقدم من هيئة تخطيط مشروعات النقل

وطبقاً له قسمت مصر إلى سبعة أقاليم هي:

إقليم القاهرة ويشمل محافظة القاهرة وبعض أجزاء من محافظة الجيزة حتى البدرشين.

إقليم شرق الدلتا ويشمل محافظات: الدقهلية ودمياط والقليوبية وجزءًا من

محافظة الشرقية.

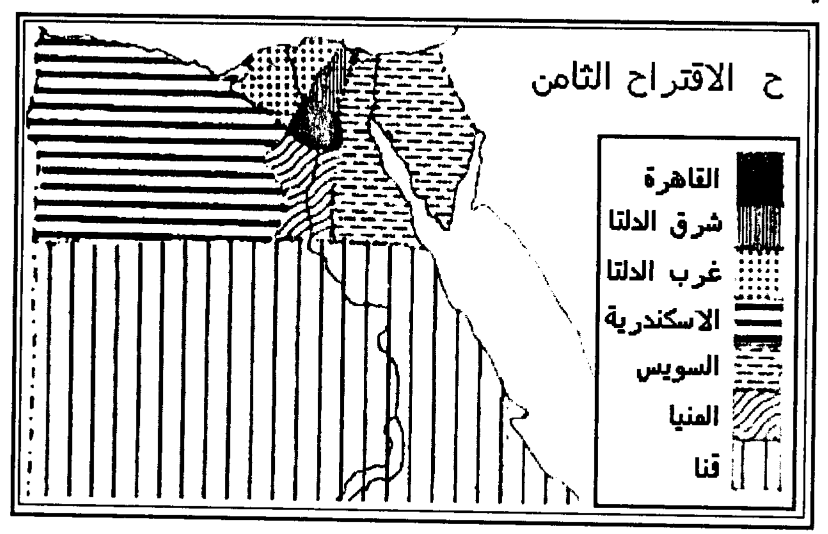
إقليم غرب الدلتا ويشمل محافظات: كفر الشيخ، الغربية، والمنوفية والبحيرة والتحرير (محافظة جديدة).

إقليم الإسكندرية ويشمل محافظتي: الإسكندرية ومطروح (مع إنشاء محافظة جديدة في منطقة برج العرب) .

إقليم السويس: ويشمل محافظات القناة الثلاث: بورسعيد والإسماعيلية والسويس، ومحافظة سيناء، وجزءًا من محافظة الشرقية (محافظة جديدة عاصمتها مدينة بلبيس) والجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر. .

إقليم المنيا ويشمل محافظات: الفيوم، بنى سويف، المنيا، وأسيوط.، وجزءًا من محافظة الجيزة (الصف والعياط).

إقليم قنا: ويشمل محافظات: سوهاج وقنا وأسوان والوادي الجديد، والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر.



شكل رقم (١٥)

الأقاليم التخطيطية المقترحة من هيئة تخطيط مشروعات النقل

وفي تحليل مبدئي للاقتراحات الثمانية السابقة لتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية من حيث توزيع محافظات مصر - أو أجزاء منها - على كل إقليم، توزعت محافظات مصر على هذه المقترحات كما يلي:

أولا: إقليم القاهرة الكبرى :

جدول رقم (١)

توزيع محافظات إقليم القاهرة الكبري على الأقاليم التخطيطية المصرية

الاقتراح/ المحافظات	القاهرة	الجيزة	القليوبية	جزء من الجيزة	جزء من القليوبية
الأول والثاني					
الثالث والرابع والخامس					
السادس					
السابع					
الثامن					

ثانيا : إقليم الإسكندرية :

جدول رقم (٢)

توزيع محافظات إقليم الإسكندرية على الأقاليم التخطيطية المصرية

الاقتراح/ المحافظات	الإسكندرية	البحيرة	مطروح	الفيوم	جزء من البحيرة	جزء من مطروح	جزء من الوادي الجديد
الأول والثاني							
الثالث							
الرابع							
الخامس							
السادس							
السابع							
الثامن							

ثالثا : إقليم قناة السويس :

جدول رقم (٣)

توزيع محافظات إقليم قناة السويس على الأقاليم التخطيطية المصرية

الاقتراح/ المحافظات	بورسعيد	الإسماعيلية	السويس	سيناء	الشرقية	جزء من الشرقية	شمال البحر الأحمر
الأول والسادس والسابع							
الثاني							
الثالث							
الرابع							
الخامس							
الثامن							

رابعا : إقليم الدلتا :

ضم الاقتراحان الأول والثاني كل محافظات الدلتا في إقليم واحد، وكذلك الاقتراحات:الثالث والرابع والخامس. مع فصل محافظتي: الشرقية والبحيرة من هذا الإقليم، وضمهما إلى إقليمي: الإسكندرية والقنال على الترتيب، أما في الاقتراحين: السادس والسابع فقد قسمت الدلتا إلى ثلاثة أقاليم حسب التقسيم الإداري: شرق ووسط وغرب، في حين قسم الاقتراح الثامن الدلتا إلى إقليمين: شرق وغرب، ويشمل الشرق محافظات شرق الدلتا، بينما يشمل الغرب محافظات وسط وغرب الدلتا.

خامسا : إقليم شمال الوجه القبلي :

جدول رقم (٤)

توزيع محافظات إقليم شمال الوجه القبلي على الأقاليم التخطيطية المصرية

الاقتراح/ المحافظات	جزء من الجيزة	الفيوم	بني سويف	المنيا	أسيوط	سوهاج	شمال البحر الأحمر	الوادي الجديد
الأول								
الثاني								
الثالث								
الرابع								
الخامس والسابع								
الثامن								

سادسا : إقليم جنوب الوجه القبلي :

جدول رقم (٥)

توزيع محافظات إقليم جنوب الوجه القبلي على الأقاليم التخطيطية المصرية

الاقتراح/ المحافظات	سوهاج	قنا	أسوان	البحر الأحمر	جنوب البحر الأحمر	الوادي الجديد
الأول والرابع						
الثاني						
الثالث والثامن						
الخامس						
السابع						

ملحوظة: في الاقتراح السادس (د. عايدة بشارة) قسم وادي النيل إلى ثلاثة أقاليم: شمال الوادي، وسط الوادي، جنوب الوادي، بالإضافة إلى إقليم الفيوم.

سابعا : إقليم مطروح :

الاقتراحان: الأول والثاني جعلا منه إقليما مستقلاً، بينما أدرجته بقية الاقتراحات في أقاليم أخرى.

ثامنا : الوادي الجديد :

الاقتراحان: الأول والثاني جعلا منه إقليما مستقلاً، بينما أدرجته بقية الاقتراحات في أقاليم أخرى.

تاسعا : الصحراء الشرقية :

الاقتراحان: السادس والسابع جعلا منها إقليما مستقلاً، بينما أدرجتها بقية الاقتراحات في أقاليم أخرى.

عاشرا : سيناء :

الاقتراحات: الأول والسادس والسابع جعلا منها إقليما مستقلاً، بينما أدرجتها بقية الاقتراحات في أقاليم أخرى.

حادي عشر : الصحراء الغربية :

الاقتراح السابع جعل منها إقليما مستقلاً، بينما أدرجتها بقية الاقتراحات في أقاليم أخرى.

ويلاحظ أن الاقتراحات الثمانية السابقة قد أجمعت على رأي موحد بالنسبة لمناطق المعمور المصري (الوادي والدلتا) وقسمتها إلى أقاليم تكاد تكون متشابهة، كإقليم القاهرة الكبرى، وإقليم الدلتا (أو إقليم شرق وغرب الدلتا) وإقليمي شمال وجنوب الوجه القبلي.

غير أن هذه الاقتراحات تباينت في الرأي بالنسبة للمناطق الصحراوية (سيناء والصحراء الشرقية والصحراء الغربية) فبعضها ضم هذه المناطق إلى الأقاليم المعمورة المجاورة لها، مثل ضم سيناء إلى مدن منطقة القنال، وضم جنوب البحر الأحمر إلى إقليم جنوب الوجه القبلي، وضم مطروح إلى إقليم الإسكندرية، وبعضها الآخر أبقى عليها كأقاليم مستقلة، وكان لكل رأي أنصاره، حيث استند أصحاب الرأي الأول إلى أن هذا الضم سيتيح التنمية السريعة للمناطق الصحراوية، باعتبار أن الأقاليم المعمورة المجاورة ستمثل مراكز إشعاع حضاري لهذه المناطق، في حين استند أنصار الرأي الثاني إلى صعوبة اعتماد المناطق الصحراوية على التجمعات العمرانية المجاورة، لأن توزيعها السكاني غير متوازن، وعلى أن مفهوم التخطيط الإقليمي يتضمن لإيجاد مراكز إشعاع حضاري جديدة في المناطق الصحراوية كالعريش والقصير وسفاجا وسيوة والواحات الخارجة على سبيل المثال، هذا فضلا عن حاجة المناطق الصحراوية لأسلوب خاص بها لتحقيق تنميتها، وأجهزة تخطيط

لها اشتراطات خاصة.

وقد تم الاتفاق علي الأسس التي تقسم علي أساسها مصر إلى أقاليم تخطيطية وهي:الوحدة الطبيعية والجغرافية للإقليم، التكامل الاقتصادي والتجانس الاجتماعي، وجود مساحة كافية من الأراضي الزراعية، وجود متسع لعمليات التوسع العمراني المستقبلي داخل الإقليم، ووحدة الموارد الطبيعية.

وكان من هذه الأسس أيضا ضرورة الالتزام بالتقسيمات الإدارية للمحافظات بقدر المستطاع، حتى لا تعوق عملية تعديل حدود هذه التقسيمات عملية تقسيم الدولة إلى أقاليم تخطيطية، وفي حالة الضرورة القصوى - كضم بعض أجزاء من محافظتي:القليوبية والجيزة لإقليم القاهرة الكبرى، أو تقسيم محافظة البحر الأحمر إلى قسمين:شمالي وجنوبي) يجب إصدار قرارات بتعديل الحدود الإدارية للمحافظات التي سيشملها التعديل مع قرار تقسيم الدولة إلى أقاليم تخطيطية، ومن ثم وضعت المعايير التالية التي تسير عليها عملية التقسيم:

عدم اعتبار الإقليم مستوى من مستويات الحكم المحلي واعتباره مستوى تخطيطيًا ملزمًا (له سلطة اتخاذ القرارات دون تنفذيها) .

الالتزام بالحدود الإدارية للمحافظات بقدر الإمكان، على أن يتم النظر فيها لاحقا في ضوء الممارسة الفعلية، وبهذا لم يتناول التعديل سوى محافظة البحر الأحمر.

مراعاة الوحدة الطبيعية للإقليم مع وجود منفذ مباشر له على البحر بقدر الإمكان.

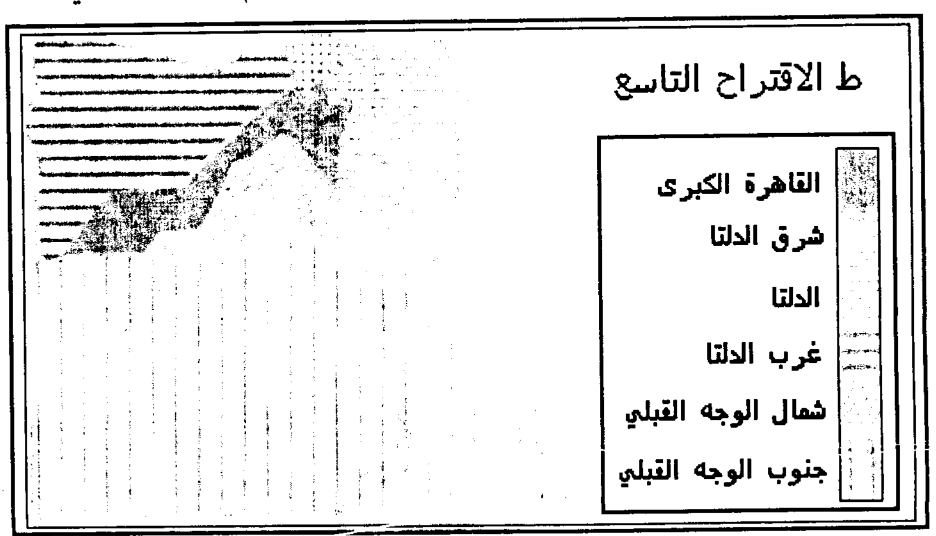
مراعاة التجانس الاجتماعي وعدم التفاوت الكبير في الموارد البشرية (السكان)

مراعاة التكامل الاقتصادي بقدر الإمكان.

وحدة المشاكل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية.

وجود مركز إشعاع حضاري أو أكثر في كل إقليم مثل المدن الكبرى والجامعات.

وفي ضوء ما سبق من أسس تم تقسيم مصر إلى ست أقاليم تخطيطية كما يلي:



ملحوظة: عدلت حدود محافظة مطروح وأدخلت الواحات البحرية ضمن حدود محافظة الجيزة

شكل رقم (١٦)

الأقاليم التخطيطية المقترحة من لجنة تقسيم ووزارة الحكم المحلي (١٩٧٤)

إقليم القاهرة الكبرى ويشمل محافظات: القاهرة والجيزة والقليوبية.

إقليم شرق الدلتا ويشمل محافظات: الشرقية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس وسيناء وساحل خليج السويس حتى جنوب مدينة الغردقة.

إقليم الدلتا ويشمل محافظات: الدقهلية ودمياط وكفر الشيخ والغربية والمنوفية.

إقليم غرب الدلتا ويشمل محافظات: الإسكندرية والبحيرة ومحافظة مقترحة جديدة في منطقة النوبارية.

إقليم شمال الوجه القبلي ويشمل محافظات: الفيوم وبنى سويف والمنيا، وأسيوط

وجزءًا من محافظة البحر الأحمر.

إقليم جنوب الوجه القبلي ويشمل محافظات: سوهاج وقنا وأسوان والوادي الجديد، وجنوب محافظة البحر الأحمر، على أن تعدل الحدود الإدارية لمحافظات وادي النيل حتى تمتد إلى البحر الأحمر.

وبعرض هذا التقسيم على اللجنة الوزارية للحكم المحلي اعترض عليه بعض وزرائها فأحيل الاقتراح إلى معهد التخطيط فقام بعمل التعديلات التالية:

- تقسيم إقليم غرب الدلتا إلى إقليمين:الإسكندرية ومطروح.

- تقسيم إقليم شمال الوجه القبلي وإقليم جنوب الوجه القبلي إلى ثلاثة أقاليم:إقليم شمال الصعيد، وإقليم أسيوط (ويشمل محافظتي: أسيوط والوادي الجديد) وإقليم جنوب الصعيد).

وبهذا ارتفع عدد الأقاليم إلى ثمانية، مع تغيير مسميات بعض الأقاليم ووافقت على ذلك اللجنة الوزارية للحكم المحلي (١٩٧٥) ووزارة التخطيط، وفي عام ١٩٧٧ صدر القرار الجمهوري رقم ٤٧٥ بتقسيم مصر إلى ثمانية أقاليم تخطيطية كما يلي:

إقليم القاهرة وعاصمته مدينة القاهرة ويشمل محافظات: القاهرة والجيزة والقليوبية.

إقليم الإسكندرية وعاصمته مدينة الإسكندرية، ويشمل محافظات: الإسكندرية والبحيرة ومنطقة النوبارية.

إقليم الدلتا وعاصمته مدينة طنطا، ويشمل محافظات: الدقهلية ودمياط وكفر الشيخ والغربية والمنوفية.

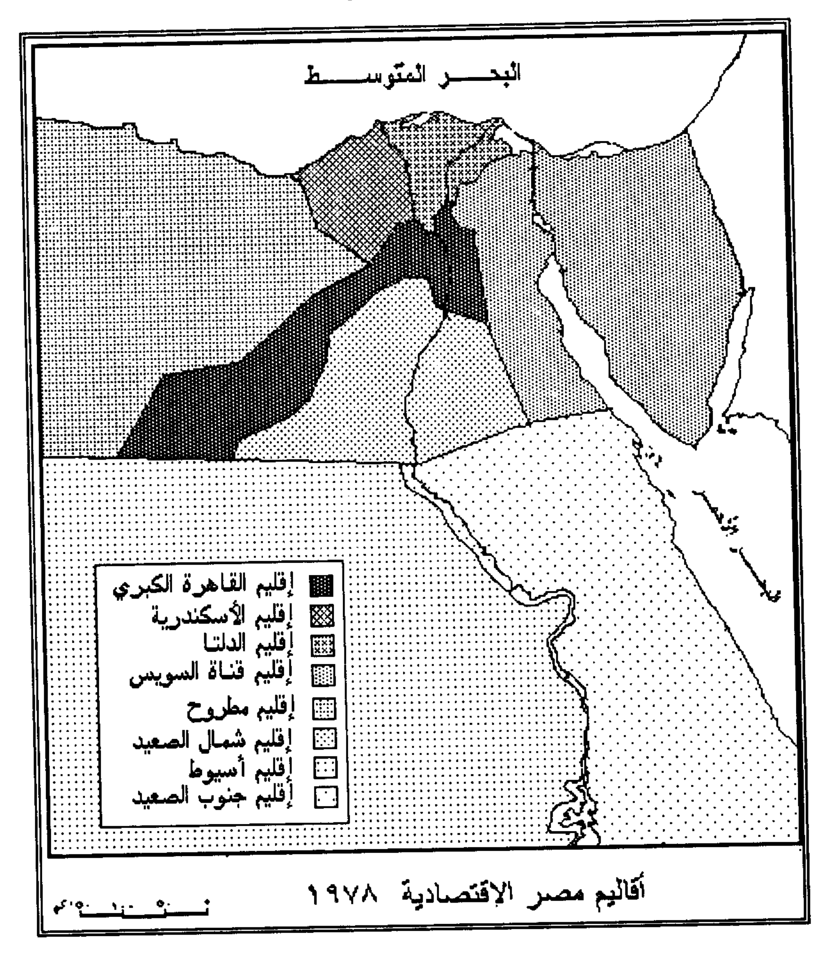
إقليم قناة السويس وعاصمته مدينة الإسماعيلية، ويشمل محافظات: الشرقية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس وسيناء والجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر.

إقليم مطروح وعاصمته مدينة مرسى مطروح ويقتصر على محافظة مطروح.

إقليم شمال الصعيد وعاصمته مدينة المنيا ويشمل محافظات: الفيوم وبنى سويف والمنيا، وجزءًا من شمال محافظة البحر الأحمر.

إقليم أسيوط، وعاصمته مدينة أسيوط، ويشمل محافظتي:أسيوط والوادي الجديد.

إقليم جنوب الصعيد وعاصمته مدينة أسوان ويشمل محافظات: سوهاج وقنا وأسوان والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر.



شكل رقم (١٧)

وقد نصت المادة الثانية من هذا القرار الجمهوري على أن تنشأ بكل إقليم لجنة عليا للتخطيط الإقليمي، يشرف عليها الوزير المختص بالحكم المحلي، تتشكل من محافظ عاصمة الإقليم رئيساً، محافظي المحافظات المكونة للإقليم، رؤساء المجالس المحلية بالمحافظات المكونة للإقليم، رئيس هيئة التخطيط إقليمي، ممثلي الوزارات المختصة.

وتختص هذه اللجنة بما يلي:

- إقرار الأولويات التي تقترحها هيئة التخطيط الإقليمي في ضوء الموارد المتاحة محليا ومركزيا.
- إقرار أحد بدائل الخطة الإقليمية المقترحة من هيئة التخطيط الإقليمي.
- إقرار التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ الخطة.
- استعراض أية تعديلات تقترحها هيئة التخطيط الإقليمي حسب ما يظهر من مشكلات.

كما نصت المادة الثالثة من القرار الجمهوري على أن تنشأ بكل إقليم اقتصادي هيئة للتخطيط الإقليمي تتبع وزارة التخطيط تختص بـ:

- دراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الراهنة والمستقبلية للإقليم.
- القيام بالبحوث والدراسات اللازمة لتحديد موارد الإقليم الطبيعية والبشرية ووسائل تطويرها واستخداماتها المثلى.
- اقتراح اتجاهات التنمية وخطوات التطور الاجتماعي في الإقليم.
- تحويل هذه الاتجاهات إلى مشروعات محددة ومدروسة.
- القيام بإعداد الكوادر الفنية اللازمة للقيام بالدراسات والبحوث وأعمال التخطيط على مستوى الإقليم.
- الإعداد للتخطيط الإقليمي في ضوء الأولويات والمعايير التي تحددها اللجنة العليا للتخطيط الإقليمي، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ الخطة عند إقرارها.

المبحث الثالث

التنمية الإقليمية في مصر

تجربة التخطيط الإقليمي في مصر :

بعد مرور عشرين عاما على بداية ممارسة تجربة التخطيط القومي في مصر بدأ الاهتمام بالبعد الإقليمي للتخطيط من أجل تحقيق أهداف التنمية، ومن ثم انتقل التخطيط من التركيز على القطاعات القومية في الخمسينيات والستينيات إلى الاهتمام بعملية تقسيم الدولة إلى أقاليم اقتصادية توضع على أساسها الخطط الإقليمية للتنمية [١] ففيما قبل الخطة الخمسية ٨٢/ ١٩٨٣ - ٨٦/ ١٩٨٧ كان التوزيع الجغرافي لمشروعات خطط التنمية هو مجرد التوقيع المكاني لكل من الاستثمارات والخدمات، أما البعد الإقليمى الذي روعي بعد ذلك فقد تبلور في مراعاة تنفيذ خطط التنمية في إطار مكاني متكامل [٢] وهو الإطار الذي يعنى إيجاد وحدات مكانية ذات قدر نسبى من الاستقلال ودرجة معينة من التكامل، بما لا يعنى ضرورة التطابق بين الإقليمين: الإدارى والتخطيطي، حتى يتوافر للأخير منهما قدر من المرونة في توجيه عملية استغلال الموارد والاستثمارات المتاحة، بما لا يتعارض مع الأهداف النهائية لخطة التنمية القومية .

وقد تبلور البعد الإقليمى لعملية تنفيذ خطط التنمية في مصر في ظهور خريطة

---

(١)تم تقسيم جمهورية مصر العربية إلى ثمانية أقاليم اقتصادية بالقرار الجمهوري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧، المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - المؤشرات الإحصائية - إقليم الإسكندرية - القاهرة - ١٩٨٧- التقديم .

(٢)أحمد خالد علام - تاريخ التخطيط الاقليمى بمصر وتقسيم الدولة إلى أقاليم - جمعية التخطيط - القاهرة - بدون - ص ص ٢٠ - ٣٠، و: أحمد محمد عبد العال - منطقة غرب فرع رشيد دراسة في جغرافية التنمية - رسالة دكتوراه - غير منشورة - كلية الآداب جامعة المنيا - ١٩٨٧- ص ط .

الأقاليم الاقتصادية المصرية [(١)] وذلك بعد فترة طويلة من الجدل حول كيفية تقسيم الدولة إلى أقاليم تخطيطية [(٢)] انتهت إلى وضع خريطة قسمت بمقتضاها مصر إلى الأقاليم الاقتصادية الثمانية .

وقد كانت إسهامات الإقليم الاقتصادية المصرية في كل من المساحة المعمورة وعدد السكان في أعقاب صدور قرار إنشائها كما يوضح الجدول التالي [(٣)]:

جدول رقم (٦) أقاليم مصر الاقتصادية سكاناً ومعموراً ١٩٧٦

الإقليم/ البيان	السكان ألف نسمة	٪	المعمور كم٢	٪	معدل التناقض النسبي [(٤)]
القاهرة الكبرى	٩١٧٧	٢٥	٢٢١٠	٥,٨	٤,٣١
الإسكندرية	٤٨٦٠	١٣,٢	١٠٩٠٠	٢٨,٤	٠,٤٦
الدلتا	٨٦٩٠	٢٣,٤	٩٧٥٠	٢٥,٤	٠,٩٢
قناة السويس	٣٧٠٠	١٠,٤	٤٥٢٠	١١,٧	٠,٨٩
مطروح	١١٣	٠,٣	٥٦٠	١,٥	٠,٢٠
شمال الصعيد	٤٣٢٠	١١,٦	٤٥١٠	١١,٦	١
أسيوط	١٧٥٠	٤,٦	١٧٥٠	٤,٦	١
جنوب الصعيد	٤٢٩٠	١١,٥	٤٢٠٠	١١,٠	١,٠٤
الجملة	٣٦٩٠٠	١٠٠	٣٨٤٠٠	١٠٠	-

(١)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ـ المؤشرات الإحصائية ـ إقليم الإسكندرية ـ مرجع سبق ذكره ـ المكان نفسه .

(٢)صدر قرار تقسيم مصر إلى أقاليم اقتصادية قبل تقسيم شبه جزيرة سيناء إلى محافظتي: سيناء الشمالية وسيناء الجنوبية في عام ١٩٨١ .

(٣)أدمج هذا الإقليم في إطار إقليم الإسكندرية الاقتصادي فيما بعد .

(٤)سعد الدين الحنفى ـ معالم الطريق إلى سنة ٢٠٠٠ ـ مذكرة غير منشورة ـ وزارة التخطيط ـ القاهرة ـ بدون ـ بتصرف.

ويلاحظ وجود تطابق تام بين نسبتي الإسهام في كل من عدد السكان ومساحة المعمور في كل من إقليمي: شمال الصعيد وأسيوط، في حين تقاربت النسبتان في أقاليم: قناة السويس، الدلتا، وجنوب الصعيد، أما أقاليم التناقض النسبي فكانت إقليما: مطروح والقاهرة الكبرى، وهما ذاتهما متناقضان من حيث عدد السكان ومساحة المعمور، فالأول منهما ترتفع فيه نسبة الإسهام في المعمور عن نسبة الإسهام في عدد السكان، وإن كانت هاتان النسبتان في غاية الضآلة بالمقارنة بنسب الأقاليم الأخرى، وهذا ما أدى إلى إدماجه خلال الثمانينيات في إقليم الإسكندرية الاقتصادي، أما الثاني فيمثل تجسيدا فعليا للمشكلة السكانية في مصر [1]، إذ كان يستوعب ٢٥٪ من عدد سكان مصر، في حين لم تتجاوز مساحته المعمورة ٦٪ من مساحة معمورها في عام ١٩٧٦، وهو الإقليم الذي استمر في استيعابه للنسبة الأكبر من السكان، بل ومن النمو الحضري في الفترة التعدادية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦ [2].

ولقد وضع تصور على مستوى الربع الأخير من القرن الحالي تتطور بمقتضاه كل من الطاقة الاستيعابية السكانية والمساحة المعمورة على مستوى أقاليم مصر الاقتصادية إلى نحو ٢٠٠ ألف كم٢ بالنسبة للمساحة المعمورة !! ؛ تستوعب نحو ٦٣ مليون نسمة بزيادة قدرها نحو ٢٦ مليون نسمة خلال تلك الفترة، على أن تتوزع على الأقاليم الاقتصادية الثمانية كما يلي [3]:

---

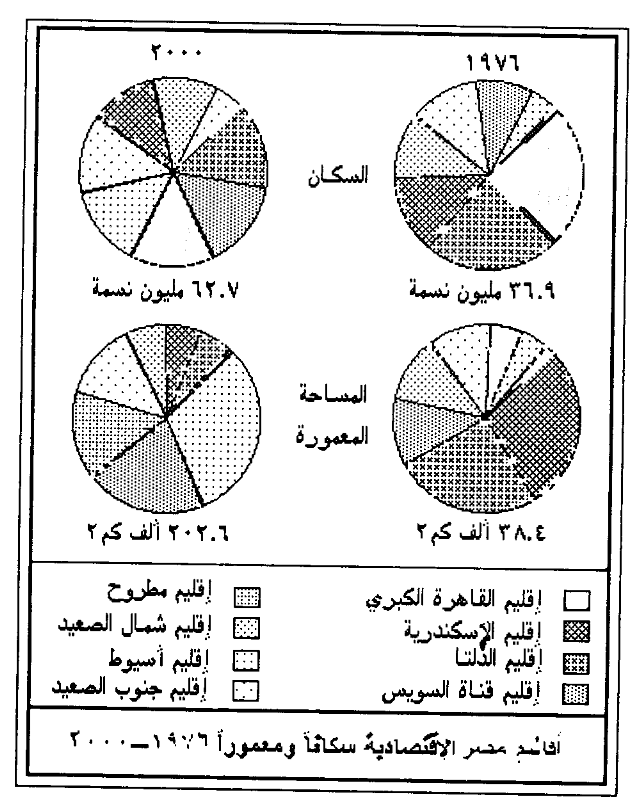
(١)معدل التناقض النسبي هو ناتج قسمة نسبة إسهام الإقليم في عدد السكان على نسبة إسهامه في مساحة المعمور في وقت معين، المصدر: عبد الرحيم عمران ـ المشكلة السكانية في مصر ـ في: عبد الرحيم عمران [محرر]، السكان والصحة والتنمية في البلاد العربية ـ دار نشر الثقافة ـ القاهرة ـ ١٩٧٨ ـ ص ٢١٠، والجدول من مصادر متفرقة.

(٢)أحمد محمد عبد العال ـ منطقة غرب فرع رشيد دراسة في جغرافية التنمية ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٣٤٢ .

(٣)أحمد محمد عبد العال ـ دور المدن المصرية غير المليونية في عملية التحضر ١٩٧٦ـ ١٩٨٦ ـ مجلة كلية الآداب جامعة المنوفية ـ العدد الخامس ـ إبريل ١٩٩١ ص ٢٠ .

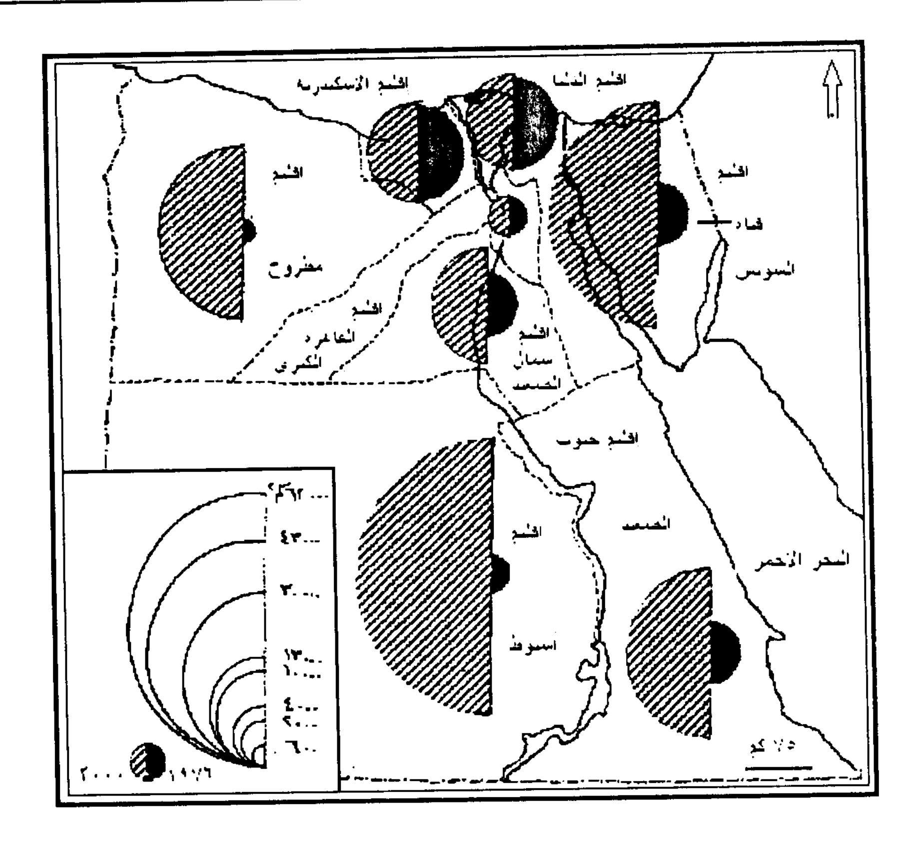
المساحة المعمورة [شكل رقم ١٨] .

وقد توزعت على الأقاليم الاقتصادية الثمانية كما يلي: ٣٧٪ لإقليم أسيوط، ٢٤٪ لإقليم قناة السويس، وهذا يعنى أن ٦٠٪ من الزيادة في المعمور ستكون في هذين الإقليمين، ١٨٪ لإقليم مطروح، و١٤٪ لإقليم جنوب الصعيد، وهذا يعنى أن المناطق المفتوحة [شكل رقم ١٩] ستكون مجالا لنحو ٩٣٪ من الزيادة المتوقعة في المساحة المعمورة حتى عام ٢٠٠٠م، أما النسبة المتبقية فستوزع على أقاليم: شمال الصعيد، الإسكندرية، والدلتا مجتمعة، على أن يستبعد إقليم القاهرة الكبرى من مثل هذه الزيادة[1] .



شكل رقم (١٨)

(١)سعد الدين الحنفى ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٣٣ .



شكل رقم (١٩)

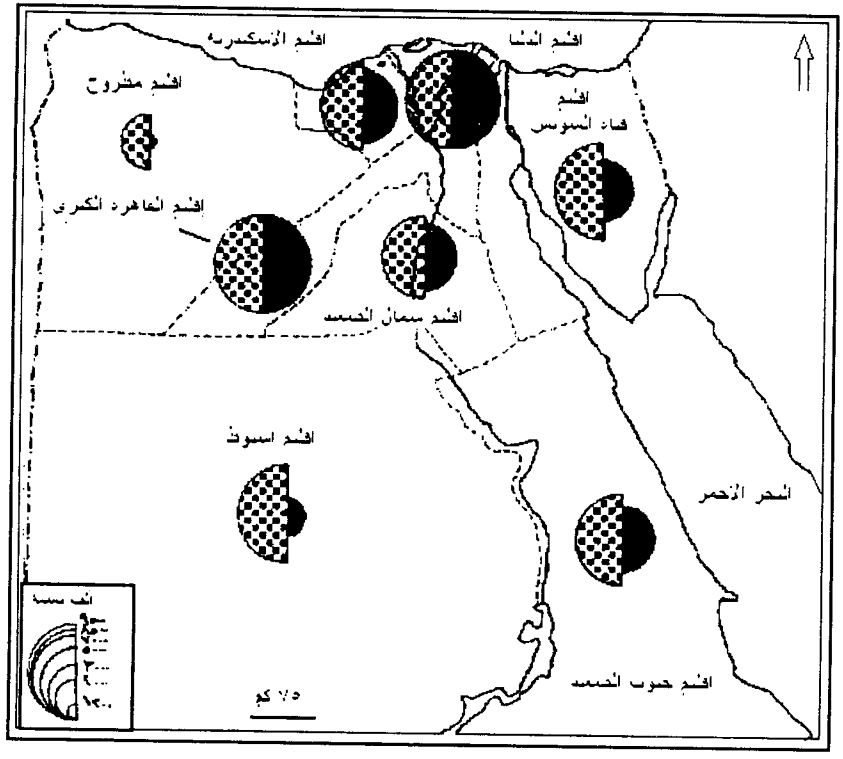
إسهام الأقاليم الاقتصادية المصرية في مساحة مصر ١٩٧٦ـ ٢٠٠٠

الزيادة السكانية [شكل رقم ٢٠] .

وهى تقدر بنحو ٢٦ مليون نسمة، وزعت على الأقاليم الاقتصادية بواقع ٢٧٪ لإقليم أسيوط، ٢٢٪ لإقليم قناة السويس، وهذا معناه أن نحو ٥٠٪ من الزيادة المتوقعة ستكون من نصيب هذين الإقليمين، وذلك تمشيا مع ارتفاع نصيبهما من الإضافة إلى المساحة المعمورة وقدره ٦٠٪، أما بقية الزيادة السكانية فوزعت على الأقاليم الأخرى بواقع ١٦٪ لإقليم جنوب الصعيد، ١٢٪ لإقليم مطروح، ١٠٪ لإقليم الإسكندرية، ١٠٪ لإقليم شمال الصعيد، ٣٪ لإقليم الدلتا، ولاشيء لإقليم

القاهرة كما حدث بالنسبة للمساحة المعمورة .

ويتفق التوزيع السابق للزيادة السكانية التي كانت متوقعة حتى عام ٢٠٠٠ - نظريا - مع اتجاه الدولة نحو دفع السكان خارج نطاق معمورها الحالي، بحيث تكون النسبة الكبرى من هذه الزيادة من نصيب الأقاليم الأقل استغلالا من الناحية الاقتصادية، أما أقل نسبة فتكون من نصيب الأقاليم المكتظة سكانيا [1] .



شكل رقم (٢٠)

إسهام أقاليم مصر الاقتصادية في السكان ١٩٧٦ - ٢٠٠٠

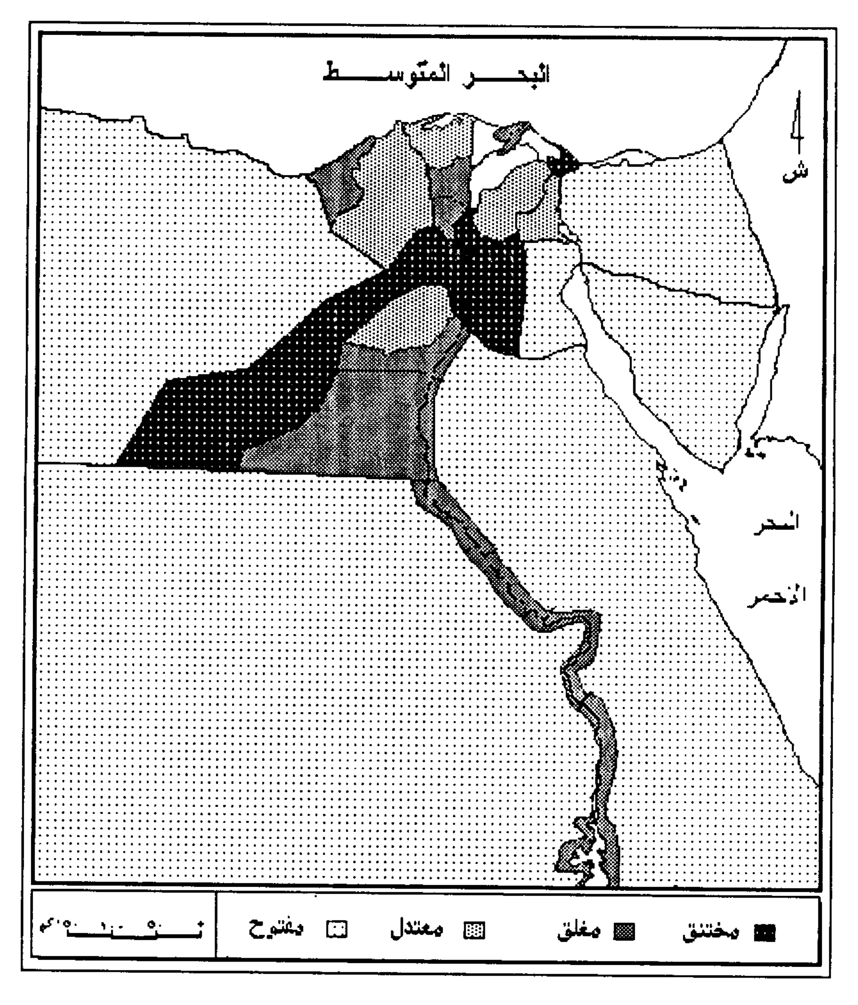
(١) يرى الباحث أن الرقم مبالغ فيه، والدليل على ذلك أن مساحة المعمور المصرى قد بلغت نحو ١٠٠ ألف كم٢ في تعداد عام ١٩٨٦، راجع: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الاحصائى السنوي ١٩٥٢ - ١٩٨٨ - القاهرة - يونيو ١٩٨٨ - ص ٢٣، وقد نتج هذا الارتفاع عن إدخال المساحات الصحراوية في كل من محافظات: الإسكندرية، السويس، والبحيرة في عداد المساحات المعمورة .

الأبعاد المكانية للتنمية في مصر :

تعتبر التنمية الشاملة بكافة جوانبها المكانية ـ القومية والإقليمية، والقطاعية ـ الحضرية والريفية، والموضوعية ـ الاقتصادية والاجتماعية هي الحل الوحيد الممكن لمواجهة مشكلة مصر الكبرى، ألا وهى مشكلة السكان ذات الأبعاد المتعددة المتمثلة في: النمو السكاني بمعدلات مرتفعة، سوء توزع السكان، سواء على مستوى رقعة الدولة ككل، أو داخل معمورها الرئيس، النمو الحضري المستمر، الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، انخفاض الخصائص السكانية، الضغط السكاني على المعمور وما أدى إليه من تناقص لنصيب الفرد من الأرض الزراعية، تزايد معدلات الاستهلاك واتساع الفجوة الغذائية، والتوسع العمراني الحضري على حساب الأرض الزراعية [1].

وتعنى التنمية الشاملة بالنسبة لمصر: توجيه النمو العمراني والزيادة السكانية والعمالة الفائضة نحو المناطق غير المزدحمة بالسكان والقابلة للاستغلال، أو نحو المناطق التي لم تستغل بعد استغلالا يتلاءم مع إمكاناتها ومواردها، ويمكن تقسيم محافظات مصر ـ حسب الكثافة السكانية الحسابية لعام ١٩٨٦ ـ إلى أربعة أنماط من حيث النمو السكاني الحالي والمتوقع [شكل رقم ٢١] هي:

(١)يرى الباحث أن الواقع الفعلي يظهر عكس هذا التصور، ويكفى للتدليل على ذلك أن سكان إقليم القاهرة الكبرى التخطيطي ـ المخطط له ألا يشهد أية زيادة سكانية خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ٢٠٠٠ قد ارتفع عدد سكانه من نحو ٧,١ مليون نسمة في عام ١٩٧٦ إلى نحو ٩,٣ مليون نسمة في عام ١٩٨٦، أى أنهم قد ازدادوا بنسبة ٣٠٪ تقريبا خلال عشر سنوات فقط.



شكل رقم (٢١)

أنماط النمو السكاني الحالي والمتوقع في محافظات مصر

النمط نسمة/ كم٢،يتمثل في محافظة القاهرة، التي تمثل كثافتها السكانية ٢١ ضعفا لمتوسط الكثافة على مستوى الدولة، والتي اقتربت الكثافة في بعض أقسامها الإدارية من علامة المائة ألف نسمة / كم٢ [1] ثم في محافظات: بورسعيد ٥ , ٥ ألف

(١)أحمد محمد عبد العال ـ منطقة غرب فرع رشيد دراسة في جغرافية التنمية ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ص ٣٣٧ ـ ٣٤٧ .

نسمة/ كم٢، الجيزة ٥ , ٣ ألف نسمة/ كم٢ والقليوبية ٥ , ٢ألف نسمة/ كم ٢ [١] .

النمط المغلق، ويتمثل في المحافظات التي بلغت مرحلة الاكتفاء السكاني وأصبحت عاجزة عن استيعاب المزيد من السكان بعد استغلال كل نطاقاتها المعمورة والقابلة للعمران، وعلى رأسها محافظة سوهاج ٦ , ١ ألف نسمة/ كم٢، محافظة المنوفية ٤ , ١ ألف نسمة/ كم٢، فكل منهما تنتقل إلى النمط المختنق إذا استمر نموها العشوائي على منواله الحالي مستقبلا، وهى المحافظة التي ضمت إليها مدينة السادات الجديدة لتكون متنفسا لنموها السكاني والعمراني، ثم في محافظات:أسيوط والغربية ٤ , ١ ألف نسمة/ كم٢ المنيا، دمياط ٣ , ١ ألف نسمة/ كم ٢ لكل منهما، قنا، وأسوان ٢ , ١ ألف نسمة/ كم٢ لكل منهما، بنى سويف والإسكندرية ١ , ٩١ ألف نسمة/ كم٢لكل منهما، وإن كانت ترتفع إلى ٩ , ٣ ألف نسمة/ كم٢ بالنسبة لمحافظة الإسكندرية في حالة استبعاد مساحة قسم العامرية [٢] والدقهلية ألف نسمة/ كم٢ .

النمط المعتدل، ويتمثل مثل في المحافظات التي يمكنها تحمّل النمو الطبيعي لسكانها بسبب اعتدال كثافتها السكانية وهى محافظات: الفيوم، الشرقية ٨ آلاف نسمة/ كم٢ لكل منهما، كفر الشيخ ٥ ألف نسمة/ كم٢، البحيرة والإسماعيلية ٣ ألف نسمة/ كم٢ لكل منهما، وكلها محاطة بمناطق يمكن التوسع فيها عمرانيا .

النمط المفتوح، ويتمثل في محافظة السويس، بالإضافة إلى محافظات الحدود الخمس غير المأهولة حاليا بدرجة تتناسب مع مواردها، والتي تتسم بكثافات سكانية شديدة الانخفاض [٣] .

---

(١)عزة سليمان وشنودة سمعان ـ التوسع الحضري ومشكلة الإسكان في مصر ـ ندوة التوسع الحضري ـ معهد التخطيط القومي ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ـ ص ٣١٤ .

(٢)عايدة بشارة ـ تخطيط المراكز العمرانية والتنمية في جمهورية مصر العربية ـ بحوث المؤتمر الجغرافي العربي الثاني ـ ١٩٧٦ ـ المجلس الأعلى للثقافة ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ ـ ص ٢٢ .

(٣)السيد محمد كيلاني ـ تصنيف وترتيب المدن المصرية ذات حجم سكاني ١٠٠٠٠ نسمة فأكثر ـ معهد التخطيط القومي ـ ورقة عمل رقم ١٧ ـ القاهرة ـ أغسطس ـ ١٩٨٣ـ ص ٦٧ .

ويتوقف تحقيق التنمية الشاملة في مصر على مدى توافر مقومات هذه التنمية، ولهذا فإن التوجيه المكاني للعملية الأخيرة يخضع لعدة عوامل جغرافية أهمها:

- توافر موارد الثروة المعدنية .
- توافر الموارد المائية الصالحة للاستغلال البشرى .
- توافر إمكانات التوسع الزراعي الأفقي .
- توافر الامكانات السياحية .
- توافر الرغبة في التغيير وإدخال التجديدات Innovations من أجل الاستغلال الأمثل للبيئة، ولتحقيق التوازن بينها وبين السكان .

توفر إمكانية إنشاء أقطاب النمو أو مراكز النمو تتولى عملية توجيه التنمية في المناطق التي تقام فيها مثل هذه الأقطاب، وتمثل النقطتان الأخيرتان ـ مع ما سبق ذكره من أهمية التنمية بالنسبة لمصر وخصائص أقسامها الإدارية ـ أحد المحاور المهمة في الدراسة الحالية .

محاور التنمية :

يمكن تقسيم محاور التنمية في مصر ـ في ضوء نمط العمران ومدى توفر مقومات التنمية ـ إلى ثلاثة نطاقات تضم ـ مجتمعة ـ عشر محاور هي [(١)] [شكل رقم ٢٢]:

أولا: محور شمال الدلتا، ويضم أربعة محاور هي:

محور ساحل الدلتا الشمالي، ويمتد ما بين فرعى النيل إلى الجنوب من بحيرة البرلس، حيث تتوافر إمكانات الموارد البحرية والبحيرية والترويحية .

محور شمال الدلتا، ويمتد ما بين فرعى النيل إلى الجنوب من بحيرة البرلس حيث

(١)باستبعاد مساحة قسم عتاقة غير المأهول بالسكان ترتفع كثافة سكان محافظة السويس من ١٨ نسمة / كم٢ إلى ٦ , ٠ نسمة / كم٢، ومن ثم يمكن اعتبارها إحدى محافظات النمط المعتدل، رغم تركز سكانها في مدينة السويس، المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ـ الكتاب الاحصائى السنوي ١٩٥٢ـ ١٩٨٨ ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٢٣ .

تتوافر إمكانات الاستغلال الزراعي - منطقة البرارى - والسمكي - مصائد بحيرية ومزارع سمكية .

محور غرب الدلتا، وهو مناظر لمشروع استصلاح الأرض بمنطقة النوبارية، حيث تتوافر إمكانات إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة مثل مدن: السادات، النوبارية، وبرج العرب الجديدة - العامرية الجديدة سابقا .

محور شرق الدلتا، وهو المحور المناظر لمحور غرب الدلتا، وهو مثله من حيث توافر الامكانات الزراعية - مشروع الصالحية، والعمرانية - المدن الجديدة وأهمها مدينة العاشر من رمضان بالإضافة إلى مدينة الصالحية الجديدة، فضلا عن إمكانات بحيرة المنزلة السمكية والزراعية - في حالة تجفيف بعض أجزائها .

ثانيا: نطاق الصحراء الغربية، ويضم محوران هما:

محور الساحل الشمالي الغربى، حيث توافر الإمكانات الاقتصادية المطلوبة لقيام التنمية الشاملة، كإمكانات الثروة الحيوانية، الثروة السمكية، فضلا عن الإمكانات السياحية والبترولية، وإمكانات النقل والمواصلات.

محور منخفض القطارة - جنوب الصحراء الغربية، حيث توافر إمكانات الطاقة الكهربائية - في حالة تنفيذ مشروع منخفض القطارة أو مشروع محطة الضبعة النووية في جزئه الشمالي، وإمكانات استزراع نحو ١,٣ مليون فدان في حالة إتمام عملية إنشاء قناة توشكى في جزئه الجنوبي(١) .

ثالثا: نطاق الصحراء الشرقية وسيناء، ويتألف من أربعة محاور هي محور شبه جزيرة سيناء، الذي يتميز بإمكاناته الزراعية، والسمكية، والتعدينية والسياحية، وهو المحور الأمثل - من وجهة نظر الباحث - لتطبيق التنمية الشاملة، نظرا لعدم

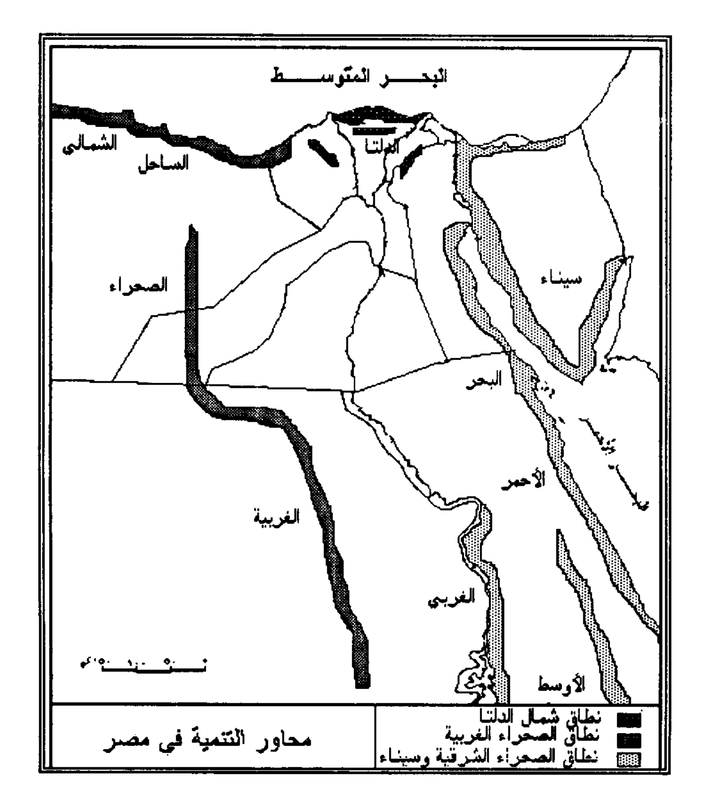
(١)سعد الدين الحنفى - مرجع سبق ذكره - ص ص ١٦ - ٢٤ .

استغلال موارد هذه المنطقة استغلالا يتلاءم مع إمكاناتها [١] .

محور البحر الأحمر، حيث تتوافر إمكانات التنمية الاقتصادية: السياحية، والتعدينية، والبحرية، وكذلك إمكانات التنمية العمرانية .

المحور الأوسط، حيث الإمكانات التعدينية .

المحور الغربى، حيث إمكانات التنمية الزراعية والعمرانية في مناطق دلتاوات الأودية الجافة المتجهة إلى النيل، وأهمها: أودية شعيت وخريط والعلاّقى، بالإضافة إلى إمكانات شواطئ بحيرة ناصر السمكية والزراعية والسياحية.



شكل رقم (٢٢) محاور التنمية في مصر

(١)حسين كفافى ـ رؤية عصرية لخريطة مصر ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ـ ١٩٨٧ـ ص ٧٤ .

المبحث الرابع

المدن الجديدة في مصر

النشأة والتطور

لعل الجذور الأولى لفكرة إنشاء المدن الجديدة في مصر كانت في عام ١٩٦٨م، حينما نصت الخطة الإقليمية لهيئة تخطيط القاهرة الكبرى على إنشاء أربع مدن جديدة حول القاهرة على مداخلها الموصلة بينها وبين كل من المدن التالية: الإسكندرية شمالا، السويس شرقا، الخانكة شمالا بغرب، والفيوم جنوبا بغرب، وذلك ليقطنها نحو ربع المليون من البشر في عام ١٩٩٠ [1] وكانت هذه الخطة تهدف إلى مواجهة المشكلة السكانية في مصر بصورة عامة، ومشكلة تضخم القاهرة الكبرى وزحفها على الأراضي الزراعية المحيطة بها بصفة خاصة، ومن ثم يتضح أن الفكرة الأولى للمدن الجديدة في مصر كانت تنظر إلى هذه المدن على أنها «أقطاب تخفيف » و« مدن توابع »، أكثر من نظرتها إليها على أنها تكون جزءا من خطة شاملة لتحقيق النمو الإقليمي أو التنمية الإقليمية، وإن كانت تهدف إلى حل بعض المشكلات الخاصة بإقليم القاهرة الكبرى العمراني .

وقد اتجه اهتمام الدولة ـ عبر وزارة الإسكان والتعمير ـ في الفترة ما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٦م إلى إعادة تعمير مدن منطقة قناة السويس بسبب الأضرار التي لحقت بهذه المدن في أعقاب حرب عام ١٩٧٣، وقد اتضح ذلك في « برنامج إعادة التعمير والتنمية » الذي وضع في عام ١٩٧٦، والذي كان يهدف إلى: إعادة تشكيل خريطة مصر من خلال جهود تحويل النمو عن المدن الكبرى ـ القاهرة والإسكندرية

(١) المجالس القومية المتخصصة ـ سيناء ومجالات التنمية ـ المركز العربي للبحث والنشر ـ القاهرة ـ ١٩٨٠ـ ص ٧٣ .

وإيقاف عملية « التعرية البشرية Human Erosion للأراضي الزراعية المحيطة بالمدن المصرية ومن ثم فقد ظهرت فكرة المدن الجديدة من جديد، ولكن في شكل مجموعة جديدة من المدن في إطار إقليم القاهرة الكبرى العمراني، ولكنها في هذه المرة كانت تمثل جزءا من إستراتيجية عريضة لنشر الصناعة وتوفير فرص العمل، بالإضافة إلى تقليل المعدل المتسارع للنمو السكاني والعمراني لإقليمى: القاهرة الكبرى والإسكندرية الحضريين، ومن ثم أصبح الهدف من إنشاء المدن الجديدة في مصر هدفا مزدوجا يتألف من جانبين أحدهما قومي والآخر إقليمى .

التوزع

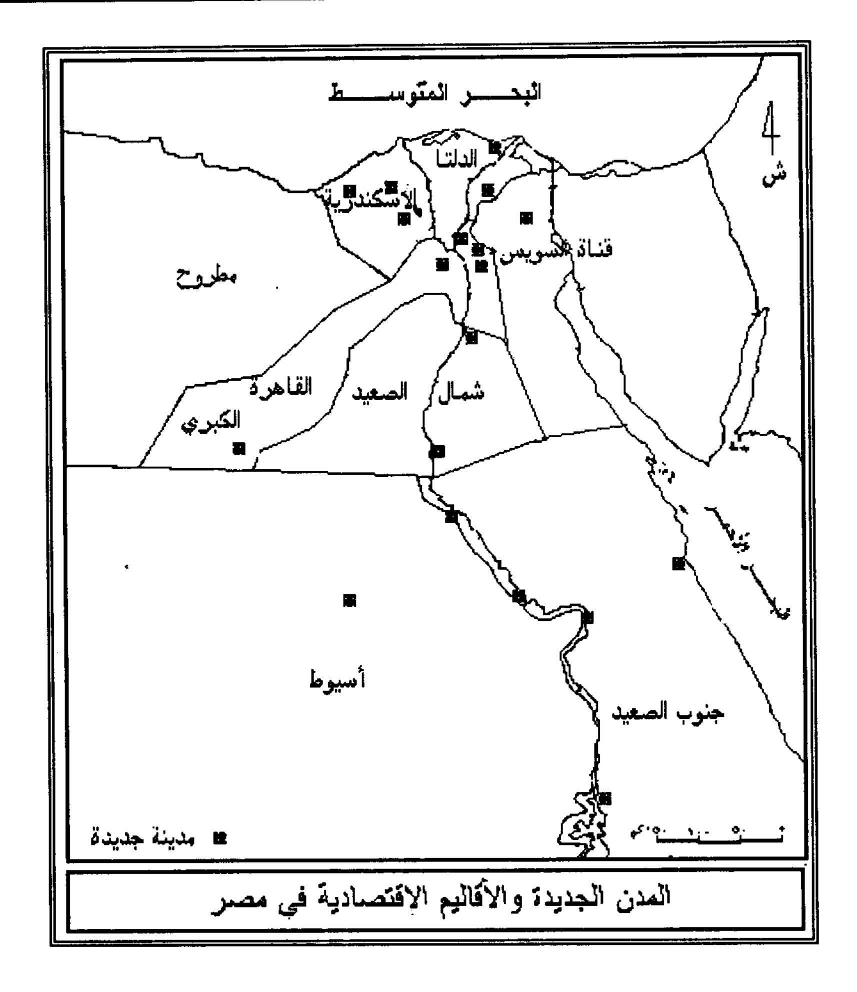
المدن الجديدة ومحاور التنمية

تظهر لنا المقارنة بين توزع كل من محاور التنمية في مصر [انظر شكل رقم ٢٢] ومدنها الجديدة [شكل رقم ٢٣] أن هناك اتساقا في توزع هذه المدن مع تلك المحاور، وإن شاب ذلك بعض القصور، وذلك كما يلي:

محور ساحل الدلتا الشمالي، وتوجد به مدينة واحدة هي دمياط الجديدة

محور شمال الدلتا، ويخلو من المدن الجديدة، ولكن يمكنه الاعتماد على مدينة دمياط الجديدة .

محور غرب الدلتا، وتتوزع حوله ثلاث من المدن الجديدة هي: العامرية الجديدة في الشمال، النوبارية في الوسط، والسادات في الجنوب .



المدن الجديدة والأقاليم الاقتصادية في مصر

شكل رقم (٢٣)

محور شرق الدلتا، وتوجد إلى الشرق والجنوب منه مدينتان جديدتان هما: الصالحية الجديدة والعاشر من رمضان .

محور الساحل الشمالي الغربى، ويخلو من أية مدينة جديدة، رغم ترامیه على طول الساحل الشمالي الغربى فيما بين الإسكندرية شرقا والسلوم غربا، وتعتبر مدينة برج العرب الجديدة أقرب المدن الجديدة إلى هذا المحور .

محور الصحراء الغربية، وينتظم مدينتين جديدتين ترتبطان بالاستغلال التعديني هما: مدينة الواحات البحرية، ومدينة أبو طرطور .

محور شبه جزيرة سيناء، ويشبه محور الساحل الشمالي الغربى في خلوه من المدن الجديدة ـ رغم طوله ـ وهو في حاجة لأكثر من مدينة جديدة لاستغلال موارده: التعدينية والسياحية والزراعية والسمكية والترويحية [(١)] .

محور شرق البحر الأحمر، ويضم مدينة جديدة واحدة هي الحمراوين، وهو أيضا كامتداد لمحور شبه جزيرة سيناء يحتاج لأكثر من مدينة جديدة لاستغلال موارده: التعدينية والسياحية والزراعية والسمكية والترويحية .

محور وسط البحر الأحمر، وهو لا يحتاج لأية مدينة جديدة، وإنما إلى تجمعات عمرانية صغيرة تستغل موارده المحدودة .

محور غرب البحر الأحمر [بحيرة ناصر] ويضم مدينتان جديدتان هما: مدينة مجمع نجع حمادى لصناعة الألمونيوم، ومدينة أسوان الجديدة، ويحتاج هذا المحور لأكثر من مدينة لاستغلال موارد البحيرة: الزراعية والسمكية والسياحية ويتلخص ارتباط توزع المدن الجديدة بمحاور التنمية في مصر في خلو محاور التنمية في مناطق اللا معمور من العدد الكافي من هذه المدن، واللازم لاستغلال إمكانات هذه المحاور والمناطق، في الوقت ذاته الذي تتكوكب فيه هذه المدن حول محاور مناطق المعمور أو قريبا منها، وإذا كان الوضع الأخير يساعد في حل مشكلات مصر السكانية حلا عاجلا، فإن نشر المدن الجديدة كمراكز نمو تطبيقا لسياسة الانتشار بطريقة مركزة في مناطق اللا معمور هو الحل الآجل الذي لا مفر منه لهذه المشكلات .

المدن الجديدة والأقاليم الاقتصادية

يمكن القول بصورة عامة أن إستراتيجية المدن الجديدة في مصر لم تضع في

(١)أحمد حسن إبراهيم ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ١١٥ .

اعتبارها أن يتوافق توزيع هذه المدن مع الأقاليم الاقتصادية، وذلك رغم التوافق الزمني في اتجاه الدولة إلى اتباع كل من: إستراتيجية المدن الجديدة، وسياسة الأقاليم الاقتصادية، وذلك لأن انقسام مصر إلى إقليمين كبيرين من حيث المعمور أحدهما كثيف العمران بل ومكتظة، يعاني - ومعه الدولة برمتها - من إفراط السكان Over Populated هو منطقة الوادي والدلتا، والآخر «خفيف العمران» بل ومنعدمة، يقاسي - ومعه الدولة برمتها أيضا - من تفريط السكان Under Populated هو بقية مناطق مصر، جعل التفكير يتجه أولا إلى حل مشكلات الإقليم الأول، رغم أن هذا الحل يمكن أن يكمن في استغلال موارد الإقليم الثاني، وذلك بتركيز معظم المدن الجديدة في إطاره أو قريبا منه، ولهذا كانت الموجة الأولى من المدن الجديدة - العاشر من رمضان، السادات، وبرج العرب الجديدة - تترامى على مسافات قصيرة من منطقة الدلتا المكتظة بالسكان .

ولقد كان هناك توافق موقعيّ ووظيفيّ واضح فيما يتعلق بمدينتي: العاشر من رمضان والسادات الجديدتين، لوقوعها بين مناطق: القاهرة الكبرى، قناة السويس، وشرق الدلتا بالنسبة للمدينة الأولى، ومناطق: القاهرة الكبرى، الإسكندرية، وغرب الدلتا بالنسبة للمدينة الثانية، التي سرعان ما ضمت - إداريا - إلى محافظة المنوفية - أكثر محافظات الدلتا اكتظاظا بالسكان - لتكون متنفسا لسكانها، مما يؤكد أهمية هذه المدينة كحل لمشكلات مناطق الدلتا كثيفة السكان، كذلك صاحب عملية اختيار موقع مدينة برج العرب الجديدة قدرا كبيرا من التوفيق كمتنفس لكل من: إقليم الإسكندرية الحضري ومنطقة غرب الدلتا [1].

***

(١)علا سليمان الحكيم - أقطاب النمو كإستراتيجية للتنمية الإقليمية في مصر - رسالة دكتوراه - غير منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٨٥ - ص ١٩٣ .

التوزيع النظري :

يظهر التوزيع العام للمدن المصرية الجديدة أنه لم يخل إقليم واحد من أقاليم مصر الاقتصادية الثمانية - والتي أصبح عددها سبعة أقاليم بعد إدماج إقليم مطروح في إطار إقليم الإسكندرية - من مدينة جديدة، فيما عدا إقليم مطروح قبل عملية إدماجه ، وإن اختلفت هذه الأقاليم فيما بينها من حيث وظائف مدنها الجديدة ومراحل تنفيذها، ويظهر الشكل رقم ٢٣ العلاقة بين الأقاليم الاقتصادية والمدن الجديدة، وذلك كما يلي:

إقليم القاهرة الكبرى، وكان من نصيبه خمس مدن جديدة هي: بدر، العبور، ١٥ مايو، ومدينة الواحات البحرية الجديدة - الباويطى - مدينة مناجم الحديد، وذلك بالإضافة إلى التجمعات العمرانية الجديدة العشر حول مدينة القاهرة، والتي توصي بعض الدراسات بعدم الاستمرار في عملية إنشائها [(١)] .

إقليم الإسكندرية، وتوجد به ثلاث مدن هي: السادات، برج العرب الجديدة، والنوبارية، وكلها يقع في إقليم الإسكندرية الاقتصادي قبل أن يضم إليه إقليم مطروح الاقتصادي، والذي كان خلوه من المدن الجديدة - رغم كبر مساحته وتعدد موارده - تأكيدا لاتجاه الفكر التخطيطي العمراني في مصر إلى الالتصاق بالمعمور وعدم الاتجاه إلى نشر المراكز العمرانية الجديدة بعيدا عنه.

إقليم الدلتا، وتقع به مدينة واحدة هي دمياط الجديدة .

إقليم قناة السويس، وتقع به مدينتا: العاشر من رمضان، والصالحية الجديدة والأولى منهما أقرب إلى إقليم القاهرة الكبرى، أو إلى إقليم الدلتا من إقليم قناة السويس، والذي يلاحظ خلو منطقة شبه جزيرة سيناء التابعة له من أية مدينة جديدة.

---

(١)أحمد محمد عبد العال - منطقة غرب فرع رشيد دراسة في جغرافية التنمية - مرجع سبق ذكره - ص ١٥٢ .

إقليم مطروح: وهو الإقليم الوحيد الذي خلا من المدن الجديدة، وقد أدمج فيما بعد في إطار إقليم الإسكندرية الاقتصادي كما سبق ذكره .

إقليم أسيوط: وتقع به مدينتا أسيوط الجديدة، ومدينة أبو طرطور التعدينية الخادمة لمشروع استغلال فوسفات هضبة أبو طرطور في المنطقة الواقعة فيما بين منخفضي الخارجة والداخلة .

إقليم شمال الصعيد، وتوجد به مدينتان جديدتان هما: بنى سويف الجديدة والمنيا الجديدة .

إقليم جنوب الصعيد، وتقع به أربع مدن جديدة هي: سوهاج الجديدة، مدينة مجمع نجع حمادى لصناعة الألمونيوم، أسوان الجديدة، والحمراوين .

ويتضح من التوزيع السابق أن إقليم القاهرة الكبرى قد استأثر بالنسبة الكبرى من المدن المصرية الجديدة، إذ ضم ٣٠٪ من عددها ـ باعتبار التجمعات العمرانية العشر بمثابة مدينة واحدة ـ وهو الإقليم الذي كان يضم ٢٥٪ من جملة سكان مصر، ونحو ٦٪ من مساحتها المعمورة في عام ١٩٧٦، وقد ارتفعت نسبة إسهامه في سكان الدولة إلى ٢٦٪ في عام ١٩٨٦، وذلك كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (٧)

توزيع نسب معمور وسكان الأقاليم الاقتصادية المصرية [١]

النسب المئوية	المعمور	السكان		المدن الجديدة	
الإقليم الاقتصادي	١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٨٦	عدد	٪
القاهرة الكبرى	٥,٨	٢٥	٢٥,٦	٦	٣٠

(١)مجدي ربيع ـ التجمعات العمرانية الجديدة حول القاهرة ـ ندوة التوسع الحضري ـ معهد التخطيط القومي ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ ـ ص ٧١٤ .

النسب المئوية	المعمور	السكان		المدن الجديدة	
الإسكندرية	٢٨,٤	١٣,٢	١٣,٢	٣	١٥
الدلتـــا	٢٥,٤	٢٣,٤	٢٣,١	١	٥
قناة السويس	١١,٧	١٠,٤	١٠,٢	٢	١٠
مطـروح	١,٥	٠,٣	-	-	-
شمال الصعيد	١١,٦	١١,٦	١١,٧	٢	١٠
أســيوط	٤,٦	٤,٦	٤,٨	٢	١٠
جنوب الصعيد	١١	١١,٥	١١,٥	٤	٢٠
الجمـــلة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٠	١٠٠

ويأتي إقليم جنوب الصعيد ـ من حيث عـدد المـدن الجديـدة ـ بعـد إقليـم القـاهرة الكبرى حيث بلغ عدد مدنه أربع مدن، تمثل ٢٠٪ من المدن المصرية الجديـدة، وقـد كانت نسبة معمور هذا الإقليم إلى جملة مساحة المعمور المصرى ١١٪ وعدد سكانه ٥, ١١٪ من عدد سكان مصر في كل من تعدادي ١٩٧٦، ١٩٨٦ .

أمـا إقليـم الإسـكندرية، والـذي كانـت مسـاحته المعمـورة تمثـل نحـو ٢٨٪ مـن مساحة المعمور المصرى في عام ١٩٧٦، وعدد سكانه يمثـل نحـو ١٣٪ مـن سـكان مصر في كل من تعدادي ١٩٧٦و١٩٨٦ فقد جـاء في المرتبـة الثالثـة مـن حيـث عـدد المدن الجديدة بعد إقليمي القاهرة الكبرى وجنوب الصعيد، إذ كان نصيبه ثلاثا مـن هذه المدن تمثل ١٥٪ من مدن مصر الجديدة .

وقد بلغ عدد المدن الجديدة في إقليم قناة السويس مـدينتين فقـط، أي نحـو ١٠٪ من هذه المدن، في الوقت الذي كانت مساحة معمـورة تمثـل نحـو ١٠٪ مـن مسـاحة معمور مصر عام ١٩٧٦، وسكانه يمثلـون ١٠٪ ـ أيضـا ـ مـن جملـة سـكان مصر في تعدادي ١٩٧٦ و١٩٨٦ .

ويشبه إقليم أسيوط إقليم القناة في كونه قد ضم مدينتين فقط، ولكنه اختلف عنه في انخفاض نسبة معموره إلى جملة مساحة معمور مصر - نحو ٥٪، وكذلك انخفاض نسبة سكانه إلى جملة سكان مصر - نحو ٥٪ أيضا - في كل من تعدادي ١٩٧٦، ١٩٨٦ .

كذلك يشبه إقليم شمال الصعيد كلا من إقليمى: قناة السويس وأسيوط في عدد مدنه الجديدة، ولكنه اختلف عنهما في ارتفاع نسبة كل من: مساحة معموره وعدد سكانه في كل من تعدادي ١٩٧٦، ١٩٨٦، والبالغة نحو ١٢٪ لكل منهما .

أما إقليم الدلتا، والذي بلغت مساحته المعمورة نحو ٢٥٪ من مساحة معمور مصر، و سكان يمثل عددهم نحو ٢٣٪ من سكان مصر في كل من تعدادي ١٩٧٦ و١٩٨٦ فقد كان نصيبه مدينة واحدة تخدم مصر كلها أكثر مما تخدمه هو وهى مدينة - ميناء - دمياط الجديدة .

الواقع الفعلي :

ويقصد به التوزيع العملي، أو مدى تبلور ووضوح المدينة الجديدة على خريطة مصر وهى مسألة تختلف - أيضا - من إقليم اقتصادي إلى آخر، وذلك كما يلي:

إقليم القاهرة الكبرى، وقد بدأت المدن الجديدة تظهر مبكرا فيه، إذ تنتمي مدينة ٦ أكتوبر إلى الجيل الأول من هذه المدن، ونظرا لأنها قد أقيمت على قاعدة صناعية - سياحية فقد جذبت الصناعة من إقليم القاهرة الكبرى ومن مناطق أخرى، وقد ارتفع عدد سكانها من نحو ٥,٣ ألف نسمة في عام ١٩٨٦ إلى نحو ٨,٦ ألف نسمة في عام ١٩٨٧ [1] كذلك فقد أصبحت مدينة ١٥ مايو ذات مكانة واضحة

(١)محمد جمال الدين محمد - أهمية المجتمعات والمدن الجديدة لمواجهة النمو الحضري - ندوة التوسع الحضري - معهد التخطيط القومي - القاهرة - ١٩٨٨- ص ٥٦١، وقد اكتفى الباحث بمساحة معمور مصر في عام ١٩٧٦ وقدرها نحو ٣٥ ألف ٠كم٢، وذلك لعدم الاقتناع بمساحة معمور عام ١٩٨٦، والتي بلغت نحو ٩٨٨ ألفًا !! ، راجع: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائى السنوي ١٩٥٢- ١٩٨٨ - مرجع سبق ذكره - ص ٢٣ .

كمتنفس سكاني للإقليم، حيث بلغ عدد سكانها حتى نهاية عام ١٩٨٧ نحو ٦٢ ألف نسمة [١] وهو ما يمثل نحو ٤١٪ من جملة طاقتها الاستيعابية حتى عام ٢٠٠٠ [٢] أما بالنسبة لمدينتي: بدر والعبور فلم تتضح معالمهما بعد إذ لازالت كل منهما في طور الإنشاء، في حين بدأت مدينة مناجم حديد الواحات البحرية في خدمة صناعة التعدين في تلك المنطقة، أما فيما يتعلق بالتجمعات العمرانية الجديدة العشر، والمقرر لها أن تستوعب نحو ١,٩ مليون نسمة حتى عام ٢٠٠٠ فقد تقرر أن يقام تجمع كل عام في الفترة ٨٤ / ١٩٩٥، ولكن ما تم إنجازه حتى عام ١٩٨٨ هو إعداد المخطط العام لتجمعين عمرانيين منهما فقط ـ أما التجمعات الأخرى فمعظمها ينتظر حل مشكلة الأرض المخصصة له من قبل هيئة التخطيط العمراني [٣].

إقليم الإسكندرية، وبه مدينتان من مدنه الجديدة الثلاث هما: السادات وبرج العرب الجديدة من مرحلتي: التخطيط والتنفيذ إلى مرحلة الفعالية ـ كمدينة ٦ أكتوبر في إقليم القاهرة، ومدينة العاشر من رمضان في إقليم قناة السويس، وإن كانت معدلات فعاليتهما تتم بإيقاع بطيء، فقد بلغ عدد سكان مدينة السادات ١,٩ ألف نسمة فقط في عام ١٩٨٦ [٤] ارتفعت إلى نحو ٤,٣ آلاف نسمة فقط في ١٩٨٧، أما مدينة برج العرب الجديدة فقد قدر عدد سكانها في العام الأخير بنحو ٠,٤ ألف نسمة فقط، ولا تزال المدينة الثالثة في هذا الإقليم ـ النوبارية ـ في طور الإنشاء.

إقليم الدلتا، لا تزال مدينته الوحيدة ـ دمياط الجديدة ـ في طور الإنشاء، وقد بلغ

(١) محمد جمال الدين محمد ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٥٩٥.

(٢) المرجع السابق ـ المكان نفسه.

(٣) فتحي محمد مصيلحي ـ بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القرية المصرية ـ ج١ ـ بدون ـ القاهرة ـ ١٩٩٠ـ ص ١٠٠.

(٤) مجدي ربيع ـ التجمعات العمرانية الجديدة حول القاهرة ـ ندوة التوسع الحضري ـ معهد التخطيط القومي ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ـ ص ٧٠٥.

عدد سكانها في عام ١٩٨٦ نحو ١٥٠٠ نسمة فقط .

إقليم قناة السويس، وقد شهد هذا الإقليم أكثر المدن الجديدة في مصر فعالية وكفاءة ونشاطا ونموا، ألا وهى مدينة العاشر من رمضان، التي بلغ عدد سكانها في عام ١٩٨٦ نحو ٨,٥ آلاف نسمة، ارتفع إلى ٣٤ ألفا في نهاية عام ١٩٨٧، كذلك بلغ عدد المشروعات الصناعية بالمدينة ٦٩٠ مشروعا حتى نهاية عام ١٩٨٦، منها ١٦٠ مصنعا منتجا بالفعل يعمل بها نحو ١٧ ألف عامل [(١)]، أما المدينة الأخرى بالإقليم - الصالحية الجديدة - والتي بلغ عدد سكانها نحو ٧٠٠نسمة فقط في عام ١٩٨٦ فهي في طور الإنشاء، وإن كانت قد بدأت في ممارسة دورها كمركز تصدير لمنتجات مشروع الصالحية الزراعي [(٢)] .

إقليم مطروح، وقد خلا هذا الإقليم من المدن الجديدة، وان كانت مدينة برج العرب الجديدة تقع داخل الإطار الادارى لمحافظة مطروح .

إقليم أسيوط، وقد ضم مدينتين في طور الإنشاء إحداهما في وادى النيل إلى الغرب من مدينة أسيوط هي مدينة أسيوط الجديدة، والأخرى في الوادي الجديد هي مدينة مشروع فوسفات أبو طرطور .

إقليم شمال الصعيد، وهو - كسابقه - يضم مدينتين في طور الإنشاء هما: بنى سويف الجديدة والمنيا الجديدة .

أنماط الصعيد، ويضم أربع مدن جديدة كلها في طور الإنشاء، وإن كان بعضها قد أوشك على النضوج، كما هو الحال بالنسبة لمدينة مجمع نجع حمادي، الذي كان يعمل به حتى عام ١٩٨٣ نحو ١٠ آلاف عامل، ومدينة الحمراوين، التي بلغ عدد سكانها في عام ١٩٩٢ نحو ١٠ آلاف نسمة، وتوفر نحو ٣٥٠٠ فرصة عمل في

(١)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٨٦ - النتائج الأولية - المدن - مرجع سبق ذكره - ص ٢٩ .

(٢)فتحى محمد مصيلحى - مرجع سبق ذكره - ص ٨٧ .

مناجم الفوسفات في تلك المنطقة [1] أما المدينتان الأخريان فهما: سوهاج الجديدة وأسوان الجديدة .

الأنماط :

والأنماط المقصودة هنا هي أنماط هذه المدن من منظور التنمية، وأنماطها من حيث استقلالها أو تبعيتها لغيرها من المدن الأقدم، ويرى الباحث أن الوضع الحالي للمدن المصرية الجديدة لا يسمح بتقسيمها إلى مدن مستقلة وأخرى تابعة، ولكن الإطار النظري التخطيطي الهادف إلى استخدام هذه المدن كأدوات لتحقيق التنمية الإقليمية في المدى الآجل يفترض أن تظل هناك عدة مدن جديدة تابعة لمدن أخرى قديمة أو سابقة عليها في الوجود، وأن تظهر بمرور الوقت مدن جديدة مستقلة عن المدن الأقدم، تكون مرشحة لأن تلعب دور أقطاب تنمية Development Poles في إقليمها المباشر، وأقطاب تخفيف Relief Poles عن الأقاليم العمرانية الأقدم المكتظة بالسكان .

أنماط المدن الجديدة من منظور التنمية :

يمكن تقسيم المدن الجديدة في مصر من منظور التنمية إلى ثلاث فئات رئيسة، تنقسم بدورها إلى ثلاث فئات فرعية وذلك كما يلي:

- من حيث استقلالها عن المدن الكبرى أو تبعيتها لها، حيث يمكن تقسيمها إلى: مدن مستقلة، مدن تابعة، ومدن المشروعات القومية غير المرتبطة بالمدن الأخرى
- من حيث الأنماط، حيث يمكن تقسيمها إلى: مدن جديدة أقطاب تنمية ومدن جديدة أقطاب تخفيف، ومدن جديدة متعددة الأهداف .
- من حيث مرحلة التنفيذ، حيث يمكن تقسيمها إلى: مدن جديدة قائمة غير

(١)علا سليمان الحكيم ـ تقييم لتجربة المدن الجديدة في مصر مع التطبيق على مدينة العاشر من رمضان ـ ندوة دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ معهد التخطيط القومي ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ـ ص ٦٣ .

مكتملة الإنشاء، مدن جديدة في طور الإنشاء، و مدن جديدة في طور الدراسة، ويمكن تجميع الفئات الثلاث ـ الرئيسة والتابعة ـ في الجدول التالي:

جدول رقم (٨)

أنماط المدن الجديدة في مصر من منظور التنمية [(١)]

رمز	استقلال/ تبعية	رمز	هدف الإنشاء	رمز	مرحلة التنفيذ
١	مستقلة	أ	أقطاب تنمية	I	قائمة غير مكتملة
٢	تابعـــة	ب	أقطاب تخفيف	II	في طـور الإنشاء
٣	مشروع قومي	ج	متعددة الأهداف	III	في طور الدراسة

وفى ضوء التقسيم السابق يمكن توزيع المدن المصرية الجديدة على الفئات التالية

الفئة الأولى: المدن الجديدة أقطاب التنمية القائمة ورمزها (١ أ I)، وهى مدن: العاشر من رمضان، السادس من أكتوبر، السادات، وبرج العرب الجديدة [العامرية الجديدة سابقا] .

الفئة الثانية: المدن الجديدة التوابع أقطاب التخفيف القائمة ورمزها (٢ ب I) وهى مدينة ١٥ مايو فقط .

الفئة الثالثة: المدن الجديدة التوابع أقطاب التخفيف في طور الإنشاء ورمزها (٢ ب II) وهى مدن: العبور، بنى سويف الجديدة، المنيا الجديدة، أسيوط الجديدة، سوهاج الجديدة، وأسوان الجديدة .

الفئة الرابعة: مدن المشروعات القومية المتعددة الأهداف في طور الإنشاء ورمزها (٣ ج II) وتضم مدينتيّ: النوبارية والصالحية الجديدة .

(١)الجدول من اقتراح الباحث .

الفئة الخامسة: المدن التوابع المتعددة الأهداف في طور الإنشاء ورمزها (٢ ج II) وتضم مدينتيّ: بدر ودمياط الجديدة .

الفئة السادسة: مدن المشروعات القومية المستقلة القائمة ورمزها (٣ ج I) وتتبعها مدينتا: استغلال خام الحديد في الواحات البحرية، والمجمع الصناعي بنجع حمادى [مجمع الألمونيوم] .

الفئة السابعة: مدن المشروعات القومية المستقلة في طور الدراسة ورمزها (٣ ج III) وتتبعها مدينتا: مدينة مجمع أبو طرطور لاستغلال فوسفات الوادي الجديد ومجمع الحمراوين لاستغلال المنجنيز بالبحر الأحمر .

الفئة الثامنة: المدن التوابع أقطاب التخفيف في طور الدراسة ورمزها (٢ ب III) وهى التجمعات العمرانية العشرة في إطار إقليم القاهرة الكبرى العمراني، ويلخص الجدول التالي التقسيم السابق للمدن الجديدة في مصر :

جدول رقم (٩)

فئات المدن المصرية الجديدة[١]

المدن / الخصائص	الرمز	المدن
مستقلة / أقطاب نمو / قائمة	١ أ I	العاشر من رمضان/ السادس من أكتوبر السادات / برج العرب الجديدة
توابع/ أقطاب تخفيف/ قائمة	٢ ب I	١٥ مايو
توابع/ أقطاب تخفيف/ في طور الإنشاء	٢ ب II	بنى سويف الجديدة/ المنيا الجديدة/ أسيوط الجديدة/ سوهاج الجديدة/ أسوان الجديدة
توابع/ أقطاب تخفيف/ في طور الدراسة	٢ ب III	التجمعات العمرانية العشر حول مدينة القاهرة

(١)علا سليمان الحكيم ـ المرجع السابق ـ ص ١٠٠ .

المدن / الخصائص	الرمز	المدن
توابع/ متعددة الأهداف/ في طور الإنشاء	٢ ج I	دمياط الجديدة / بدر
مشروعات قومية/ مستقلة/ قائمة	٣ ج I	مجمع نجع حمادى/ مجمع الواحات البحرية
مشروعات قومية / متعددة الأهداف/ في طور الإنشاء	٣ ج II	النوبارية / الصالحية
مشروعات قومية / مستقلة/ في طور الدراسة	٣ ج III	مجمع أبو طرطور / مجمع الحمراوين

أنماط المدن الجديدة من منظور الاستقلال والتبعية

أ ـ المدن الجديدة المستقلة :

وهى مدن: العاشر من رمضان، السادات برج العرب الجديدة، ٦ أكتوبر، وإن كانت بعض الدراسات تضعها في عداد المدن التابعة [١] في حين يضعها البعض الآخر في عداد المستقل منها [٢] مجمع أبو طرطور، ومدينة الحمراوين واستقلاهما ناتج عن تطرف موقعيهما عن مناطق المعمور الرئيسة في الوادي والدلتا، مدينة النوبارية، لأنها سوف تقوم بدور قطب النمو Growth Pole في مناطق الاستصلاح الزراعي بمنطقة النوبارية، ومحور تنمية في غرب الدلتا، مدينة الصالحية الجديدة، التي تقوم ـ في شرق الدلتا ـ بالدور ذاته الذي تؤديه مدينة النوبارية في غربها، ومدينة الواحات البحرية .

(١)فتحى محمد مصيلحى ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ٦٠ .
(٢)علا الحكيم ـ المرجع السابق ـ ص ١٠٢ .

ب - المدن الجديدة التوابع :

وتأتى مدينة ١٥ مايو على رأس هذه المجموعة من المدن الجديدة، فما هي إلا امتداد عمراني للجزء الجنوبي من مدينة القاهرة [١] ثم التجمعات العمرانية الجديدة العشر حول مدينة القاهرة بحكم وظيفتها كمتنفس سكنى لإقليم القاهرة الكبرى الحضري، وهى ذاتها وظيفة مدينة ١٥ مايو، ثم المدن الجديدة المواجهة لمدن: بنى سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، وأسوان، بحكم وظائفها كأقطاب تخفيف عن هذه المدن الأقدم، ويضاف إلى هذه الفئة من المدن كلا من مدينتي: دمياط الجديدة والعبور، وإن كانت كل منهما تختلف عن المدينتين السابقتين في أنها مدينة متعددة الأهداف، كذلك تنتمي إلى هذه الفئة من المدن مدينة مجمع نجع حمادى الصناعي .

الوظائف :

لا يقصد بالوظائف هنا التركيب الوظيفي الداخلي للمدينة، ولا وظائف سكانها، وإنما المقصود هو الدور الوظيفي المرسوم للمدينة إسهاما منها في حل مشكلة السكان والتنمية الإقليمية في مصر، إما كقطب تنمية يساعد في ظهور نطاقات تنمية بعيدة عن نطاق المعمور الحالي لجذب بعض سكان أو أنشطة هذا المعمور، أو كقطب تخفيف يسهم في حل هذه المشكلة عن طريق تحويل مسار البشر النازحون من مناطق الطرد البشرى إلى مناطق الجذب - المدن الكبرى، وذلك رغم

(١) تتحقق التنمية الإقليميّة عن طريق السياسة الإقليميّة، وهى تلك السياسة الموجّهة نحو حل مشكلات التنمية غير المتساوية إقليميا، والناجمة عن عدم التساوي الجغرافي في توزّع مقوّمات وظروف كل من الإنتاج الاقتصادي والوضع الاجتماعي، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي الإقليميّ عن طريق تحقيق التنمية الإقليميّة، بواسطة تحسين ظروف الإنتاج الإقليميّ بالاستثمار في البنية الأساسيّة الإقليميّة، أو بإعادة التنظيم المكاني للقوى العاملة الإقليميّة في تركّزات جغرافيّة أكثر سهولة في استخدامها، بمعنى أن هذه السياسة هي محاولة لتحديث وإعادة بناء القاعدة الإنتاجيّة للاقتصاد الإقليميّ عن طريق تعزيز عمليات التغيّر أو الانتقال الموقعيّ المتوافقة مع النمط الإنتاجي الأكثر فعاليّة، المصدر: أحمد محمد عبد العال - جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها - مجلة كلية الآداب جامعة المنيا - المجلد ٩ - ١٩٩٠ - ص١١ .

أن التحديد الوظيفي الدقيق للمدن المصرية الجديدة أمر يصعب الوصول إليه في الوقت الراهن، ومن ثم يمكن تقسيم هذه المدن إلى ثلاث فئات هي:

المدن الجديدة أقطاب التنمية، وتضم مدن:

العاشر من رمضان، ذات القاعدة الاقتصادية المستقلة، والتي يمكن أن تمارس دور قطب النمو في المنطقة الواقعة بين أقاليم: قناة السويس، شرق الدلتا، والقاهرة الكبرى

السادس من أكتوبر، باعتبارها مركزا للجذب الصناعي تتوطن فيه الصناعات الجديدة والصناعات سابقة الوجود في إقليم القاهرة الكبرى الحضري

السادات، باعتبارها قطب نمو للمنطقة الواقعة بين إقليمي القاهرة الكبرى والإسكندرية من ناحية، ومنطقة غرب الدلتا من ناحية أخرى، وإن كانت قد بدأت في ممارسة دورها كقطب تخفيف بعد ضمها إداريا إلى محافظة المنوفية الكثيفة السكان .

برج العرب الجديدة، والتي تقوم بدور قطب التنمية في الجزء الغربى من محافظة الإسكندرية والجزء الشرقى من محافظة مطروح، وإن كانت تقوم بدور قطب التخفيف الاقتصادي عن مدينة الإسكندرية، كما تفعل مدينة ٦ أكتوبر بالنسبة لمدينتي: القاهرة والجيزة .

المدن الجديدة أقطاب التخفيف وتضم:

مدينة ١٥ مايو، المخطط لها أن تستوعب نحو ٢٧٥ ألف نسمة حتى عام ٢٠٠٠ تخفيفا عن مدينة القاهرة .

المدن الجديدة المجاورة لمدن: بني سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، وأسوان بالإضافة إلى التجمعات العمرانية العشر المجاورة لمدينة القاهرة، وكلها تقوم بالتخفيف عن المدن الأقدم ذات المشكلات السكانية المستديمة .

مدن المشروعات القومية والمدن المتعددة الأهداف :

وتقع مدن المشروعات القومية كلها في مناطق صحراوية بها إمكانات اقتصادية صالحة لقيام مشروع اقتصادي قومي، وهى مدن: النوبارية، الصالحية الجديدة [مشروعات زراعية] الواحات البحرية، الحمراوين، وأبو طرطور [مشروعات تعدينية] أما المدن المتعددة الأهداف فأهمها: دمياط الجديدة والعبور، ويوضح الجدول التالي أنماط هذه المدن:

جدول رقم (١٠)

المدن الجديدة من حيث التبعية والاستقلال وأنماط الوظائف ومرحلة التنفيذ

م	المدينة	التبعية	نمط الوظيفة	مرحلة التنفيذ
١	العاشر من رمضان	مستقلة	قطب تنمية	قائمة
٢	السادس من أكتوبر	مستقلة	قطب تنمية	قائمة
٣	السادات	مستقلة	قطب تنمية	قائمة
٤	برج العرب الجديدة	مستقلة	قطب تنمية	قائمة
٥	أبو طرطور	مستقلة	مشروع قومي	في طور الدراسة
٦	الحمراوين	مستقلة	مشروع قومي	في طور الإنشاء
٧	الواحات البحرية	مستقلة	مشروع قومي	في طور الإنشاء
٨	النوبارية	مستقلة	مشروع قومي	في طور الإنشاء

م	المدينة	التبعية	نمط الوظيفة	مرحلة التنفيذ
٩	الصالحية	مستقلة	مشروع قومي	في طور الإنشاء
١٠	١٥ مايو	تابعة	قطب تخفيف	قائمة
١١	بني سويف الجديدة	مستقلة	قطب تخفيف	في طور الإنشاء
١٢	المنيا الجديدة	مستقلة	قطب تخفيف	في طور الإنشاء
١٣	أسيوط الجديدة	مستقلة	قطب تخفيف	في طور الإنشاء
١٤	سوهاج الجديدة	مستقلة	قطب تخفيف	في طور الإنشاء
١٥	أسوان الجديدة	مستقلة	قطب تخفيف	في طور الإنشاء
١٦	تجمعات القاهرة	مستقلة	قطب تخفيف	في طور الإنشاء
١٧	دمياط الجديدة	مستقلة	متعدد الأهداف	في طور الإنشاء
١٨	العبور	مستقلة	متعدد الأهداف	في طور الإنشاء
١٩	بدر	مستقلة	متعدد الأهداف	في طور الإنشاء
٢٠	مجمع نجع حمادى	مستقلة	مشروع قومي	قائمة

ويلاحظ تركز المدن الجديدة أقطاب التنمية في منطقة الدلتا وما حولها شرقا وغربا، وكلها مدن مستقلة تحسبا لعملية التحامها مستقبلا وتحولها إلى نطاق حضري متصل - ميجالوبوليس Megalopolis - وفى الوقت ذاته تقترن كل

عاصمة من عواصم محافظات منطقة مصر الوسطى - ما عدا مدينة الفيوم - بمدينة جديدة تستوعب الزيادة السكانية والاقتصادية في هذه العاصمة أو في محافظتها، بحيث يمكن القول أن المدن الجديدة في منطقة الدلتا في معظمها أقطاب تنمية، وأن المدن الجديدة في منطقة الصعيد في معظمها أقطاب تخفيف، وأن منطقة القاهرة الكبرى تتميز بوجود النمطين معا لطبيعة ظروفها السكانية، وأن المدن الجديدة في المناطق الصحراوية مدن مشروعات قومية أو مدن مناطق التخوم .



الخاتمة

كان اتجاه الدولة في أواسط عقد السبعينيات من القرن الماضي نحو اتباع سياسة المدن الجديدة استجابة لحتمية « الخروج الكبير » من نطاق المعمور المصرى التقليدي إلى « الأراضي البعيدة » عن هذا النطاق، والتي يجب أن تكون أرضا «موعودة » بقدوم طلائع التعمير الخارجة من الوادي « الأنبوبي » المتصبب مشكلات وسكانا، لأنه من الأجدر بسكان مصر أن يلجؤوا إلى هذا الخروج الكبير الطوعيّ قبل أن يضطروا إلى « الهروب الكبير » من منطقتي الوادي والدلتا، بعدما تتخما بنحو ٧٠ مليونا من البشر مع بداية القرن الحادي والعشرين، والتي قد تسلمنا إلى سنوات « عجاف » من المزعج أن نتصور طبيعة العلاقة بين سكان مصر ومعمورها خلالها .

وفيما يتعلق بالارتباط بين المدن الجديدة وأقاليم التنمية، فالملاحظ أن هذه المدن قد ارتبطت بأقاليم التخوم أكثر من ارتباطها بغيرها من الأقاليم، وذلك نتيجة لطبيعة المعمور المصرى، ومن أبرز هذه المدن: النوبارية، الصالحية الجديدة، برج العرب الجديدة، والسادات، أما من حيث ارتباط هذه المدن بأنماط النمو السكاني الحالي والمتوقع فالملاحظ أن العدد الأكبر منها كان من نصيب محافظات النمط المختنق، وأهمها: القاهرة والجيزة، وأن محافظات النمط المفتوح قد تناثرت فيها هذه المدن، وذلك لارتباط المدن الجديدة في مصر بعملية التخفيف عن مناطق الاكتظاظ السكاني أكثر من ارتباطها بعملية تحقيق التنمية الإقليمية على مستوى كافة أقاليم مصر الاقتصادية، ولهذا نرى محاور التنمية في مناطق اللا معمور تخلو من العدد الكافي من المدن الجديدة اللازمة لاستغلال مواردها الكامنة .

ولقد أدرك المسؤولون عن التنمية الإقليمية في مصر أهمية هذا النمط من أنماط

التنمية، كما أدركوا أهمية المدن ـ خاصة الجديدة منها ـ في تحقيقه، ولذلك فقد قسمت مصر إلى ثمانية أقاليم اقتصادية ـ تحولت إلى سبعة مؤخرا ـ بهدف تحقيق التنمية الإقليمية، وهو أسلوب من أساليب تقسيم الدولة إلى أقاليم من أجل التنمية، ولكنه تقسيم اعتمد أساسا على تجميع كل مجموعة من المحافظات المتجاورة في شكل إقليم اقتصادي واحد، ومن ناحية أخرى لم تلتزم سياسة المدن الجديدة في مصر بأي من إستراتيجيات التنمية الإقليمية المتعارف عليها ـ إستراتيجية الانتشار، إستراتيجية التركيز، وإستراتيجية الانتشار بطريقة مركزة أي سياسة مراكز أو أقطاب النمو، ولكنها أخذت في اعتبارها حدة مشكلات المعمور المصرى وخصوصية العلاقة بين الإنسان المصرى وهذا المعمور من ناحية، وتفاوت ملامح هذه العلاقة بين الأجزاء المختلفة من هذا المعمور من ناحية ثانية، وخصائص مناطق اللا معمور من ناحية ثالثة، وقد أسفر ذلك جميعا عن الاتجاه إلى إنشاء مجموعة من المدن الجديدة من أجل الحل العاجل لبعض المشكلات المكانية التي يعانى منها المعمور المصرى.

ورغم التوافق الزمني بين عمليتي إنشاء المدن الجديدة واتباع سياسة التنمية الإقليمية إلا أن الارتباط بين هاتين العمليتين كان غير واضح في أذهان العاملين على التخطيط لحل المشكلات المكانية التي يعانى منها معمور مصر، رغم إفادة الدولة من تجارب الدول الأخرى في هذا الصدد، وذلك لأن هذه الإفادة قد اقتصرت على عمليات الإنشاء والتوجيه، ولم تتعد ذلك إلى الأبعاد المكانية الكاملة الكامنة في عملية التنمية الإقليمية.



مصادر الدراسة الثالثة

١ ـ أحمد حسن إبراهيم ـ المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق ـ قسم الجغرافيا ـ جامعة الكويت ـ ١٩٨٥ .

٢ – أحمد خالد علام وعبد الغني عبد العظيم ـ العمران والحكم المحلي في مصر ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة ـ ٢٠٠٠ .

– أحمد خالد علام ـ تاريخ التخطيط الإقليمي بمصر وتقسيم الدولة إلى أقاليم ـ مجلة المهندسين ـ العدد الرابع ـ أكتوبر ١٩٧٨ .

٣ـ أحمد على إسماعيل ـ دراسات في جغرافية المدن ـ ط٤ ـ دار الثقافة للنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ ١٩٩٠ .

٤ ـ أحمد محمد عبد العال ـ منطقة غرب فرع رشيد دراسة في جغرافية التنمية ـ رسالة دكتوراه ـ غير منشورة ـ كلية الآداب جامعة المنيا ـ ١٩٨٧ .

٥ ـ .... ـ جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها ـ مجلة كلية الآداب جامعة المنيا ـ المجلد التاسع ـ ١٩٩١ .

٦ ـ .... ـ دور المدن المصرية غير المليونية في عملية التحضر ١٩٧٦ـ ١٩٨٦ ـ مجلة كلية الآداب جامعة المنوفية ـ العدد الخامس ـ أبريل ١٩٩١ .

٧ ـ أكاديمية البحث العلمي ـ الملامح العريضة للمدن المصرية عام ٢٠٠٠ ـ المرحلة الثانية ـ التقرير النهائي ـ القاهرة ـ بدون .

٨ ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ـ الكتاب الإحصائى السنوي ١٩٥٢ـ١٩٨٨ ـ القاهرة ـ يونيو ١٩٨٨ .

٩ ـ .... ـ المؤشرات الإحصائية ـ إقليم الإسكندرية ـ القاهرة ـ ١٩٨٧ .

١٠ ـ ....ـ التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٨٦ ـ النتائج الأولية ـ المدن ـ القاهرة ـ ١٩٨٦ .

١١ ـ السيد محمد كيلاني ـ تصنيف وترتيب المدن المصرية ذات حجم سكاني ١٠٠٠٠ نسمة فأكثر ـ معهد التخطيط القومي ـ ورقة عمل رقم ١٧ ـ القاهرة ـ أغسطس ـ ١٩٨٣ .

١٢ ـ المجالس القومية المتخصصة ـ سيناء ومجالات التنمية ـ المركز العربي للبحث والنشر ـ القاهرة ـ ١٩٨٠ .

١٣ ـ حسن محمود الحديثى ـ سياسة التنمية المكانية وعلاقتها بالتطور العمراني للمدن ـ مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ـ المجلد ١٧ ـ بغداد ـ ١٩٨٦ .

١٤ ـ حسين كفافى ـ رؤية عصرية لخريطة مصر ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ـ ١٩٨٧ .

١٥ ـ سامح العلايلى ـ مشروعات تخطيط المدن الكبرى وواقع التضخم الحضري ـ ندوة التوسع الحضري ـ معهد التخطيط القومي ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ .

١٦ ـ سعد الدين الحنفى ـ معالم الطريق إلى سنة ٢٠٠٠ ـ مذكرة غير منشورة ـ وزارة التخطيط ـ القاهرة ـ بدون .

١٧ ـ سيد عبد المقصود ـ التفاوتات الإقليمية واستراتيجية التنمية الإقليمية ـ معهد التخطيط القومي ـ مذكرة خارجية رقم ١٤٣٨ ـ القاهرة ـ يناير ١٩٨٧ .

١٨ ـ سيد عبد المقصود ـ دور المدن في الاقتصاد الأكبر ـ ندوة دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ معهد التخطيط القومي ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ .

١٩ ـ صالح مغيب ـ تقديم ندوة دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ معهد التخطيط القومي ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ .

٢٠ ـ صقر أحمد صقر ـ عشرون عاما من التخطيط الإقليمى في مصر [١٩٥٧ ـ

١٩٧٧] ـ مصر المعاصرة ـ العدد ٣٧١ ـ يناير ١٩٨٧ .

٢١ ـ عايدة بشارة ـ تخطيط المراكز العمرانية والتنمية في جمهورية مصر العربية ـ بحوث المؤتمر الجغرافي العربي الثاني ـ ١٩٧٦ ـ المجلس الأعلى للثقافة ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ .

٢٢ ـ عبد الرحيم عمران ـ المشكلة السكانية في مصر ـ في: عبد الرحيم عمران [محرر]، السكان والصحة والتنمية في البلاد العربية ـ دار نشر الثقافة ـ القاهرة ـ ١٩٧٨ .

٢٣ ـ عزة سليمان وشنودة سمعان ـ التوسع الحضري ومشكلة الإسكان في مصر ـ ندوة التوسع الحضري ـ معهد التخطيط القومي ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ .

٢٤ ـ عزة عبد العزيز سليمان ـ المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق ـ ندوة دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ معهد التخطيط القومي ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ .

٢٥ ـ علا سليمان الحكيم ـ أقطاب النمو كإستراتيجية للتنمية الإقليمية في مصر ـ رسالة دكتوراه ـ غير منشورة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٨٥ .

٢٦ ـ .... ـ أقطاب النمو كأسلوب لحل مشاكل المدن الكبرى في مصر ـ ندوة التوسع الحضري ـ معهد التخطيط القومي ـ القاهرة ـ ١٩٨٨

٢٧ ـ .... ـ تقييم لتجربة المدن الجديدة في مصر مع التطبيق على مدينة العاشر من رمضان ـ ندوة دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ معهد التخطيط القومي ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ .

٢٨ ـ فتحى محمد مصيلحى ـ بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القرية المصرية ـ ج١ ـ بدون ـ القاهرة ـ ١٩٩٠ .

٢٩ ـ مجدى ربيع ـ التجمعات العمرانية الجديدة حول القاهرة ـ ندوة التوسع الحضرى ـ معهد التخطيط القومي ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ .

٣٠ ـ محاسن مصطفى حسنين ـ السكان والنمو الحضري في مصر ـ ندوة التوسع الحضري ـ معهد التخطيط القومي ـ القاهرة ـ ١٩٨٨ .

٣١ ـ .... دور المدن الجديدة في إعادة توزيع السكان والقوى العاملة ـ ندوة دور المدن الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ معهد التخطيط القومي ـ القاهرة ـ ١٩٨٨

٣٢ ـ محمد جمال الدين محمد ـ أهمية المجتمعات والمدن الجديدة لمواجهة النمو الحضري ـ ندوة التوسع الحضري ـ معهد التخطيط القومي ـ القاهرة ـ .١٩٨٨

٣٣ ـ وزارة التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي ـ دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية ـ التقرير النهائي ـ القاهرة ـ يناير ١٩٨٢ .

٣٤ ـ وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق ـ الإسكان في مصر ـ القاهرة ـ ١٩٨٩ .

٣٥ ـ وزارةالتعمير والمجتمعات الجديدة ـ التعمير في مصر ـ القاهرة ـ ديسمبر ١٩٨٩ .

٣٦ ـ وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة ـ المدن الجديدة علامات مضيئة على خريطة مصر ـ القاهرة ـ ديسمبر ١٩٨٩ .

٣٧ ـ يوسف تونى ـ معجم المصطلحات الجغرافية ـ دار الفكر العربي ـ القاهرة ـ بدون .

38 - Alaev , E., Regionalization of a country for regional planning , in : Adams , P., and Helleinger , M., International geography , University of Toronto Press , Toronto , 1972 .

39 Alaev, E., Social and economic geography, Progress

Publications, Moscow. 1989.

40 - Alonso , W., Urban and regional imbalances in economic development , in : Friedman , J., and Alonso , W., ed. Regional policy , The MIT Press , Cambridge , 1975 .

41 - Butuzova , V., et al. Division into economic regions , The xxiii International Geographical Congress , Sec. II , Moskova , 1967 .

42 - Folmer H., and Oosterhaven , J., Spatial inequality and regional development , in : Folmer H., and Oosterhaven , J., eds. , Spatial inequality and regional development , Martinus Nijhoff Publishing , Boston , 1979 .

43 - Hall, P., et al. The Containment of urban England, vol. one, George Allen & Unwin, London, 1973.

44 - Hansen , N., M., Growth Centers Policy in The United States , in : Hansen N., M., ed. Growth Centers in Regional Economic Development , The Free Press , New York , 1972 .

45 - Hansen , N., Review and evaluation of attempts to direct migrants to smaller and intermediate sized cities , in : United Nations , Population distribution policies in Developing Countries , New York , 1981.

46 - Lavrov, S and Sdasyuk, G., Concepts of regional development, Progress Publishers, Moscow, 1988.

47 - Mc Donald, J., R., Geography of regions, Brown Company Publisher, Debuqe, Iowa, 1972.

48 - Richardson, H., W., Regional Growth Theory, Macmillan, London, 1973.

49 - Richardson , H., W., City size and national spatial strategies in Developing Countries , World Bank Stuff Working Paper No. 252 , April , 1977 .

50 - Rodwin , L., Choosing regions for development , in : Friedman , J., and Alonso , W., ed. regional development and planning , The MIT Press , London , 1975 .

51 - Ross , G., W., and Cohen S., S., the Politics of French regional planning , in : Friedman , J., and Alonso , W., ed. Regional policy , The MIT Press , Cambridge , 1975 .

52 - Stohr, W., B., Interurban systems and regional economic development, A.A.A.G. Resource Paper No. 26, 1974.

53 - Pullman , E., Regional development and geography of concentration , in : Friedman , J., and Alonso , W., ed. regional development and planning , The MIT Press , London , 1975 .



الدراسة الرابعة

الاختلافات الإقليمية في مستويات التنمية في مصر



تمهيد

يجب على كل مصريّ عاش على أرض مصر وأحس بآلامها وتطلع ليوم يُسهم فيه في تحقيق جزءٍ ولو يسيرٍ من آمالها ألاّ يدّخر وسعاً في عمل كل ما من شأنه رفعة شأن بلده وسموّ قدرها بين بلاد العالم .

وعلم الجغرافيا من أكثر العلوم الإنسانية دراية بمشكلات الدول ومن أقدرها على المشاركة في حل هذه المشكلات نظرياً وتطبيقياً، خاصة بعد أن أصبح تحقيق التنمية وتوزيع نتائجها توزيعا عادلاً على كافة أرجاء الوطن مطلباً لكافة الباحثين عن الوضع الأفضل لمستوى معيشة شعب مصر، وما تشهده أرض مصر حاليا من مشروعاتٍ عملاقةٍ في كافة مناشط الحياتين الاجتماعيّة والاقتصاديّة إنما هو دليل واقعيُ علي الاهتمام المتناميّ بموضوع التنمية .

والدراسة الحالية ما هي إلا محاولة جغرافية متواضعة. لأحد أبناء مصر الشامخة دوما بإذن الله - لتلّمس الصورة التوزّعية للوضع الراهن للتنمية علي مستوي محافظاتها، تعكس في مجموعها حالة التنمية في كل مصر في العقد الأخير من القرن العشرين..وقد اشتملت الدراسة على عدد من وسائل قياس هذا الوضع كلها من اقتراح الباحث، فإن حققت الدراسة أهدافها فالحمد لله أولا وآخرا، وإن أخفقت فلابد من شكر الله وحمده، وعساه سبحانه أن يوفق في محاولة أخرى .. فهو جلّ جلاله من وراء القصد .



تقديم

تعتبر مصر مثالاً واضحاً للاختلافات المكانيّة، ويكفي للتدليل على ذلك النظر إلى خريطة معمورها وملاحظة نسبته إلى جملة مساحتها واستئثاره بغالبية سكّانها ومدنها، أو تفاوت وحداتها الإداريّة من حيث المساحة أو السكّان أو توزّع مقوّمات التنمية على رقعة هذا المعمور .

وتعرف مصر ـ أرض التناقضات كما قال بذلك أكثر من باحث ـ نوعاً من التفاوت المكانيّ في مقوّمات التنمية وعناصرها، تتفاوت درجته باختلاف مكانة المكان بالنسبة للمعمور المصري من ناحية، وما يحويه هذا المكان من إمكانات موضعيّة ماديّة وبشريّة من ناحيةٍ أخرى .

ولقد أصبحت التنمية بمفهومها الجغرافيّ، وهو مفهومها الشامل ـ الذي يضم كل عناصرها الاقتصادية والاجتماعية في منظور مكاني ـ هي الشغل الشاغل لكافة الباحثين والمهتمين بالبحث عن وضعٍ أفضل لحياة سكان مصر وهم على أعتاب القرن الحادي والعشرين .

وتهدف الدراسة الحالية إلى محاولة إظهار التفاوت المكانيّ أو الاختلافات الإقليمية في المستوى الراهن للتنمية في مصر، عن طريق تحديد مستوي التنمية الذي بلغته كل محافظةٍ من محافظاتها، وذلك باستخدام مقياسٍ عامٍ مُقترح مؤلفٍ من مجموعةٍ من المقاييس الفرعيّة هي مؤشّر درجة التنمية، ومؤشّر مرتبة التنمية، ومؤشر حالة التنمية .

وقد اعتمدت هذه المقاييس على عشرة من المتغيّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة لتحديد مستويات التنمية التي بلغتها المحافظات هي: متوسط نصيب الفرد من

الدخل القوميّ، نسبتيّ القوى العاملة والقوى العاملة بالصناعة معدّليّ البطالة ووَفيات الأطفال الرضّع، عدد الأطباء، مدي توافر كل من المياه النقية والكهرباء، معدل القراءة للبالغين، وعدد أجهزة التلفاز لكل ألف أسرة .

وبعد أن تضمّنت عرضاً عاماً لمعظم المقاييس المستخدمة في قياس التنمية اتبعت الدراسة ـ باستخدام مؤشّرها المقترح ـ تصنيفين لتصنيف محافظات مصر حسب درجات التنمية ومراتبها وحالاتها، أحدهما رباعيّ والآخر ثلاثيّ، حيث وزّعت هذه المحافظات حسب التصنيف الرباعي على أربع مجموعات من حيث متوسط مصر في كل متغيّر من المتغيّرات العشرة، أما المؤشر الثلاثي فقد وزعت بمقتضاه هذه المحافظات على ثلاث مراتب تنموية .

وتتألف الدراسة من ستة مباحث تناول الأول منها موضوع المفاهيم والمقاييس والتصنيفات، وفيه استعراض لمقاييس التنمية المتنوّعة، ومراجعة لدليل التنمية البشرية المعتمد من قبل هيئة الأمم المتحدة، وشرحُ للمقياس الذي اقترحته الدراسة لقياس مستويات التنمية على مستوى محافظات مصر.

أما المبحث الثاني فقد استعرض المتغيّرات العشرة المقترحة لقياس مستويات التنمية في مصر على مستوى مناطقها الجغرافيّة الثلاث: الدلتا والوادي والحدود، وعلى مستوى محافظاتها الحضريّة والريفيّة، حيث قُسّمت هذه المحافظات إلى مجموعتين من حيث متوسط مصر في كل متغيّر إحداهما أعلى منه والأخرى أقل، كما وُزّعت هذه المحافظات مرتبياً طبقا للتصنيف المرتبيّ الثلاثيّ .

وقد تضمن المبحث الثالث استعراضا لمواقف محافظات مصر من متغيّرات قياس التنمية، وذلك بتحديد المتغيّرات الأعلى من متوسط مصر والمتغيّرات الأقل منه بالنسبة لكل محافظة على حدة، وهي المواقف التي اعتمدت عليها الدراسة في تحديد مؤشر درجة التنمية الخاص بكل محافظة .

أما المبحث الرابع فقد حُدّد فيه مؤشر درجة التنمية Index of Development Degree لكل محافظة، وذلك عن طريق تحديد عدد المراكز المرتوية التي شغلتها تلك المحافظة في كل متغيّر من متغيّرات قياس التنمية، وهي المراكز التي تراوحت بين المركز الأول والمركز السادس والعشرين بعدد محافظات مصر .

وفي المبحث الخامس اشتملت الدراسة على استعراض لمراتب المحافظات في متغيّرات قياس التنمية، حيث حصلت كل محافظة على درجة تمثل مجموع قيم المراتب الثلاث - الأولى والثانية والثالثة - لهذه المتغيّرات، وتدل هذه الدرجة علي مؤشر مرتبة التنمية Index of Development Rank التي بلغتها المحافظة، ومن ثم فإنه يمثل ناتج ضرب عدد مرات تكرار رمز المرتبة في عدد نقاطها .

أمّا المبحث السادس والأخير فقد خصص لموضوع مؤشر حالة التنمية أو وضعها Index of Development Status في كل محافظة، وهو المؤشر الذي تم الوصول إليه عن طريق إيجاد نسبة المتغيّرات التي حصلت فيها المحافظة على المرتبة الأول إلى المتغيّرات التي حصلت فيها على المرتبتين الأخريين، ومن ثم فإنه يمثل النسبة المئوية لناتج قسمة مجموع تكرار رمز المرتبة الأول علي عدد المتغيّرات .



المبحث الأول

المفاهيم والمقاييس والتصنيفات

أدت سياسات التنمية التي اتُبعت في مصر ابتداءً من الخُطة الخمسيّة الأولى ١٩٥٥ـ١٩٦٠ وحتى السنوات القليلة الماضية إلى اختلال قدرات الوحدات الإداريّة المصريّة ـ المحافظات ـ وذلك نتيجة لعدم التوازن في توزيع مقوّمات هذه التنمية على هذه الوحدات، فقد اتبعت الدولة سياسة تركيز التنمية [١] في عدد محدود من هذه المحافظات، خاصة محافظتيّ القاهرة والإسكندرية، وذلك بسبب محدوديّة الموارد التخطيطيّة من ناحية، ولتحقيق أعلى العوائد من ناحية أخرى .

وقد أدى هذا الأمر إلى المزيد من هيمنة المحافظات المتقدمة في مقابل المزيد من تدنّي المحافظات الأخرى، التي تعانى أصلاً من ارتفاع كثافة السكّان، وانخفاض كل من متوسط الدخل الفرديّ ومستوى المعيشة، ومن نقص الخدمات وقلّة فرص وإمكانات الاستثمار [٢] .

وتعتبر عملية تركيز الأنشطة الاقتصاديّة ـ الصناعيّة منها على وجه الخصوص ـ أكبر مؤشّرٍ على هذا الخلل، فقد توطّنت معظم الصناعات المصريّة في محافظتيّ القاهرة والإسكندرية، وذلك للإفادة من كلٍ من وَفورات التجمّع ووَفورات التحضّر والوَفورات الخارجيّة [٣] .

---

(١)علا سليّمان الحكيم ـ التفاوتات الإقليميّة للتنمية البشريّة ـ معهد التخطيط القوميّ ـ ورقة خلفيّة رقم(٥) في تقرير التنمية البشريّة لمصر عام ١٩٩٤ ـ القاهرة ـ إبريل ١٩٩٤ـ ص ١ .

(٢) المرجع السابق ـ المكان نفسه .

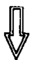
(٣)وفورات التجمّع ووفورات التحضّر هي المميّزات الاقتصادية المقدمة إلى الأنشطة الاقتصادية المتمركزة في المركز الحضري، من خلال المزايا الاقتصادية لهذا المركز ذاته وهى الأسواق الكبيرة وسوق العمل الحضري والخدمات التجارية والمالية ووفورات النقل الحضري، ووفورات=

وقد أدى هذا التوطّن إلى المزيد من هجرة السكّان إلى هاتين المحافظتين وهو ما أدى في النهاية إلى اختلال هيكل توزيع كل من السكّان والعمالة والاستثمارات، وما استتبع ذلك من أوجه النشاط الاجتماعيّ على رقعة المعمور المصريّ [1] ويوضح ذلك النموذج المُبسّط التالي:

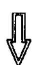
شكل رقم (٢٣)

نموذج أسباب الفوارق الإقليميّة في مستويات التنمية في مصر

توطن النشاط الصناعيّ في المحافظات المتقدمة للإفادة من وَفورات التجمّع



التوسع الصناعيّ والعمرانيّ بالمحافظات المتقدمة



زحف العمالة إلى المحافظات المتقدمة للإفادة من ميزة الدخل الأكبر



الهجرة المستمرة غير المنظمة من المحافظات الريفيّة إلى المحافظات المتقدمة

=الاتصالات، وقد اعتبرت وفورات خارجية لأنها خارجة عن المشروع، حيث لا يسهم في إيجادها، وإنما الذي أوجدها هو الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لهذه المدينة ووفورات التوطن هي المميزات الاقتصادية في المنطقة التي تتركز فيها مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المتماثلة، والتي تعمل من خلال هذه المميزات على تطور الأنشطة القائمة من ناحية، وعلى جذب أنشطة أخرى تتكامل معها مثل سهولة الحصول على العمالة الماهرة والخدمات الصناعيّة المتخصصة وإمكانية التسويق وبرامج التدريب والبحوث المشتركة، المرجع السابق - المكان نفسه .

(١) أحمد محمد عبد العال ـ جغرافيّة التنمية ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ١ .



اختلال هيكل توزيع السكان والاستثمارات والأيدي العاملة
على مستوى الدولة



تضخم المحافظات الحضرية (المتقدمة) وارتفاع معدّلات نموها



استمرار تدهور المحافظات الريفية

⇩

زيادة حدة الفوارق
بين المحافظات الحضريّة المتقدمة والريفية المتخلّفة

من اقتراح الباحث

تَنوّع مقاييس التنمية :

تعدّدت معايير قياس التنمية بتعدد خصائص هذه التنمية ومقّوماتها ومعوّقاتها من دولة إلى أخرى، كما قد تتعدد هذه المعايير في الدولة الواحدة على حسب درجة التنمية المُتطلّبة من ناحية، وفى ضوء وضع التنمية الراهن في هذه الدولة من ناحيةٍ أخرى .

وبسبب عدم وجود اتفاقٍ تامٍ حتى الآن بين مختلف الباحثين على مفهوم التنمية، فإنه لا يوجد تعريف واحد لهذا المفهوم، الذي كان مفهوماً اقتصاديا صرفا، ثم تحول بعد ذلك إلى مفهومٍ اجتماعي، وانتهى بأن أصبح مفهوماً شاملا، ولذلك تتفاوت معايير التنمية من مجال بحث علمي إلى مجال آخر، بحيث أصبحت التنمية تُعَرّف ـ في ضوء تعدد مفاهيمها ـ من المقاييس الدالة عليها أكثر من تعريفها بواسطة

تعريفاتها [١].

ولهذا تتنوع مقاييس التنمية ما بين اقتصاديّة واجتماعيّة، وماديّة ولا ماديّة وكميّة ونوعيّة، ومن ثم فهي تتفاوت بشدة من حيث مفهومها وأهمّيتها ودرجة الحاجة إليها من مجتمع إلى آخر [٢].

وفى السنوات الماضية اقترح عدد من الباحثين من مختلف النُظم العلمية مجموعة متنوّعة من مؤشّرات قياس التنمية، منهم: معهد بحوث الأمم المتحدة U.N Research Institute ١٩٧٢ و«إيـر «Eyre ١٩٧٨ و«مـوريس «Morris ١٩٧٩ و«كـول «Cole ١٩٨١ و«رام «Ram ١٩٨٢ ولجنة أزمة السكّان Population Crisis Committee ١٩٨٧ [٣].

وقد اتفق كلّ هؤلاء الباحثين على أن متغيّر الناتج القوميّ لكل فرد هو متغيّر مناسب وكاف للاستخدام ، ولكنه يهمل بشدّة العديد من الجوانب المهمة الأخرى للتنمية، ولقد حاول كل باحث إيجاد مؤشّر جديد يعكس منظوراً أوسع وأكثر عمقا لمشكلة التنمية، ولكن بينما كان لكل مقياس منظوراته التي يتفرّد بها، فان أيّا منها لم يكن مقياساً شاملا، حيث ترك العديد من المشكلات المهمة بدون حل .

وقد نشر كل من «دى سوزا و بورتر De Suza & Porter» في عام ١٩٧٤ دراسة قيمّة عن التخلّف والتحديث نقّبت عن الأسباب الكامنة وراء ظاهرة التخلّف، وتوصلت إلي أن من بين هذه الأسباب سببان - أحدهما ضمني والآخر ظاهريّ - يعتبران من الأسباب الحاسمة لفهم مشكلة التنمية، الأول هو أنه بسبب

(١) Robert J. Tata and Ronald R. Schultz, World Variation in Human Welfare A New Index of Development Status, A.A.A.G., Vol. 78, No 4, December 1988. p. 580.

(٢) De Suza, A. & Porter, P. The Underdevelopment and Modernization in the Third World, A.A.G. Resource Paper No. 28. 1974, p. 51.

(٣)معهد التخطيط القوميّ - مصر تقرير التنمية البشريّة ١٩٩٤- القاهرة - موجز التقرير، والأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤- المقدمة .

عدم وجود مجتمع كاملٍ في العالم فان كل الدول يمكن أن تعتبر نامية ومن ثم فإن أي مقياس لحالة التنمية يمكن اعتباره كمكان أو كنقطة على طول متصل المتقدم - الأقل تقدما Developed - Less Developed Continuum أما السبب الثاني فهو أن متصل التنمية يجب أن يُحدَد على أساس الحاجات البشريّة، فالتنمية في النهاية هي هدف الرفاه البشريّ ووظيفته .

ولقد وضع كل من «دى سوزا وبورتر» قائمة بتسعٍ من الحاجات الإنسانيّة الأساسيّة تراوحت بين الغذاء الكافي والمساواة السياسية والاجتماعية، على اعتبار أن مقابلة الاحتياجات البشريّة كهدف للتنمية والتحديث تتوازى مع المفاهيم المُعبر عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

دليل التنمية البشرية :

يعتبر مفهوم التنمية البشريّة أرحب مجالاً من نظريات التنمية الاقتصادية التقليديّة، فكثيراً ما يضيع الهدف من التنمية في زَخم الانشغال بالمفاهيم الاقتصاديّة للنمو والتضخّم وغيرها من الموضوعات الاقتصاديّة [(١)] .

ولما كانت نماذج النمو الاقتصادي تتناول زيادة الناتج القوميّ أكثر مما تتناول تحسين حياة البشر، فقد ظهرت ضرورة البحث عن بديل لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القوميّ كمقياس لدرجة التقدم ومتابعته لأنه « ليس بمتوسط الدخل وحده تقاس التنمية » .

ولقد تزايد استخدام «دليل التنمية البشريّة» كمؤشّر مُركّب لقياس مدى تلبية

(١)تتلخص طريقة التصنيف الثلاثي في تقسيم أعلى نسبة للمتغيّر إلى ثلاثة أجزاء يمثل الأول منها ٣٣,٦٪من قيمة هذه النسبة، ويمثل الثاني ما بين ٣٣,٣٪ و٦٦,٦٪، في١٠٠٪، مثل الثالث ما بين ٦٦,٦٪ و ١٠٠٪، ويمثل الجزء الثالث المحافظات ذات المرتبة الأولى، بينما يمثل الجزء الثاني المحافظات ذات المرتبة الثانية، في حين يمثل الجزء الأول المحافظات ذات المرتبة الثالثة راجع: أحمد محمد عبد العال ـ وظائف المدن المصريّة ـ مكتبة النهضة المصريّة ـ القاهرة ـ ١٩٨٩ ـ ص ٦٤ .

الاحتياجات الأساسيّة للفرد والمجتمع، ولتحديد مراتب الدول وكذلك أقاليمها من حيث درجة التنمية، ويتكون هذا الدليل من ثلاثة مكونات هي الصحة والتعليم والدخل، ويقاس التقدم في هذه المكونات بالمؤشّرات التالية: توقّع الحياة عند الميلاد، مُعدّل القراءة والكتابة بين البالغين، المُعدّل المُركّب لنسب القيد في مراحل التعليم، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ [1] .

ورغم الإدراك العام بأن دليل التنمية البشريّة يلخص وضع هذه التنمية في الدولة ـ ومن ثم في أقاليمها إذا ما طبّق على مستوى هذه الأقاليم ـ إلا أنه لا يعتبر مقياساً شاملاً لكل جوانب الرفاه البشرى، لأنه دليل محدود في حاجة إلى توسيع مجالاته، وينبغي تعزيزه بمؤشّرات مهمة في دلالتها على حالة التنمية البشريّة، حتى يمكن باستخدامه تقديم صورة كاملة لما تم إنجازه في مجال هذه التنمية .

وغالبا ما يوصف دليل التنمية البشريّة ـ بطريقة خاطئة ـ بأنه مقياس لمستوى المعيشة أو لنوعيّة الحياة، بينما هو مجرد مؤشّر مشتق من مصادر عدة يهدف إلى قياس ورصد مستوى التنمية البشريّة عند نقطة معينة من الزمن ويستخدم لهذا القياس مؤشّرات هدفها قياس النتائج وليس تحقيقها، ومن ثم فهو محكوم بالاعتبارات الخاصة بالبيانات المُعتَمد عليها في وضع مؤشّراته .

(١)يتمثل هذا التصنيف في تقسيم الرقم الخاص بالمحافظة الأولى في متغيّر ما على ثلاثة أجزاء بحيث تنتج لدينا ثلاثة أقسام الأول منها ما هو ما يتراوح رقمه بين ٦٦,٦٪ و ١٠٠٪ من رقم المحافظة الأولى، والثاني هو ما يتراوح رقمه بين ٣٣,٣٪ و٦٦,٦٪ من هذا الرقم، والثالث هو ما يقل عن ٣٣,٣٪ منه، ويدل مدى القسم الأول على المرتبة الأولى في هذا المتغيّر، بينما يدل مدي القسم الثاني على المرتبة الثانية، في حين يدل مدى القسم الثالث علي المرتبة الثالثة، ومثال ذلك الرقم الخاص بمتوسط دخل الفرد في عام ١٩٩٢ الخاص بمحافظة بورسعيد ـ أعلى متوسط على مستوى مصر في ذلك التاريخ ـ وهو ٣٧١٥ جنيها، حيث كان ما يمثل ٦٦,٦٪ منه ٢٤٧٤ جنيها، وما يمثل ٣٣,٣٪ ١٢٢٦ جنيها، ومن ثم كان حدا فئة المرتبة الأولى في هذا المتغيّر هو ٢٤٧٤ـ ٣٧١٥ جنيها، وحدا فئة المرتبة الثانية ١٢٢٦ـ ٢٤٧٤ جنيها، وحدا فئة المرتبة الثالثة صفرـ ١٢٢٦ جنيها وهكذا في بقية المتغيّرات المختارة للدراسة، المصدر السابق ـ ص ص ٦٤-.٦٥.

ومن أوجه ضعف هذا الدليل كذلك أنه بعد تحديد مؤشّراته فإنه قد جمعها جمعاً بسيطاً للوصول إلى مؤشّرٍ كلّيّ يفيد في عملية ترتيب الدول أو أقاليمها في هذا الصدد، وليس هناك من منطق مقبول يسمح بإضافة توقّع الحياة إلى معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، فالتفاوتات الإقليميّة في حالة التنمية تُفسر أساساً بالاختلافات في متوسط نصيب الفرد من الدخل القوميّ، وفى مستوى التحصيل العلميّ، في حين أن اختلافات توقّع الحياة أقل في تأثيرها على هذه التفاوتات .

لذلك لم يوجد اتفاق عام على دليل التنمية البشريّة يناظر في الإجماع عليه الاتفاق «مثلا» على مقياس الناتج المحليّ الإجماليّ، وبما أنه يكاد يكون من المستحيل الاتفاق على أوزان ترجيح للمؤشّرات المكونة لدليل التنمية البشريّة فإن حساب المتوسط البسيط لها هو أفضل اختيار .

ونظرا لأنه « ليس بمتوسط الدخل وحده تقاس التنمية»، ولتنوّع مقاييس هذه التنمية وتفاوتها من حيث مفهومها وأهميتها ودرجة الحاجة إليها من مجتمع إلى آخر، ولأن لكل مقياس من مقاييس التنمية منظورا ته التي يتفرّد بها، ولأن مؤشّر دليل التنمية المعتمد من قبل هيئة الأمم المتحدة لا يعتبر مقياسا شاملا لكل جوانب الرفاه البشرى نظرا لمحدوديته ووجوب توسيع مجالاته وتعزيزه بمؤشّرات أخرى مهمة في دلالتها على حالة التنمية البشريّة، فإن لكل باحث الحرية في اختيار الوسيلة التي يراها مناسبة لقياس حالة التنمية .

مقياس مقترح لدراسة مستوي التنمية في مصر :

يتمثل الهدف الأساسيّ للدراسة الحالية في إلقاء الضوء على الحالة الراهنة لمستوى التنمية في مصر على مستوى المحافظات، وذلك عن طريق إظهار التفاوتات المكانيّة الإقليميّة Regional Spatial Disparities في المُتغيّرات الدالة على هذه التنمية، والتي بلغ عددها عشرة متغيرات هي:

- نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ .
- قوّة العمل (٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ .
- قوّة العمل (١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣ .
- معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣ .
- عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤ .
- معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حي عام ١٩٩١
- المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦ .
- السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦ .
- معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ .
- عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٨٦ .

وتنقسم هذه المؤشّرات إلى مؤشّرات اقتصادية، وهى المؤشّرات من الأوّل إلي الرابع، ومؤشّرات اجتماعية، وهى المؤشّرات من الخامس إلى العاشر (ملحق رقم٢) وذلك بهدف محاولة الوصول إلى تحديد أدق لمدى التنمية أو وضعها في كل محافظة، لمعرفة أيّ من هذه المحافظات التي يعرف التنمية الحقيقية، وأيها الذي يشهد تنمية ظاهرية Pseudo Development - تعكسها الأرقام والنسب والمعدّلات فقط، والتي ربّما يكتفي بها لتقييم التنمية الإقليميّة في مصر، وهو التقييم الذي يجب أن يعتمد على التحليلات المتعمقة والدراسة المتأنّية المثابرة، بهدف إعطاء صورة صحيحة - بقدر الإمكان - لوضع التنمية في مصر، تكون خطوة في سبيل تحقيق الرفاه البشرى للمجتمع المصري مع بداية القرن الحادي والعشرين .

وفى سبيل الوصول إلى هدفها أتبعت الدراسة تقسيما رباعيا لمحافظات مصر في متغيّرات التنمية العشرة، حيث قَسّم «متوسط مصر» محافظاتها من حيث كل متغيّر إلى قسمين أحدهما أعلى من هذا المتوسط والآخر أقل منه، كما استعانت الدراسة

أيضا بتصنيف ثلاثيّ، قُسّمت بمقتضاه محافظات مصر إلى ثلاث مراتب تنموية [1] نتج عنها ثلاث فئات تنموية لكل منها رقم أو درجة تنحصر بين (١) و(٣)، ومن ثم توزّعت هذه المحافظات على ثلاث مجموعات من حيث مراتب تنمية كل مؤشّر هي:

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى، ودرجتها (١).
- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية، ودرجتها (٢).
- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة، ودرجتها (٣).

مع ملاحظة أن هذا الأمر لا ينطبق على معدليّ البطالة ١٩٩٣ ووفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حيّ عام ١٩٩١، وذلك لأن الوضع بالنسبة لكل منهما سيكون معكوسا، وذلك كما يلي:

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى، ودرجتها (٣).
- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية، ودرجتها (٢).
- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة، ودرجتها (١).

وذلك لكونهما متغيّرين سلبيين، بعكس بقية المؤشّرات الثمانية الأخرى الموجبة

ويتألف المقياس العام المقترح لقياس مستويات التنمية في المحافظات المصرية من ثلاثة مؤشّرات فرعيّة هي مؤشّر درجة التنمية ومؤشّر مرتبة التنمية ومؤشّر حالة

(١)ستتم دراسة محافظات مصر في هذا الجزء من الدراسة حسب الترتيب الوارد في جداول الكتاب الإحصائي السنوي لعام ١٩٩٥ وهى: المحافظات الحضرية القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس، ومحافظات الوجه البحري: دمياط والدقهلية والشرقية والقليوبية وكفر الشيخ والغربية والمنوفية والبحيرة والإسماعيلية، محافظات الوجه القبلي: الجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وأسوان ومحافظات الحدود: البحر الأحمر والوادي الجديد ومطروح وشمال سيناء وجنوب سيناء، راجع: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٢ - ١٩٩٥ ـ القاهرة - يونيو ١٩٩٦ .

التنمية، وقد تم الوصول إلى مؤشّر درجة التنمية Index of Development Degree عن طريق إعطاء درجة (تتراوح بين ١ و ٢٦) لكل محافظة في كل متغيّر من المتغيّرات العشرة المختارة لقياس مستويات التنمية، وقد تراوحت هذه الدرجة بين ١ و ٢٦ لتدل على موقع المحافظة بين محافظات مصر (وعددها ٢٦ محافظة وقت إعداد الدراسة) فيما يتعلق بهذا المتغيّر، ومن ثم تصبح درجة المحافظة في كل متغيّر منحصرة بين المركز الأول والمركز السادس والعشرين أو الأخير.

وبافتراض أن محافظة ما قد شغلت المركز الأول في المتغيّرات العشرة فإن مجموع الدرجات الدال على مؤشّر درجة التنمية الخاص بها هو ١٠ درجات، أي ١٠×١، وبافتراض أن محافظة أخرى قد شغلت المركز السادس والعشرين في كل هذه المتغيّرات فإن مجموع درجاتها هو ٢٦٠ درجة، أي ٢٦×١٠، ومن ثم فإن درجات مؤشّر درجة التنمية لمحافظات مصر تتراوح بين١٠و٢٦٠درجة، وهو المدى التنمويّ Developmental Range الذي تقع خلاله كل محافظات مصر فيما يتعلق بهذا المؤشر، مع ملاحظة أنه كلما قل الرقم دل ذلك على درجة تنمية أعلى والعكس صحيح.

أما مؤشّر مرتبة التنمية Index of Development Rank فهو مجموع ناتج ضرب عدد مرات تكرار رمز مرتبة المحافظة في كل متغيّر من المتغيّرات العشرة المختارة لقياس التنمية (وهي المراتب المنحصرة بين الأولى والثالثة حسب التصنيف الثلاثي المرتبيّ) في عدد نقاط رمز كل مرتبة، علما بأن قيمة المرتبة الأولى ويرمز لها الحرف (أ) ثلاث نقاط، وقيمة المرتبة الثانية ويرمز لها بالحرف (ب) نقطتان، وقيمة المرتبة الثالثة ويرمز لها الحرف (ج) نقطة واحدة.

فإذا حصلت محافظة ما في المتغيّرات العشرة على المرتبة الأولى ثلاث مرات والثانية خمس مرات والثالثة مرتان ـ على سبيل المثال ـ فإن حساب قيمة مؤشّر مرتبة التنمية الخاص بها يكون عن طريق ضرب العدد الدال على تكرار رمز المرتبة في

الرقم الدال على نقاط هذا الرمز وذلك وفق المعادلة:

ش = ك ر× ن، حيث تعني (ش) مؤشّر مرتبة التنمية، و (ك ر) تكرار رمز المرتبة، و(ن) نقاط رمز المرتبة، وذلك كما يلي (٣×٣)+(٥×٢)+(٢×١) أي ٩+١٠+٢=٢١.

وأخيرا فقد تم الوصول إلى درجة مؤشّر حالة التنمية Index of Development Status عن طريق قسمة مجموع تكرار الحرف (أ) الدال على المرتبة الأولى من مراتب متغيرات قياس التنمية الثلاث على ١٠، أي على جملة المتغيّرات، ثم ضرب الناتج في ١٠٠، فإذا تكرر الحرف (أ) ثماني مرات في محافظة ما فإن حساب درجة مؤشر حالة التنمية الخاص بها يكون وفق المعادلة:

ح = (مج ك ر) ÷ ١٠ × ١٠٠، حيث (ح) تعني مؤشر حالة التنمية، و(مج ك أ) مجموع تكرار رمز المرتبة الأولى) أي ٨÷١٠×١٠٠ = ٨٠



المبحث الثاني

متغيّرات قياس التنمية في مصر

في هذا المبحث دراسة لمتغيّرات قياس التنمية العشرة المختارة على مستوى كلٍ من المحافظات والمناطق الجغرافيّة الثلاث: الدلتا والوادي والحدود وذلك طبقا للتصنيف الثلاثيّ لهذه المحافظات إلى فئات مرتبة [1] وقد توزعت محافظات مصر - حسب الدراسة - بواقع ثلاث عشرة محافظة في منطقة الدلتا - بما فيها محافظات منطقة قناة السويس الثلاث، وثماني محافظات لمنطقة الوادي - بما فيها محافظة الفيّوم، وخمس محافظات لمناطق الحدود .

متغيّر نصيب الفرد من الدخل القوميّ عام ١٩٩٢

بلغ متوسط مصر في هذا المتغير ٢١٧٦ جنيهاً، ارتفع عن ذلك في سبع محافظات تمثل نحو ٢٧٪ من عدد محافظاتها، وانخفض عنه في المحافظات التسع عشرة المتبقية، والتي تمثل نحو ٧٣٪ (ملحق رقم ٣) وتضم مجموعة المحافظات السبع ذات المتوسط الأعلى ثلاثا من محافظات مصر الحضريّة هي بورسعيد والقاهرة

(١)تم الوصول إلى مؤشّر درجة التنمية Index Development Degreeعن طريق إعطاء درجة (تتراوح بين ١ و ٢٦) لكل محافظة في كل متغيّر من المتغيّرات العشرة المختارة لقياس مستويات التنمية، وقد تراوحت هذه الدرجة بين ١و٢٦ لتدل على موقع المحافظة بين محافظات مصر (وعددها ٢٦ محافظة في وقت إعداد الدراسة) فيما يتعلق بهذا المتغيّر، ومن ثم تصبح درجة المحافظة في كل متغيّر منحصرة بين المركز الأول والمركز السادس والعشرين أو الأخير، وبافتراض أن محافظة ما قد شغلت المركز الأول في المتغيّرات العشرة فإن مجموع الدرجات الدال على مؤشّر درجة التنمية الخاص بها هو ١٠ درجات، أي ١٠×١، وبافتراض أن محافظة أخرى قد شغلت المركز السادس والعشرين في كل هذه المتغيّرات فإن مجموع درجاتها هو ٢٦٠ درجة أي ٢٦×١٠، ومن ثم فإن درجات مؤشّر درجة التنمية لمحافظات مصر تتراوح بين ١٠ و٢٦٠ درجة، وهو المدى التنمويّ Developmental Range الذي تقع خلاله كل محافظات مصر فيما يتعلق بهذا المؤشر، مع ملاحظة أنه كلما قل الرقم دل ذلك على درجة تنمية أعلى والعكس صحيح، وهذه المعادلة بكافة تفصيلاتها من اقتراح الباحث .

والإسكندريّة، أما المحافظات الأربع الأخرى فكانت محافظات ريفيّة واقعة في منطقة الدلتا هي الدقهليّة ودمياط وكفر الشيخ والإسماعيليّة، ويلاحظ هنا أن هذه المجموعة من المحافظات قد خلت من محافظات منطقتيّ الوادي والحدود، وذلك كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (١١)

مراتب محافظات مصر في متغيّر متوسط الدخل (جنيه مصري) ١٩٩٢

المرتبة	المحافظة	حدّا الفئة (جنيه)	الجملة٪
الأولى	بورسعيد/ الدقهليّة/ دمياط/ القاهرة / كفر الشيخ	٢٤٧٧-٣٧١٥	٥ ٪١٩,٢
الثانية	الإسماعيليّة/ الإسكندريّة(*) السويس/ الغربيّة الجيزة/ الشرقيّة/ البحر الأحمر/ الوادي الجديد/ مطروح/ شمال سيناء/ جنوب سيناء/ قنا/ سوهاج أسوان/ المنوفيّة/ بنى سويف/ الفيّوم/ البحيرة القليوبيّة/ المنيا/ أسيوط(هـ)	١٢٣٨-٢٤٧٧	٢١ ٪٨٠,٨
الثالثة	-	أقل من ١٢٣٨	-

(*) أعلى من متوسط مصر (هـ) أقل من متوسط مصر

أما بالنسبة لمجموعة المحافظات ذات المتوسط الأقل فقد ضمت محافظة حضريّة واحدة هي السويس، وهى أيضا المجموعة التي ضمت كل محافظات منطقة الوادي

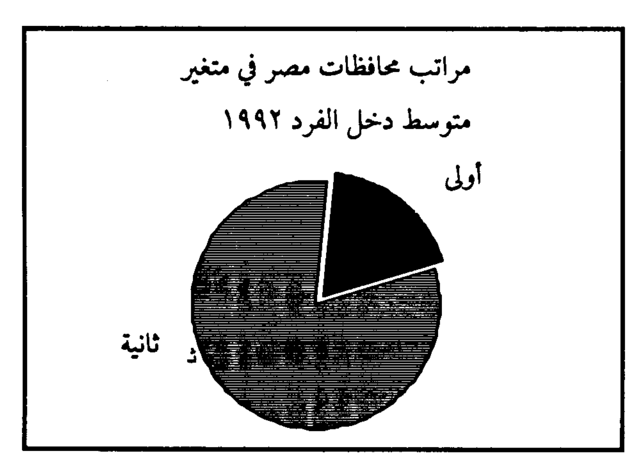
الثمان، وكل محافظات مناطق الحدود الخمس، بالإضافة إلى ست محافظات واقعة في منطقة الدلتا هي الغربيّة والشرقيّة والمنوفيّة والبحيرة والقليوبيّة والسويس .

وطبقا للتصنيف المرتبي الثلاثي لمحافظات مصر فان هذه المحافظات قد توزعت على مجموعتين مرتبتين هما:

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها ٥ محافظات تمثل ١٩٪ من عدد محافظات مصر .

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها ٢١ محافظة تمثل ٨١٪ من عدد هذه المحافظات .

وقد تألفت مجموعة المرتبة الأولى من محافظتين حضريتين هما القاهرة وبورسعيد، وثلاث محافظات ريفيّة هي الدقهليّة.ودمياط وكفر الشيخ ومن ثم فإن ثمان من محافظات منطقة الدلتا هي الإسماعيليّة والإسكندريّة والسويس والغربيّة والشرقيّة والمنوفيّة والبحيرة والقليوبيّة، بالإضافة إلى كل محافظات منطقة الوادي الثماني، وكل محافظات مناطق الحدود الخمس كانت تابعة لمجوعة المرتبة الثانية .



شكل رقم (٢٤)

متغير قوّة العمل(٦ سنوات فأكثر) عام ١٩٩٣

بلغ متوسط مصر في هذا المتغير ٢٩,٦ ٪ ، ارتفع عن ذلك في خمس عشرة محافظة تمثل ٥٨٪ من عدد محافظاتها ، وانخفض عنه في المحافظات الإحدى عشرة المتبقية ، والتي تمثل ٤٢٪ من هذه المحافظات (ملحق رقم ٣) وتضم المجموعة ذات المتوسط الأعلى محافظتين حضريتين هما بورسعيد والسويس ، وذلك كما يوضح الجدول التالي.

وقد توزعت محافظات هذه المجموعة على مناطق مصر بواقع تسع محافظات لمنطقة الدلتا هي الغربيّة وكفر الشيخ والمنوفيّة وبورسعيد والشرقيّة ودمياط والبحيرة والسويس والدقهليّة، وثلاث لمنطقة الوادي هي بنى سويف والمنيا والفيّوم، وثلاث أخرى لمناطق الحدود هي مطروح والوادي الجديد وجنوب سيناء.

أما بالنسبة لمجموعة المحافظات ذات المتوسط الأقل فقد ضمت محافظتين حضريتين هما القاهرة والإسكندريّة، وهى المجموعة التي توزعت محافظاتها.

جدول رقم (١٢)

مراتب محافظات مصر في متغيّر قوّة العمل٪ ١٩٩٣

المرتبة	المحافظة	حدّا الفئة (٪)	الجملة٪
الأولى	مطروح/ الوادي الجديد/ بنى سويف/ الغربيّة/ كفر الشيخ/ المنوفيّة/ بورسعيد/ المنيا/ الشرقيّة/ جنوب سيناء/ دمياط/ البحيرة/ السويس/ الفيّوم/ الدقهليّة(*) • القليوبيّة/ البحر الأحمر/ القاهرة / الإسكندريّة/ الإسماعيليّة/ قنا/ سوهاج/ الجيزة/ أسوان/ أسيوط/ شمال	٢٤,٢-٣٦,٣	٢٦ ١٠٠٪

المرتبة	المحافظــة	حدّا الفئة (٪)	الجملة٪
	سيناء(هـ)		
الثانية	-	٢٤,٢-٢٤,٢	-
الثالثة	-	أقل من ٢٤,٢	-
(*) أعلى من متوسط مصر (هـ) أقل من متوسط مصر			

الإحدى عشرة على مناطق مصر الثلاث بواقع خمس محافظات لمنطقة الوادي هي قنا وسوهاج والجيزة وأسوان وأسيوط، أربع محافظات لمنطقة الدلتا هي القليوبيّة والقاهرة والإسكندريّة والإسماعيليّة، ومحافظتان لمناطق الحدود هما البحر الأحمر وشمال سيناء، وقد انضوت كل محافظات مصر تحت مجموعة واحدة هي مجموعة المرتبة الأولى حسب التصنيف المرتبىّ الثلاثيّ •

متغير قوّة العمل بالصناعة عام ١٩٩٣

بلغ متوسط مصر في هذا المتغير ١٨,٦٪، ارتفع عن ذلك في تسع محافظات تمثل نحو ٣٥٪ من عدد محافظاتها، وانخفض عنه في المحافظات السبع عشرة المتبقية والتي تمثل نحو ٦٥٪ (ملحق رقم ٤).

وتضم مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى ثلاثا من محافظات مصر الحضريّة مثلما هو الحال في متغير متوسط دخل الفرد هي الإسكندريّة والقاهرة والسويس، وقد كانت سبعا من محافظات هذه المجموعة تابعة لمنطقة الدلتا وهى الإسكندريّة والقاهرة ودمياط والقليوبيّة والسويس والغربيّة والإسماعيليّة، في حين كانت المحافظتان الأخريان تابعتين لمنطقتي الوادي -الجيزة، والحدود -البحر الأحمر.

أما بالنسبة لمجموعة المحافظات ذات المتوسط الأقل فقد ضمت محافظة حضريّة

واحدة هي بورسعيد، وهى المجموعة التي توزعت محافظاتها السبع عشرة على مناطق مصر الثلاث بواقع سبع محافظات لمنطقة الوادي هي أسيوط وقنا وبنى سويف وسوهاج والفيّوم وأسوان والمنيا، وست محافظات لمنطقة الدلتا هي المنوفيّة والدقهليّة وبورسعيد والبحيرة والشرقيّة وكفر الشيخ، وأربع محافظات لمناطق الحدود هي جنوب سيناء ومطروح وشال سيناء والوادي الجديد، وذلك كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (١٣)

مراتب محافظات مصر في متغيّر قوّة العمل في الصناعة ٪ ١٩٩٣

المرتبة	المحافظة	حدّا الفئة (٪)	الجملة٪
الأولى	الإسكندريّة/ القاهرة/ البحر الأحمر/ دمياط / الجيزة القليوبيّة .	٢٥,٨-٣٨,٧	٦ ٢٣,١٪
الثانية	السويس/ الغربيّة(*) الإسماعيليّة/ أسيوط/ المنوفيّة الدقهليّة/ بورسعيد	١٢,٩-٢٥,٨	٧ ٢٦,٩٪
الثالثة	قنا/ بنى سويف/ البحيرة/ سوهاج/ جنوب سيناء/ الشرقيّة مطروح/ الفيّوم/ أسوان/ المنيا/ كفر الشيخ/ شمال سيناء الوادي الجديد(هـ) .	أقل من ١٢,٩	١٣ ٥٠,٠٪
(*) أعلى من متوسط مصر (هـ) أقل من متوسط مصر			

وطبقا للتصنيف المرتبىّ الثلاثيّ لمحافظات مصر فإن هذه المحافظات قد توزعت

على ثلاث مجموعات مرتبية هي:

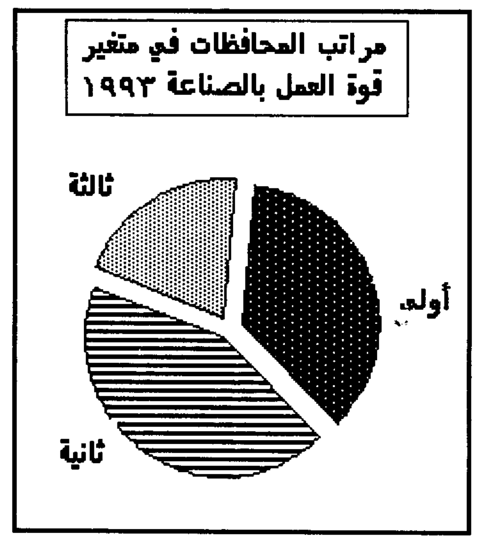
- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها ٦ محافظات تمثل نحو ٢٣٪ من عدد محافظات مصر .

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها ٧ محافظات تمثل نحو ٢٧٪ من عدد هذه المحافظات .

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة وعددها ١٣ محافظات تمثل ٥٠٪ منها (شكل رقم ٢٥) .

٦٪،ضمت مجموعة المرتبة الأولى محافظتين حضريتين هما الإسكندريّة والقاهرة، وكانت أربع من محافظات هذه المجموعة الست واقعة في منطقة الدلتا هما المحافظتين السابقتين ومعها محافظتا دمياط والقليوبيّة، وذلك بالإضافة إلى محافظة واحدة من محافظات منطقة الوادي هي الجيزة، وأخرى من محافظات مناطق الحدود هي البحر الأحمر، في حين ضمت مجموعة المرتبة الثانية محافظة واحدة تابعة لمنطقة الوادي هي أسيوط، أما بقيتها فكانت من محافظات منطقة الدلتا وهى السويس والغربيّة والإسماعيليّة والمنوفيّة والدقهليّة وبورسعيد .

كذلك فقد تألفت مجموعة محافظات المرتبة الثالثة من ست من محافظات منطقة الوادي هي قنا وبنى سويف وسوهاج والفيّوم وأسوان والمنيا، وأربع من محافظات مناطق الحدود هي جنوب سيناء ومطروح وشمال سيناء والوادي الجديد، وثلاث من محافظات منطقة الدلتا هي البحيرة والشرقيّة وكفر الشيخ.



شكل رقم (٢٥)

متغير معدل البطالة عام ١٩٩٣

بلغ متوسط مصر في هذا المتغير ٦ , ١٠٪ ، انخفض عن ذلك في إحدى عشرة محافظة تمثل نحو ٤٢٪ من عدد محافظاتها ، وارتفع عنه في المحافظات الخمس عشرة المتبقية ، والتي تمثل نحو ٥٨٪ من هذه المحافظات (ملحق رقم ٥) ومما يلفت النظر فيما يتعلق بهذا المتغير أن ستا من المحافظات ذات المتوسط الأقل الإحدى عشرة كانت تابعة لمنطقة الوادي وهي قنا وبنى سويف والفيّوم والمنيا والجيزة وسوهاج ، كما جاءت محافظة مطروح الحدودية على قمة هذه المجموعة ، التي كانت محافظاتها الأربع المتبقية من محافظات منطقة الدلتا وهى القاهرة ودمياط والإسكندريّة والمنوفيّة منها اثنتان حضريتان.

أما بالنسبة للمجموعة ذات المتوسط الأعلى، والتي ضمت محافظتين حضريتين هما بورسعيد والسويس فقد توزعت محافظاتها على مناطق مصر الثلاث بواقع تسع محافظات لمنطقة الدلتا هي القليوبيّة وكفر الشيخ والإسماعيليّة والغربيّة والشرقيّة

والدقهليّة والبحيرة وبورسعيد والسويس، وأربع محافظات لمناطق الحدود هي شمال سيناء وجنوب سيناء والبحر الأحمر والوادي الجديد، ومحافظتين تابعتين لمنطقة الوادي هما أسيوط وأسوان، وذلك كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (١٤)

مراتب محافظات مصر في متغير معدّل البطالة ٪ ١٩٩٣

المرتبة	المحافظة	حدّا الفئة (٪)	الجملة ٪
الأولى	مطروح/ قنا/ بني سويف/ الفيّوم/ المنيا/ الجيزة	أقل من ٩	٦ ٢٣,١٪
الثانية	القاهرة/ سوهاج/ دمياط/ الإسكندريّة/ المنوفيّة(*)القليوبيّة/ كفرالشيخ/ أسيوط/ الإسماعيليّة/ الغربيّة/ الشرقيّة شمال سيناء/ جنوب سيناء/ الدقهليّة/ البحيرة/ بورسعيد السويس/ البحر الأحمر.	٩ـ ١٨	١٨ ٦٩,٢٪
الثالثة	أسوان / الوادي الجديد .(ه)	١٨ـ٢٧,١	٢ ٧,٧٪
(*) أعلى من متوسط مصر(ه) أقل من متوسط مصر			

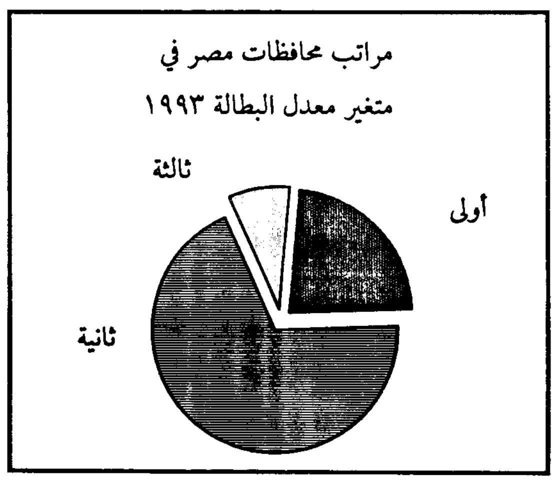
وقد توزعت محافظات مصر في هذا المتغير حسب التصنيف المرتبيّ الثلاثيّ على ثلاث مجموعات مرتبية هي:

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها ٦ محافظات تمثل نحو ٢٣٪ من عدد محافظات مصر .
- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها ١٨ محافظة تمثل نحو ٦٩٪ من

عدد هذه المحافظات .

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة وتضم محافظتين فقط يمثل عددهما نحو ٨٪ منها .

ويلاحظ أن مجموعة المرتبة الأولى قد خلت من أي من محافظات منطقة الدلتا وكذلك من المحافظات الحضريّة، فواحدة منها كانت من محافظات مناطق الحدود وهى مطروح، والخمس الأخرى كانت تابعة لمنطقة الوادي وهى قنا وبنى سويف والفيّوم والمنيا والجيزة أما مجموعة المرتبة الثانية فقد توزعت على مناطق مصر بواقع ثلاث عشرة محافظة لمنطقة الدلتا - متضمنة محافظات مصر الحضريّة الأربع هي القاهرة ودمياط والإسكندريّة والمنوفيّة والقليوبيّة وكفر الشيخ والإسماعيليّة والغربيّة والشرقيّة والدقهليّة والبحيرة وبورسعيد والسويس، وثلاث محافظات تابعة لمناطق الحدود هي شمال سيناء وجنوب سيناء والبحر الأحمر ومحافظتين تابعتين لمنطقة الوادي هما سوهاج وأسيوط، أما محافظتا مجموعة المرتبة الثالثة فكانت أحداهما تابعة لمنطقة الوادي وهى أسوان، والأخرى تابعة لمناطق الحدود وهى الوادي الجديد .



شكل رقم (٢٦)

متغيّر عدد الأطبّاء عام ١٩٩٤ :

تميّز هذا المتغير بأن متوسط مصر فيه والبالغ ٦,٥ أطباء لكل ١٠٠ ألف نسمة كاد يقسم محافظاتها إلى مجموعتين شبه متساويتين في العدد، فقد بلغ عدد محافظات المجموعة ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر ١٤ محافظة تمثل ٥٤٪ من محافظات الدولة، في حين بلغ عدد محافظات المجموعة ذات المتوسط الأقل من متوسط مصر ١٢ محافظة تمثل ٤٦٪ من هذه المحافظات (ملحق رقم ٦) .

ولقد كانت كل محافظات مصر الحضريّة تابعة للمجموعة ذات المتوسط الأعلى، وهى المجموعة التي توزعت محافظاتها الأربع عشرة على مناطق مصر الثلاث بواقع ثماني محافظات لمنطقة الدلتا هي الإسكندريّة ودمياط والقاهرة وبورسعيد وكفر الشيخ والدقهليّة والسويس والغربيّة، وأربع محافظات حدودية هي البحر الأحمر ومطروح وجنوب سيناء وشمال سيناء ومحافظتين لمنطقة الوادي هما أسوان وأسيوط، وهذا يعنى أن معظم محافظات منطقة الوادي قد خرجت من هذه المجموعة التي ضمت معظم محافظات مناطق الحدود .

أما المجموعة ذات المتوسط الأقل فقد توزعت على مناطق الوادي بواقع ست محافظات هي الجيزة والمنيا وسوهاج وقنا وبنى سويف والفيّوم، منطقة الدلتا بواقع خمس محافظات هي الإسماعيليّة والبحيرة والقليوبيّة والمنوفيّة والشرقيّة، ومناطق الحدود بواقع محافظة واحدة هي الوادي الجديد، وذلك كما يوضح الجدول التالي:

وقد توزعت محافظات مصر حسب التصنيف المرتبىّ الثلاثيّ على ثلاث مجموعات مرتبية هي:

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها ٩ محافظات تمثل نحو ٣٥٪ من عدد محافظات مصر .

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها ١٥ محافظة تمثل نحو ٥٧٪ من

عدد هذه المحافظات .

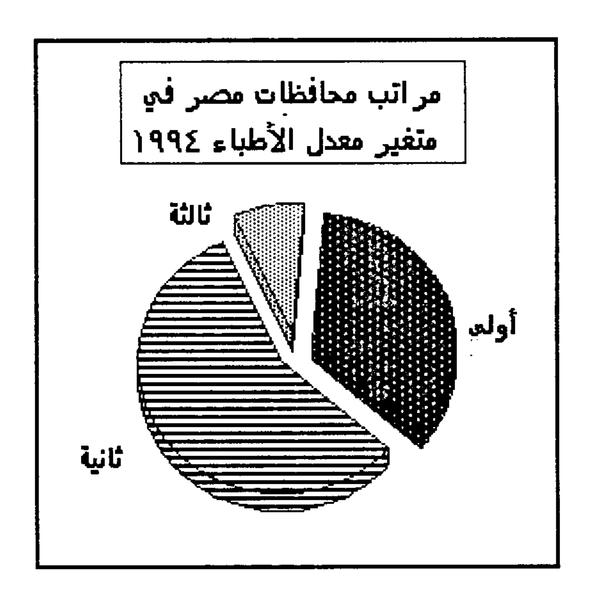
- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة وتضم محافظتين فقط يمثل عددهما نحو ٨٪ منها .

وقد ضمت مجموعة المرتبة الأولى ثلاثا من محافظات مصر الحضريّة هي الإسكندريّة والقاهرة وبورسعيد، وهى المجموعة التي توزعت محافظاتها التسع على مناطق مصر الثلاث بواقع أربع محافظات لكل من منطقتيّ الدلتا هي المحافظات الحضريّة الثلاث بالإضافة إلى دمياط، والحدود: البحر الأحمر ومطروح وجنوب سيناء وشمال سيناء، والوادي: محافظة واحدة هي أسوان.

جدول رقم (١٥)

مراتب محافظات مصر من حيث متغير عدد الأطبّاء ١٩٩٤

المرتبة	المحافظة	حدّا الفئة	الجملة٪
الأولى	البحر الأحمر/ مطروح/ جنوب سيناء/ شمال سيناء الإسكندريّة/ دمياط/ أسوان/ القاهرة / بورسعيد	٨,٥ـ١٢,٧	٩ ٣٤,٦٪
الثانية	كفر الشيخ/ أسيوط/ الدقهليّة/ السويس/ الغربيّة(*) الجيزة/ الوادي الجديد/ المنيا/ الإسماعيليّة/ سوهاج/ قنا البحيرة/ القليوبيّة/ المنوفيّة/ بنى سويف .	٤,٢ـ٨,٥	١٥ ٥٧,٧٪
الثالثة	الفيّوم/ الشرقيّة(ه) .	أقل من ٤,٢	٢ ٧,٧٪
(*) أعلى من متوسط مصر (ه) أقل من متوسط مصر			



شكل رقم (٢٧)

أما مجموعة المرتبة الثانية فقد كان نصيب منطقة الدلتا منها ثماني محافظات هي كفر الشيخ والدقهليّة والسويس والغربيّة والإسماعيليّة والبحيرة والقليوبيّة والمنوفيّة، بينما بلغ نصيب منطقة الوادي ست محافظات هي:أسيوط والجيزة والمنيا وسوهاج وقنا وبني سويف، ومناطق الحدود محافظة واحدة هي الوادي الجديد، في حين اقتسمت منطقتا الوادي والدلتا محافظتي مجموعة المرتبة الثالثة: الفيّوم للأولى والشرقيّة للثانية (شكل رقم ٢٧) .

متغيّر معدل وفيات الأطفال الرضّع عام ١٩٩٤

تميز هذا المتغير ـ كسابقه ـ بأن متوسط مصر فيه والبالغ ٣٦,٢ طفلا لكل ألف مولود حيّ كاد يقسم محافظاتها إلى مجموعتين شبه متساويتين في العدد أيضا، فقد بلغ عدد محافظات المجموعة ذات المتوسط الأقل من متوسط مصر ١٤ محافظة تمثل ٥٤٪ من محافظاتها، في حين بلغ عدد محافظات المجموعة ذات المتوسط الأعلى ١٢ محافظة تمثل ٤٦٪ من محافظات الدولة (ملحق رقم ٧) .

ولقد كانت كل محافظات مصر الحضريّة من بين محافظات المجموعة ذات المتوسط الأقل، وهي المجموعة التي توزعت محافظاتها على منطقتيّ الدلتا والحدود ومن ثم لم تضم أيا من محافظات منطقة الوادي، وقد كان نصيب منطقة الدلتا منها إحدى عشرة محافظة هي كفر الشيخ ودمياط والدقهليّة وبورسعيد والإسكندريّة والإسماعيليّة والبحيرة والشرقيّة والغربيّة والسويس والقاهرة، ومناطق الحدود ثلاث محافظات هي مطروح وجنوب سيناء وشمال سيناء، وذلك كما يوضح الجدول رقم (١٦):

أما مجموعة المتوسط الأعلى فقد ضمت كل محافظات منطقة الوادي الثماني بالإضافة إلى محافظتين دلتاويتين هما المنوفيّة والقليوبيّة، ومحافظتين حدوديتين هما الوادي الجديد والبحر الأحمر .

وقد توزعت محافظات مصر حسب التصنيف المرتبيّ الثلاثيّ على ثلاث مجموعات مرتبية هي:

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وهما محافظتان تمثلان نحو ٨٪ من عدد محافظات مصر .

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها ١٢ محافظة تمثل ٤٦٪ من عدد هذه المحافظات .

جدول رقم (١٦)

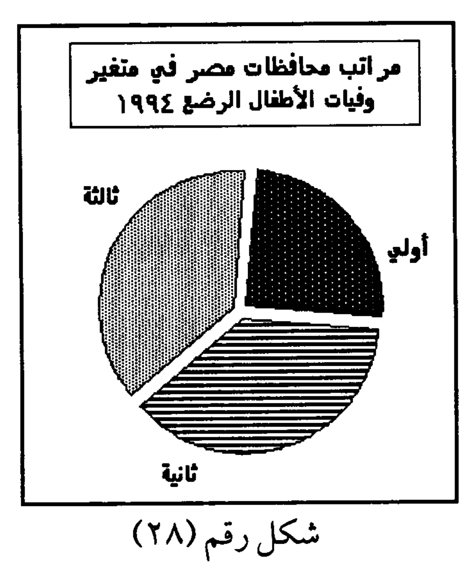
مراتب محافظات مصر من حيث متغير وفيات الأطفال الرضّع ١٩٩٤

المرتبة	المحافظة	حدّا الفئة	الجملة٪
الأولى	مطروح/ جنوب سيناء .	أقل من ١٨,٢	٢ ٧,٧٪
الثانية	كفر الشيخ/ دمياط/ الدقهليّة/ شمال سيناء		

	بورسعيد/ الإسكندريّة/ الإسماعيليّة/ البحيرة الشرقيّة/ الغربيّة/ السويس/ القاهرة(*) .	٣٦,٣ــــــ ١٨,٢	١٢ ٤٦,٢٪
الثالثة	قنا/ المنوفيّة/ الوادي الجديد/ الجيزة/ سوهاج/ القليوبيّة/ الفيّوم أسوان/ المنيا/ البحر الأحمر/ بني سويف/ أسيوط(هـ)	٥٤,٥ــــــ ٣٦,٣	١٢ ٤٦,٢٪
(*) أعلى من متوسط مصر(هـ) أقل من متوسط مصر			

مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة وعددها ١٢ محافظة أيضا تمثل نحو ٤٦٪ من عدد هذه المحافظات (شكل رقم ٢٨) .

وقد تألفت مجموعة المرتبة الأولى من محافظتين حدوديتين هما مطروح وجنوب سيناء، كما تكونت مجموعة المرتبة الثانية من إحدى عشرة محافظة دلتاوية مضافا إليها محافظة حدودية واحدة هي شمال سيناء، في حين كانت كل محافظات منطقة الوادي الثمان مضافا إليها محافظتي المنوفيّة والقليوبيّة الدلتاويتين ضمن مجموعة المرتبة الثالثة.



شكل رقم (٢٨)

متغيّر المساكن المتصلة بالكهرباء ١٩٨٦

تميز هذا المتغير بأن عدد المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر قد فاق عدد المحافظات ذات المتوسط الأقل من هذا المتوسط، كما تميز بأن كل محافظات مصر الحضريّة كانت من بين محافظات مجموعة المتوسط الأعلى منه (ملحق رقم ٨) وهى المجموعة التي ضمت عشرا من محافظات منطقة الدلتا هي القاهرة والإسكندريّة ودمياط والإسماعيليّة والسويس وبورسعيد والقليوبيّة والغربيّة والدقهليّة والمنوفيّة وثلاث من محافظات منطقة الوادي هي الجيزة وأسوان وقنا ومحافظتين حدوديتين هما الوادي الجديد والبحر الأحمر .

أما المجموعة ذات المتوسط الأقل فقد توزعت على مناطق الوادي بواقع خمس محافظات هي المنيا وبنى سويف وسوهاج وأسيوط والفيّوم، منطقة الدلتا بواقع ثلاث محافظات هي الشرقيّة وكفر الشيخ والبحيرة، ومناطق الحدود بواقع ثلاث محافظات أيضا هي شمال سيناء ومطروح وجنوب سيناء، وذلك كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (١٧)

مراتب محافظات مصر من حيث متغير معدّل المساكن المتصلة بالكهرباء

المرتبة	المحافظة	حدّا الفئة	الجملة٪
الأولى	القاهرة/ الإسكندريّة/ دمياط/ الإسماعيليّة/ السويس الجيزة/ الوادي الجديد/ بورسعيد/ القليوبيّة أسوان/ الغربيّة/ الدقهليّة/ المنوفيّة/ البحر الأحمر قنا(*) الشرقيّة/ المنيا/ بنى سويف/ كفر الشيخ/ سوهاج البحيرة/ أسيوط .	٦٥,١-٩٧,٦	٢٢ ٨٤,٦٪
الثانية	الفيّوم/ شمال سيناء/ مطروح/ جنوب سيناء(هـ) .	٣٢,٥-٦٥,١	٤ ١٥,٤٪
الثالثة	-	أقل من ٣٢,٥	-
(*) أعلى من متوسط مصر (هـ) أقل من متوسط مصر			

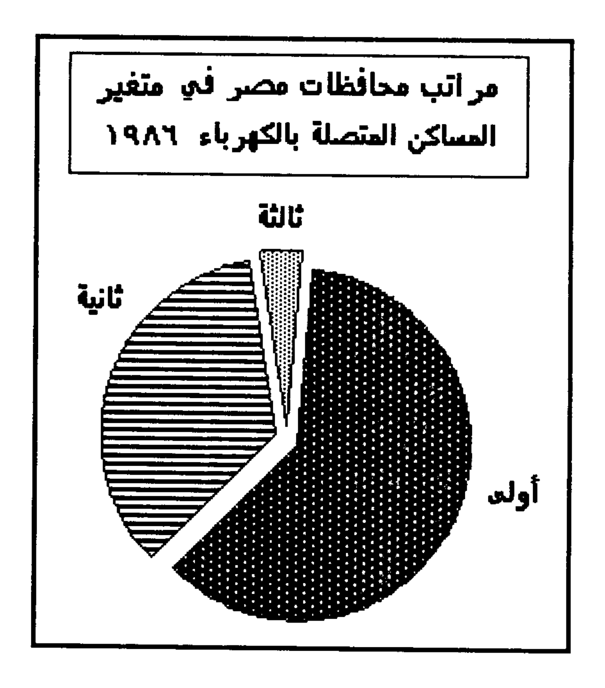
وقد انقسمت محافظات مصر فيما يتعلق بهذا المتغير إلى مجموعتين مرتبيتين هما:

مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها ٢٢ محافظة تمثل نحو ٨٥٪ من محافظات مصر .

مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها ٤ محافظات تمثل ١٥٪ من هذه المحافظات (شكل رقم ٢٩) .

ولقد كانت كل محافظات مصر الحضريّة تابعة لمجموعة المرتبة الأولى وهى المجموعة التي توزعت محافظاتها الاثنتين والعشرون على مناطق مصر الثلاث بواقع ثلاث عشرة محافظة لمنطقة الدلتا هي كل محافظاتها، وسبع محافظات لمنطقة الوادي هي الجيزة وأسوان وقنا والمنيا وبنى سويف وسوهاج وأسيوط ومحافظتين لمناطق الحدود، هما الوادي الجديد والبحر الأحمر، أما محافظات مجموعة المرتبة الثانية الأربع فقد توزعت على منطقتيّ الحدود - ثلاث محافظات هي شمال سيناء ومطروح

وجنوب سيناء، والوادي ـ محافظة واحدة هي الفيّوم .



شكل رقم (٢٩)

متغيّر الحصول على المياه النقية ١٩٨٦

بلغ متوسط مصر في هذا المتغير ٧٠٪، وهى النسبة التي توسطت محافظات مصر فعلا، فقد ارتفع هذا المتغير عن متوسط مصر في ثلاث عشرة محافظة وانخفض عنه في الثلاث عشرة محافظة الأخرى (ملحق رقم ٩).

وقد جاءت محافظات مصر الحضريّة الأربع على قمة المجموعة ذات المتوسط الأعلى والتي توزعت محافظاتها بواقع ثماني محافظات لمنطقة الدلتا هي الإسكندريّة والسويس وبورسعيد والقاهرة ودمياط وكفر الشيخ والدقهليّة والغربيّة، وثلاث محافظات لمناطق الحدود هي البحر الأحمر والوادي الجديد وشمال سيناء، ومحافظتين لمنطقة الوادي هما الفيّوم وأسوان .

أما المحافظات ذات المتوسط الأقل فقد توزعت على مناطق مصر بواقع ست محافظات لمنطقة الوادي هي الجيزة وبنى سويف وأسيوط والمنيا وسوهاج وقنا، خمس محافظات لمنطقة الدلتا هي البحيرة والإسماعيليّة والشرقيّة والقليوبيّة والمنوفيّة، ومحافظتين لمناطق الحدود هما مطروح وجنوب سيناء، وذلك كما يوضح الجدول رقم (١٨):

كذلك يتبين أن محافظات مصر فيما يتعلق بهذا المتغير قد توزعت على ثلاث مجموعات مرتبية هي:

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها ١٦ محافظة تمثل نحو ٦١٪ من محافظات مصر .

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها ٩ محافظات تمثل نحو ٣٥٪ من المحافظات المصريّة .

- مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة وهى محافظة واحدة تمثل نحو ٤٪ من المحافظات المصريّة أيضا .

جدول رقم (١٨)

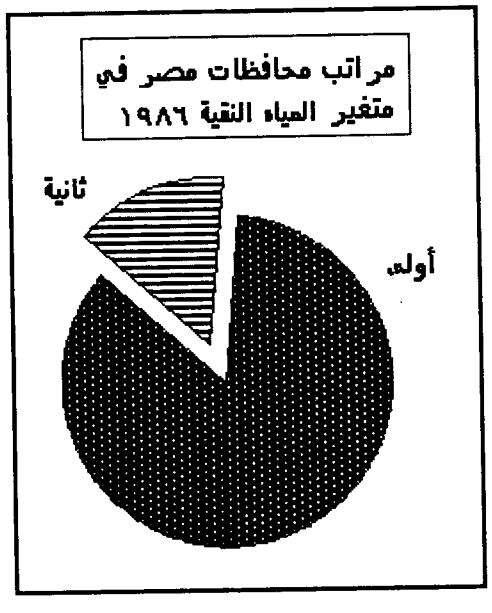
مراتب محافظات مصر من حيث متغير الحصول على المياه من شبكة عامة ١٩٨٦

المرتبة	المحافظة	حدّا الفئة(٪)	الجملة٪
الأولى	الإسكندريّة/ السويس/ بورسعيد/ القاهرة/ دمياط البحر الأحمر/ الوادي/ الجديد/ الفيّوم/ أسوان/ كفر الشيخ/ الدقهليّة/ الغربيّة/ شمال سيناء(*) البحيرة/ الإسماعيليّة/ الجيزة.	٩٨,٩ــــــ ٦٥,٩	١٦ ٦١,٦٪

المرتبة	المحافظـــــــــة	حدّا الفئة(٪)	الجملة٪
الثانية	بنـــى ســـويف/ الشرقيّـــة/ القليوبيّـــة/ المنوفيّـــة/ أســـيوط/ مطـــروح/ المنيـــا/ سوهاج/ قنا .	٩ , ٦٥ـــــ ٣٣ , ٠	٩ ٦ , ٣٤٪
الثالثة	جنوب سيناء(هـ) .	أقـــل مـــن ٣٣ , ٠	١ ٨ , ٣٪
(*) أعلى من متوسط مصر (هـ) أقل من متوسط مصر			

محافظات المرتبة الثانية التسع فقد توزعت على المناطق الثلاث بواقع خمس محافظات لمنطقة الوادي هي بنى سويف وأسيوط والمنيا وسوهاج وقنا، ثلاث محافظات لمنطقة الدلتا وهى الشرقيّة والقليوبيّة والمنوفيّة، ومحافظة واحدة لمناطق الحدود هي مطروح، وهى المناطق التي كانت إحدى محافظتها ـ جنوب سيناء ـ تمثل كل محافظات المرتبة الثالثة .

ولقد تقاسمت مناطق مصر الثلاث محافظات المرتبة الأولى الست عشرة كما يلي: عشر محافظات لمنطقة الدلتا هي محافظات مصر الحضريّة الأربع بالإضافة إلى محافظات دمياط وكفر الشيخ والدقهليّة والغربيّة والبحيرة والإسماعيليّة، وثلاث محافظات لكل من منطقتي الوادي وهى الفيّوم وأسوان والجيزة والحدود وهى البحر الأحمر والوادي الجديد وشمال سيناء .



شكل رقم (٣٠)

متغيّر معدل القراءة والكتابة للبالغين ١٩٩٤ :

بلغ متوسط مصر في هذا المتغير ٤٨,٨٪، وهى النسبة التي قسّمت محافظات مصر إلى مجموعتين هما: مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر وعددها ١٤ محافظة تمثل نحو ٥٤٪ من عدد محافظات مصر، ومجموعة المحافظات ذات المتوسط الأقل من متوسط مصر وعددها ١٢ محافظة تمثل نحو ٤٦٪ من مجموعها (ملحق رقم١٠).

وقد جاءت محافظات مصر الحضريّة الأربع على قمة المحافظات ذات المتوسط الأعلى - كما هو الحال في المتغير السابق مع اختلاف في ترتيبها - وهى المجموعة التي توزعت محافظاتها بواقع تسع محافظات لمنطقة الدلتا هي القاهرة وبورسعيد والإسكندريّة والسويس والإسماعيليّة ودمياط والقليوبيّة والغربيّة والمنوفيّة، ثلاث محافظات لمناطق الحدود هي البحر الأحمر والوادي الجديد وجنوب سيناء،

ومحافظتين لمنطقة الوادي هما الجيزة وأسوان .

أما المحافظات ذات المتوسط الأقل فقد توزعت على مناطق مصر بواقع ست محافظات لمنطقة الوادي هي أسيوط وبنى سويف وقنا والمنيا والفيّوم وسوهاج، وأربع محافظات لمنطقة الدلتا هي الدقهليّة والشرقيّة والبحيرة وكفر الشيخ، ومحافظتين لمناطق الحدود هما شمال سيناء ومطروح وذلك كما يوضح جدول رقم (١٩) .

ولقد انقسمت محافظات مصر فيما يتعلق بمراتب هذا المتغير إلى مجموعتين مرتبيتين هما:

مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها ١٥ محافظة تمثل نحو ٥٧٪ من محافظات مصر

مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها ١١ محافظات تمثل نحو ٤٣٪ من هذه المحافظات (شكل رقم ٣١) .

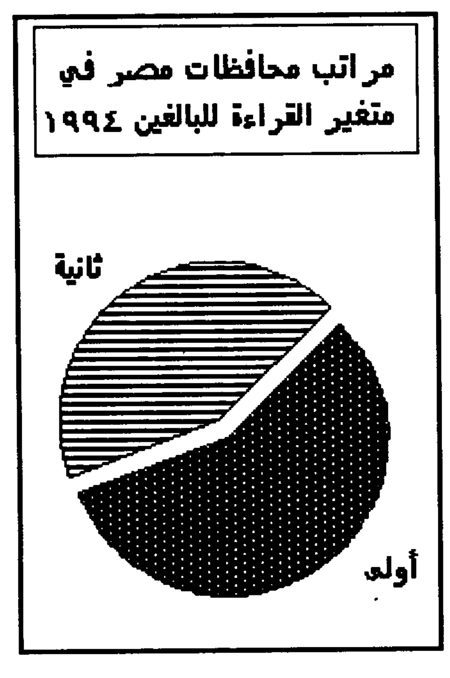
جدول رقم (١٩)

مراتب محافظات مصر من حيث متغير معدّل القراءة والكتابة ١٩٩٤

المرتبة	المحافظة	حدّا الفئة(٪)	الجملة٪
الأولى	القاهرة/ بورسعيد/ الإسكندريّة/ السويس/ البحر الأحمر/ الوادي الجديد/ الإسماعيليّة/ الجيزة دمياط/ القليوبيّة/ الغربيّة/ أسوان/ المنوفيّة/ جنوب سيناء/ الدقهليّة/ شمال سيناء(*)	٤٦,٢-٦٩,٣	١٦ ٦١,٥
الثانية	الشرقيّة/ البحيرة/ مطروح/ كفر الشيخ/ أسيوط/ بني سويف/ قنا/ المنيا/ الفيّوم/ سوهاج(هـ) .	٢٣,١-٤٦,٢	١٠ ٣٨,٥

المرتبة	المحافظـــــــــة	حدّا الفئة(٪)	الجملة٪
الثالثة		أقـــل مـــن ٢٣,١	
(*) أعلى من متوسط مصر (هـ) أقل من متوسط مصر			

وقد جاءت محافظات مصر الحضريّة الأربع في المراكز الأربعة الأولى في مجموعة المرتبة الأولى، وذلك بالإضافة إلى خمس من محافظات منطقة الدلتا هي الإسماعيليّة، دمياط، القليوبيّة، الغربيّة، والمنوفيّة، أما بقية محافظات مجموعة المرتبة الأولى فكانت ثلاث منها تابعة لمناطق الحدود هي البحر الأحمر، الوادي الجديد، وجنوب سيناء، واثنتان تابعتان لمنطقة الوادي هما الجيزة وأسوان.



شكل رقم (٣١)

متغيّر عدد أجهزة التلفاز ١٩٨٦ :

قسّم متوسط مصر في هذا المتغير والبالغ ٧١٤ جهازًا لكل ألف أسرة محافظاتها إلى مجموعتين متساويتين في العدد، إحداهما ذات متوسط أعلى منه والأخرى ذات متوسط أقل (ملحق رقم ١١) مثلما هو الحال بالنسبة لمتغير الحصول على المياه النقية ١٩٨٦، ومرة ثالثة تأتي محافظات مصر الحضريّة الأربع على قمة المحافظات الثلاث عشرة ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر، كما هو الحال بالنسبة للمتغيرين السابقين مع اختلاف في ترتيبها .

وقد توزعت محافظات هذه المجموعة بواقع تسع محافظات لمنطقة الدلتا هي بورسعيد والقاهرة والإسكندريّة والسويس والإسماعيليّة والقليوبيّة ودمياط والغربيّة والدقهليّة، محافظتين لمنطقة الوادي هما الجيزة وأسوان، ومحافظتين أخريين لمناطق الحدود هما البحر الأحمر والوادي الجديد .

أما المحافظات ذات المتوسط الأقل فقد توزعت على مناطق مصر بواقع ست محافظات لمنطقة الوادي هي قنا وسوهاج والمنيا وأسيوط وبنى سويف والفيّوم، وأربع لمنطقة الدلتا هي المنوفيّة والشرقيّة والبحيرة وكفر الشيخ، وثلاث لمناطق الحدود هي شمال سيناء وجنوب سيناء ومطروح، وذلك كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (٢٠)

مراتب محافظات مصر من حيث متغير عدد أجهزة التلفاز ١٩٨٦

المرتبة	المحافظة	حدّا الفئة[جهاز)	الجملة٪
الأولى	بورسعيد/ القاهرة/ الإسكندريّة/ السويس/ الجيزة الإسماعيليّة/ البحر الأحمر/ القليوبيّة/ الوادي الجديد/ دمياط/ الغربيّة/ أسوان/ الدقهليّة(*)	٦٥٨ـ٩٨٨	١٥ ٥٧,٧ ٪

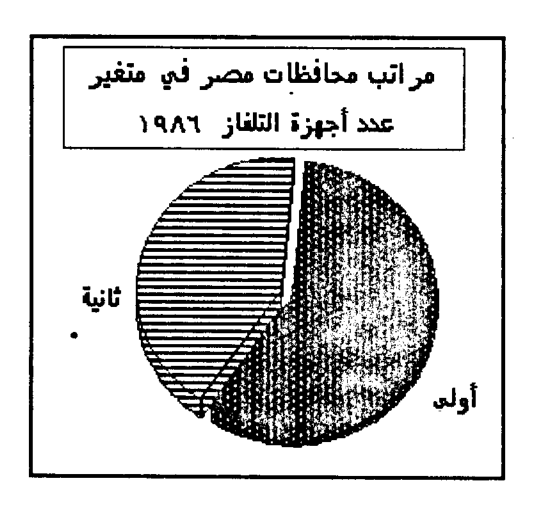
المرتبة	المحافظـــــــــــة	حدّا الفئة[جهاز]	الجملة٪
	المنوفيّة / الشرقيّة .		
الثانية	قنا/ البحيرة/ كفر الشيخ/ سوهاج/ شمال سيناء مطروح/ المنيا/ أسيوط/ بنى سويف/ الفيّوم/ جنوب سيناء(هـ) .	٣٢٩ـ٦٥٨	١١ ٤٢,٣ ٪
الثالثة	-	أقل من ٣٢٩	-
(*) أعلى من متوسط مصر (هـ) أقل من متوسط مصر			

وطبقا للتصنيف المرتب الثلاثي لمحافظات مصر فإن هذه المحافظات قد توزعت على مجموعتين مرتبيتين هما:

مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها ١٥ محافظات تمثل نحو ٥٨٪ من عدد محافظات مصر .

مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها ١١ محافظة تمثل نحو ٤٢٪ من عدد هذه المحافظات .

وقد توزعت محافظات المرتبة الأولى الخمس عشرة على مناطق مصر الثلاث بواقع إحدى عشرة محافظة لمنطقة الدلتا منها المحافظات الحضريّة الأربع، بالإضافة إلى محافظات: الإسماعيليّة والقليوبيّة ودمياط والغربيّة والدقهليّة والمنوفيّة والشرقيّة، في حين توزعت المحافظات الأربع المتبقية على منطقتي الوادي: محافظتا الجيزة وأسوان، والحدود محافظتا البحر الأحمر والوادي الجديد.



شكل رقم (٣٢)

كذلك يلاحظ أن محافظتين فقط من محافظات منطقة الدلتا هما البحيرة وكفر الشيخ قد جاءتا ضمن مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية، في حين كانت محافظات منطقة الوادي تشكل غالبية محافظات هذه المجموعة إذ بلغ عددها ست محافظات هي قنا وسوهاج والمنيا وأسيوط وبنى سويف والفيّوم، أما المحافظات الثلاث المتبقية فكانت من محافظات مناطق الحدود وهى شمال سيناء ومطروح وجنوب سيناء.



المبحث الثالث

محافظات مصر ومتغيرات قياس التنمية

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى استعراض مواقف محافظات مصر من متغيّرات قياس التنمية العشر المختارة للدراسة [1] وذلك عن طريق تحديد عدد المتغيّرات الأعلى من متوسط مصر في كل محافظة وعدد المتغيّرات الأقل منه وذلك بهدف تحديد موقف كل محافظة من جملة هذه المتغيّرات من حيث كون المتغيّر أعلى من متوسط مصر العام الخاص به أو أقل منه (ملحق رقم ١٢) حيث سيعتمد على هذا الموقف في تحديد درجة مؤشر التنمية الخاص بكل محافظة، وذلك في سياق الموضوع الرابع من الدراسة، وفيما يلي استعراض لمحافظات مصر في هذا الصدد:

محافظة القاهرة

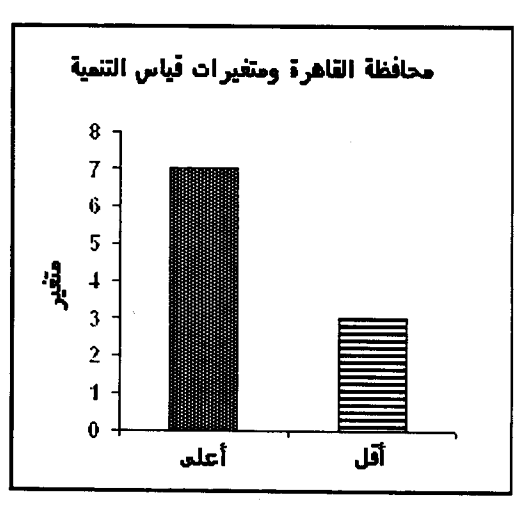
اتسمت محافظة القاهرة بأنها قد جاءت ضمن المجموعة الأعلى في سبعة متغيّرات، والأقل في الثلاثة المتبقية، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

(١)يمكن تشبيه العلاقة بين قيمة مؤشر التنمية الخاص بالمحافظة وحالة التنمية أو وضعها Development Status في هذه المحافظة بالعلاقة بين الرقم الدال على مقياس رسم الخريطة ومدى كبرها أو صغرها، فالخريطة تكون ذات مقياس أكبر إذا صغر الرقم الدال على مقياس رسمها، وكذلك المحافظة تكون ذات وضع تنمية أفضل إذا قل الرقم الخاص بقيمة مؤشر التنمية الخاص بها والعكس صحيح .

جدول رقم (٢١)

موقف محافظة القاهرة من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ قوّة العمل (١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠
أقل من متوسط مصر	قوّة العمل(٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣ معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حتى عام ١٩٩١



شكل رقم (٣٣)

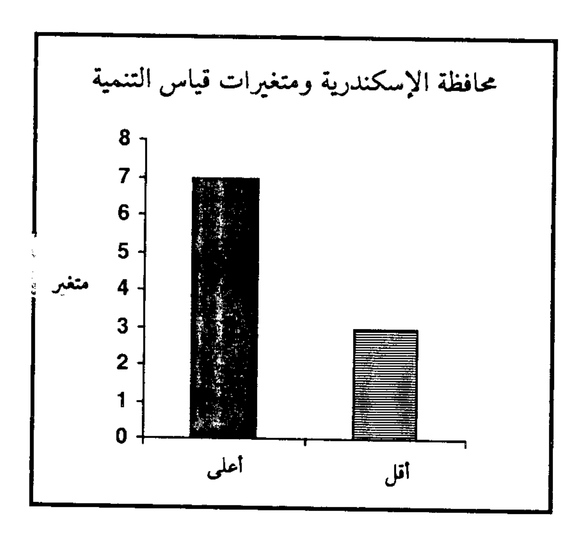
محافظة الإسكندرية

تشابهت هذه المحافظة تماما مع محافظة القاهرة في أنها قد جاءت ضمن المجموعة الأعلى في سبعة متغيّرات والأقل في المتغيّرات الثلاثة الأخرى، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٢٢)

موقف محافظة الإسكندرية من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ قوّة العمل (١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠
أقل من متوسط مصر	قوّة العمل (٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣ معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حي عام ١٩٩١



شكل رقم (٣٤)

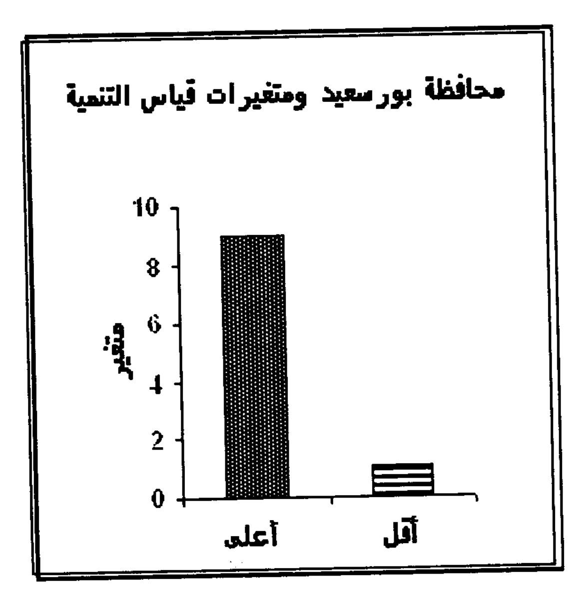
محافظة بورسعيد

انفردت هذه المحافظة عن كل محافظات مصر بأنها قد جاءت ضمن المجموعة الأعلى في تسعة متغيّرات والأقل في المتغيّر العاشر، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٢٣) موقف محافظة بورسعيد من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ قوّة العمل(٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤ معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حي عام ١٩٩١

خصائص المتغيّر	المتغيّر
	المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠
أقل من متوسط مصر	قوّة العمل (١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣



شكل رقم (٣٥)

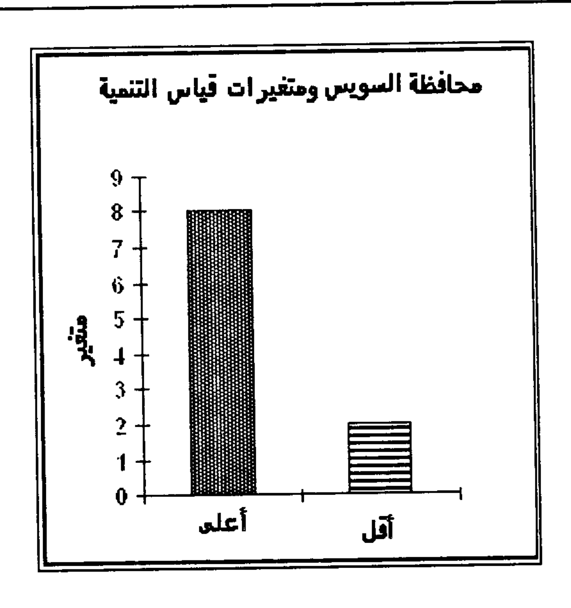
٤.٣ محافظة السويس

اختلفت هذه المحافظة عن المحافظات الحضرية السابقة بأنها قد جاءت ضمن المجموعة الأعلى في ثمانية متغيّرات والأقل في المتغيّرين المتبقيين، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٢٤)

موقف محافظة السويس من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	قوّة العمل(٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ قوّة العمل (١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣ معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠
أقل من متوسط مصر	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حي عام ١٩٩١



شكل رقم (٣٦)

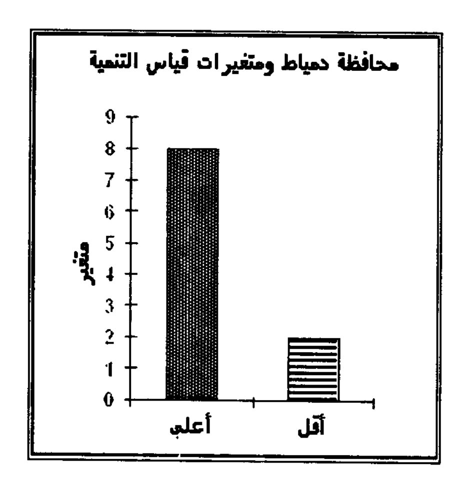
محافظة دمياط

تشابهت هذه المحافظة مع المحافظة السابقة في أنها قد جاءت ضمن المجموعة الأعلى في ثمانية متغيّرات والأقل في المتغيّرين المتبقيين، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٢٥) موقف محافظة دمياط من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ قوّة العمل (٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ قوّة العمل (١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦

خصائص المتغيّر	المتغيّر
	السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠
أقل من متوسط مصر	معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣ معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حي عام ١٩٩١



شكل رقم (٣٧)

محافظة الدقهلية :

تشابهت هذه المحافظة مع محافظتيّ القاهرة والإسكندرية في أنها قد جاءت ضمن المجموعة الأعلى في سبعة متغيّرات والأقل في المتغيّرات الثلاث الأخرى، وذلك كما يبين الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٢٦)

موقف محافظة الدقهلية من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ قوّة العمل (٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠
أقل من متوسط مصر	قوّة العمل(١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣ معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حي عام ١٩٩١ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ .



شكل رقم (٣٨)

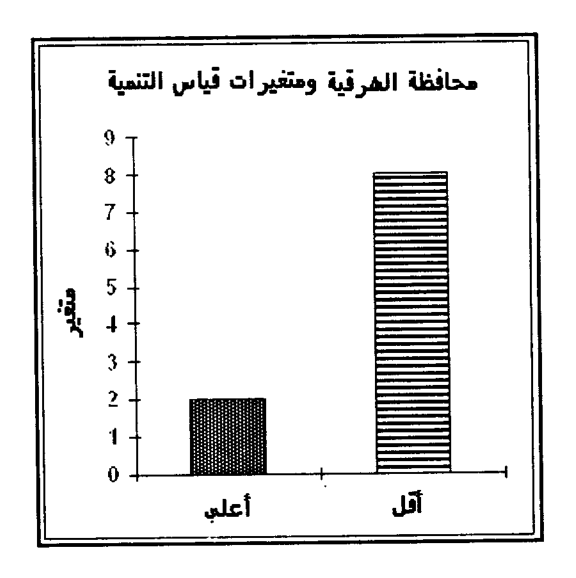
محافظة الشرقية :

تعتبر هذه المحافظة نظيرا معكوسا لكل من محافظتيّ السويس ودمياط، وذلك لأنها جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في متغيّرين والأقل في المتغيّرات الثمانية المتبقية، وذلك كما يبين الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٢٧) موقف محافظة الشرقية من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	قوّة العمل (٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣
	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ قوّة العمل(١٢ـ٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أقل من متوسط مصر	معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حي عام ١٩٩١ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠



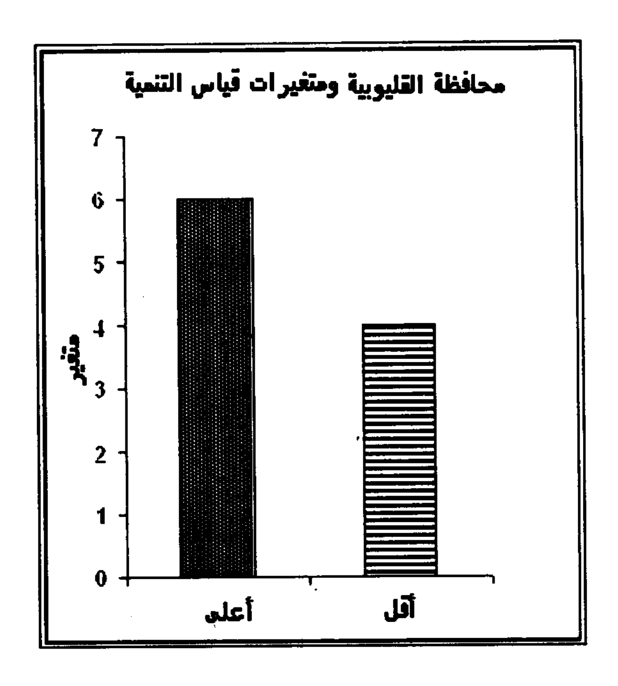
شكل رقم (٣٩)

محافظة القليوبية :

اختلفت هذه المحافظة عن جميع المحافظات السابقة في أنها قد جاءت ضمن مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر في ستة متغيّرات والأقل منه في المتغيّرات الأربعة المتبقية، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٢٨) موقف محافظة القليوبية من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغير	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	قوّة العمل (١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣
	معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣
	معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حتي عام ١٩٩١
	المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦
	معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢
	عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠
أقل من متوسط مصر	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢
	قوّة العمل(٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣
	عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤
	السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦



شكل رقم (٤٠)

محافظة كفر الشيخ :

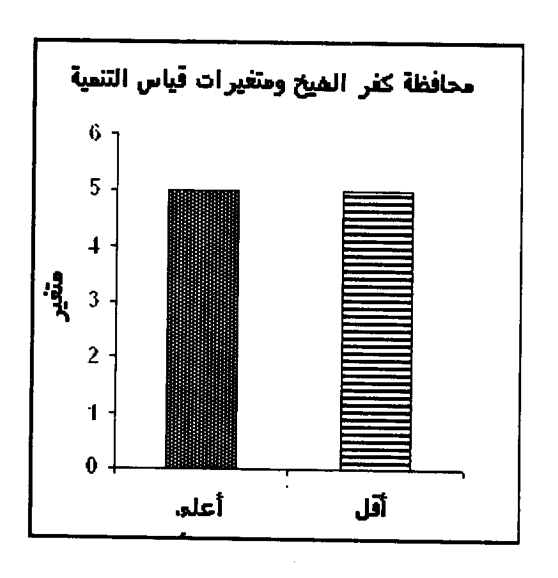
اختلفت هذه المحافظة عن جميع المحافظات السابقة أيضا، وذلك لكونها قد جاءت ضمن مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى في خمسة متغيّرات، والأقل منه في المتغيّرات الخمسة الأخرى، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٢٩)

موقف محافظة كفر الشيخ من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ قوّة العمل (٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣

خصائص المتغيّر	المتغيّر
	عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦
أقل من متوسط مصر	قوّة العمل(١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣ معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حتي عام ١٩٩١ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠



شكل رقم (٤١)

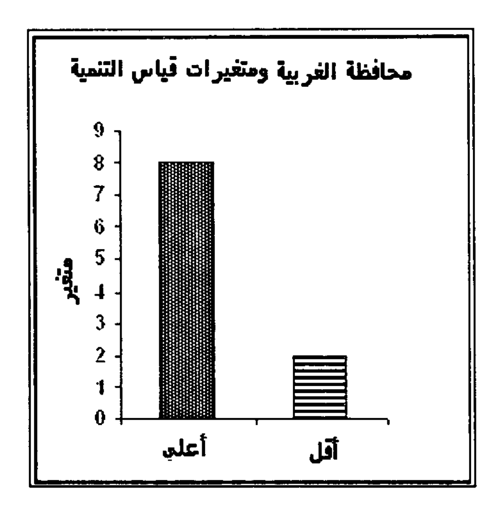
محافظة الغربية :

تشابهت هذه المحافظة مع محافظتيّ السويس ودمياط، وذلك لكونها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في ثمانية متغيّرات، والأقل في المتغيّرين المتبقيين، بل إن متغيّراتها كلها تطابقت تماما مع متغيّرات محافظة السويس، وذلك كما يبين الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٣٠)

موقف محافظة الغربية من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	قوّة العمل(٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ قوّة العمل (١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣ معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠
أقل من متوسط مصر	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حتي عام ١٩٩١



شكل رقم (٤٢)

محافظة المنوفية :

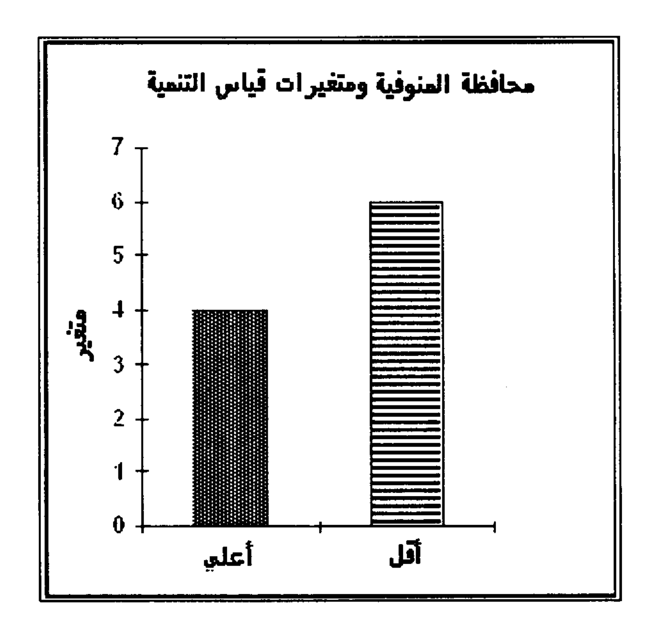
تعتبر هذه المحافظة نظيرا معكوسا لمحافظة القليوبية، وذلك لأنها قد جاءت ضمن مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى في أربعة متغيّرات والأقل في المتغيّرات الستة المتبقية، وذلك كما يبين الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٣١)

موقف محافظة المنوفية من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	قوّة العمل(٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حتي عام ١٩٩١ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أقل من متوسط مصر	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ قوّة العمل (١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣ معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠



شكل رقم (٤٣)

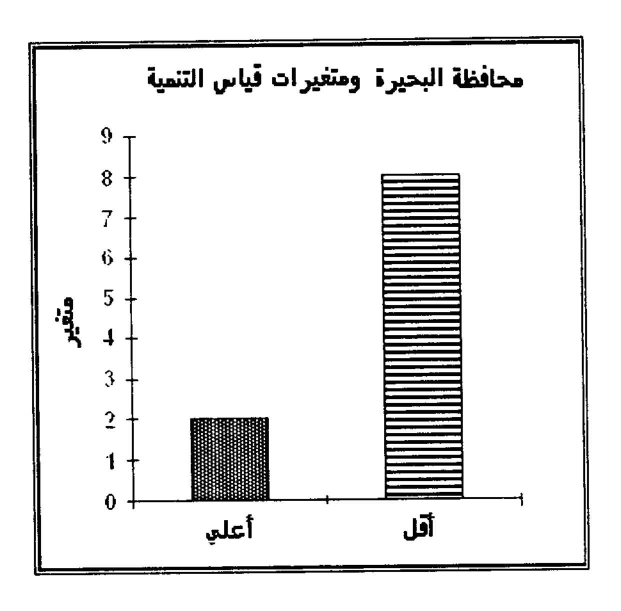
محافظة البحيرة:

تشابهت هذه المحافظة تماما مع محافظة الشرقية، وذلك لأنها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في متغيّرين والأقل في المتغيّرات الثمانية المتبقية، حيث تطابقتا تماما في المتغيّرات ذاتها، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٣٢)

موقف محافظة البحيرة من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	قوّة العمل(٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣
أقل من متوسط مصر	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ قوّة العمل (١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤ معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حتى عام ١٩٩١ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠



شكل رقم (٤٤)

محافظة الإسماعيلية :

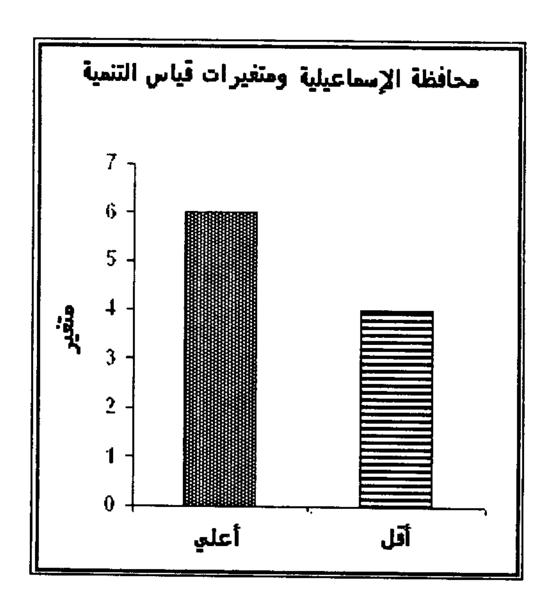
تشابهت هذه المحافظة مع محافظة القليوبية في أنها قد جاءت ضمن مجموعة المتوسط الأعلى في ستة متغيّرات والأقل في المتغيّرات الأربعة المتبقية، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٣٣)

موقف محافظة الإسماعيلية من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ قوّة العمل (١٢ـ٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣ معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦

معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠	
قوّة العمل (٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤ معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حتى عام ١٩٩١ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦	أقل من متوسط مصر



شكل رقم (٤٥)

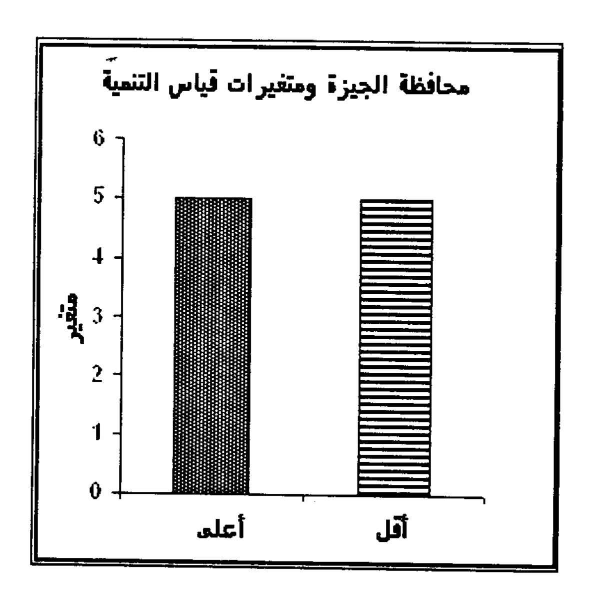
محافظة الجيزة :

تشابهت هذه المحافظة مع محافظة كفر الشيخ في أنها قد جاءت ضمن مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى في خمسة متغيّرات والأقل في الخمسة الأخرى، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٣٤)

موقف محافظة الجيزة من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	قوّة العمل(١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣ معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حتي عام ١٩٩١ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠
أقل من متوسط مصر	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ قوّة العمل (٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦



شكل رقم (٤٦)

محافظة بنى سويف :

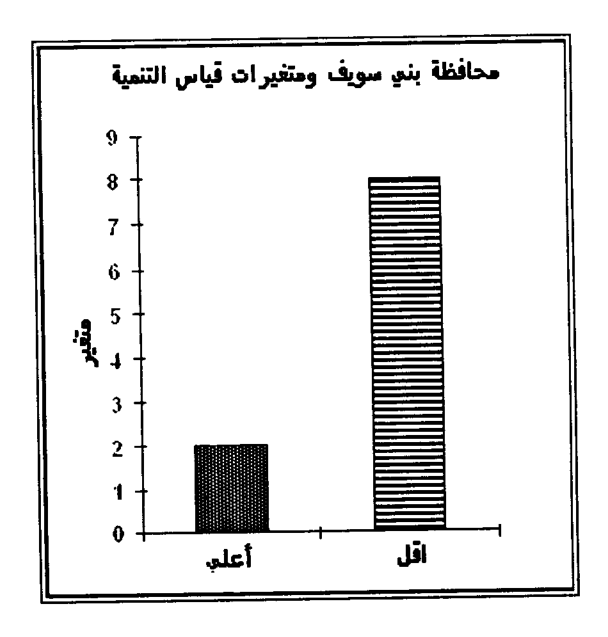
تشابهت هذه المحافظة مع محافظتي البحيرة والشرقية في كونها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في متغيّرين والأقل في المتغيّرات الثمانية المتبقية، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٣٥)

موقف محافظة بنى سويف من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	قوّة العمل(٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حتي عام ١٩٩١
	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أقل من متوسط مصر	قوّة العمل (١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣ معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠



شكل رقم (٤٧)

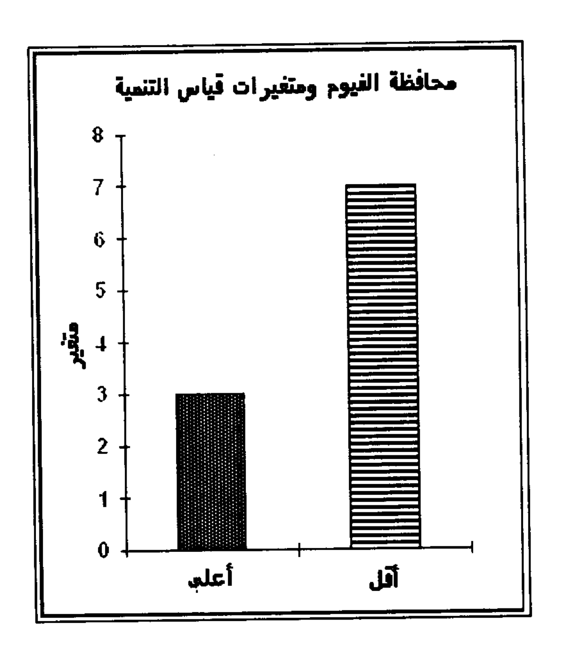
محافظة الفيوم :

انفردت هذه المحافظة عن كل المحافظات السابقة في أنها قد جاءت ضمن مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى في ثلاثة متغيّرات والأقل في المتغيّرات السبعة الأخرى، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٣٦)

موقف محافظة الفيوم من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	قوّة العمل(٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حتي عام ١٩٩١ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦
أقل من متوسط مصر	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ قوّة العمل (١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣ معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠



شكل رقم (٤٨)

محافظة المنيا :

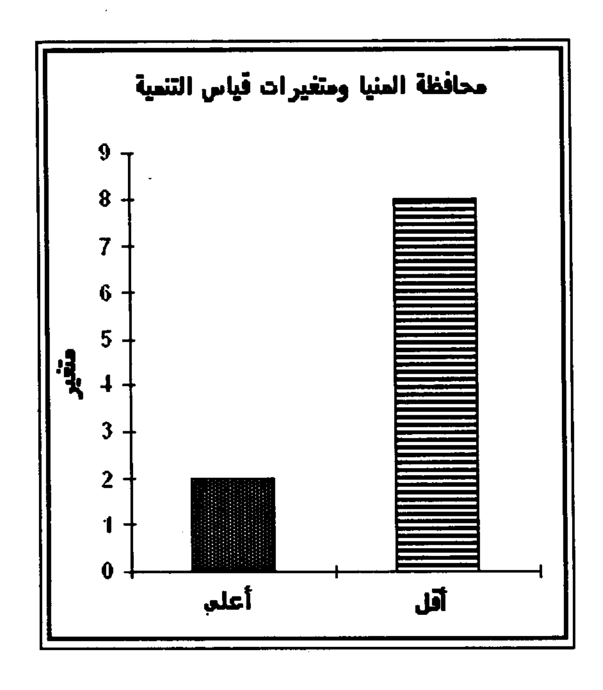
تشابهت هذه المحافظة مع محافظات البحيرة والشرقية وبنى سويف في أنها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في متغيّرين والأقل في المتغيّرات الثمانية الأخرى، مع ملاحظة أن متغيّراتها قد تطابقت تماما مع متغيّرات محافظة بنى سويف، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٣٧)

موقف محافظة المنيا من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	قوّة العمل(٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حتي عام ١٩٩١

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أقل من متوسط مصر	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢
	قوّة العمل (١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣
	معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣
	عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤
	المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦
	السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦
	معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢
	عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠



شكل رقم (٤٩)

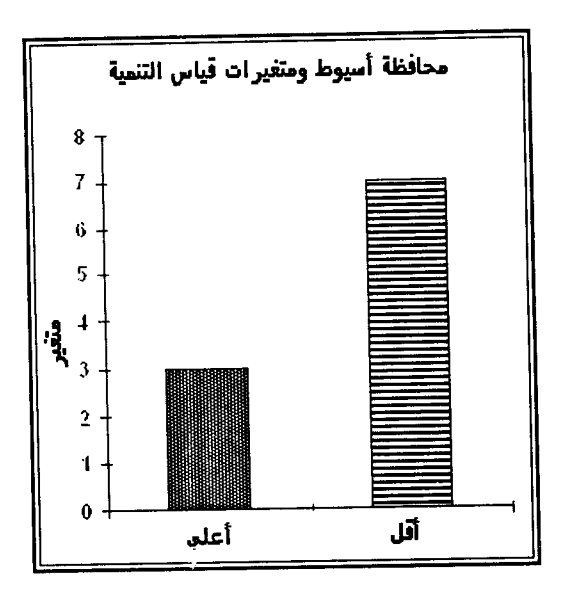
محافظة أسيوط :

تشابهت هذه المحافظة مع محافظة الفيوم في أنها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في ثلاث متغيّرات والأقل في المتغيّرات السبعة الأخرى، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٣٨)

موقف محافظة أسيوط من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤ معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حتى عام ١٩٩١
أقل من متوسط مصر	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ قوّة العمل(٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ قوّة العمل(١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠



شكل رقم (٥٠)

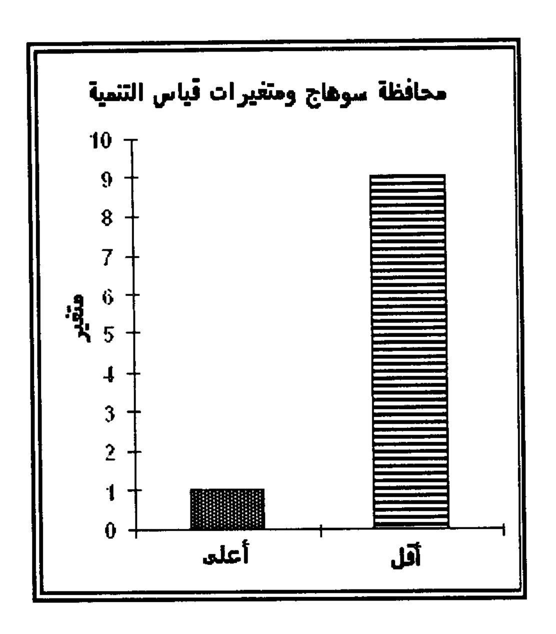
محافظة سوهاج :

انفردت هذه المحافظة عن كل محافظات مصر بأنها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر في متغيّر واحد والأقل منه في المتغيّرات التسعة الأخرى، ولذلك فإنها تعتبر نظيرا معكوسا لمحافظة بورسعيد التي انفردت عن كل محافظات مصر بأنها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في تسعة متغيّرات والأقل في متغيّر واحد فقط، ويوضح ذلك الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٣٩)

موقف محافظة سوهاج من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حتى عام ١٩٩١
أقل من متوسط مصر	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ قوّة العمل(٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ قوّة العمل(١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣ معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠



شكل رقم (٥١)

محافظة قنا :

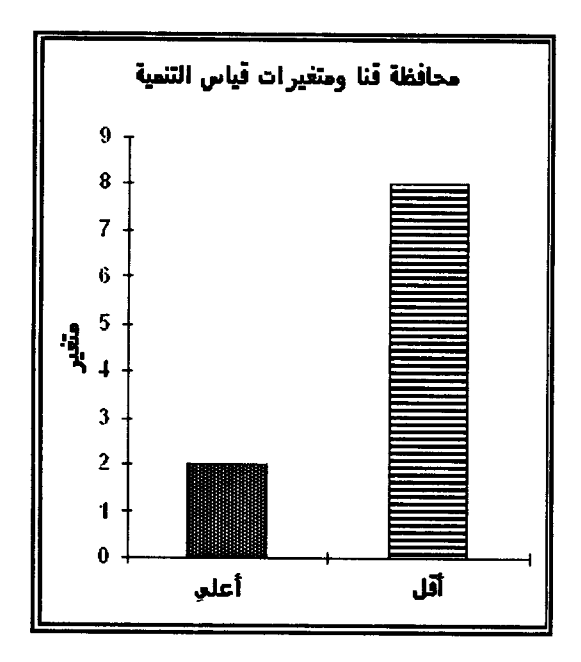
تشابهت هذه المحافظة مع محافظات البحيرة والشرقية وبنى سويف والمنيا في أنها قد جاءت ضمن مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى في متغيّرين والأقل في ثمانية متغيّرات، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٤٠)

موقف محافظة قنا من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حتى عام ١٩٩١ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦
	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أقل من متوسط مصر	قوّة العمل(٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ قوّة العمل(١٢ـ٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣ معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠



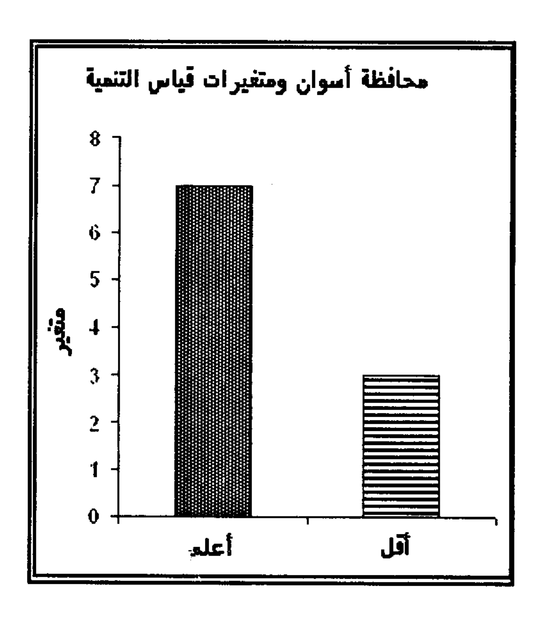
شكل رقم (٥٢)

محافظة أسوان :

تشابهت هذه المحافظة مع محافظات القاهرة والإسكندرية والدقهلية في أنها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في سبعة متغيّرات والأقل في المتغيّرات الثلاثة الأخرى، وذلك كما يبين الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٤١) موقف محافظة أسوان من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤ معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حتي عام ١٩٩١ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠
أقل من متوسط مصر	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ قوّة العمل(٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ قوّة العمل(١٢ـ٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣



شكل رقم (٥٣)

محافظة البحر الأحمر :

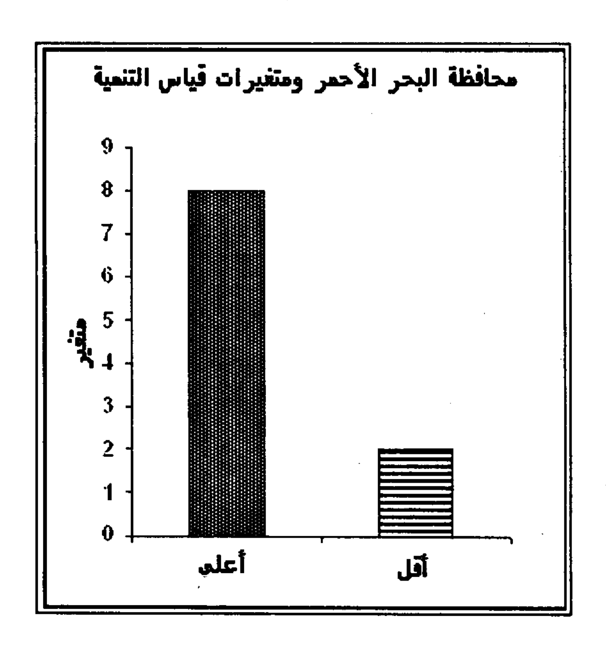
تشابهت هذه المحافظة مع محافظات السويس ودمياط والغربية في أنها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في ثمانية متغيّرات والأقل في متغيّرين، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٤٢)

موقف محافظة البحر الأحمر من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من	قوّة العمل (١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣ معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤ معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حتي

خصائص المتغيّر	المتغيّر
متوسط مصر	عام ١٩٩١ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠
أقل من متوسط مصر	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ قوّة العمل(٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣



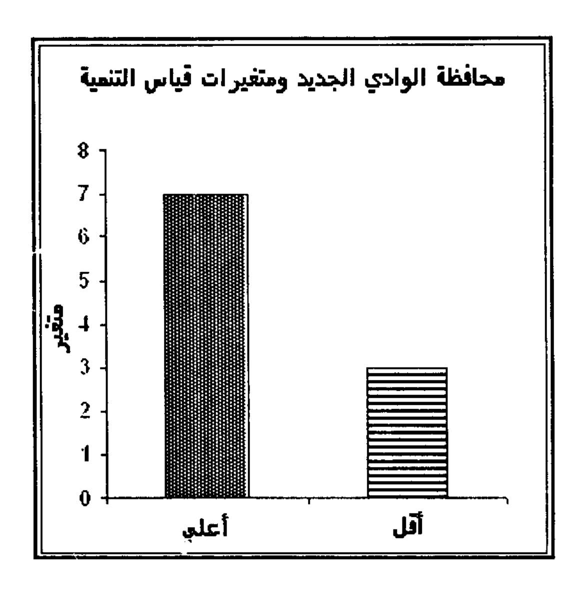
شكل رقم (٥٤)

محافظة الوادي الجديد :

تشابهت هذه المحافظة مع محافظات القاهرة والإسكندرية والدقهلية وأسوان في أنها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في سبعة متغيّرات، والأقل في المتغيّرات الثلاث الأخرى، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٤٣) موقف محافظة الوادي الجديد من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	قوّة العمل (٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣ معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حتى عام ١٩٩١ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠
أقل من متوسط مصر	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ قوّة العمل (١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤



شكل رقم (٥٥)

محافظة مطروح :

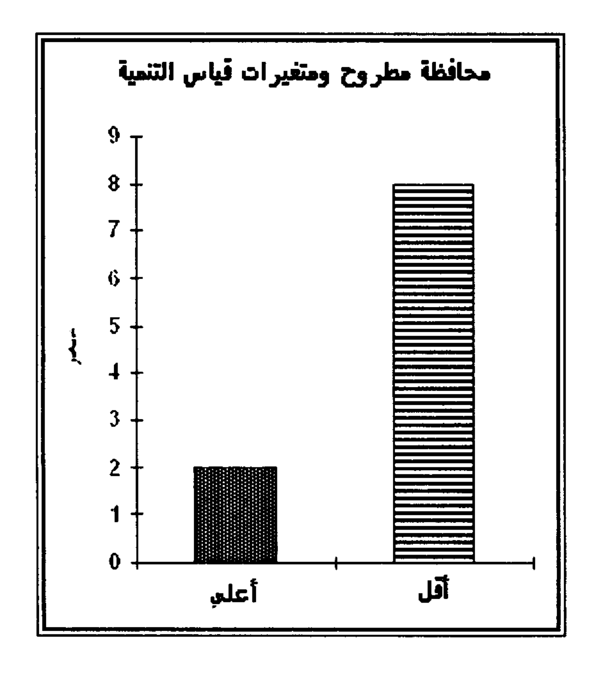
تشابهت هذه المحافظة مع محافظات البحيرة والشرقية وبنى سويف والمنيا وقنا في أنها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في متغيّرين والأقل منه في المتغيّرات الثمانية الأخرى، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٤٤)

موقف محافظة مطروح من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	قوّة العمل(٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤
	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ قوّة العمل(١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أقل من متوسط مصر	معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣ معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حتي عام ١٩٩١ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠



شكل رقم (٥٦)

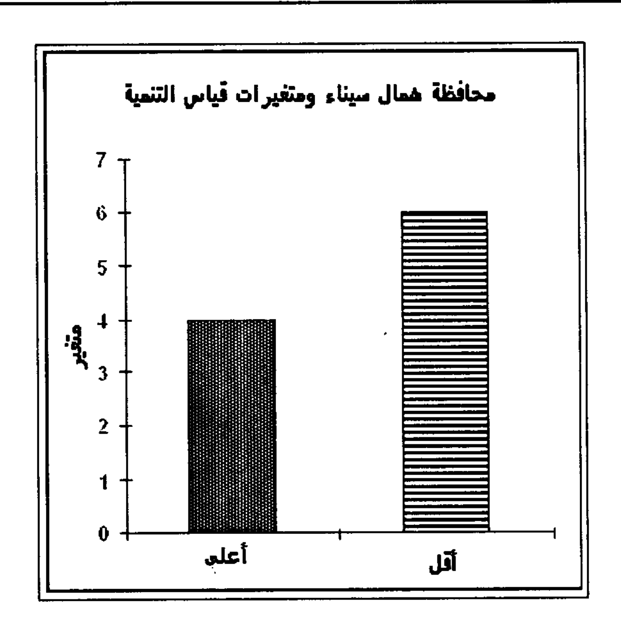
محافظة شمال سيناء:

تشابهت هذه المحافظة مع محافظة المنوفية في أنها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في أربعة متغيّرات والأقل في المتغيّرات الستة الأخرى، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٤٥)

موقف محافظة شمال سيناء من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	معدّل البطالة٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤ معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حتى عام ١٩٩١ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦
أقل من متوسط مصر	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ قوّة العمل(٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ قوّة العمل(١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠



شكل رقم (٥٧)

محافظة جنوب سيناء :

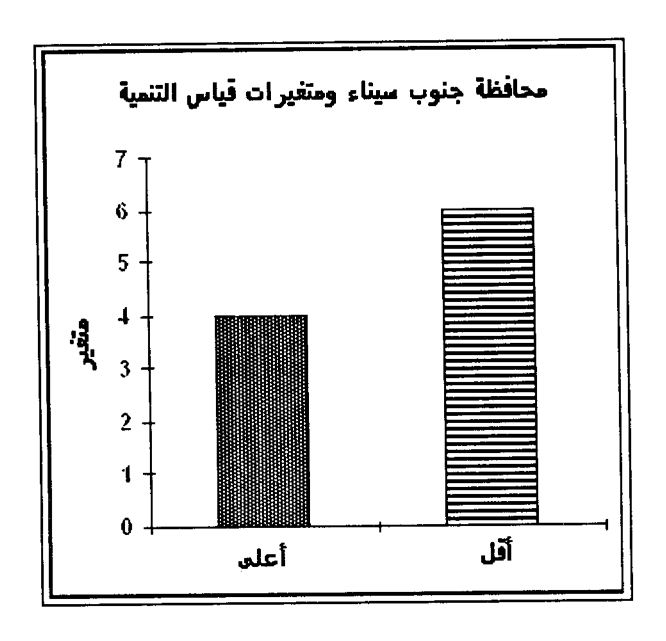
تشابهت هذه المحافظة مع محافظتي المنوفية وشمال سيناء في أنها قد جاءت ضمن المجموعة ذات المتوسط الأعلى في أربعة متغيّرات والأقل في المتغيّرات الستة الأخرى وذلك كما يوضح الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم (٤٦)

موقف محافظة جنوب سيناء من متغيّرات قياس التنمية

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أعلى من متوسط مصر	قوّة العمل (٦ سنوات فأكثر) ٪ عام ١٩٩٣ معدّل البطالة ٪ عام ١٩٩٣ عدد الأطبّاء لكل ١٠٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٤ معدّل القراءة والكتابة للبالغين عام ١٩٩٢

خصائص المتغيّر	المتغيّر
أقل من متوسط مصر	نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ عام ١٩٩٢ قوّة العمل(١٢-٦٤) في الصناعة ٪ عام ١٩٩٣ معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ١٠٠٠ مولود حتى عام ١٩٩١ المساكن المضاءة بالكهرباء عام ١٩٨٦ السكان الحاصلون على مياه من شبكة عامة عام ١٩٨٦ عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٠



شكل رقم (٥٨)

ويوضح الجدول التالي وشكلا (٥٩) و(٦٠) موقف المحافظات من حيث متوسطات متغيّرات التنمية:

جدول (٤٧)

موقف المحافظات من حيث متوسطات متغيّرات قياس التنمية

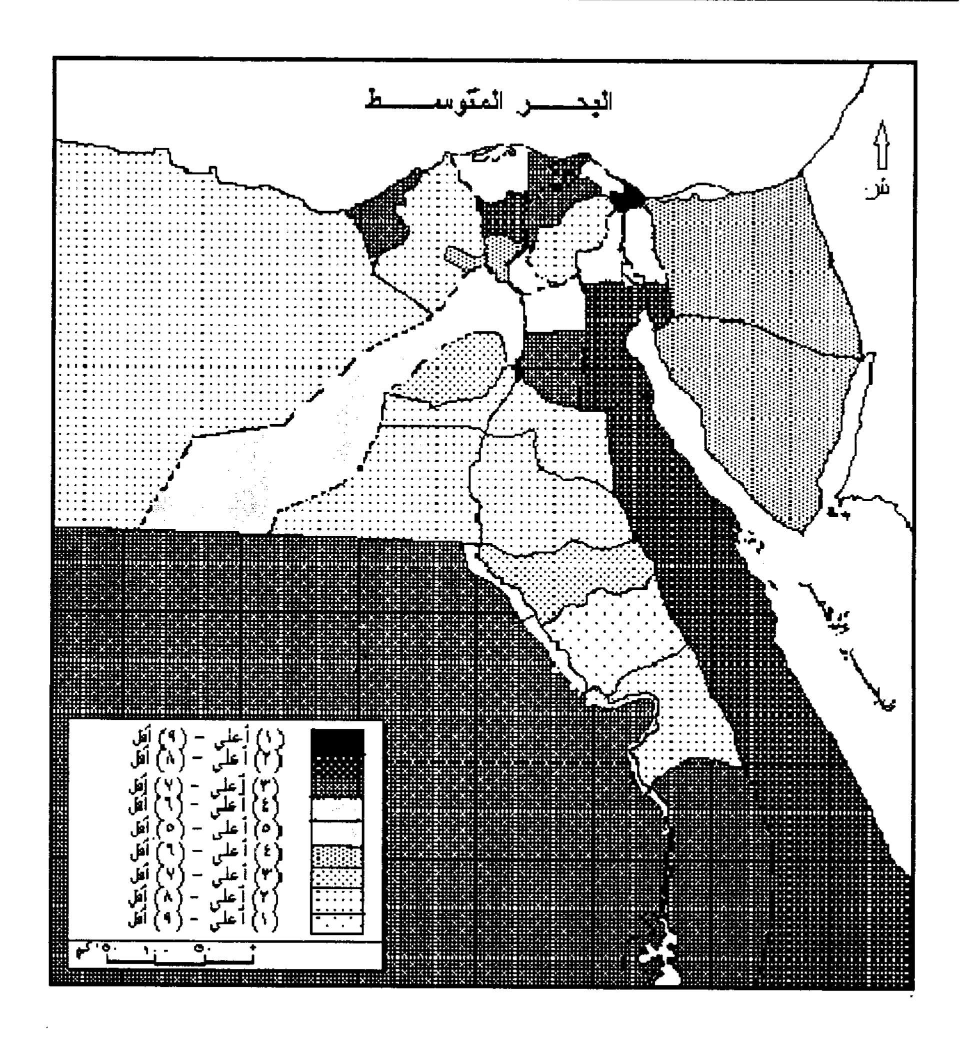
الفئة (أعلى من المتوسط وأقل منه)	المحافظات
مجموعة (٩) أعلى و (١) أقل	بورسعيد
مجموعة (٨) أعلى و (٢) أقل	السويس/ دمياط/ الغربية/ البحر الأحمر
مجموعة (٧) أعلى و (٣) أقل	القاهرة/ الإسكندرية/ الدقهلية/ أسوان/ الوادي الجديد
مجموعة (٦) أعلى و (٤) أقل	القليوبية/ الإسماعيلية
مجموعة (٥) أعلى و (٥) أقل	كفر الشيخ/ الجيزة
مجموعة (٤) أعلى و (٦) أقل	المنوفية/ شمال سيناء/ جنوب سيناء
مجموعة (٣) أعلى و (٧) أقل	الفيوم/ أسيوط
مجموعة (٢) أعلى و (٨) أقل	الشرقية/ البحيرة/ بنى سويف/ المنيا/ قنا/ مطروح
مجموعة (١) أعلى و (٩) أقل	سوهاج

وقد تفردت محافظة بورسعيد بفئة المحافظات الأعلى من متوسط مصر في تسعة متغيّرات والأقل منه في المتغيّر العاشر، يقابلها محافظة سوهاج التي كانت المحافظة الوحيدة في فئة المحافظات الأعلى من متوسط مصر في متغيّر واحد والأقل منه في المتغيّرات التسعة المتبقية .

أما فئة المحافظات الأعلى من متوسط مصر في ثمانية متغيّرات والأقل منه في المتغيّرين المتبقيين فقد ضمت محافظات: البحر الأحمر والسويس ودمياط والغربية، وذلك في مقابل محافظات: الشرقية والبحيرة وبنى سويف والمنيا وقنا ومطروح التي ضمتها فئة المحافظات الأعلى من متوسط مصر في متغيّرين والأقل منه في المتغيّرات الثمانية الأخرى.

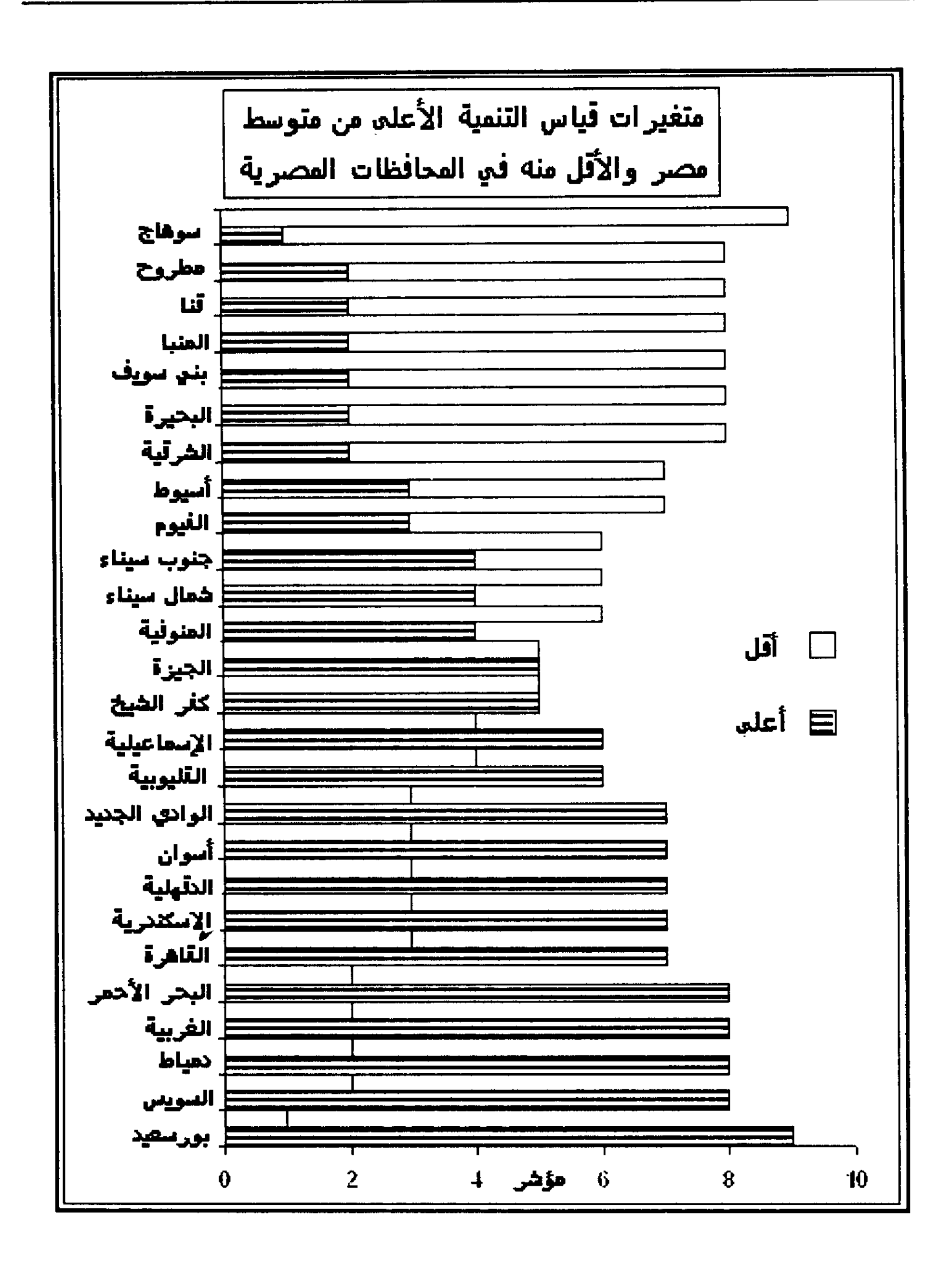
ولقد ضمت فئة المحافظات الأعلى من متوسط مصر في سبعة متغيّرات والأقل منه في المتغيّرات الثلاثة الأخرى محافظات القاهرة والإسكندرية والدقهلية وأسوان والوادي الجديد، وذلك في مقابل فئة المحافظات الأعلى من متوسط مصر في ثلاثة متغيّرات والأقل منه في المتغيّرات السبعة الأخرى والتي ضمت محافظتيّ الفيوم وأسيوط .

أما فئة المحافظات الأعلى من متوسط مصر في ستة متغيّرات والأقل منه في المتغيّرات الأربعة الأخرى فقد ضمت محافظتي القليوبية والإسماعيلية، وذلك في مقابل فئة المحافظات الأعلى من متوسط مصر في أربعة متغيّرات والأقل منه في المتغيّرات الستة الأخرى والتي ضمت محافظات المنوفية وشمال سيناء وجنوب سيناء، وأخيرا كانت فئة المحافظات الأعلى من متوسط مصر في خمسة متغيّرات والأقل منه في المتغيّرات الخمسة الأخرى تضم محافظتي كفر الشيخ والجيزة .



شكل رقم (٥٩)

مواقف المحافظات من متوسط مصر (أعلى/ أقل) في متغيرات التنمية



متغيرات قياس التنمية الأعلى من متوسط مصر والأقل منه في المحافظات المصرية
سوهاج
مطروح
قنا
المنيا
بني سويف
البحيرة
الشرقية
أسيوط
الفيوم
جنوب سيناء
شمال سيناء
المنوفية
الجيزة
كفر الشيخ
الإسماعيلية
القليوبية
الوادي الجديد
أسوان
الدقهلية
الإسكندرية
القاهرة
البحر الأحمر
الغربية
دمياط
السويس
بورسعيد
أقل
أعلى
0
2
4
مؤشر
6
8
10

شكل رقم (٦٠)

المبحث الرابع

محافظات مصر حسب مؤشر درجة التنمية

يهدف هذا المبحث إلى استعراض مواقف المحافظات المصريّة من متغيرات التنمية العشرة المختارة للدراسة، وذلك عن طريق تحديد مركز كل محافظة في كل متغير من هذه المتغيرات، من أجل الوصول إلى مؤشر درجة التنمية Development Degree Index الخاص بكل محافظة [1] والمتمثل في مجموع الدرجات الدالة على مراكز المحافظة في متغيرات التنمية العشر وذلك كما يلي:

محافظة القاهرة :

شغلت هذه المحافظة المركز الأول والثاني والرابع كل في متغيرين، والمركز السابع والثامن والرابع عشر والثامن عشر كلٍ في متغير واحد، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ٦١ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

(١)مؤشّر مرتبة التنمية Index of Development Rankهو مجموع ناتج ضرب عدد مرات تكرار رمز مرتبة المحافظة في كل متغيّر من المتغيّرات العشرة المختارة لقياس التنمية (وهي المراتب المنحصرة بين الأولي والثالثة حسب التصنيف الثلاثي المرتبيّ) في عدد نقاط رمز كل مرتبة، علما بأن قيمة المرتبة الأولى ويرمز لها الحرف (أ) ثلاث نقاط، وقيمة المرتبة الثانية ويرمز لها بالحرف (ب) نقطتان، وقيمة المرتبة الثالثة ويرمز لها الحرف (ج) نقطة واحدة فإذا حصلت محافظة ما في المتغيّرات العشرة على المرتبة الأولى ثلاث مرات والثانية خمس مرات والثالثة مرتان ـ علي سبيل المثال ـ فإن حساب قيمة مؤشّر مرتبة التنمية الخاص بها يكون عن طريق ضرب العدد الدال على تكرار رمز المرتبة في الرقم الدال على نقاط هذا الرمز وذلك وفق المعادلة: ش = ك ر× ن، حيث تعنى (ش) مؤشّر مرتبة التنمية، و (ك ر) تكرار رمز المرتبة، و(ن) نقاط رمز المرتبة، وذلك كما يلي (٣×٣)+(٥×٢)+(١×٢) أي ٩+١٠+٢=٢١، وهذه المعادلة بكافة تفصيلاتها من اقتراح الباحث .

جدول رقم (٤٨)

مراكز محافظة القاهرة في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
تكرار المركز	مرة واحدة		مرتـــان		ثلاث مرات								

وقد تم الوصول إلى «مؤشّر درجة التنمية» عن طريق إعطاء درجة للمحافظة في كل مؤشّر من المؤشّرات العشر المختارة للدراسة، وهذه الدرجة التي تتراوح بين ١ و ٢٦ تدل علي موقع المحافظة بين محافظات مصر، حيث يدل الرقم الأخير (٢٦) على عدد محافظات مصر وقت إجراء الدراسة، وبافتراض أن محافظة ما قد شغلت المركز الأول في المؤشّرات العشر فإن مجموع الدرجات الدال على مؤشّر التنمية الخاص بها هو ١٠ أى (١×١٠)، وبافتراض أن محافظة أخرى قد شغلت المركز السادس والعشرين في المؤشّرات العشر فإن مجموع الدرجات الدال على مؤشّر التنمية الخاص بها هو ٢٦٠ أي (٢٦×١٠)، ومن هنا فإن درجة هذا المؤشّر تتراوح بين ١٠و٢٦٠ درجة، وهو المدى التنموي Developmental Range الذي تقع خلاله كل محافظات مصر، والجدول من حساب الباحث وكذلك كافة جداول هذا المبحث .

محافظة الإسكندرية :

شغلت هذه المحافظة المركزين الأول والثالث كلٍ في متغيرين، والمركز الثاني والخامس والسابع والثامن والرابع عشر والثامن عشر كل في متغير واحد، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ٥٩ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٤٩)

مراكز محافظة الإسكندرية في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦

تكرار المركز	مرة واحدة		مرتـــان		ثلاث مرات	

محافظة بورسعيد :

شغلت هذه المحافظة المركزين الأول والسابع كل في متغيرين، والمركز الثاني والثالث والثامن والتاسع والثالث عشر والثاني والعشرين كل في متغير واحد، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ٧٣ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٥٠)

مراكز محافظة بورسعيد في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦

تكرار المركز	مرة واحدة		مرتـــان		ثلاث مرات	

محافظة السويس :

شغلت هذه المحافظة المراكز الثاني والخامس والسابع والثامن والثالث والعشرين كل في متغير واحد، والمركز الرابع في متغيرين، والمركز الثالث عشر في

ثلاثة متغيرات، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ٩٢ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٥١)

مراكز محافظة السويس في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
تكرار المركز	مرة واحدة				مرتان				ثلاث مرات				

محافظة دمياط :

شغلت هذه المحافظة المركز الخامس والسادس والعاشر والحادي عشر كل في متغير واحد، والمركز الثالث والرابع والتاسع كل في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ٦٤ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٥٢)

مراكز محافظة دمياط في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
تكرار المركز	مرة واحدة				مرتان				ثلاث مرات				

محافظة الدقهلية :

شغلت هذه المحافظة المركز الثاني والخامس والحادي عشر والثالث عشر والعشرين كل في متغير واحد، والمركز الخامس عشر في متغيرين، والمركز الثاني عشر في ثلاثة متغيرات، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ١١٧! درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٥٣)

مراكز محافظة الدقهلية في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
تكرار المركز	مرة واحدة			مرتـــان				ثلاث مرات					

محافظة الشرقية :

شغلت هذه المحافظة المركز التاسع والخامس عشر والسادس عشر والثامن عشر والتاسع عشر والسادس والعشرين كل في متغير واحد، والمركزين الحادي عشر والسابع عشر كل في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ١٥٩ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٥٤)

مراكز محافظة الشرقية في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
تكرار المركز	مرة واحدة			مرتـــان				ثلاث مرات					

محافظة القليوبية :

شغلت هذه المحافظة المركز السادس والثامن والتاسع والعاشر والثاني عشر والسادس عشر والعشرين والثاني والعشرين كل في متغير واحد، والمركز التاسع عشر في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ١٤١ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٥٥)

مراكز محافظة القليوبية في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
تكرار المركز	مرة واحدة					مرتان				ثلاث مرات			

محافظة كفر الشيخ :

شغلت هذه المحافظة المركز الثالث والثالث عشر والثامن عشر والتاسع عشر والعشرين والرابع والعشرين كل في متغير واحد، والمركزين الخامس والعاشر كل في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ١٢٧ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٥٦)

مراكز محافظة كفر الشيخ في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
تكرار المركز	مرة واحدة					مرتان				ثلاث مرات			

محافظة الغربية :

شغلت هذه المحافظة المركز الرابع والثامن والتاسع والرابع عشر والسادس عشر كل في متغير واحد، والمركز الثاني عشر في متغيرين، والمركز الحادي عشر في ثلاثة متغيرات، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ١٠٨ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٥٧)

مراكز محافظة الغربية في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
تكرار المركز	مرة واحدة		مرتـــان		ثلاث مرات	

محافظة المنوفية :

شغلت هذه المحافظة المركز الثالث والسادس والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والعشرين والثالث والعشرين كل في متغير واحد، والمركز الحادي عشر في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ١٣٢ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٥٨)

مراكز محافظة المنوفية في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
تكرار المركز	مرة واحدة		مرتـــان		ثلاث مرات	

محافظة البحيرة :

شغلت هذه المحافظة المركز العاشر والثاني عشر والرابع عشر والسادس عشر والسابع عشر كل في متغير واحد، والمركز الثامن عشر في متغيرين، والمركز الحادي والعشرين في ثلاثة متغيرات، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ١٦٨ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٥٩)

مراكز محافظة البحيرة في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
تكرار المركز	مرة واحدة			مرتان				ثلاث مرات					

محافظة الإسماعيلية :

شغلت هذه المحافظة المركز الرابع والسابع والثامن والعشرين كل في متغير واحد، والمركز السادس والتاسع والخامس عشر كل في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ١٠٩ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٦٠)

مراكز محافظة الإسماعيلية في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
تكرار المركز	مرة واحدة			مرتان				ثلاث مرات					

محافظة الجيزة :

شغلت هذه المحافظة المركز الثامن والعاشر والخامس عشر والسادس عشر والثامن عشر والثالث والعشرين كل في متغير واحد، والمركزين الخامس والسادس كل في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ١١٢ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٦١)

مراكز محافظة الجيزة في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
					▤	▤		■		■			
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
		■	■		■					■			
تكرار المركز	مرة واحدة		■	مرتان			▤	ثلاث مرات					

محافظة بنى سويف :

شغلت هذه المحافظة المركز الخامس عشر والسابع عشر والثامن عشر والحادي والعشرين والثاني والعشرين والخامس والعشرين كل في متغير واحد والمركزين الثالث والعشرين والرابع والعشرين كل في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ١٢٧ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٦٢)

مراكز محافظة بنى سويف في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
			ثلاث مرات										
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
		مرة واحدة		مرتان	مرتان			مرتان	مرتان		ثلاث مرات	مرتان	
تكرار المركز	مرة واحدة		مرتـــان		ثلاث مرات								

محافظة الفيوم :

شغلت هذه المحافظة المركز الرابع والثامن والرابع عشر والثاني والعشرين والثالث والعشرين كل في متغير واحد، والمركز الحادي والعشرين في متغيرين، والمركز الخامس والعشرين في ثلاثة متغيرات، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ١١٨ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٦٣)

مراكز محافظة الفيوم في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
				مرتان				مرتان					
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
	مرة واحدة							ثلاث مرات	مرتان	مرتان			
تكرار المركز	مرة واحدة		مرتـــان		ثلاث مرات								

محافظة المنيا :

شغلت هذه المحافظة المركز الخامس والثامن والثاني والعشرين والرابع والعشرين والخامس والعشرين كل في متغير واحد، والمركز السابع عشر في متغيرين، والمركز الثالث والعشرين في ثلاثة متغيرات، ومن ثم يكون مجموع

درجات مراكز متغيراتها ١٨٧ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٦٤)

مراكز محافظة المنيا في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
تكرار المركز		مرة واحدة				مرتـــان				ثلاث مرات			

محافظة أسيوط:

شغلت هذه المحافظة المركز العاشر والحادي عشر والرابع عشر والثاني والعشرين والثالث والعشرين، والسادس والعشرين كل في متغير واحد والمركزين الحادي والعشرين والسادس والعشرين كل في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ١٩٩ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٦٥)

مراكز محافظة أسيوط في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
تكرار المركز		مرة واحدة				مرتـــان				ثلاث مرات			

محافظة سوهاج :

شغلت هذه المحافظة المركز الثامن والسابع عشر والثامن عشر والعشرين والثاني والعشرين والرابع والعشرين والسادس والعشرين كل في متغير واحد والمركز التاسع عشر في ثلاثة متغيرات، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ١٩٢ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٦٦)

مراكز محافظة سوهاج في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
								■					
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
				■	■		■		■		■		■
تكرار المركز	مرة واحدة	■	مرتـــان	▤	ثلاث مرات								

محافظة قنا :

شغلت هذه المحافظة المركز الثاني والرابع عشر والسادس عشر والسابع عشر والعشرين والحادي والعشرين والثالث والعشرين والخامس والعشرين كل في متغير واحد، والمركز الخامس عشر في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ١٦٨ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٦٧)

مراكز محافظة قنا في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
تكرار المركز	مرة واحدة				مرتان				ثلاث مرات				

محافظة أسوان :

شغلت هذه المحافظة المراكز السابع والتاسع والعاشر والتاسع عشر والرابع والعشرين والخامس والعشرين كل في متغير واحد، والمركزين الثاني عشر والثاني والعشرين كل في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ١٦٢ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٦٨)

مراكز محافظة أسوان في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
تكرار المركز	مرة واحدة				مرتان				ثلاث مرات				

محافظة البحر الأحمر :

شغلت هذه المحافظة المراكز الأول والثالث والخامس والسادس والسابع والثاني

عشر والرابع عشر والسابع عشر كل في متغير واحد، والمركز الرابع والعشرين في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ١١٣ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٦٩)

مراكز محافظة البحر الأحمر في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
	■		■		■	■	■					■	
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
				■							▤		

تكرار المركز	مرة واحدة	■	مرتـــان	▤	ثلاث مرات	

محافظة الوادي الجديد :

شغلت هذه المحافظة المركز الثاني والسادس والتاسع والثالث عشر والسادس عشر والسابع عشر كل في متغير واحد، والمركزين السابع والثالث والعشرون كل في متغيرين، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ١٢٣ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٧٠)

مراكز محافظة الوادي الجديد في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
		■				■	▤		■				■
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
			■	■						▤			

تكرار المركز	مرة واحدة	■	مرتـــان	▤	ثلاث مرات	

محافظة مطروح :

شغلت هذه المحافظة المراكز الثاني والرابع عشر والتاسع عشر والعشرين والحادي والعشرين والثاني والعشرين والخامس والعشرين كل في متغير واحد، والمركز الأول في ثلاثة متغيرات، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ١٢٦ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٧١)

مراكز محافظة مطروح في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
تكرار المركز	مرة واحدة		مرتان		ثلاث مرات								

محافظة شمال سيناء :

انفردت هذه المحافظة عن بقية محافظات مصر بأنها قد شغلت مركزا واحدا فقط في كل متغير من المتغيرات العشر المختارة للدراسة، وقد بلغ مجموع درجات مراكز متغيراتها ١٦٧ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٧٢)

مراكز محافظة شمال سيناء في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
تكرار المركز	مرة واحدة		مرتان		ثلاث مرات								

محافظة جنوب سيناء :

شغلت هذه المحافظة المركز الثاني والثالث والعاشر والرابع عشر والسادس عشر والثامن عشر والتاسع عشر كل في متغير واحد، والمركز السادس والعشرين في ثلاثة متغيرات، ومن ثم يكون مجموع درجات مراكز متغيراتها ١٦٠ درجة تمثل درجة مؤشر التنمية الخاص بها، وذلك كما يظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٧٣)

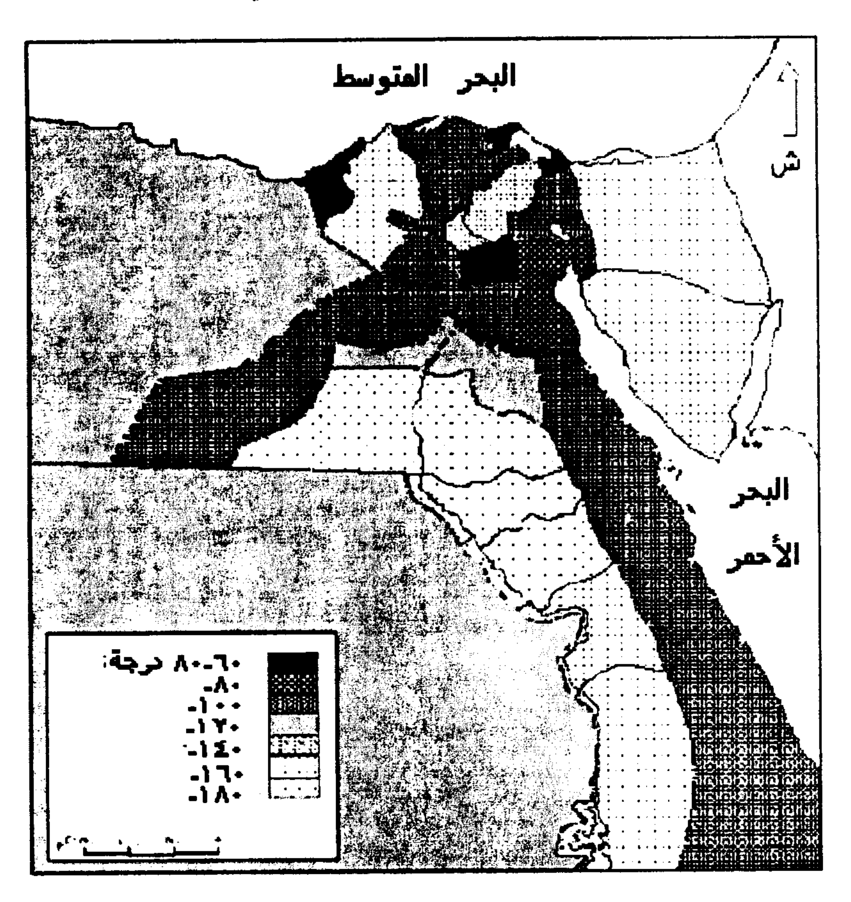
مراكز محافظة جنوب سيناء في متغيرات التنمية

المركز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
المركز	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
تكرار المركز		مرة واحدة				مرتــــان				ثلاث مرات			

ويوضح الجدول التالي وشكل رقم (٦١) درجات متغيرات قياس التنمية بالنسبة لمحافظات مصر المختلفة، حيث يتبين أن محافظات مصر الحضرية الأربع ومعها محافظة دمياط الريفية قد جاءت على رأس قائمة درجات هذه المتغيرات، وذلك بقيم تراوحت بين ٥٩ و٩٢ درجة، بينما تذيلت محافظات الوجه القبلى - ومعها محافظتا البحيرة وشمال سيناء - هذه القائمة بدرجات تراوحت بين ١٦٢ و ١٩٩ درجة.

ويعزى وجود محافظة دمياط بين مجموعة محافظات الدرجات الأعلى إلى تراوح المراكز التي شغلتها متغيراتها العشر بين المركزين الثالث والحادي عشر، أما وجود

محافظة البحيرة ضمن مجموعة محافظات الدرجات المتدنية فيرجع إلى تـراوح المراكـز التي شغلتها متغيراتها العشر بين المركزين العاشر والحادي والعشرين .



شكل رقم (٦١)

جدول رقم (٧٤)

ترتيب محافظات مصر من حيث درجات مؤشر التنمية [١]

المحافظة	القيم	المحافظة	القيمة	المحافظة	القيمة
الإسكندرية	٥٩	الدقهلية	١١٧	شمال سيناء	١٦٧
القاهرة	٦١	الوادي الجديد	١٢٣	البحيرة	١٦٨
دمياط	٦٤	مطروح	١٢٦	قنا	١٦٨
بور سعيد	٧٣	كفر الشيخ	١٢٧	بني سويف	١٧٢
السويس	٩٢	المنوفية	١٣٢	المنيا	١٨٧
الغربية	١٠٨	القليوبية	١٤١	الفيوم	١٨٨
الإسماعيلية	١٠٩	الشرقية	١٥٩	سوهاج	١٩٢
الجيزة	١١٢	جنوب سيناء	١٦٠	أسيوط	١٩٩
البحر الأحمر	١١٣	أسوان	١٦٢		



(١)أي المحافظات الحاصلة على المرتبة الأولى في ثماني متغيّرات وعلى المرتبة الثانية في متغيّرين ولم تحصل على متغيّرات ذات مرتبة ثالثة .

المبحث الخامس

محافظات مصر حسب مؤشر مرتبة التنمية

يهدف هذا المبحث إلى استعراض مراتب محافظات مصر في متغيّرات قياس التنمية العشرة، وذلك عن طريق ترتيب متغيّرات كل محافظة حسب مراتبها الأولى والثانية والثالثة [1] ثم منح هذه المحافظة درجة لمرتبة التنمية التي بلغتها [2] تعبر عن مؤشر حالة التنمية الخاص بها، والذي سيدرس بالتفصيل في المبحث التالي، وذلك كما يلي:

محافظة القاهرة:

بلغ مجموع درجات مراتب متغيّرات هذه المحافظة ٢٨ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في ثمانية من متغيّرات الدراسة جملة نقاطها ٢٤ درجة (٣×٨)، وعلى المرتبة الثانية في متغيّرين جملة نقاطهما ٤ درجات (٢×٢)، وهذه المحافظة هي إحدى ثمان محافظات لم تحصل على مرتبة ثالثة في أي من متغيّرات قياس التنمية العشرة، وذلك كما يُظهر الجدول التالي:

(١)أي المحافظات الحاصلة على المرتبة الأولى في سبعة متغيّرات وعلى المرتبة الثانية في متغيّرين وعلى المرتبة الثالثة في متغيّر واحد.

(٢)تم الوصول إلى درجة مؤشّر حالة التنمية Index of Development Status عن طريق قسمة مجموع تكرار الحرف (أ) الدال على المرتبة الأولى من مراتب متغيرات قياس التنمية الثلاث على ١٠، أي على جملة المتغيّرات، ثم ضرب الناتج في ١٠٠، فإذا تكرر الحرف (أ) ثماني مرات في محافظة ما فإن حساب درجة مؤشر حالة التنمية الخاص بها يكون وفق المعادلة: ح = (مج ك ر)÷١٠ × ١٠٠، حيث (ح) تعني مؤشر حالة التنمية، و(مج ك أ) مجموع تكرار رمز المرتبة الأولي)، أي ٨÷١٠×١٠٠ = ٨٠، وهذه المعادلة بكافة تفصيلاتها من اقتراح الباحث، كذلك كافة جداول هذا الجزء من الدراسة من حسابه أيضا، راجع المبحث الثاني من الدراسة .

جدول رقم (٧٥)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة القاهرة[(١)]

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	٢٤ + ٤ = ٢٨ درجة									

الجدول من حساب الباحث وكذلك كافة جداول هذا المبحث .

محافظة الإسكندرية

بلغ مجموع درجات مراتب متغيّرات هذه المحافظة ٢٧ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في سبعة متغيّرات جملة نقاطها ٢١ درجة، وعلى المرتبة الثانية في

(١)تعنى أرقام المتغيّرات ما يلي:
متوسط دخل الفرد بالجنيه المصري ١٩٩٢.
قوّة العمل + ٦ سنوات ١٩٩٣.
قوّة العمل ١٢ ـ ٦٤ سنة في الصناعة ١٩٩٣.
معدّل البطالة ٪ ١٩٩٣.
عدد الأطبّاء لكل ١٠٠ ألف نسمة ١٩٩٤.
معدّل وفيات الأطفال الرضّع لكل ألف مولود حي ١٩٩٤.
المساكن المتصلة بالكهرباء ٪ ١٩٨٦.
المساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه ٪ ١٩٨٦.
معدّل قراءة وكتابة البالغين ١٩٩٤.
عدد أجهزة التلفاز لكل ألف أسرة ١٩٨٦.
يرمز الحرف (أ) إلى المرتبة الأولى، والحرف(ب) إلى المرتبة الثانية، والحرف(ج) إلى المرتبة الثالثة، الملحق رقم (١٤) .

ثلاثة متغيّرات جملة نقاطها ٦ درجات، وهذه المحافظة هي إحدى محافظات مصر الثمان التي لم تحصل على مرتبة ثالثة في أي من متغيّرات قياس التنمية العشرة كالمحافظة السابقة، وذلك كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (٧٦)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة الإسكندرية

المرتبة ودرجتها/ المتغير	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	٢١ + ٦ = ٢٧ درجة									

محافظة بورسعيد :

تشبه هذه المحافظة سابقتها في كل من تكرار المراتب وعدد نقاطها وفي مجموع درجات متغيّرات قياس التنمية، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في سبعة من متغيّرات الدراسة جملة نقاطها ٢١ درجة، وعلى المرتبة الثانية في ثلاثة متغيّرات جملة نقاطها ٦ درجات، وهذه المحافظة هي إحدى محافظات مصر الثماني التي لم تحصل على مرتبة ثالثة في أي من متغيّرات قياس التنمية العشرة كالمحافظتين السابقتين، وذلك كما يبيّن الجدول التالي:

جدول رقم (٧٧)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة بورسعيد

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	٢١ + ٦ = ٢٧ درجة									

محافظة السويس :

بلغ مجموع درجات مراتب متغيّرات هذه المحافظة ٢٥ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في خمسة متغيّرات جملة نقاطها ١٥ درجات، وعلى المرتبة الثانية في المتغيّرات الخمسة الأخرى جملة نقاطها ١٠ درجات وهذه المحافظة هي إحدى محافظات مصر الثماني التي لم تحصل على مرتبة ثالثة في أي من متغيّرات قياس التنمية العشرة كالمحافظات الثلاث السابقة، وذلك كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (٧٨)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة السويس

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	١٥ + ١٠ = ٢٥ درجة									

محافظة دمياط :

تشبه هذه المحافظة محافظة القاهرة في كل من تكرار المراتب وعدد نقاطها وفي مجموع درجات متغيّرات قياس التنمية، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في ثمانية متغيّرات جملة نقاطها ٢٤ درجة، وعلى المرتبة الثانية في المتغيّرين المتبقيين جملة نقاطهما ٤ درجات، وهذه المحافظة هي إحدى محافظات مصر الثماني التي لم تحصل على مرتبة ثالثة في أي من متغيّرات قياس التنمية العشرة كالمحافظات الأربع السابقة، وذلك كما يبيّن الجدول التالي:

جدول رقم (٧٩)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة دمياط

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	٢٤ + ٤ = ٢٨ درجة									

محافظة الدقهلية :

بلغ مجموع درجات مراتب متغيّرات هذه المحافظة ٢٦ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في ستة متغيّرات جملة نقاطها ١٨ درجة، وعلى المرتبة الثانية في أربعة متغيّرات جملة نقاطها ٨ درجات، وهذه المحافظة هي إحدى محافظات مصر الثماني التي لم تحصل على مرتبة ثالثة في أي من متغيّرات قياس التنمية العشر كالمحافظات الخمس السابقة، وذلك كما يُظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٨٠)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة الدقهلية

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	١٨ + ٨ = ٢٦ درجة									

محافظة الشرقية:

بلغ مجموع درجات مراتب متغيّرات هذه المحافظة ٢١ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في ثلاثة متغيّرات جملة نقاطها ٩ درجات، وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيّرات جملة نقاطها ١٠ درجات، وعلى المرتبة الثالثة في متغيّرين ، جملة نقاطهما درجتان، وذلك كما يوضّح الجدول التالي:

جدول رقم (٨١)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة الشرقية

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	٩ + ١٠ + ٢ = ٢١ درجة									

محافظة القليوبية :

بلغ مجموع درجات مراتب متغيّرات هذه المحافظة ٢٤ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في خمسة متغيّرات جملة نقاطها ١٥ درجات، وعلى المرتبة الثانية في أربعة متغيّرات جملة نقاطها ٨ درجات، وعلى المرتبة الثالثة في متغيّر واحد نقاطه درجة واحدة، وذلك كما يوضّح الجدول التالي:

جدول رقم (٨٢)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة القليوبية

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣	▒	▒	▒	▒	▒					
مرتبة ثانية ب = ٢						▒	▒	▒	▒	
مرتبة ثالثة ج = ١										▒
مجموع الدرجات	١٥ +٨+ ١ = ٢٤ درجة									

محافظة كفر الشيخ :

بلغ مجموع درجات مراتب متغيّرات هذه المحافظة ٢٣ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في أربعة متغيّرات جملة نقاطها ١٢ درجة، وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيّرات جملة نقاطها ١٠ درجات، وعلى المرتبة الثالثة في متغيّر واحد نقاطه درجة واحدة، وذلك كما يبيّن الجدول التالي:

جدول رقم (٨٣)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة كفر الشيخ

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	١٢ + ١٠ + ١ = ٢٣ درجة									

محافظة الغربية :

تشبه هذه المحافظة محافظة السويس في كل من تكرار المراتب، وعدد نقاطها وفي مجموع درجات متغيّرات قياس التنمية، فقد بلغ مجموع درجات مراتب متغيّراتها ٢٥ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في خمسة متغيّرات جملة نقاطها ١٥ درجة، وعلى المرتبة الثانية في المتغيّرات الخمسة الأخرى جملة نقاطها ١٠ درجات، وهذه المحافظة هي إحدى محافظات مصر الثماني التي لم تحصل على مرتبة ثالثة في أي من متغيّرات قياس التنمية العشرة كمحافظات القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس ودمياط والدقهلية، ويبيّن الجدول التالي هذه المراتب:

جدول رقم (٨٤)

جموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة الغربية

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	١٥ + ١٠ = ٢٥ درجة									

محافظة المنوفية :

تشبه هذه المحافظة محافظة كفر الشيخ في كل من تكرار المراتب وعدد نقاطها وفي مجموع درجات متغيّرات قياس التنمية، فقد بلغ مجموع درجات مراتب متغيّراتها ٢٣ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في أربعة متغيّرات جملة نقاطها ١٢ درجات، وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيّرات جملة نقاطها ١٠ درجات، وعلى المرتبة الثالثة في متغيّر واحد نقاطه درجة واحدة، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٨٥)

جموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة المنوفية

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	١٢ + ١٠ + ١ = ٢٣ درجة									

محافظة البحيرة :

بلغ مجموع درجات مراتب متغيّرات هذه المحافظة ٢٢ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في ثلاثة متغيّرات جملة نقاطها ٩ درجات، وعلى المرتبة الثانية في ستة متغيّرات جملة نقاطها ١٢ درجات، وعلى المرتبة الثالثة في متغيّر واحد جملة درجة واحدة، وذلك كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (٨٦)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة البحيرة

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	٩ + ١٢ + ١ = ٢٢ درجة									

محافظة الإسماعيلية :

تشبه هذه المحافظة محافظتيّ الغربية والسويس في كل من تكرار المراتب وعدد نقاطها وفي مجموع درجات متغيّرات قياس التنمية، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في خمسة متغيّرات جملة نقاطها ١٥ درجة، وعلى المرتبة الثانية في المتغيّرات الخمسة الأخرى جملة نقاطها ١٠ درجات، وهذه المحافظة هي إحدى محافظات مصر الثماني التي لم تحصل على مرتبة ثالثة في أي من متغيّرات قياس التنمية العشرة كمحافظات القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس ودمياط والدقهلية والغربية، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٨٧)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة الإسماعيلية

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	١٥ + ١٠ = ٢٥ درجة									

محافظة الجيزة :

بلغ مجموع درجات مراتب متغيّرات هذه المحافظة ٢٦ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في سبعة متغيّرات جملة نقاطها ٢١ درجة، وعلى المرتبة الثانية في متغيّرين جملة نقاطهما ٤ درجات، وعلى المرتبة الثالثة في متغيّر واحد نقاطه درجة واحدة، وهى تشبه محافظة الدقهلية في مجموع درجات متغيّرات قياس التنمية فقط، ويبيّن ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٨٨)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة الجيزة

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	٢١ + ٤ + ١ = ٢٦ درجة									

محافظة بنى سويف :

تشبه هذه المحافظة محافظة الشرقية في كل من تكرار المراتب وعدد نقاطها وفي مجموع درجات متغيّرات قياس التنمية، فقد بلغ مجموع درجات مراتب متغيّراتها ٢١ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في ثلاثة متغيّرات جملة نقاطها ٩ درجات، وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيّرات جملة نقاطها ١٠ درجات، وعلى المرتبة الثالثة في متغيّرين جملة نقاطهما درجتان، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٨٩)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة بني سويف

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	٩ + ١٠ + ٢ = ٢١ درجة									

محافظة الفيوم :

بلغ مجموع درجات مراتب متغيّرات هذه المحافظة ٢٠ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في ثلاثة متغيّرات جملة نقاطها ٩ درجات، وعلى المرتبة الثانية في أربعة متغيّرات جملة نقاطها ٨ درجات، وعلى المرتبة الثالثة في ثلاثة متغيّرات جملة نقاطها ٣ درجات، وذلك كما يُظهر الجدول التالي:

جدول رقم (٩٠)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة الفيوم

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	٩ +٨ + ٣ = ٢٠ درجة									

محافظة المنيا :

تشبه هذه المحافظة محافظتيّ بنى سويف والشرقية في كل من تكرار المراتب وعدد نقاطها وفي مجموع درجات متغيّرات قياس التنمية، فقد بلغ مجموع درجات مراتب متغيّراتها ٢١ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في ثلاثة متغيّرات جملة نقاطها ٩ درجات، وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيّرات جملة نقاطها ١٠ درجات، وعلى المرتبة الثالثة في متغيّرين جملة نقاطهما درجتان، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٩١)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة المنيا

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣	▒	▒	▒							
مرتبة ثانية ب = ٢				▒	▒	▒	▒	▒		
مرتبة ثالثة ج = ١									▒	▒
مجموع الدرجات	٩ + ١٠ + ٢ = ٢١ درجة									

محافظة أسيوط :

بلغ مجموع درجات مراتب متغيّرات هذه المحافظة ٢١ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في متغيّرين جملة نقاطها ٦ درجات، وعلى المرتبة الثانية في سبعة متغيّرات جملة نقاطها ١٤ درجة، وعلى المرتبة الثالثة في متغيّر واحد نقاطه درجة واحدة، وهى تشبه محافظات المنيا وبنى سويف والشرقية في مجموع درجات متغيّرات قياس التنمية فقط، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٩٢)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة أسيوط

المرتبة ودرجتها/ المتغير	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	٦ +١٤ + ١ = ٢١ درجة									

محافظة سوهاج :

بلغ مجموع درجات مراتب متغيرات هذه المحافظة ٢٠ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في متغيّرين جملة نقاطها٦ درجات، وعلى المرتبة الثانية في ستة متغيّرات جملة نقاطها١٢ درجة، وعلى المرتبة الثالثة في متغيّرين جملة نقاطها درجتان، وهى تشبه محافظة الفيوم في مجموع درجات متغيّرات قياس التنمبة فقط، ويوضح الجدول التالي مراتب متغيّراتها:

جدول رقم (٩٣)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة سوهاج

المرتبة ودرجتها/ المتغير	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	٦ +١٢ + ٢ = ٢٠ درجة									

محافظة قنا :

تشبه هذه المحافظة محافظات المنيا وبنى سويف والشرقية في كل من تكرار المراتب وعدد نقاطها وفي مجموع درجات متغيّرات قياس التنمية، فقد بلغ مجموع درجات مراتب متغيّراتها ٢١ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في ثلاثة متغيّرات جملة نقاطها ٩ درجات، وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيّرات جملة نقاطها ١٠ درجات، وعلى المرتبة الثالثة في متغيّرين جملة نقاطهما درجتان، كما تشبه محافظة أسيوط في مجموع درجات متغيّرات قياس التنمية فقط، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٩٤)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة قنا

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣	▒	▒	▒							
مرتبة ثانية ب = ٢				▒	▒	▒	▒	▒		
مرتبة ثالثة ج = ١									▒	▒
مجموع الدرجات	٩ + ١٠ + ٢ = ٢١ درجة									

محافظة أسوان :

بلغ مجموع درجات مراتب متغيّرات هذه المحافظة ٢٣ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في ستة متغيّرات جملة نقاطها ١٨ درجة، وعلى المرتبة الثانية في متغيّر واحد نقاطه درجتان، وعلى المرتبة الثالثة في ثلاثة متغيّرات جملة نقاطها ٣ درجات، وهى تشبه محافظتي المنوفية وكفر الشيخ في مجموع درجات متغيّرات قياس التنمية فقط، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٩٥)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة أسوان

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	١٨ +٢+ ٣ = ٢٣ درجة									

محافظة البحر الأحمر :

بلغ مجموع درجات مراتب متغيّرات هذه المحافظة ٢٦ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في سبعة متغيّرات جملة نقاطها ٢١ درجة، وعلى المرتبة الثانية في متغيّرين جملة نقاطهما ٤ درجات، وعلى المرتبة الثالثة في متغيّر واحد نقاطه درجة واحدة، وهى تشبه محافظة الجيزة في كل من تكرار المراتب وعدد نقاطها وفي مجموع درجات متغيّرات قياس التنمية، كما تشبه محافظة الدقهلية في مجموع درجات متغيّرات قياس التنمية فقط، ويوضح الجدول التالي هذه المراتب:

جدول رقم (٩٦)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة البحر الأحمر

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	٢١ +٤+ ١ = ٢٦ درجة									

محافظة الوادي الجديد :

بلغ مجموع درجات مراتب متغيّرات هذه المحافظة ٢٢ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في خمسة متغيّرات جملة نقاطها ١٥ درجة، وعلى المرتبة الثانية في متغيّرين مجموع نقاطهما ٤ درجات، وعلى المرتبة الثالثة في ثلاثة متغيّرات جملة نقاطها ٣ درجات، وهي تشبه محافظة البحيرة في مجموع درجات متغيّرات قياس التنمية فقط، ويوضح الجدول التالي مراتب هذه المحافظة:

جدول رقم (٩٧)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة الوادي الجديد

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	١٥ + ٤ + ٣ = ٢٢ درجة									

محافظة مطروح :

تشبه هذه المحافظة محافظتي المنوفية وكفر الشيخ في كل من تكرار المراتب وعدد نقاطها وفي مجموع درجات متغيّرات قياس التنمية، فقد بلغ مجموع درجات مراتب متغيّراتها ٢٣ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في أربعة متغيّرات جملة نقاطها ١٢ درجة، وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيّرات جملة نقاطها ١٠ درجات، وعلى المرتبة الثالثة في متغيّر واحد نقاطه درجة واحدة، كما تشبه محافظة أسوان في مجموع درجات متغيّرات قياس التنمية فقط، ويوضح الجدول التالي مراتب هذه المحافظة:

جدول رقم (٩٨)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة مطروح

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	١٢ +١٠ + ١ = ٢٣ درجة									

محافظة شمال سيناء :

تشبه هذه المحافظة محافظات المنوفية وكفر الشيخ ومطروح في كل من تكرار المراتب وعدد نقاطها وفي مجموع درجات متغيّرات قياس التنمية، فقد بلغ مجموع درجات مراتب متغيّراتها ٢٣ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في أربعة متغيّرات جملة نقاطها ١٢ درجات، وعلى المرتبة الثانية في خمس متغيّرات جملة نقاطها ١٠ درجات، وعلى المرتبة الثالثة في متغيّر واحد نقاطه درجة واحدة، كما تشبه محافظة أسوان في مجموع درجات متغيّرات قياس التنمية فقط، ويوضح الجدول التالي مراتب هذه المحافظة:

جدول رقم (٩٩)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة شمال سيناء

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	١٢ +١٠ + ١ = ٢٣ درجة									

محافظة جنوب سيناء :

بلغ مجموع درجات مراتب متغيّرات هذه المحافظة ٢٢ درجة، وذلك لحصولها على المرتبة الأولى في أربعة متغيّرات جملة نقاطها ١٢ درجة، وعلى المرتبة الثانية في أربعة متغيّرات أخرى جملة نقاطها ٨ درجات، وعلى المرتبة الثالثة في متغيّرين جملة نقاطها درجتان، وهى تشبه محافظتي الوادي الجديد والبحيرة في مجموع درجات متغيّرات قياس التنمية فقط، وذلك كما يبيّن الجدول التالي:

جدول رقم (١٠٠)

مجموع درجات مراتب متغيّرات قياس التنمية في محافظة جنوب سيناء

المرتبة ودرجتها/ المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
مرتبة أولى أ = ٣										
مرتبة ثانية ب = ٢										
مرتبة ثالثة ج = ١										
مجموع الدرجات	١٢ + ٨ + ٢ = ٢٢ درجة									

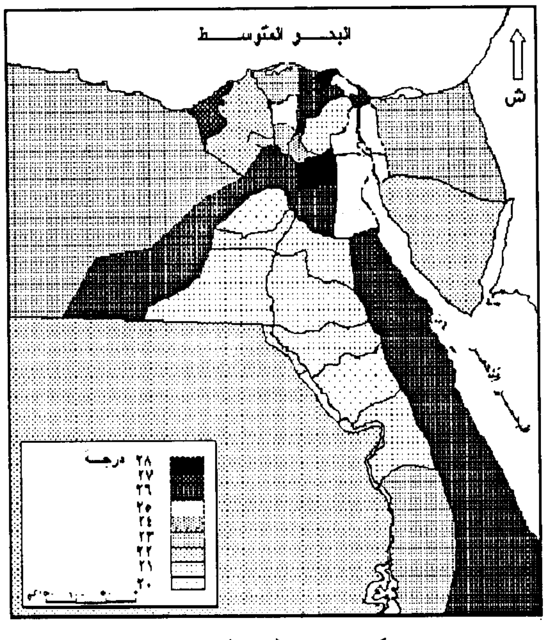
ويجمل الجدول التالي وشكل رقم (٦٢) درجات مؤشّر مرتبة التنمية في كافة محافظات مصر:

جدول رقم (١٠١)

درجات مؤشّر مرتبة التنمية في محافظات مصر

المحافظة	الدرجات	المحافظة	الدرجات	المحافظة	الدرجات
القاهرة	٢٨	الإسماعيلية	٢٥ -	جنوب سيناء	٢٢
دمياط	٢٨	القليوبية	٢٤	الشرقية	٢١
الإسكندرية	٢٧	كفر الشيخ	٢٣	بنى سويف	٢١
بورسعيد	٢٧	المنوفية	٢٣	المنيا	٢١
الدقهلية	٢٦	أسوان	٢٣	أسيوط	٢١

الجيزة	٢٦	مطروح	٢٣	قنا	٢١
البحر الأحمر	٢٦	شمال سيناء	٢٣	الفيوم	٢٠
السويس	٢٥	البحيرة	٢٢	سوهاج	٢٠
الغربية	٢٥	الوادي الجديد	٢٢		



شكل رقم (٦٢)

توزيع محافظات مصر حسب فئات درجات مؤشر مرتبة التنمية

وقد جاءت محافظة القاهرة الحضرية عاصمة الدولة على قمة هذه المجموعة تليها محافظة دمياط الريفية، فمحافظتا الإسكندرية وبورسعيد الحضريتين، فمحافظات الدقهلية والجيزة والبحر الأحمر الريفية، كلها بمعدّل يتراوح بين٢٨ و٢٦، في حين شغلت محافظات مناطق الحدود - ما عدا محافظة البحر الأحمر - المراكز الوسطى بدرجات تتراوح بين ٢٣ و ٢٢ درجة، أما محافظات مصر الوسطى فقد شغلت المراكز الأخيرة، بدرجات تتراوح بين ٢١ و ٢٠ درجة، ويبين ذلك الجدول التالي وشكل رقم (٦٣):

جدول رقم (١٠٢)

محافظات مصر حسب فئات درجات مؤشر مرتبة التنمية

الدرجة	التكرار	المحافظة				
٢٨	٢	القاهرة	دمياط			
٢٧	٢	الإسكندرية	بورسعيد			
٢٦	٣	الدقهلية	الجيزة	البحر الأحمر		
٢٥	٣	السويس	الغربية	الإسماعيلية		
٢٤	١	القليوبية				
٢٣	٥	كفر الشيخ	المنوفية	أسوان	مطروح	شمال سيناء
٢٢	٣	البحيرة	الوادي الجديد	جنوب سيناء		
٢١	٥	الشرقية	بنى سويف	المنيا	أسيوط	قنا
٢٠	٢	الفيوم	سوهاج			

القاهرة | دمياط
الإسكندرية | بورسعيد
الدقهلية | الجيزة | البحر الأحمر
السويس | الغربية | الإسماعيلية
القليوبية
كفر الشيخ | المنوفية | أسوان | مطروح | شمال سيناء
البحيرة | الوادي الجديد | جنوب سيناء
الشرقية | بني سويف | المنيا | أسيوط | قنا
الفيوم | سوهاج

شكل رقم (٦٣) هرم التنمية للمحافظات المصرية

وقد توزعت محافظات مصر على تسع مجموعات رئيسة من حيث درجات متغيّر مرتبة التنمية هي:

- مجموعة المحافظات الحاصل على ٢٨ درجة .

وتضم مجموعة فرعية واحدة هي مجموعة المراتب (٨ـ٢) (٢٢٣) وتشمل محافظتي القاهرة ودمياط .

- مجموعة المحافظات الحاصلة على ٢٧ درجة

وتضم مجموعة فرعية واحدة هي مجموعة المراتب (٧ـ٣) وتشمل محافظتي الإسكندرية وبورسعيد .

- مجموعة المحافظات الحاصلة على ٢٦ درجة

وتتألف من مجموعتين فرعيتين هما:

- مجموعة المراتب (٧ـ٢ـ١) (٢٢٤) وتشمل محافظتي الجيزة والبحر الأحمر

- مجموعة المراتب (٦ـ٤) وتقتصر على محافظة الدقهلية .

- مجموعة المحافظات الحاصلة على ٢٥ درجة

وتضم مجموعة فرعية واحدة هي مجموعة المراتب (٥ـ٥) وتشمل محافظات: السويس والغربية والإسماعيلية .

- مجموعة المحافظات الحاصلة على ٢٤ درجة

وتضم مجموعة فرعية واحدة هي مجموعة المراتب (٥ـ٤ـ١) وتقتصر على محافظة واحدة هي القليوبية .

المحافظات الحاصلة على ٢٣ درجة

وتتألف من مجموعتين فرعيتين هما:

- مجموعة المراتب (٦ـ١ـ٣) وتقتصر على محافظة واحدة هي أسوان .

- مجموعة المراتب (٤ـ٥ـ١) وتشمل محافظات: كفر الشيخ والمنوفية ومطروح وشمال سيناء .

- مجموعة المحافظات الحاصلة على ٢٢ درجة

وتتألف من ثلاث مجموعات فرعية هي:

- مجموعة المراتب (٥ـ٢ـ٣) وتقتصر على محافظة واحدة هي الوادي الجديد .

- مجموعة المراتب (٤ـ٤ـ٢) وتقتصر على محافظة واحدة هي جنوب سيناء

- مجموعة المراتب (٣ـ٦ـ١) وتقتصر على محافظة واحدة هي البحيرة

- مجموعة المحافظات الحاصلة على ٢١ درجة

وتتألف من مجموعتين فرعيتين هما :

- مجموعة المراتب (٣ـ٥ـ٢) وتشمل محافظات: الشرقية وبنى سويف والمنيا وقنا .

- مجموعة المراتب (٢ـ٧ـ١) وتقتصر علي محافظة واحدة هي أسيوط .

- مجموعة المحافظات الحاصلة على ٢٠ درجة .

وتتألف من مجموعتين فرعيتين هما:

- مجموعة المراتب (٣ـ٤ـ٣) وتقتصر على محافظة واحدة هي الفيوم .

- مجموعة المراتب(٢ـ٦ـ٢) وتقتصر على محافظة واحدة هي سوهاج .



المبحث السادس

محافظات مصر حسب مؤشر حالة التنمية

تتمثل حالة التنمية Development Status أو مستواها في النسبة بين عدد المتغيّرات التي حصلت فيها المحافظة علي المرتبة (أ) إلى جملة متغيّرات قياس التنمية العشرة (٢٢٥) وذلك كما يلي (ملحق رقم ١٣):

محافظة القاهرة :

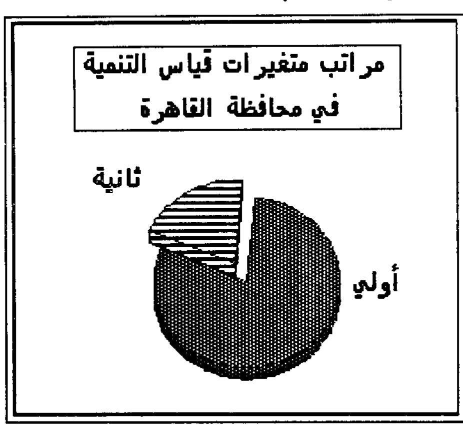
حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في كل متغيّرات التنمية العشرة ماعدا متغيّرين حصلت فيهما على المرتبة الثانية وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها ٨٠ درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (٩٣)

درجة حالة التنمية في محافظة القاهرة

رقم المتغيّر (٢٢٦) هـ	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ا	ا	ا	ب	ا	ب	ا	ا	ا	ا	٨٠

هذا المرجع هو مصدر كافة جداول هذا المبحث



شكل رقم (٦٤)

محافظة الإسكندرية:

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في سبعة متغيّرات وعلى المرتبة الثانية في المتغيّرات الثلاثة الأخرى، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها ٧٠ درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (٩٤)

درجة حالة التنمية في محافظة الإسكندرية

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ب	ا	ا	ب	ا	ب	ا	ا	ا	ا	٧٠



شكل رقم (٦٥)

محافظة بورسعيد :

تشبه هذه المحافظة سابقتها في حصولها على المرتبة الأولى في سبعة متغيّرات وعلى المرتبة الثانية في المتغيّرات الثلاثة الأخرى، وهذا يعنى حصولها أيضا على درجة حالة تنمية قدرها ٧٠ درجة وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (٩٥)

درجة حالة التنمية في محافظة بورسعيد

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ب	ا	ا	ب	ا	ب	ا	ا	ا	ا	٧٠



شكل رقم (٦٦)

محافظة السويس :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في خمسة متغيّرات وعلى المرتبة الثانية في المتغيّرات الخمسة الأخرى، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها ٥٠ درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (٩٦)

درجة حالة التنمية في محافظة السويس

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ب	ا	ب	ب	ب	ب	ا	ا	ا	ا	٥٠



شكل رقم (٦٧)

محافظة دمياط :

تشبه هذه المحافظة محافظة القاهرة في حصولها على المرتبة الأولى في ثمانية متغيّرات وعلي المرتبة الثانية في متغيّرين، وهذا يعنى حصولها على درجة متغيّر حالة تنمية قدرها ٨٠ درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (٩٧)

درجة حالة التنمية في محافظة دمياط

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ا	ا	ا	ب	ا	ب	ا	ا	ا	ا	٨٠



شكل رقم (٦٨)

محافظة الدقهلية :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في ستة متغيرات وعلى المرتبة الثانية في المتغيرات الأربعة الأخرى، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها ٦٠ درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (٩٨)

درجة حالة التنمية في محافظة الدقهلية

رقم المتغير	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغير	ا	ا	ب	ب	ب	ب	ا	ا	ا	ا	٦٠



شكل رقم (٦٩)

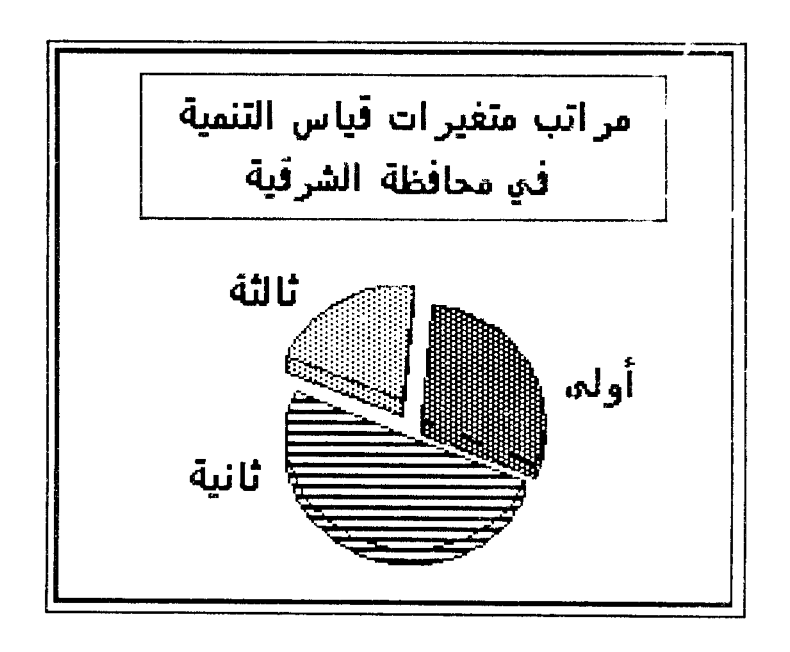
محافظة الشرقية :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في ثلاثة متغيرات وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيرات وعلى المرتبة الثالثة في متغيّرين، وهذا يعنى حصوها على درجة حالة تنمية قدرها ٣٠ درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي :

جدول رقم (٩٩)

درجة حالة التنمية في محافظة الشرقية

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ب	ا	ج	ب	ج	ب	ا	ب	ب	ا	٣٠



شكل رقم (٧٠)

محافظة القليوبية :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في خمسة متغيّرات وعلى المرتبة الثانية في أربعة متغيّرات، وعلى المرتبة الثالثة في متغيّر واحد، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها ٥٠ درجة وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (١٠٠)

درجة حالة التنمية في محافظة القليوبية

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ب	ا	ا	ب	ب	ج	ا	ب	ا	ا	٥٠



شكل رقم (٧١)

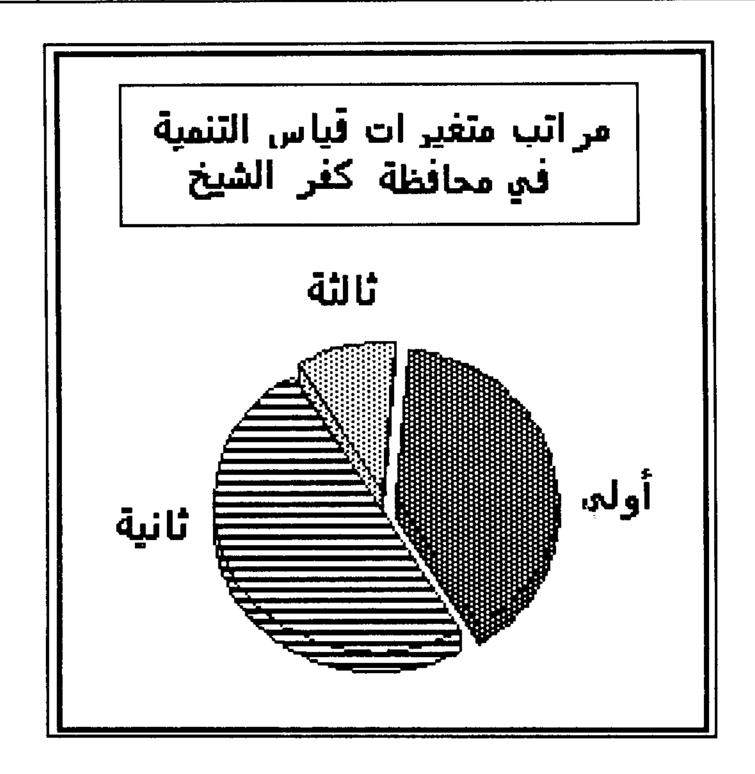
محافظة كفر الشيخ :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في أربعة متغيّرات وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيّرات وعلى المرتبة الثالثة في متغيّر واحد، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها ٤٠ درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (١٠١)

درجة حالة التنمية في محافظة كفر الشيخ

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ا	ا	ج	ب	ب	ب	ا	ا	ب	ب	٤٠



شكل رقم (٧٢)

محافظة الغربية:

تشبه هذه المحافظة محافظة السويس في حصولها على المرتبة الأولى في خمسة متغيّرات وعلى المرتبة الثانية في المتغيّرات الخمسة الأخرى وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها ٥٠ درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (١٠٢)

درجة حالة التنمية في محافظة الغربية

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ب	ا	ب	ب	ب	ب	ا	ا	ا	ا	٥٠



شكل رقم (٧٣)

محافظة المنوفية :

تشبه هذه المحافظة محافظة كفر الشيخ في حصولها على المرتبة الأولى في أربعة متغيّرات وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيّرات وعلى المرتبة الثالثة في متغيّر واحد وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها ٤٠ درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (١٠٣)

درجة حالة التنمية في محافظة المنوفية

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ب	ا	ب	ب	ب	ج	ا	ب	ا	ا	٤٠



شكل رقم (٧٤)

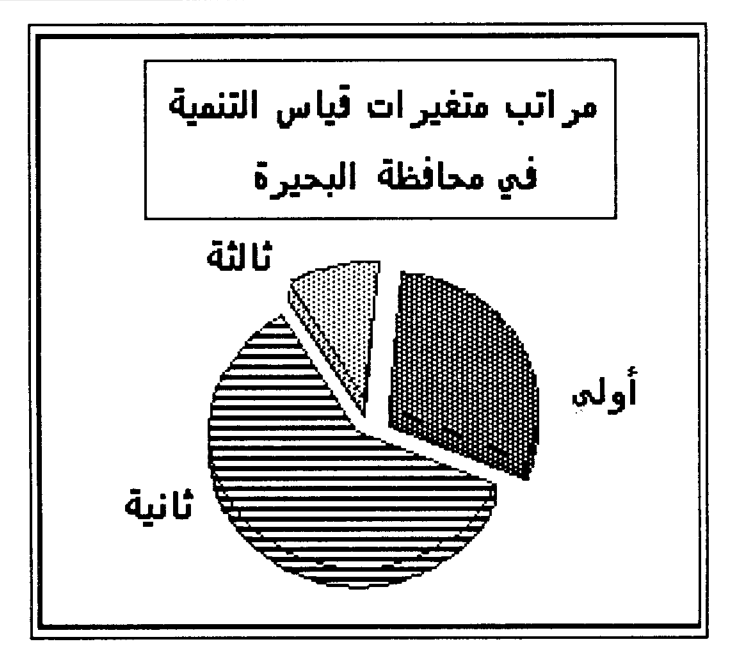
محافظة البحيرة :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في ثلاثة متغيّرات وعلى المرتبة الثانية في ستة متغيّرات وعلي المرتبة الثالثة في متغيّر واحد، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها ٣٠ درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (١٠٤)

درجة حالة التنمية في محافظة البحيرة

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ب	ا	ج	ب	ب	ب	ا	ا	ب	ب	٣٠



شكل رقم (٧٥)

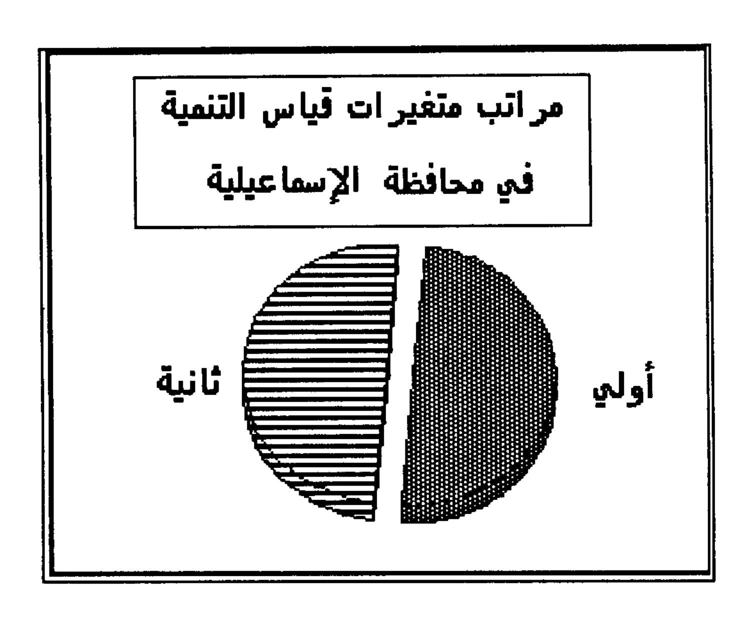
محافظة الإسماعيلية :

تشبه هذه المحافظة محافظتي الغربية والسويس في حصولها على المرتبة الأولى في خمسة متغيّرات وعلى المرتبة الثانية في المتغيّرات الخمسة الأخرى، بل إنها تعتبر صورة طبق الأصل من محافظة الغربية في مراتب المتغيّرات، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها ٥٠ درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (١٠٥)

درجة حالة التنمية في محافظة الإسماعيلية

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ب	ا	ب	ب	ب	ب	ا	ا	ا	ا	٥٠



شكل رقم (٧٦)

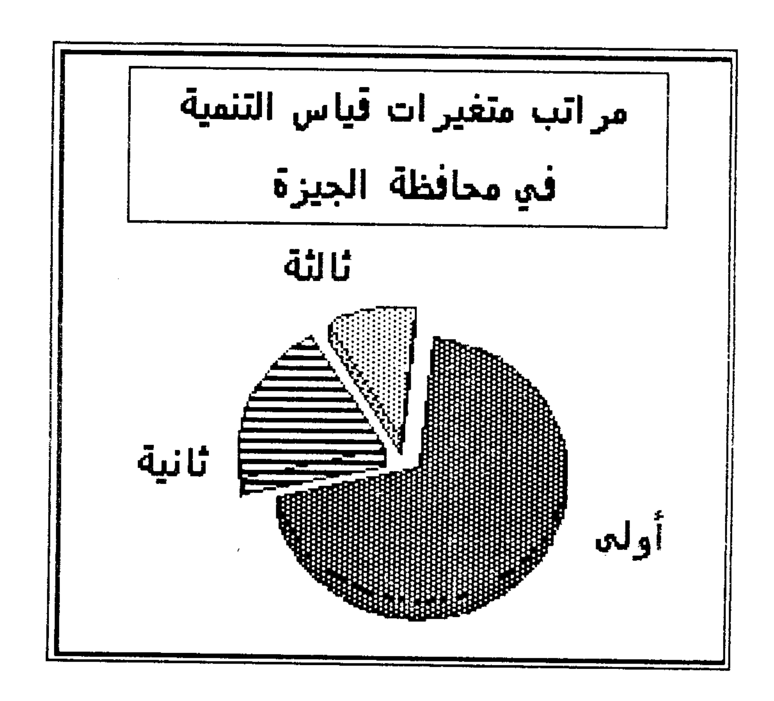
محافظة الجيزة :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في سبعة متغيّرات وعلي المرتبة الثانية في متغيّرين وعلى المرتبة الثالثة في متغيّر واحد، وهذا يعني حصولها على درجة حالة تنمية قدرها ٧٠ درجة وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (١٠٦)

درجة حالة التنمية في محافظة الجيزة

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ب	ا	ا	ا	ب	ج	ا	ا	ا	ا	٧٠



شكل رقم (٧٧)

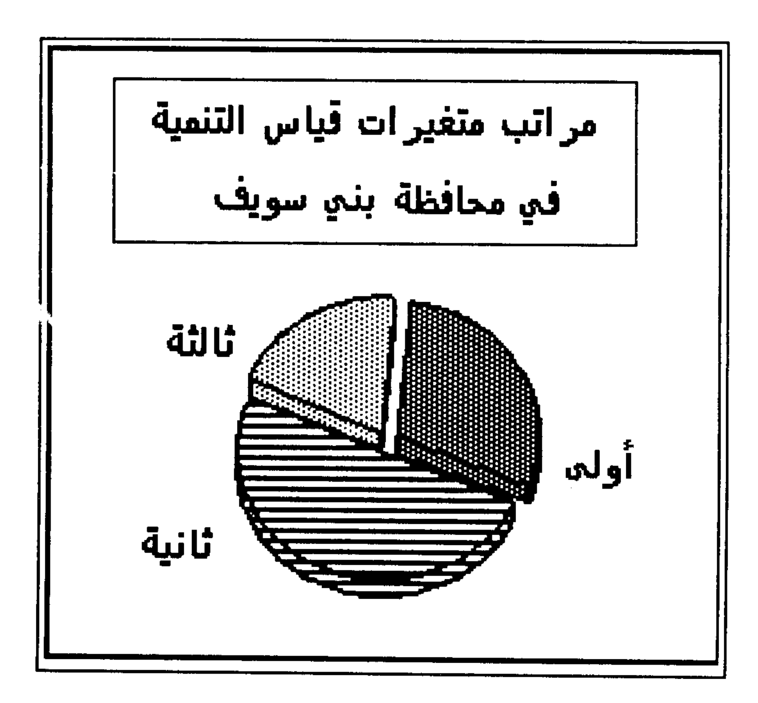
محافظة بنى سويف :

تشبه هذه المحافظة محافظة الشرقية في حصولها على المرتبة الأولى في ثلاثة متغيّرات وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيّرات وعلى المرتبة الثالثة في متغيّرين وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها ٣٠ درجة وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (١٠٧)

درجة حالة التنمية في محافظة بني سويف

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ب	ا	ج	ا	ب	ج	ا	ب	ب	ب	٣٠



شكل رقم (٧٨)

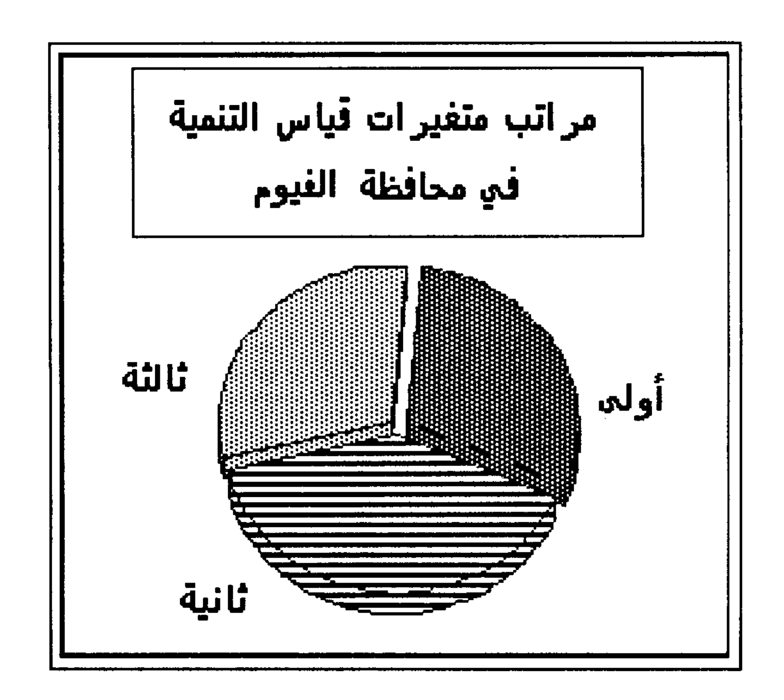
محافظة الفيوم :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في ثلاثة متغيّرات وعلى المرتبة الثانية في أربعة متغيّرات وعلى المرتبة الثالثة في ثلاثة متغيّرات، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها ٣٠ درجة، وذلك كما يبين الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (١٠٨)

درجة حالة التنمية في محافظة الفيوم

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ب	ا	ج	ا	ج	ج	ب	ا	ب	ب	٣٠



شكل رقم (٧٩)

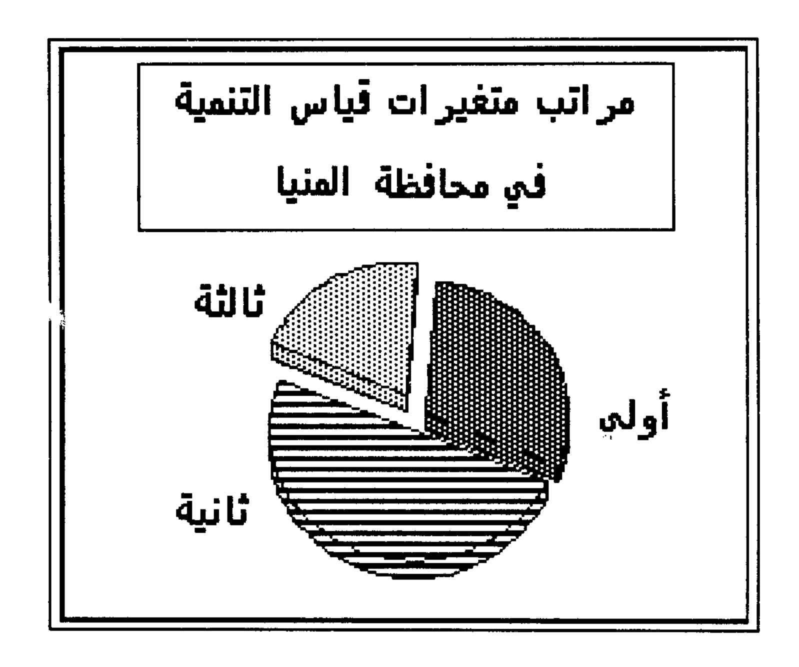
محافظة المنيا :

تشبه هذه المحافظة محافظتا بني سويف والشرقية في حصولها على المرتبة الأولى في ثلاثة متغيّرات وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيّرات وعلى المرتبة الثالثة في متغيّرين وهذا يعنى حصولها درجة حالة تنمية قدرها ٣٠ درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (١٠٩)

درجة حالة التنمية في محافظة المنيا

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ب	ا	ج	ا	ب	ج	ا	ب	ب	ب	٣٠



شكل رقم (٨٠)

محافظة أسيوط :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في متغيّرين، وعلى المرتبة الثانية في سبعة متغيّرات وعلى المرتبة الثالثة في متغيّر واحد وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها ٢٠ درجة وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (١١٠)

درجة حالة التنمية في محافظة أسيوط

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ب	ا	ب	ب	ب	ج	ا	ب	ب	ب	٢٠



شكل رقم (٨١)

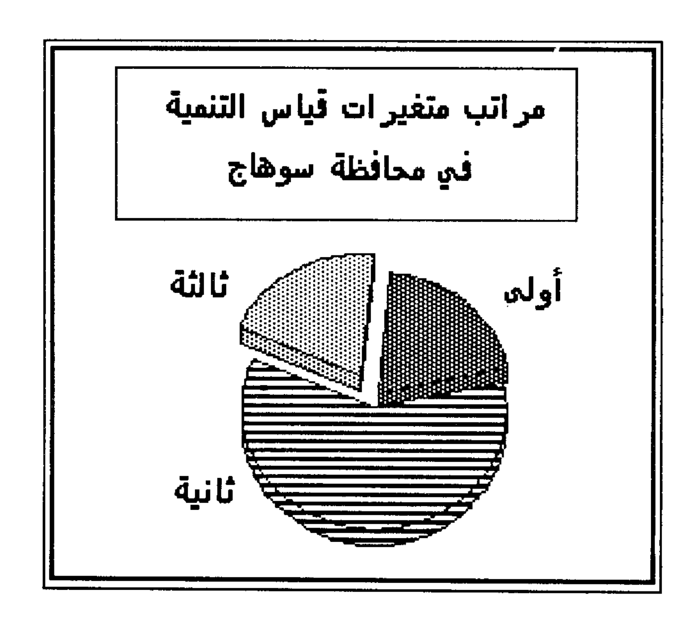
محافظة سوهاج :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في متغيّرين وعلى المرتبة الثانية في ستة متغيّرات وعلى المرتبة الثالثة في متغيّرين وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها ٢٠ درجة، وذلك كما يبين الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (١١١)

درجة حالة التنمية في محافظة سوهاج

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ب	ا	ج	ب	ب	ج	ا	ب	ب	ب	٢٠



شكل رقم (٨٢)

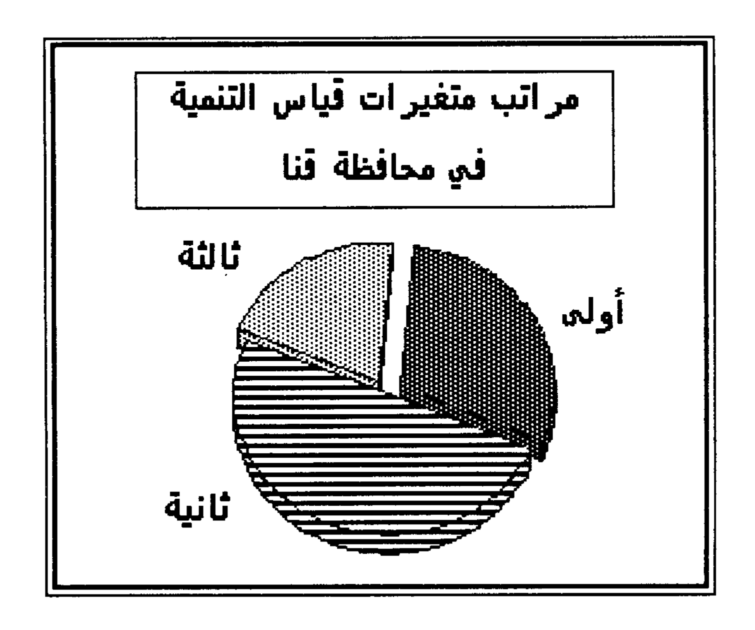
محافظة قنا :

تشبه هذه المحافظة محافظات المنيا وبنى سويف والشرقية في حصولها على المرتبة الأولى في ثلاثة متغيّرات وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيّرات وعلى المرتبة الثالثة في متغيّرين، بل أنها تعتبر صورة طبق الأصل من محافظة بني سويف في مراتب المتغيّرات، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها ٣٠ درجة كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (١١٢)

درجة حالة التنمية في محافظة قنا

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ب	ا	ج	ا	ب	ج	ا	ب	ب	ب	٣٠



شكل رقم (٨٣)

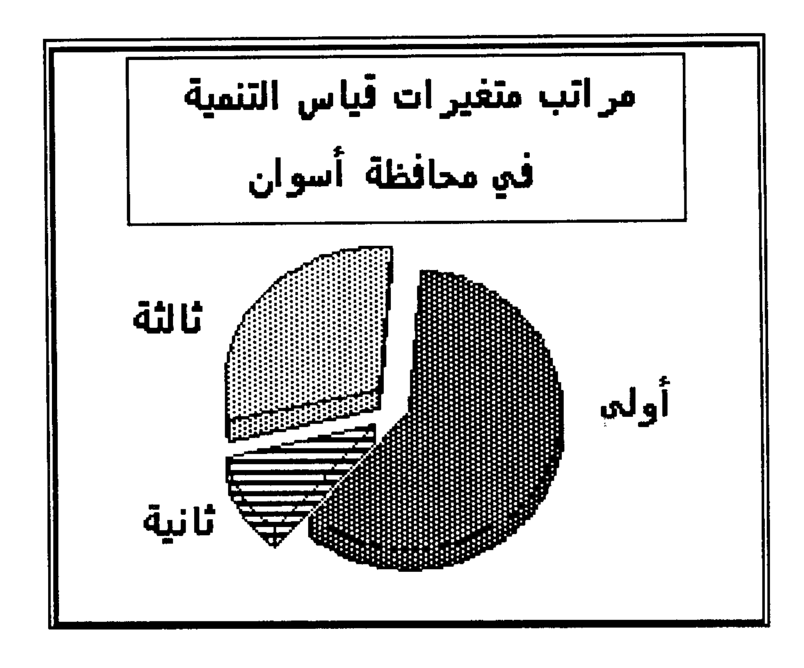
محافظة أسوان :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في ستة متغيّرات ، وعلى المرتبة الثانية في متغيّر واحد وعلى المرتبة الثالثة في ثلاثة متغيّرات ، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها ٦٠ درجة وذلك كما يبين الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (١١٣)

درجة حالة التنمية في محافظة أسوان

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ب	ا	ج	ج	ا	ج	ا	ا	ا	ا	٦٠



شكل رقم (٧٥)

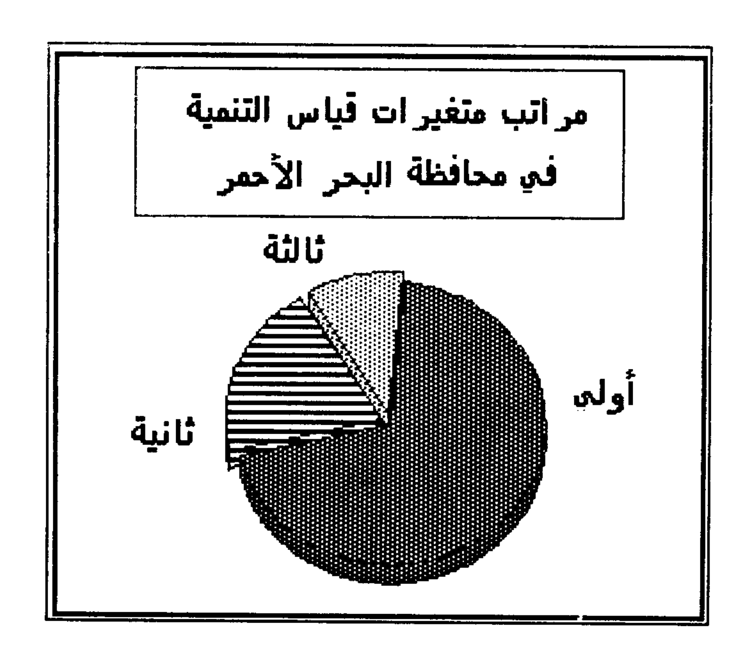
محافظة البحر الأحمر :

تشبه هذه المحافظة محافظة الجيزة في حصولها على المرتبة الأولى في سبعة متغيّرات وعلى المرتبة الثانية في متغيّرين، وعلى المرتبة الثالثة في متغيّر واحد وهذا يعني حصولها على درجة حالة تنمية قدرها ٣٠ درجة، وذلك كما يبين الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (١١٤)

درجة حالة التنمية في محافظة البحر الأحمر

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ب	ا	ا	ب	ا	ج	ا	ا	ا	ا	٧٠



شكل رقم (٨٤)

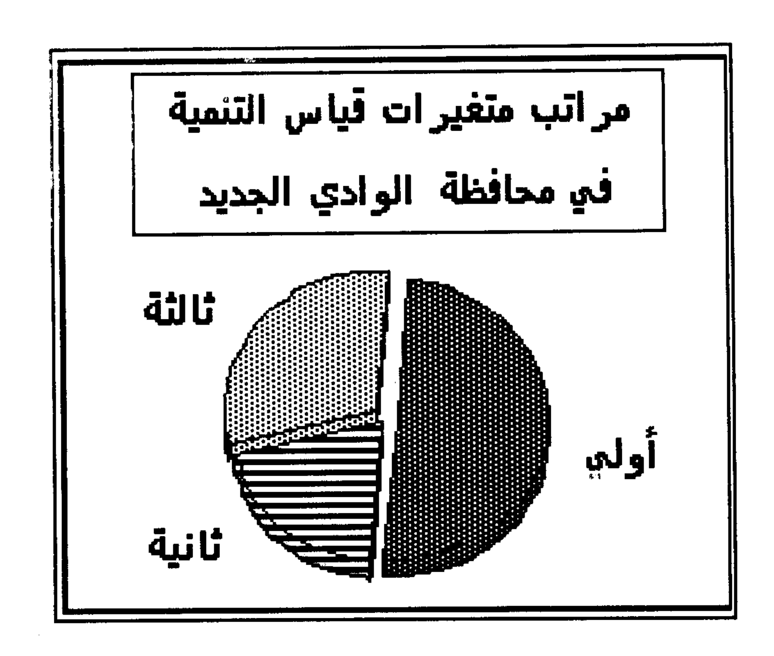
محافظة الوادي الجديد :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في خمسة متغيّرات وعلى المرتبة الثانية في متغيّرين وعلى المرتبة الثالثة في ثلاثة متغيّرات، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها ٥٠ درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (١١٥)

درجة حالة التنمية في محافظة الوادي الجديد

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ب	ا	ج	ج	ب	ج	ا	ا	ا	ا	٥٠



شكل رقم (٨٥)

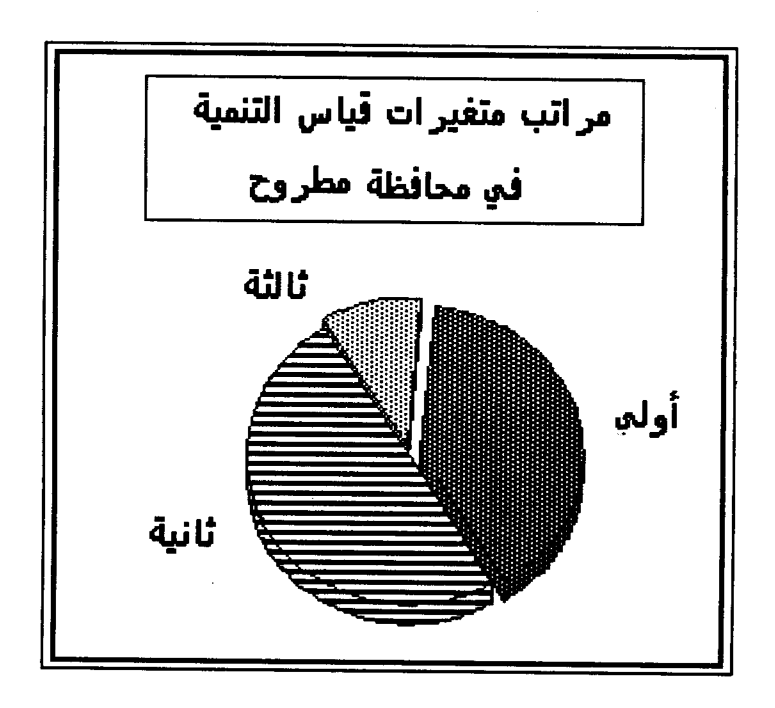
محافظة مطروح :

تشبه هذه المحافظة محافظتا المنوفية وكفر الشيخ في حصولها على المرتبة الأولى في أربعة متغيّرات وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيّرات وعلى المرتبة الثالثة في متغيّر واحد، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها ٤٠ درجة وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (١١٦)

درجة حالة التنمية في محافظة مطروح

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ب	ا	ج	ا	ا	ا	ب	ب	ب	ب	٤٠



شكل رقم (٨٦)

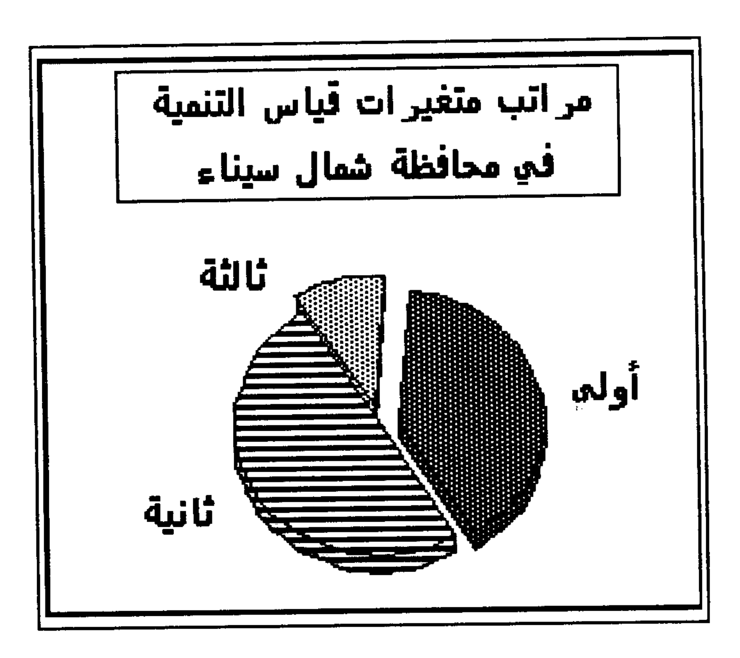
محافظة شمال سيناء :

تشبه هذه المحافظة محافظات مطروح والمنوفية وكفر الشيخ في حصولها على المرتبة الأولى في أربعة متغيّرات ، وعلى المرتبة الثانية في خمسة متغيّرات وعلى المرتبة الثالثة في متغيّر واحد، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها ٤٠ درجة، وذلك كما يوضح الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (١١٧)

درجة حالة التنمية في محافظة شمال سيناء

رقم المتغيّر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ب	ا	ج	ب	ا	ب	ب	ا	ا	ب	٤٠



شكل رقم (٨٧)

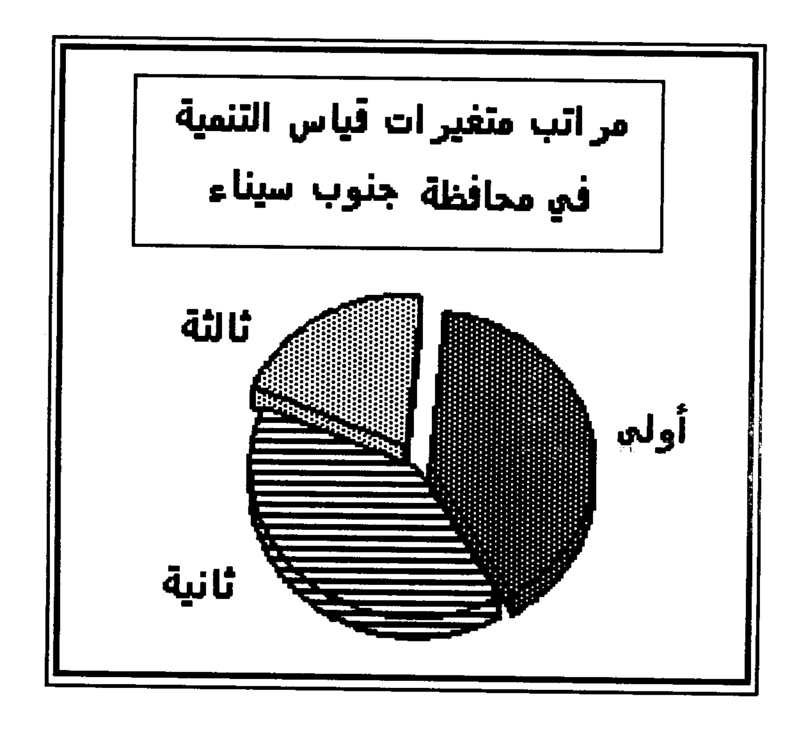
محافظة جنوب سيناء :

حصلت هذه المحافظة على المرتبة الأولى في أربعة متغيّرات ، وعلي المرتبة الثانية في أربعة أخرى، وعلى المرتبة الثالثة في متغيّرين ، وهذا يعنى حصولها على درجة حالة تنمية قدرها ٤٠ درجة وذلك كما يوضح الشكل والجدول التالي:

جدول رقم (١١٨)

درجة حالة التنمية في محافظة جنوب سيناء

رقم المتغيّر (١٩)	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	الدرجة
مرتبة المتغيّر	ب	ا	ج	ب	ا	ا	ب	ج	ا	ب	٤٠



شكل رقم (٨٨)

ويجمل الجدول التالي وشكلا (٨٩) و (٩٠) درجات مؤشر حالة التنمية في مختلف محافظات مصر حيث يتبين أن محافظتي القاهرة ودمياط قد شغلتا قمة هرم هذه الدرجات، تليها محافظات الإسكندرية وبورسعيد والجيزة والبحر الأحمر، في حين شغلت محافظات الوادي قاعدة هذا الهرم ومعها محافظتا الشرقية والبحيرة، مما يؤكد ارتفاع درجة مؤشر حالة التنمية في محافظات مصر الحضرية - القاهرة والإسكندرية وبورسعيد - وتدنّيها في جلّ محافظات منطقة الصعيد - بنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وبعض محافظات منطقة الدلتا، مع وجود بعض الاستثناءات في كل هذه الحالات .

جدول رقم(١١٩)

درجات مؤشر حالة التنمية في محافظات مصر

المحافظة	الدرجة	المحافظة	الدرجة	المحافظة	الدرجة
القاهرة	٨٠	الغربية	٥٠	المنيا	٣٠
دمياط	٨٠	السويس	٥٠	بنى سويف	٣٠
الإسكندرية	٧٠	الإسماعيلية	٥٠	قنا	٣٠
بورسعيد	٧٠	الوادي الجديد	٥٠	الفيوم	٣٠
الجيزة	٧٠	المنوفية	٤٠	الشرقية	٣٠
البحر الأحمر	٧٠	كفر الشيخ	٤٠	البحيرة	٣٠
أسوان	٦٠	جنوب سيناء	٤٠	سوهاج	٢٠
الدقهلية	٦٠	شمال سيناء	٤٠	أسيوط	٢٠
القليوبية	٥٠	مطروح	٤٠		

القاهرة	دمياط				
الإسكندرية	بورسعيد	الجيزة	البحر الأحمر		
الدقهلية	أسوان				
السويس	القليوبية	الغربية	الإسماعيلية	الوادي الجديد	
كفر الشيخ	المنوفية	مطروح	شمال سيناء	جنوب سيناء	
الشرقية	البحيرة	بني سويف	الفيوم	المنيا	قنا
أسيوط	سوهاج				

شكل رقم (٨٩)

هرم درجات مؤشر حالة التنمية لمحافظات مصر

شكل رقم (٩٠)

درجات مؤشر حالة التنمية في محافظات مصر



الخاتمة

أصبحت التنمية الشاملة في الوقت الراهن هي الشغل الشاغل لكافة الباحثين والمهتمين بالبحث عن وضع أفضل لحياة سكان مصر وهم على أعتاب القرن الحادي والعشرين - ومنهم المشتغلون بعلم الجغرافيا - نظرا لأن المفهوم الشامل للتنمية هو مفهومها الجغرافي، الذي يضم كل عناصرها الاقتصادية والاجتماعية في منظور مكاني.

وتعرف مصر نوعا من الاختلاف المكاني في مقومات وعناصر هذه التنمية تتفاوت درجته باختلاف هذا المكان بالنسبة للمعمور المصري، وما يحتويه من موارد وإمكانات مادية موضعية، ومن خصائص بشرية.

وترجع أهمّية المنظور الجغرافي لموضوع التنمية والذي يتضح أكثر ما يتضح في التنمية الإقليميّة إلى طبيعة مفهوم كل من الإقليم والتنمية بالنسبة لعلم الجغرافيا، باعتبار أن من أهمّ الأهداف التطبيقيّة لهذا العلم محاولة تحسين سطح الأرض بوصفه مكانا للحياة البشريّة، كذلك فإنّه علم له أهمّية كبرى في اقتراح ما يؤدى إلى تحقيق التوازن الإقليميّ أو المساواة الإقليميّة فيما يتعلق بالتنمية الشاملة.

وهناك مجموعة متنوعة من التصنيفات التي تناولت موضوع الاختلافات الإقليميّة تأتى على رأسها التصنيفات المكانيّة، التي تتخذ من الإقليم وحدة للدراسة، وعلى هذا الأساس اعتمدت الدراسة أقاليم مصر الإدارية أساسا لها.

وقد تعدّدت معايير قياس التنمية بتعدد خصائص ومقّومات ومعوّقات هذه التنمية من دولة إلى أخرى، كما قد تتعدد هذه المعايير في الدولة الواحدة، وذلك حسب درجة التنمية المتطلبة من ناحية، وفى ضوء وضع التنمية الراهن في هذه الدولة من ناحية أخرى، ومن ثم فقد اقترحت مؤشّرات متعددة لقياس التنمية،

اتفقت كلّها على أن متغيّر الناتج القوميّ لكل شخص هو متغيّر مناسب وكاف للاستخدام، رغم أنه يهمل العديد من الجوانب المهمة الأخرى للتنمية .

ولما كانت نماذج النمو الاقتصادي تتناول زيادة الناتج القوميّ أكثر مما تتناول تحسين حياة البشر، فقد ظهرت ضرورة البحث عن بديل لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القوميّ كمقياس لدرجة التقدم ومتابعته، ومن ثم فقد تزايد استخدام «دليل التنمية البشريّة» المقترح من قبل هيئة الأمم المتحدة كمؤشّر مركّب لقياس مدى تلبية الاحتياجات الأساسيّة للفرد والمجتمع، ولتحديد مراتب الدول - وكذلك أقاليم هذه الدول - من حيث « درجة التنمية »

ورغم الإدراك العام بأن دليل التنمية البشريّة يلخص وضع التنمية في الدولة - ومن ثم في أقاليمها إذا ما طبّق على مستوى هذه الأقاليم - إلا أنه لا يعتبر مقياسا شاملا لكل جوانب الرفاه البشرى لأنه دليل محدود في حاجة إلى توسيع مجالاته، وإلى تعزيزه بمؤشّرات مهمة في دلالتها على حالة التنمية البشريّة، وذلك حتى يمكن باستخدامه تقديم صورة كاملة لما تم إنجازه في مجال هذه التنمية .

ونظرا لصعوبة قياس التنمية بمتوسط الدخل وحده من ناحية، ولتنوع مقاييس هذه التنمية من ناحية ثانية، ولأن لكل مقياس من مقاييسها منظوراته التي يتفرّد بها، ولأن مؤشّر دليل التنمية المعتمد من قبل هيئة الأمم المتحدة لا يعتبر مقياسا شاملا لكل جوانب الرفاه البشرى فقد اقترحت الدراسة مقياس التنمية الوارد في سياقها .

وفى سبيل الوصول إلى الهدف من البحث اتبعت الدراسة تقسيما رباعياً لمحافظات مصر في متغيّرات التنمية المختارة وعددها عشر متغيّرات، حيث قسّم متوسط مصر في كل متغيّر محافظاتها إلى قسمين، أحدهما أعلى من هذا المتوسط والآخر أقل منه، كما استعانت أيضا بتصنيف ثلاثيّ، قسّمت بمقتضاه هذه المحافظات إلى ثلاث مراتب تنموية نتج عنها ثلاث فئات تنموية .

وقد بلغ متوسط مصر في مؤشّر نصيب الفرد من الدخل القومي في عام ١٩٩٢ (٢١٧٦ جنيها)، ارتفع عن ذلك في سبع محافظات، وانخفض عنه في المحافظات التسع عشرة المتبقية، وطبقا للتصنيف المرتبى الثلاثي لمحافظات مصر فإن هذه المحافظات قد توزعت مرتبيا على مجموعتين مرتبتين هما مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها ٥ محافظات، ومجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها ٢١ محافظة .

كذلك فقد بلغ متوسط مصر في مؤشّر قوّة العمل في عام ١٩٩٣(٦, ٢٩٪) ارتفع عن ذلك في خمس عشرة محافظة، وانخفض عنه في المحافظات الإحدى عشرة المتبقية، وقد انضوت كل محافظات مصر مرتبيا في هذا المتغيّر تحت مرتبة واحدة هي المرتبة الأولى حسب التصنيف المرتبيّ الثلاثيّ .

وقد بلغ متوسط مصر في مؤشّر قوّة العمل بالصناعة (٦, ١٨ ٪) في عام ١٩٩٣، ارتفع عن ذلك في تسع محافظات، وانخفض عنه في المحافظات السبع عشرة المتبقية، وقد توزعت هذه المحافظات مرتبيا على ثلاث مجموعات مرتبية هي مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها ٦ محافظات، مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها ٧ محافظات، ومجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة وعددها ١٣ محافظة .

كما بلغ متوسط مصر في مؤشّر البطالة في عام ١٩٩٣ (٦, ١٠٪)، ارتفع عن ذلك في إحدى عشرة، وانخفض عنه في المحافظات الخمس عشرة المتبقية، وقد توزعت محافظات مصر مرتبيا في هذا المؤشّر على ثلاث مجموعات مرتبية هي مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها ٦ محافظات، مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها ١٨ محافظة، ومجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة وتضم محافظتان فقط.

وقد تميز مؤشر عدد الأطبّاء في عام ١٩٩٣ بأن متوسط مصر فيه والبالغ (٥, ٦ طبيبالعدد، ٠ ألف نسمة) كاد يقسم محافظاتها إلى مجموعتين شبه متساويتين في العدد، فقد بلغ عدد محافظات المجموعة ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر ١٤

محافظة، في حين بلغ عدد محافظات المجموعة ذات المتوسط الأقل من متوسط مصر ١٢ محافظة، وهو يشبه في هذا كلا من مؤشّر معدّل وفيات الأطفال الرضّع لعام ١٩٩١، ومعدّل القراءة والكتابة عند البالغين لعام ١٩٩٢.

وقد توزعت محافظات مصر مرتبيا في هذا المتغيّر على ثلاث مجموعات مرتبية هي مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها ٩ محافظات، مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها ١٥ محافظة، ومجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة وتضم محافظتان فقط .

كذلك فقد تميز مؤشّر وفيات الأطفال الرضّع لعام ١٩٩١ بأن متوسط مصر فيه والبالغ (٣٦,٢ طفل لكل ألف مولود حي) كاد يقسم محافظاتها إلى مجموعتين شبه متساويتين في العدد أيضا، فقد بلغ عدد محافظات المجموعة ذات المتوسط الأقل من متوسط مصر ١٤ محافظة، في حين بلغ عدد محافظات المجموعة ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر ١٢ محافظة، وهو يشبه في هذا أيضا كلا من مؤشّر عدد الأطبّاء لعام ١٩٩٣، ومعدّل القراءة والكتابة عند البالغين لعام ١٩٩٢ .

وقد توزعت محافظات مصر مرتبيا في هذا المتغيّر على ثلاث مجموعات مرتبية هي مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وتضم محافظتين فقط، مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها ١٢ محافظة، ومجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة وعددها ١٢ محافظة أيضا .

كذلك فقد تميز مؤشّر المساكن المتصلة بالكهرباء في عام ١٩٨٦ بأن عدد المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر (٨٧٪) قد فاق عدد المحافظات ذات المتوسط الأقل منه، كذلك فقد انقسمت محافظات مصر فيما يتعلق بالمراتب الوظيفية لهذا المؤشّر إلى مجموعتين مرتبيتين هما مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها ٢٢ محافظة، ومجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها ٤ محافظات .

كما بلغ متوسط مصر في مؤشّر الحصول على المياه في عام ١٩٨٦ (٧٠٪)، وهى النسبة التي توسطت محافظات مصر فعلا، فقد ارتفع هذا المؤشّر عن متوسط مصر في ثلاث عشرة محافظة، وانخفض عنه في الثلاث عشرة محافظة الأخرى، وقد كانت توزعت محافظات مصر مرتبيا فيما يتعلق بهذا المؤشّر على ثلاث مجموعات مرتبية هي مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها ١٦ محافظة، مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها ٩ محافظات، ومجموعة المحافظات ذات المرتبة الثالثة وتضم محافظة واحدة فقط .

بلغ متوسط مصر من حيث مؤشّر القراءة والكتابة في عام ١٩٩٢ (٤٨,٨٪)، وهى النسبة التي قسّمت محافظات مصر إلى مجموعتين هما مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر وعددها ١٤ محافظة، ومجموعة المحافظات ذات المتوسط الأقل من متوسط مصر وعددها ١٢ محافظة .

وقد انقسمت محافظات مصر من فيما يتعلق بمراتب هذا المؤشر إلى مجموعتين مرتبيتين هما مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها ١٥ محافظة، مجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها ١١ محافظة .

وأخيرا فقد قسّم متوسط مصر في مؤشّر عدد أجهزة التلفاز في عام ١٩٩٠ والبالغ (٧١٤ جهاز لكل ألف أسرة) محافظاتها إلى مجموعتين متساويتين في العدد، إحداهمّا ذات متوسط أعلى منه والأخرى ذات متوسط أقل مثلما هو الحال بالنسبة لمؤشّر الحصول على المياه لعام ١٩٨٦، وقد توزعت محافظات مصر مرتبيا في هذا المتغيّر على مجموعتين مرتبتين هما مجموعة المحافظات ذات المرتبة الأولى وعددها ١٥ محافظات، ومجموعة المحافظات ذات المرتبة الثانية وعددها ١١ محافظة .

وقد كانت محافظة بور سعيد ـ من حيث مؤشرات المحافظة الأعلى من متوسط مصر وتلك الأقل منه ـ هي المحافظة الوحيدة التي تنتمي لمجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر في تسعة مؤشّرات والمتوسط الأقل منه في مؤشّر

واحد، أما مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر في ثمان مؤشّرات والمتوسط الأقل منه في مؤشرين فقد ضمت أربع محافظات هي السويس ودمياط والغربية والبحر الأحمر .

كذلك فقد اشتملت مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر في سبعة مؤشّرات والمتوسط الأقل منه في ثلاث مؤشرات علي خمس محافظات هي القاهرة والإسكندرية والدقهلية وأسوان والوادي الجديد، في حين ضمت مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر في ستة مؤشّرات والمتوسط الأقل منه في أربعة مؤشرات محافظتين فقط هما القليوبية والإسماعيلية .

ولقد كانت محافظتا كفر الشيخ والجيزة هما كل محافظات المجموعة ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر في خمسة مؤشّرات والمتوسط الأقل منه في المؤشرات الخمسة الأخرى، أما محافظات المنوفية وشمال سيناء وجنوب سيناء فكانت تنتمي لمجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر في أربعة مؤشّرات والمتوسط الأقل منه في ستة مؤشرات .

كذلك فقد كانت محافظتا الفيوم وأسيوط هما كل محافظات المجموعة ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر في ثلاثة مؤشّرات والمتوسط الأقل منه في سبعة مؤشرات، أما محافظات الشرقية والبحيرة وبني سويف والمنيا وقنا ومطروح فكانت تنتمي لمجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر في مؤشّرين فقط والمتوسط الأقل منه في ثمانية مؤشرات، في حين تفردت محافظة سوهاج بأنها المحافظة الوحيدة المنتمية إلى مجموعة المحافظات ذات المتوسط الأعلى من متوسط مصر في مؤشر واحد فقط والأقل منه في تسعة مؤشّرات .

وتعكس درجات مؤشرات التنمية مواقف محافظات مصر المختلفة من حيث حالة التنمية، حيث كانت محافظات مصر الحضرية الأربع تشغل المراكز المتقدمة

ومعها محافظة دمياط الريفية، بينما احتلت معظم محافظات الوجه القبلي المراكز المتأخرة، في حين شغلت معظم محافظات منطقة الدلتا المراكز الوسطى، أما المحافظات الصحراوية فقد انضوت ثلاث منها ضمن مجموعة محافظات المراكز الوسطي، واثنتان ضمن مجموعة محافظات المراكز المتأخرة .

وقد توزعت محافظات مصر على تسع مجموعات رئيسة من حيث قيم مؤشرات مراتب التنمية هي مجموعة المحافظات الحاصلة على ٢٨ درجة وتشمل محافظتي القاهرة ودمياط، مجموعة المحافظات الحاصلة على ٢٧ درجة وتشمل محافظتي الإسكندرية وبور سعيد، مجموعة المحافظات الحاصلة على ٢٦ درجة وتشمل محافظات والدقهلية والجيزة والبحر الأحمر، مجموعة المحافظات الحاصلة على ٢٥ درجة وتشمل محافظات السويس والغربية والإسماعيلية، مجموعة المحافظات الحاصلة على ٢٤ درجة وتقتصر على محافظة القليوبية، مجموعة المحافظات الحاصلة على ٢٣ درجة وتشمل محافظات أسوان وكفر الشيخ والمنوفية ومطروح وشمال سيناء، مجموعة المحافظات الحاصلة على ٢٢ درجة وتشمل محافظات الوادي الجديد وجنوب سيناء والبحيرة، مجموعة المحافظات الحاصلة على ٢١ درجة وتشمل محافظات والشرقية وبني سويف والمنيا وأسيوط وقنا، ومجموعة المحافظات الحاصلة على ٢٠ درجة وتشمل محافظتي الفيوم وسوهاج .

أما من حيث درجات حالة التنمية في مختلف محافظات مصر فقد يتبين أن محافظتي القاهرة ودمياط قد شغلتا قمة هرم هذه الدرجات، تليها محافظات الإسكندرية وبور سعيد والجيزة والبحر الأحمر، في حين شغلت محافظات الوادي قاعدة هذا الهرم ومعها محافظتي الشرقية والبحيرة، مما يؤكد ارتفاع درجة مؤشر حالة التنمية في محافظات مصر الحضرية ـ القاهرة والإسكندرية وبور سعيد ـ وتدنّيها في جلّ محافظات منطقة الصعيد وبعض محافظات منطقة الدلتا، مع وجود بعض الاستثناءات في كل هذه الحالات.

مصادر الدراسة الرابعة

١- أحمد محمد عبد العال ـ الأبعاد المكانية للخصائص الوظيفية للمدن المصرية ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ـ ١٩٩٠ .

٢- ــــــــــــــــــ المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر ـ مجلة كلية الآداب جامعة المنيا ـ المجلد العاشر ـ يونيو ١٩٩٢ .

٣- ــــــــــــــــــ جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها ـ مجلة كلية الآداب جامعة المنيا ـ المجلد ٩ ـ ١٩٩٠ .

٤- ــــــــــــــــــ وظائف المدن المصرية ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ـ ١٩٨٩

٥- الأمم المتحدة ـ تقرير التنمية البشرية ـ ١٩٩٤ .

٦- البنك الدولي ـ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٣ ـ ترجمة: مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ القاهرة ـ ١٩٩٣ .

٧- جمال حمدان ـ شخصية مصر ـ الجزء الأول ـ عالم الكتب ـ القاهرة ـ ١٩٨٠

٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ـ التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٨٦ ـ النتائج الأولية ـ القاهرة ـ أبريل ١٩٨٧ .

٩- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ـ التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٨٦ ـ النتائج الأولية ـ المدن ـ القاهرة ـ إبريل ١٩٨٧ .

١٠- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ـ الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢ ـ ١٩٩٢ ـ القاهرة ـ يونيو ١٩٩٣ .

١١- السيد محمد كيلاني و سيد محمد عبد المقصود ـ الفوارق الإقليمية في مصر

وطرق قياسها ـ معهد التخطيط القومي ـ مذكرة رقم ١٣٢٤ ـ القاهرة ـ مايو ١٩٨٢

١٢- عبد الرحيم عمران ـ سكان مصر في الماضي والحاضر في: عبد الرحيم عمران(محرر) ـ مصر مشكلاتها السكانية وتطلعاتها ـ جهاز تنظيم الأسرة والسكان ـ القاهرة ـ ١٩٧٧ .

١٣- علا سليمان الحكيم ـ التفاوتات الإقليمية للتنمية البشرية ـ تقرير التنمية البشرية لمصر ١٩٩٤ـ ورقة خلفية رقم (٥) ـ معهد التخطيط القومي ـ القاهرة ـ أبريل ١٩٩٤ ـ الملحق الإحصائي .

١٤- محمد خميس الزوكه ـ بعض أساليب القياس الكمية المستخدمة في الجغرافيا الاقتصادية ـ دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ـ ١٩٨٢ .

١٥- معهد التخطيط القومي ـ مصر.. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ ـ القاهرة ـ ١٩٩٤ .

١٦- معهد التخطيط القومي ـ مصر.. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ ـ القاهرة ـ ١٩٩٥ .

17- Coates, B., E., ET. al., Geography and Inequality, Oxford University Press, 1977.

18- Robert J. Tata And Ronald R. Schultz , World Variation In Human Welfare : A New Index of Development Status , A.A.A.G. , vol. 78 , no 4 , December 1988 .

19- De Suza, A. & Porter, P. The Underdevelopment And Modernization In The Third World, A.A.G., and Resource Paper no. 28. 1974.



ملحق رقم (١) مفاهيم التنمية المكانية

المنهج						
المكان	دينامى			احصائى		
	١	٢	٣	٤	٥	٦
	وصف	تفسير ايجابي	تخطيط [تحكم]	وصف	تفسير ايجابي	تخطيط [تحكم]
صناعي	علاقات صناعية داخلية قوائم المدخل. المخرج	تاثير الروابط المباشرة وروابط التغذية الاسترجاعية تاثيرات المضاعف وفورات نقدية تاثيرات مهيمنة	نماذج المدخل. المخرج مجمعات صناعية مترابطة	اتجاهات في التغيرات الصناعية بزوغ المحدثات في التقنيات والمنتجات	نظرية القطاعات القطاعات الموجهة القطاعات الدفعية والإستراتيجية أقطاب النمو الوظيفية انتشار المحدثات في الصناعة	تخطيط مجمعات صناعية دينامية سياسة التوسع والانتشار قيام القطاعات الدفعية والإستراتيجية
جغرافي	هيراركية من المدن علاقة بمراتب المدن	نظرية المكان المركزي النظريات العامة للتنظيم المكاني	الأحجام المثلى للمدن والتنظيم المكاني الأمثل	اتجاهات في التحضر تحديد هوية مراكز النمو الحيزية	دور المدينة افتراضات موقع نمو المدينة	تخطيط النظم الحضرية المرتكزة على توزيع القطاعات الدفعية وأقطاب النمو الموطنة
جغرافي		النظريات التقليدية للتوطن الصناعي	نظرية المصفوفة سياسة مركز الخدمات المدن الجديدة	تخريط النظم الإقليمية الاستقطاب [العقدية]	وفورات إقليمية أقطاب تنمية موقعية اقتصاد، تحضر الانتشار المكاني للتجديدات	توسع وانتشار الخدمات
التفاعل بين الحيزين الصناعي والجغرافي	مواقع المدن والصناعات حدود الموارد العلاقة بين القلب والهامش	القصور في الروابط مع الزمن والتداخل في الحيز التنمية الموقعية للأقطاب على أساس المجمعات الصناعية	الموقع الأمثل للمجمعات الصناعية في النظم الحضرية تخطيط الأنظمة الحضرية	مناطق المدن وتكثيف الخدمات مراحل التنمية	الانتشار المكاني للتجديدات في الحيز الصناعي مكيفا طبقا للعلاقات الموقعية تراكم الميزات دور المدن نظرية مراحل التنمية	التخطيط الحضري الإقليمي المتكامل المرتكز على نظرية الأماكن المركزية وعلى أقطاب التنمية وعلى مفهوم الانتشار

ملحق رقم (٢) محافظات مصر ومناطقها من حيث مؤشرات التنمية المختارة للدراسة

المؤشر محافظة / منطقة	نصيب الفرد من الدخل القومي ١٩٩٢	قوة العمل ٦ سنوات فاكثر ١٩٩٣	قوة العمل في الصناعة ١٩٩٣	معدل البطالة ١٩٩٣٪	عدد الأطباء ١٩٩٤	معدل وفيات الأطفال الرضع ١٩٩٤	المساكن المتصلة بالكهرباء ٪ ١٩٨٦	المساكن المتصلة بالمياه ٪ ١٩٨٦	معدل قراءة وكتابة البالغين ٪ ١٩٩٤	عدد أجهزة التلفاز لكل ألف أسرة ١٩٨٦
القاهرة	٢٧٨٢	٢٩,١	٣٤,٢	١٠,١	٩,٢	٣٥,١	٩٧,٦	٩٥,٦	٦٩,٣	٩٥٨
الإسكندرية	٢٣١٠	٢٧,٠	٣٨,٧	١٠,٤	١٠,٦	٢٥,٩	٩٧,٢	٩٨,٩	٦٦,٣	٩٣٤
بور سعيد	٣٧١٥	٣٢,٤	١٣,٠	١٤,٤	٨,٩	٢٥,٧	٩٤,٤	٩٧,٢	٦٨,٨	٩٨٨
السويس	٢٧١٠	٣٠,٣	٢٥,٤	١٤,٥	٦,٨	٣٤,١	٩٥,٩	٩٧,٩	٦٤,٥	٩٣٢
محافظات حضرية	٢٦٥٨	٢٨,٧	٣٤,٢	١٠,٥	٩,٥	٣١,٧	٩٧,٣	٩٦,٧	٦٨,٢	٩٥٢
دمياط	٣٢١٠	٣٠,٦	٣٠,٨	١٢,٢	١٠,٤	٢٢,١	٩٧,٠	٩٣,٤	٥٣,٤	٧٤٠
الدقهلية	٣٤٨٩	٢٩,٧	١٤,١	١٤,٠	٧,٢	٢٢,٣	٩١,٠	٩٧,٧	٤٨,٦	٧٣٥
الشرقية	٢٠٥٠	٣١,٠	١١,١	١٢,٤	٣,٨	٣١,٩	٨٦,٦	٦٣,١	٤٤,٦	٦٩٢
القليوبية	١٥٥٤	٢٩,٥	٢٧,١	١١,٠	٤,٧	٣٩,٨	٩٣,١	٦١,١	٥١,٦	٧٩٨
كفر الشيخ	٢٦١٢	٣٢,٨	٥,٨	١١,٢	٧,٦	١٩,٨	٧٤,٧	٧٩,٦	٣٧,٢	٦٠٥
الغربية	٢١٣٣	٣٣,٨	٢١,١	١٢,١	٦,٦	٣٣,٦	٩٢,٤	٧٣,٤	٥٠,٤	٧٥٩
المنوفية	١٦٦٦	٣٢,٨	١٤,٣	١٠,٥	٤,٤	٣٧,٢	٨٩,٦	٥٩,٦	٤٩,١	٧٠٦
البحيرة	١٥٦٦	٣٠,٦	١١,٧	١٤,٤	٤,٨	٣٠,٣	٧٢,٥	٦٨,٠	٤٠,٢	٦٢١
الإسماعيلية	٢٣٤٥	٢٦,٧	٢٠,٢	١١,٣	٥,٥	٢٩,٧	٩٦,٢	٦٧,٣	٥٦,١	٨٣١
وجه بحري	٢٢١٤	٣١,١	١٥,٧	١٢,٣	٥,٧	٣٠,١	٨٧,١	٦٩,٧	٤٦,٧	٧١٤
حضر وجه بحري	—	٣٠,٤	٢٤,١	١٥,٤	—	٣٠,٦	٩٦,٢	٩٢,٢	٦٢,٢	٨٦٣
ريف وجه بحري	—	٣١,٤	١٢,٥	١١,٢	—	٣٠,٠	٨٣,٢	٦١,٢	٤٠,٤	٦٥٠
الجيزة	٢١٢٣	٢٥,٥	٢٧,٦	٧,٥	٦,٣	٣٨,٢	٩٥,٥	٦٦,٢	٥٣,٩	٩٠٨
بني سويف	١٦٦٣	٣٤,٧	١٢,٤	٦,٨	٤,٤	٥٣,٧	٧٥,٢	٦٤,٤	٣٥,٣	٤٨٣
الفيوم	١٥٨١	٣٠,٠	٩,٨	٧,١	٣,٩	٤٢,٨	٦٢,٦	٨٤,٠	٣٢,٦	٤٢٤
المنيا	١٥٥٤	٣٢,١	٧,٢	٧,٢	٥,٥	٤٨,٩	٧٦,٠	٤٣,٩	٣٣,٤	٤٩٩
اسيوط	١٥١٩	٢٤,٤	١٥,٢	١١,٣	٧,٤	٥٤,٥	٧٠,٩	٥٢,٥	٣٦,١	٤٩٦
سوهاج	١٧٢٩	٢٦,٠	١١,٧	١٠,١	٥,٢	٣٨,٦	٧٤,٣	٣٩,٥	٣٢,٥	٥٢٩
قنا	١٧٦٨	٢٦,٥	١٢,٨	٥,٧	٤,٨	٣٧,٠	٨٨,٢	٣٥,٠	٣٣,٦	٦٢٩
اسوان	١٦٨٠	٢٥,٥	٧,٦	٢٣,٥	٩,٨	٤٦,٦	٩٢,٦	٨٢,٥	٤٩,٩	٧٥٦
وجه قبلي	١٦٧٤	٢٧,٨	١٤,٢	٨,٦	٥,٨	٤٤,١	٨٠,٨	٥٥,٢	٣٩,٠	٦١٥
حضر وجه قبلي	—	٢٩,٥	٢٠,٣	١٣,٠	—	٤٣,٥	٩٣,٨	٨٣,٦	٥٩,٥	٨١٥

تابع ملحق رقم (٢) محافظات مصر ومناطقها من حيث مؤشرات التنمية المختارة للدراسة

المؤشر محافظة / منطقة	نصيب الفرد من الدخل القومي ١٩٩٢	قوة العمل ٦ سنوات فأكثر ١٩٩٣	قوة العمل في الصناعة ١٩٩٣	معدل البطالة ١٩٩٣٪	عدد الأطباء ١٩٩٤	معدل وفيات الأطفال الرضع ١٩٩٤	المساكن المتصلة بالكهرباء ٪ ١٩٨٦	المساكن المتصلة بالمياه ٪ ١٩٨٦	معدل قراءة وكتابة البالغين ٪ ١٩٩٤	عدد أجهزة التلفاز لكل ألف أسرة ١٩٨٦
المنيا	١٥٥٤	٣٢,١	٧,٢	٧,٢	٥,٥	٤٨,٩	٧٦,٠	٤٣,٩	٣٣,٤	٤٩٩
أسيوط	١٥١٩	٢٤,٤	١٥,٢	١١,٣	٧,٤	٥٤,٥	٧٠,٩	٥٢,٥	٣٦,١	٤٩٦
سوهاج	١٧٢٩	٢٦,٠	١١,٧	١٠,١	٥,٢	٣٨,٦	٧٤,٣	٣٩,٥	٣٢,٥	٥٢٩
قنا	١٧٦٨	٢٦,٥	١٢,٨	٥,٧	٤,٨	٣٧,٠	٨٨,٢	٣٥,٠	٣٣,٦	٦٢٩
أسوان	١٦٨٠	٢٥,٥	٧,٦	٢٣,٥	٩,٨	٤٦,٦	٩٢,٦	٨٢,٥	٤٩,٩	٧٥٦
وجه قبلي	١٦٧٤	٢٧,٨	١٤,٢	٨,٦	٥,٨	٤٤,١	٨٠,٨	٥٥,٢	٣٩,٠	٦١٥
حضر وجه قبلي	–	٢٩,٥	٢٠,٣	١٣,٠	–	٤٣,٥	٩٣,٨	٨٣,٦	٥٩,٥	٨١٥
ريف وجه قبلي	–	٢٧,٠	١١,١	٦,٣	–	٤٤,٣	٧٤,٢	٤٢,٢	٢٨,٨	٥١٣
البحر الأحمر	–	٢٩,٤	٣٤,١	١٥,٨	١٢,٧	٥١,٩	٨٩,١	٩١,٢	٦٠,٨	٨٢٩
الوادي الجديد	–	٣٥,٧	٣,٢	٢٧,١	٥,٩	٣٧,٣	٩٤,٧	٨٧,٢	٥٩,٤	٧٩٣
مطروح	–	٣٦,٣	١١,١	٢,٠	١٢,٥	١٧,٧	٥٩,٦	٤٦,١	٣٩,١	٥٠٢
شمال سيناء	–	٢٤,٤	٤,٥	١٣,٠	١١,١	٢٤,٦	٦١,٦	٧٣,١	٤٦,٥	٥٢١
جنوب سيناء	–	–	–	–	١٢,٠	١٨,٠	٤٢,٧	٢٦,٨	٤٨,٩	٣٧٧
محافظات الحدود	٢٠٠٥	٣١,٠	١١,٢	١٣,٣	١٠,٧	٢٧,٢	٧٠,٨	٦٨,٩	٤٩,٩	٦١٠
حضر م. الحدود	–	٣٠,٢	١١,٦	١٤,٢	–	٢٩,٢	٨٩,٦	٨٨,٦	٦١,٦	٨٠١
ريف م. الحدود	–	٣٢,١	١٠,٦	١٢,١	–	٢٣,٥	٤١,٥	٤٢,٥	٣٢,٦	٣٢٣
مصر	٢١٧٦	٢٩,٦	١٨,٦	١٠,٦	٦,٥	٣٦,٢	٨٧,٠	٧٠,٠	٤٨,٨	٧٣٠
حضر مصر	–	٢٩,٨	٢٧,٢	١٢,٥	–	٣٤,٨	٩٦,٠	٩٢,٠	٦٤,٤	٨٩٢
ريف مصر	–	٢٩,٥	١١,٩	٩,٢	–	٣٧,٠	٧٨,٩	٥٢,٩	٣٥,٤	٥٨٥

ملحق رقم (٣) محافظات مصر من حيث متوسط دخل الفرد ١٩٩٢

م	المحافظة	الدخل	م	المحافظة	الدخل	م	المحافظة	الدخل
١	بور سعيد	٣٧١٥	٩	الغربية	٢١٣٣	١٨	سوهاج	١٧٢٩
٢	الدقهلية	٣٤٨٩	١٠	الجيزة	٢١٢٣	١٩	اسوان	١٦٨٠
٣	دمياط	٣٢٠١	١١	الشرقية	٢٠٥٠	٢٠	المنوفية	١٦٦٦
٤	القاهرة	٢٧٨٢	١٢	البحر الأحمر	٢٠٠٥	٢١	بني سويف	١٦٦٣
٥	كفر الشيخ	٢٦١٢	١٣	الوادي الجديد	٢٠٠٥	٢٢	الفيوم	١٥٨١
٦	الإسماعيلية	٢٣٤٥	١٤	مطروح	٢٠٠٥	٢٣	البحيرة	١٥٦٦
٧	الإسكندرية	٢٣١٠	١٥	شمال سيناء	٢٠٠٥	٢٤	القليوبية	١٥٥٤
متوسط مصر		٢١٧٦	١٦	جنوب سيناء	٢٠٠٥	٢٥	المنيا	١٥٥٤
٨	السويس	٢١٧٠	١٧	قنا	١٧٦٨	٢٦	أسيوط	١٥١٩
جنيه مصري								

من حساب الباحث اعتمادا على: معهد التخطيط القومي. مصر ·· تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥. القاهرة ١٩٩٥. الملاحق ص ص ١١٥ . ١٣١ ·

ملحق رقم (٤) محافظات مصر من حيث نسبة قوة العمل ١٩٩٣

م	المحافظة	النسبة	م	المحافظة	النسبة	م	المحافظة	النسبة
١	مطروح	٣٦,٣	١٠	جنوب سيناء	٣١,٠	١٨	القاهرة	٢٩,١
٢	الوادي الجديد	٣٥,٧	١١	دمياط	٣٠,٦	١٩	الإسكندرية	٢٧,٠
٣	بني سويف	٣٤,٧	١٢	البحيرة	٣٠,٦	٢٠	الإسماعيلية	٢٦,٧
٤	الغربية	٣٣,٨	١٣	السويس	٣٠,٣	٢١	قنا	٢٦,٥
٥	كفر الشيخ	٣٢,٨	١٤	الفيوم	٣٠,٠	٢٢	سوهاج	٢٦,٠
٦	المنوفية	٣٢,٨	١٥	الدقهلية	٢٩,٧	٢٣	الجيزة	٢٥,٥
٧	بورسعيد	٣٢,٤	متوسط مصر		٢٩,٦	٢٤	أسوان	٢٥,٢
٨	المنيا	القليوبية	٢٩,٥	٢٥	أسيوط	٢٤,٤		
٩	الشرقية	٣١,٠	١٧	البحر الاحمر	٢٩,٤	٢٦	شمال سيناء	٢٤,٤
% من السكان ٦ سنوات فأكثر								

من حساب الباحث اعتمادا على: معهد التخطيط القومي. مصر ·· تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥. القاهرة ١٩٩٥. الملاحق ص ص ١١٥ . ١٣١، ولم تتوافر بيانات محافظة جنوب سيناء، والرقم الخاص بها هنا هو متوسط محافظات الحدود ·

ملحق رقم (٥) محافظات مصر من حيث قوة العمل بالصناعة ١٩٩٣

م	المحافظة	النسبة	م	المحافظة	النسبة	م	المحافظة	النسبة
١	الإسكندرية	٣٨,٧	متوسط مصر		١٨,٦	١٨	جنوب سيناء	١١,٢
٢	القاهرة	٣٤,٢	١٠	أسيوط	١٥,٢	١٩	الشرقية	١١,١
٣	البحر الأحمر	٣٤,١	١١	المنوفية	١٤,٣	٢٠	مطروح	١١,١
٤	دمياط	٣٠,٨	١٢	الدقهلية	١٤,١	٢١	الفيوم	٩,٨
٥	الجيزة	٢٧,٦	١٣	بورسعيد	١٣,٠	٢٢	أسوان	٧,٦
٧	القليوبية	٢٧,١	١٤	قنا	١٢,٨	٢٣	المنيا	٧,٢
٦	السويس	٢٥,٤	١٥	بني سويف	١٢,٤	٢٤	كفر الشيخ	٥,٨
٨	الغربية	٢١,١	١٦	البحيرة	١١,٧	٢٥	شمال سيناء	٤,٥
٩	الإسماعيلية	٢٠,٢	١٧	سوهاج	١١,٧	٢٦	الوادي الجديد	٣,٢
% من القوى العاملة								

من حساب الباحث اعتمادا على : معهد التخطيط القومي. مصر ٠٠ تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥. القاهرة ١٩٩٥. الملاحق ص ص ١١٥-١٣١ .

ملحق رقم (٦) محافظات مصر من حيث معدل البطالة ١٩٩٣

م	المحافظة	المعدل	م	المحافظة	المعدل	م	المحافظة	المعدل
١	مطروح	٢,٠	١٠	الإسكندرية	١٠,٤	١٨	شمال سيناء	١٣,٠
٢	قنا	٥,٧	١١	المنوفية	١٠,٥	١٩	جنوب سيناء	١٣,٣
٣	بني سويف	٦,٨	متوسط مصر		١٠,٦	٢٠	الدقهلية	١٤,٠
٤	الفيوم	٧,١	١٢	القليوبية	١١,٠	٢١	البحيرة	١٤,٤
٥	المنيا	٧,٢	١٣	كفر الشيخ	١١,٢	٢٢	بورسعيد	١٤,٤
٦	الجيزة	٧,٥	١٤	أسيوط	١١,٣	٢٣	السويس	١٤,٥
٧	القاهرة	١٠,٠	١٥	الإسماعيلية	١١,٣	٢٤	البحر الاحمر	١٥,٨
٨	سوهاج	١٠,١	١٦	الغربية	١٢,١	٢٥	أسوان	٢٣,٥
٩	دمياط	١٠,٢	١٧	الشرقية	١٢,٤	٢٦	الوادي الجديد	٢٧,١
المعدل %، والترتيب هنا معكوس من الأقل إلى الأعلى .								

من حساب الباحث اعتمادا على : معهد التخطيط القومي. مصر ٠٠ تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥. القاهرة ١٩٩٥. الملاحق ص ص ١١٥-١٣١ .

ملحق رقم (٧) محافظات مصر من حيث عدد الأطباء ١٩٩٤

م	المحافظة	المعدل	م	المحافظة	المعدل	م	المحافظة	المعدل
١	البحر الاحمر	١٢,٧	١٠	كفر الشيخ	٧,٦	١٨	الإسماعيلية	٥,٥
٢	مطروح	١٢,٥	١١	أسيوط	٧,٤	١٩	سوهاج	٥,٢
٣	جنوب سيناء	١٢,٠	١٢	الدقهلية	٧,٢	٢٠	قنا	٤,٨
٤	شمال سيناء	١١,١	١٣	السويس	٦,٨	٢١	البحيرة	٤,٨
٥	الإسكندرية	١٠,٦	١٤	الغربية	٦,٦	٢٢	القليوبية	٤,٧
٦	دمياط	١٠,٤	متوســــــــط مصر		٦,٥	٢٣	المنوفية	٤,٤
٧	أسوان	٩,٨	١٥	الجيزة	٦,٣	٢٤	بني سويف	٤,٤
٨	القاهرة	٩,٢	١٦	الوادي الجديد	٥,٩	٢٥	الفيوم	٣,٩
٩	بورسعيد	٨,٩	١٧	المنيا	٥,٥	٢٦	الشرقية	٣,٨
طبيب لكل ١٠٠ ألف نسمة								

من حساب الباحث اعتمادا على: معهد التخطيط القومي. مصر .. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥. القاهرة ١٩٩٥. الملاحق ص ص ١١٥ - ١٣١ .

ملحق رقم (٨) محافظات مصر من حيث معدل وفيات الأطفال الرضَع ١٩٩٤

م	المحافظة	المعدل	م	المحافظة	المعدل	م	المحافظة	المعدل
١	مطروح	١٧,٧	١٠	البحيرة	٣٠,٣	١٨	الجيزة	٣٨,٢
٢	جنوب سيناء	١٨,٠	١١	الشرقية	٣١,٩	١٩	سوهاج	٣٨,٦
٣	كفر الشيخ	١٩,٨	١٢	الغربية	٣٣,٦	٢٠	القليوبية	٣٩,٨
٤	دمياط	٢٢,١	١٣	السويس	٣٤,١	٢١	الفيوم	٤٢,٨
٥	الدقهلية	٢٢,٣	١٤	القاهرة	٣٥,١	٢٢	أسوان	٤٦,٦
٦	شمال سيناء	٢٤,٦	متوســــــــط مصر		٣٦,٢	٢٣	المنيا	٤٨,٩
٧	بورسعيد	٢٥,٧	١٥	قنا	٣٧,٠	٢٤	البحر الاحمر	٥١,٩
٨	الإسكندرية	٢٥,٩	١٦	المنوفية	٣٧,٢	٢٥	بني سويف	٥٣,٧
٩	الإسماعيلية	٢٩,٧	١٧	الوادي الجديد	٣٧,٣	٢٦	أسيوط	٥٤,٥
طفل لكل ألف مولود حي ، والترتيب هنا معكوس من الأقل إلى الأعلى .								

من حساب الباحث اعتمادا على: معهد التخطيط القومي. مصر .. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥. القاهرة ١٩٩٥. الملاحق ص ص ١١٥ - ١٣١ .

ملحق رقم (٩) محافظات مصر من حيث المساكن المتصلة بالكهرباء ٪ ١٩٨٦

م	المحافظة	النسبة	م	المحافظة	النسبة	م	المحافظة	النسبة
١	القاهرة	٩٧,٦	١٠	أسوان	٩٢,٦	١٨	بني سويف	٧٥,٢
٢	الإسكندرية	٩٧,٢	١١	الغربية	٩٢,٤	١٩	كفر الشيخ	٧٤,٧
٣	دمياط	٩٧,٠	١٢	الدقهلية	٩١,٦	٢٠	سوهاج	٧٤,٣
٤	الإسماعيلية	٩٦,٢	١٣	المنوفية	٨٩,٦	٢١	البحيرة	٧٢,٥
٥	السويس	٩٥,٩	١٤	البحر الأحمر	٨٩,١	٢٢	أسيوط	٧٠,٩
٦	الجيزة	٩٥,٥	١٥	قنا	٨٨,٢	٢٣	الفيوم	٦٢,٦
٧	الوادي الجديد	٩٤,٧		**متوسط مصر**	٨٧,٠	٢٤	شمال سيناء	٦١,٦
٨	بورسعيد	٩٤,٠	١٦	الشرقية	٨٦,٨	٢٥	مطروح	٥٩,٦
٩	القليوبية	٩٣,١	١٧	المنيا	٧٦,٠	٢٦	جنوب سيناء	٤٢,٧

من حساب الباحث اعتمادا على : معهد التخطيط القومي. مصر ٠٠ تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥. القاهرة ١٩٩٥. الملاحق ص ص ١١٥. ١٣١٠

ملحق رقم (١٠) محافظات مصر من حيث الحصول على المياه من شبكة عامة ٪ ١٩٨٦

م	المحافظة	النسبة	م	المحافظة	النسبة	م	المحافظة	النسبة
١	الإسكندرية	٩٨,٩	١٠	كفر الشيخ	٧٩,٦	١٨	الشرقية	٦٣,١
٢	السويس	٩٧,٩	١١	الدقهلية	٧٧,٧	١٩	القليوبية	٦١,١
٣	بورسعيد	٩٧,٢	١٢	الغربية	٧٣,٤	٢٠	المنوفية	٥٩,٦
٤	القاهرة	٩٥,٦	١٣	شمال سيناء	٧٣,١	٢١	أسيوط	٥٢,٥
٥	دمياط	٩٣,٤		**متوسط مصر**	٧٠,٠	٢٢	مطروح	٤٦,١
٦	البحر الأحمر	٩١,٢	١٤	البحيرة	٦٨,٠	٢٣	المنيا	٤٣,٩
٧	الوادي الجديد	٨٧,٢	١٥	الإسماعيلية	٦٧,٣	٢٤	سوهاج	٣٩,٥
٨	الفيوم	٨٤,٠	١٦	الجيزة	٦٦,٢	٢٥	قنا	٣٥,٠
٩	أسوان	٨٢,٥	١٧	بني سويف	٦٤,٤	٢٦	جنوب سيناء	٢٨,٦

من حساب الباحث اعتمادا على : معهد التخطيط القومي. مصر ٠٠ تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥. القاهرة ١٩٩٥. الملاحق ص ص ١١٥. ١٣١٠

ملحق رقم (١١) محافظات مصر من حيث معدل القراءة والكتابة للبالغين ٪ ١٩٩٤

م	المحافظة	المعدل	م	المحافظة	المعدل	م	المحافظة	المعدل
١	القاهرة	٦٩,٣	١٠	القليوبية	٥١,٦	١٨	البحيرة	٤٠,٢
٢	بورسعيد	٦٨,٨	١١	الغربية	٥٠,٤	١٩	مطروح	٣٩,١
٣	الإسكندرية	٦٦,٣	١٢	أسوان	٤٩,٩	٢٠	كفر الشيخ	٣٧,٢
٤	السويس	٦٤,٥	١٣	المنوفية	٤٩,١	٢١	أسيوط	٣٦,١
٥	البحر الأحمر	٦٠,٨	١٤	جنوب سيناء	٤٨,٩	٢٢	بنى سويف	٣٥,٥
٦	الوادي الجديد	٥٩,٤	متوسط مصر		٤٨,٨	٢٣	قنا	٣٣,٦
٧	الإسماعيلية	٥٦,١	١٥	الدقهلية	٤٨,٦	٢٤	المنيا	٣٣,٤
٨	الجيزة	٥٣,٩	١٦	شمال سيناء	٤٦,٥	٢٥	الفيوم	٣٢,٦
٩	دمياط	٥٣,٤	١٧	الشرقية	٤٤,٦	٢٦	سوهاج	٣٢,٥

من حساب الباحث اعتمادا على: معهد التخطيط القومي. مصر ٠٠ تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥. القاهرة ١٩٩٥. الملاحق ص ص ١١٥- ١٣١.

ملحق رقم (١٢) محافظات مصر من حيث عدد أجهزة التلفاز ١٩٨٦

م	المحافظة	العدد	م	المحافظة	العدد	م	المحافظة	العدد
١	بورسعيد	٩٨٨	١٠	دمياط	٧٩٠	١٨	كفر الشيخ	٦٠٥
٢	القاهرة	٩٥٨	١١	الغربية	٧٥٩	١٩	سوهاج	٥٢٩
٣	الإسكندرية	٩٣٤	١٢	أسوان	٧٥٦	٢٠	شمال سيناء	٥٢١
٤	السويس	٩٣٣	١٣	الدقهلية	٧٣٥	٢١	مطروح	٥٠٢
٥	الجيزة	٩٠٨	متوسط مصر		٧١٤	٢٢	المنيا	٤٩٩
٦	الإسماعيلية	٨٣١	١٤	المنوفية	٧٠٦	٢٣	أسيوط	٤٩٦
٧	البحر الأحمر	٨٢٩	١٥	الشرقية	٦٩٢	٢٤	بني سويف	٤٨٣
٨	القليوبية	٧٩٨	١٦	قنا	٦٢٩	٢٥	الفيوم	٤٢٤
٩	الوادي الجديد	٧٩٣	١٧	البحيرة	٦٢١	٢٦	جنوب سيناء	٣٧٧
جهاز لكل ألف أسرة								

من حساب الباحث اعتمادا على: معهد التخطيط القومي. مصر ٠٠ تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤. القاهرة ١٩٩٤. الملاحق ص ص ١١٩- ١٣٧.

ملحق رقم (١٣) مواقف المحافظات من متوسط مصر في مؤشرات التنمية الشاملة وترتيبها العام

المؤشرات	متوسط الدخل ١٩٩٢		قوة العمل ١٩٩٣		قوة العمل بالصناعة ١٩٩٣		معدل البطالة ١٩٩٣		عدد الأطباء ١٩٩٤		وفيات الأطفال الرضع ١٩٩٤		المساكن المتصلة بالكهرباء ١٩٨٦		حاصلون على المياه ١٩٨٦		معدل قراءة البالغين ١٩٩٤		عدد أجهزة التلفاز ١٩٨٦	
المحافظة	+ -	ت	+ -	ت	+ -	ت	+ -	ت	+ -	ت	+ -	ت	+ -	ت	+ -	ت	+ -	ت	+ -	ت
القاهرة	+	٤	-	١٨	+	٢	-	٧	+	٨	-	١٤	+	١	+	٤	+	١	+	٢
الإسكندرية	+	٧	-	١٩	+	١	-	١٠	+	٥	-	٨	+	٢	+	١	+	٣	+	٣
بورسعيد	+	١	+	٧	-	١٣	-	٢٢	+	٩	-	٧	+	٨	+	٣	+	٢	+	١
السويس	-	٨	+	١٣	+	٦	-	٢٣	+	١٣	-	٭١٣	+	٥	+	٢	+	٤	+	٤
دمياط	+	٣	+	١١	+	٤	-	٩	+	٦	-	٤	+	٣	+	٥	+	٩	+	١٠
الدقهلية	+	٢	+	١٥	-	١٢	+	٢٠	+	١٢	-	٥	+	١٢	+	١١	-	١٥	+	١٣
الشرقية	-	١١	-	٩	-	١٩	+	١٧	-	٢٦	-	١١	-	١٦	-	١٨	-	١٧	-	١٥
القليوبية	-	٢٤	-	١٦	+	٧	+	١٢	-	٢٢	+	٢٠	+	٩	-	١٩	+	١٠	+	٨
كفر الشيخ	+	٥	+	٥	-	٢٤	+	١٣	-	١٠	-	٣	-	١٩	+	١٠	-	٢٠	-	١٨
الغربية	-	٩	+	٤	+	٨	-	١٦	+	١٤	-	١٢	+	١١	+	١٢	+	١١	+	١١
المنوفية	-	٢٠	+	٦	-	١١	-	١١	-	٢٣	+	١٦	+	١٣	-	٢٠	+	١٣	-	١٤
البحيرة	-	٢٣	+	١٢	-	١٦	+	٢١	-	٢١	-	١٠	-	٢١	-	١٤	-	١٨	-	١٧
الإسماعيلية	+	٦	-	٢٠	+	٩	+	١٥	-	١٨	-	٩	+	٤	-	١٥	+	٧	+	٦
الجيزة	-	١٠	-	٢٣	+	٥	-	٦	-	١٥	+	١٨	+	٦	-	١٦	+	٨	+	٥
بني سويف	-	٢١	+	٣	-	١٥	-	٣	-	٢٤	+	٢٥	-	١٨	-	١٧	-	٢٢	-	٢٤
الفيوم	-	٢٢	+	١٤	-	٢١	-	٤	-	٢٥	+	٢١	-	٢٣	+	٨	-	٢٥	-	٢٥
المنيا	-	٢٥	+	٨	-	٢٣	-	٥	-	١٧	+	٢٣	-	١٧	-	٢٣	-	٢٤	-	٢٢
أسيوط	-	٢٦	-	٢٥	-	١٠	+	١٤	+	١١	+	٢٦	-	٢٢	-	٢١	-	٢١	-	٢٣
سوهاج	-	١٨	-	٢٢	-	١٧	-	٨	-	١٩	+	١٩	-	٢٠	-	٢٤	-	٢٦	-	١٩
قنا	-	١٧	-	٢١	-	١٤	-	٢	-	٢٠	+	١٥	+	١٥	-	٢٥	-	٢٣	-	١٦
أسوان	-	١٩	-	٢٤	-	٢٢	+	٢٥	+	٧	+	٢٢	+	١٠	+	٩	+	١٢	+	١٢

المؤشرات	متوسط الدخل ١٩٩٢		قوة العمل ١٩٩٣		قوة العمل بالصناعة ١٩٩٣		معدل البطالة ١٩٩٣		عدد الأطباء ١٩٩٤		وفيات الأطفال الرضع ١٩٩٤		المساكن المتصلة بالكهرباء ١٩٨٦		حاصلون على المياه ١٩٨٦		معدل قراءة البالغين ١٩٩٤		عدد أجهزة التلفاز ١٩٨٦	
البحر الأحمر	-	١٢	-	١٧	+	٣	+	٢٤	+	١	+	٢٤	+	١٤	+	٦	+	٥	+	٧
الوادي الجديد	-	١٣	+	٢	-	٢٦	+	٢٦	-	١٦	+	١٧	+	٧	+	٧	+	٦	+	٩
مطـــروح	-	١٤	+	١	-	٢٠	-	١	+	٢	-	١	-	٢٥	-	٢٢	-	١٩	-	٢١
شمال سيناء	-	١٥	-	٢٦	-	٢٥	+	١٨	+	٤	-	٦	-	٢٤	+	١٣	-	١٦	-	٢٠
جنوب سيناء	-	١٦	+	١٠	-	١٨	+	١٩	+	٣	-	٢	-	٢٦	-	٢٦	+	١٤	-	٢٦

[+] أعلى من متوسط مصر، [-] أقل من متوسط مصر [ت] ترتيب المحافظة العام من ١ وحتى ٢٦

ملحق رقم [١٤] كشاف مراتب محافظات مصر في مؤشرات التنمية المختلفة

م	المحافظة \ رقم المؤشر ومرتبته	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
		أ = مرتبة أولى ب = مرتبة ثانية ج = مرتبة ثالثة									
١	القاهرة	أ	أ	أ	ب	أ	ب	أ	أ	أ	أ
٢	الإسكندرية	ب	أ	أ	ب	أ	ب	أ	أ	أ	أ
٣	بورسعيد	أ	أ	ب	ب	أ	ب	أ	أ	أ	أ
٤	السويس	ب	أ	ب	ب	ب	ب	أ	أ	أ	أ
٥	دمياط	أ	أ	أ	ب	أ	ب	أ	أ	أ	أ
٦	الدقهلية	أ	أ	ب	ب	ب	ب	أ	أ	أ	أ
٧	الشرقية	ب	أ	ج	ب	ج	ب	أ	ب	ب	أ
٨	القليوبية	ب	أ	أ	ب	ب	ج	أ	ب	أ	أ
٩	كفر الشيخ	أ	أ	ج	ب	ب	ب	أ	أ	ب	ب
١٠	الغربية	ب	أ	ب	ب	ب	ب	أ	أ	أ	أ
١١	المنوفية	ب	أ	ب	ب	ب	ج	أ	ب	أ	أ
١٢	البحيرة	ب	أ	ج	ب	ب	ب	أ	أ	ب	ب
١٣	الإسماعيلية	ب	أ	ب	ب	ب	ب	أ	أ	أ	أ
١٤	الجيزة	ب	أ	أ	أ	ب	ج	أ	أ	أ	أ
١٥	بني سويف	ب	أ	ج	أ	ب	ج	أ	ب	ب	ب
١٦	الفيوم	ب	أ	ج	أ	ج	ج	ب	أ	ب	ب
١٧	المنيا	ب	أ	ج	أ	ب	ج	أ	ب	ب	ب
١٨	أسيوط	ب	أ	ب	ب	ب	ج	أ	ب	ب	ب
١٩	سوهاج	ب	أ	ج	ب	ب	ج	أ	ب	ب	ب
٢٠	قنا	ب	أ	ج	أ	ب	ج	أ	ب	ب	ب
٢١	أسوان	ب	أ	ج	ج	أ	ج	أ	أ	أ	أ
٢٢	البحر الحمر	ب	أ	أ	ب	أ	ج	أ	أ	أ	أ
٢٣	الوادي الجديد	ب	أ	ج	ج	ب	ج	أ	أ	أ	أ
٢٤	مطروح	ب	أ	ج	أ	أ	أ	ب	ب	ب	ب
٢٥	شمال سيناء	ب	أ	ج	ب	أ	ب	ب	أ	أ	ب
٢٦	جنوب سيناء	ب	أ	ج	ب	أ	أ	ب	ج	أ	ب

١ = متوسط دخل الفرد بالجنيه المصرى ١٩٩٢، ٢ = قوة العمل + ٦ سنوات ١٩٩٣، ٣ = قوة العمل ١٢ - ٦٤ سنة في الصناعة ١٩٩٣، ٤ = معدل البطالة % ١٩٩٣، ٥ = عدد الأطباء لكل ١٠٠ ألف نسمة ١٩٩٤، ٦ = معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ألف مولود حي ١٩٩٤، ٧ = المساكن المتصلة بالكهرباء % ١٩٨٦، ٨ = المساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه ١٩٨٦، ٩ = معدل قراءة وكتابة البالغين ١٩٩٤، ١٠ = عدد أجهزة التلفاز لكل ألف أسرة ١٩٨٦ .

السيرة الذاتية



د. أحمد محمد أحمد عبد العال

أستاذ الجغرافيا بكلية الآداب جامعة الفيوم

mohaweiia@yahoo.com

bairouni2002@yahoo.com

المؤلفات والبحوث العلمية المنشورة (مرتبة من الأقدم إلى الأحدث)

م	العنوان	جهة النشر	تاريخ النشر
١.	وظـائف المـدن المصريـة تصـنيف وظيفي مقترح	مكتبة النهضة العربية	القاهرة ١٩٨٩
٢.	الأبعاد المكانية للخصائص الوظيفية للمدن المصرية	مكتبة النهضة العربية	القاهرة ١٩٩٠
٣.	جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها	مجلة الآداب والعلوم الإنسانية - كلية الآداب جامعة المنيا	المجلد ١٩٩١.٩٠
٤.	دور المـدن المصريـة غـير المليونيـة في عملية التحضر ١٩٧٦-١٩٨٦	مجلة كلية الآداب جامعة المنوفية	العـدد الخـامس ابريل ١٩٩١
٥.	المـدن الجديـدة والتنميـة الإقليميـة في مصر	مجلة الآداب والعلوم الإنسانية - كلية الآداب جامعة المنيا	المجلـد العـاشر - يونيه ١٩٩٢
٦.	الأخطـار البيئيـة والتحركـات السكانية في السودان	مجلة الآداب والعلوم الإنسانية - كلية الآداب جامعة المنيا	المجلـد الخـامس عشر الجزء الثالث يناير ١٩٩٥
٧.	المـدن السـعودية..اسـتخدام الأرض والوظائف	مكتبة نهضة الشرق	القاهرة-١٩٩٦

م	العنوان	جهة النشر	تاريخ النشر
٨.	الإقليم والإقليمية في الفكر الجغرافي	مجلة الجغرافيا والتنمية - كلية الآداب جامعة المنوفية	العدد الثامن - فبراير ١٩٩٧.
٩.	الاختلافات الإقليمية في مستويات التنمية في مصر	مجلة الجغرافيا والتنمية - كلية الآداب جامعة المنوفية	العدد التاسع - يوليو ١٩٩٧.
١٠	الهيمنة الحضرية لمدينة الخرطوم الكبرى. أسبابها ونتائجها	المجلة الجغرافية العربية	العدد الواحد والثلاثون - الجزء الأول - ١٩٩٨
١١	هيمنة المدن المصرية. مقياس مقترح	المجلة العلمية للآداب والعلوم الإنسانية - جامعة المني	الجزء الأول - الجزء الثالث - يناير ١٩٩٨
١٢	قياسات كمية مقترحة لبعض الظاهرات الجغرافية	المجلة العلمية للآداب والعلوم الإنسانية - جامعة المنيا	المجلد الثلاثون - الثالث - يوليو ١٩٩٨
١٣	ضوابط النمو العمراني لمدينة الباحة	مجلة بحوث كلية الآداب - جامعة المنوفية	العدد الثاني والثلاثون يناير ١٩٩٨
١٤	معدلات نمو المدن المصرية فيما بين عامي ١٩٤٧ - ١٩٨٦	المجلة الجغرافية العربية - الجمعية الجغرافية المصرية	العدد الثالث والثلاثون - الجزء الأول - ١٩٩٩.
١٥	المناطق العشوائية بمدينة الفيوم دراسة جغرافية	ندوة العمران العشوائي بمصر المجلس الأعلى للثقافة	القاهرة - مايو - ٢٠٠٠
١٦	المصادر الإحصائية لدراسة سكان السودان عرض وتحليل	المجلة الجغرافية العربية	العدد السادس والثلاثون - الجزء الثاني - ٢٠٠٠
١٧	المناطق العشوائية بمدينة الفيوم كمعوق لتخطيطها الحضري	المؤتمر الدولي الأول للعلوم الاجتماعية وتنمية المجتمع	كلية الآداب جامعة الكويت - أبريل ٢٠٠١
١٨	الجغرافية وثقافة المواطن المصري	ندوة الجغرافيا والتعليم العام -	القاهرة - مايو -

م	العنوان	جهة النشر	تاريخ النشر
		المجلس الأعلى للثقافة	٢٠٠٢
١٩	سكان مصر إلى أين؟	الكتاب التذكاري الأول للجغرافيين المصريين - المجلس الأعلى للثقافة	القاهرة - يونيو - ٢٠٠٢
٢٠	التنمية البشرية: مفهومها وأبعادها ومقاييسها	المؤتمر السنوي الثاني والثلاثون لقضايا السكان والتنمية - المركز الديموجرافي	القاهرة - ديسمبر ٢٠٠٢
٢١	السكان والبيئة والتنمية في إفريقيا	ندوة السكان والموارد في قارة أفريقيا - معهد الدراسات الإفريقية جامعة القاهرة	ديسمبر ٢٠٠٢
٢٢	أقطاب ومراكز النمو بين النظرية والتطبيق	المجلة الجغرافية العربية	العدد الثاني والأربعون - الجزء الثاني - ٢٠٠٣ ٠
٢٣	المراكز الحضرية الكبرى في مصر	ندوة قسم الجغرافيا كلية الآداب - جامعة القاهرة	مايو - ٢٠٠٣
٢٤	صحارى مصر سكانا وعمرانا	ندوة قسم الجغرافيا كلية الآداب - جامعة القاهرة	مايو - ٢٠٠٥
٢٥	نقاط التجديد في الفكر الجغرافي	مجلة المجمع العلمي المصري	إبريل ٢٠٠٧
٢٦	ممر التنمية ما له وما عليه	ندوة قسم الجغرافيا كلية الآداب - جامعة المنيا	مارس - ٢٠٠٧
٢٧	جغرافية التنمية.. مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية	الملتقى الخامس للجغرافيين العرب ٢٠٠٨ - جامعة الكويت	نوفمبر - ٢٠٠٨
٢٨	دراسات في الفكر الجغرافي	دار فكرة	٢٠٠٩
٢٩	دراسات في جغرافية مدن مصر	دار فكرة	٢٠١٠
٣٠	الجغرافيا علي مر العصور	مكتبة جزيرة الورد	٢٠١١
٣١	الفكر الجغرافي عند جمال حمدان	مكتبة جزيرة الورد	٢٠١١

الفهرس